

دفاع عن السنة

ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين

تأليف

الدكتور محمد محمد أبو شهبة

من علماء الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذى كرم الانسان ، وميزه على كثير من خلقه بنعمة العقل والبيان ، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذى آتاه الله الحكمة وفصل الخطاب ، وعلى آله وصحابته ومن تبعهم باحسان .

أما بعد : فمرجع الشريعة الاسلامية الى أصلين شريفين :

القرآن الكريم ، والسنة النبوية .

والقرآن أصل الدين ، ومنبع الصراط المستقيم ، ومعجزة النبى العظمى ، وآياته الباقية على وجه الدهر .

والسنة بيان للقرآن ، وشرح لأحكامه ، وبسط لأصوله ، وتمام لتشريعاته ، والسنة متى ثبتت عن المعصوم — صلوات الله وسلامه عليه — فهى تشريع وهداية ، وواجبة الاتباع ولا محالة .

والسنة بعضها بوحى جلى عن طريق أمين الوحى جبريل عليه السلام(١) وبعضها بالالهام والقذف فى القلب(٢) وبعضها بالاجتهاد على

---

(١) كما فى قصة من احرم بعمرة وهو متضمخ وهى مروية فى الصحيحين .

(٢) كما يدل على ذلك الحديث المرفوع « ان روح القدس نفث فى روعى لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا فى الطلب » رواه الحاكم عن ابن مسعود وصححه ، وابو نعيم والطبرانى عن ابى امامة والبزار عن حذيفة ، ورواه صاحب مسند الفردوس عن جابر .

حسب ما علم النبي من علوم القرآن ، وقواعد الشريعة ، وما امتلأ به قلبه من فيوضات الوحي والتعليم الالهي الذي لا يتوقف على قراءة وكتابة وكسب وبحث ، وصدق الله حيث يقول : « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم » فالتعليم بالقلم اشارة الى العلم الكسبي ، وما بعده اشارة الى العلم الوهبي الذي يضعه الله حيث شاء •

ومتى اجتهد — النبي صلى الله عليه وسلم — وسكت الوحي عن اجتهاده اعتبر هذا اقرارا من الله — سبحانه وتعالى — له واكتسب صفة ما أوحي اليه به وبهذا المعنى يعتبر كل ما صدر عن النبي وحيا ، وصدق الله حيث يقول : « والنجم اذا هوى ، ما ضل صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى »(١) •

وقد عنيت الأمة الاسلامية بتبليغ هذين الأصلين عناية فائقة لم تعهد في أمة من الأمم نحو ما أثر عن أنبيائها وملوكها وعظمائها ، فقد حفظ الصحابة القرآن وتدبروه وفقهوه ، وبلغوه كما أنزله الله الى من جاء بعدهم من التابعين وحمله التابعون وبلغوه — كما تلقوه — الى من جاء بعدهم ، وهكذا تداوله الجم الغفير الذين لا يحصون في كل عصر الى أهل العصر الذين يلونهم ، وانضم الى الحفظ والتلقي الشفاهي التقييد بالكتابة في عصر النبي وبعد عصر النبي ، حتى وصل الينا لا تزيد فيه ولا اختلاق ولا تحريف ولا تبديل ، مصداقا لقول الله سبحانه : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون (٢) » •

---

(١) النجم : الآية ١ — ٤   (٢) الحجر : الآية ٩

وكذلك عنى الصحابة بالسنة المحمدية حفظا وفهما وفقها وبلغوها بلفظها — وهو الغالب والأصل — أو بمعناها الى من جاء بعدهم من التابعين، وبلغها التابعون لتابعى التابعين وهلم جرا .

ولم تكن السنن والأحاديث مدونة بصفة عامة فى القرن الأول وذلك لما ورد من النهى عن ذلك خشية اختلاطها بالقرآن أو اشتغال الصحابة بها عن القرآن وبذلك انتهى القرن الأول والكاتبون للسنة قليلون وان كان الحافظون لها المقيدون لها فى الصدور كثيرين .

ولم يكد يبدأ القرن الثانى حتى بدأ التدوين بصفة عامة ، ونشط العلماء لهذا العمل المشكور نشاطا قويا ، وقد اقترنت حركة التدوين بحركة النقد والتعديل والتجريح والتحرى عن الحق والصدق والصواب ، ووضع أئمة الحديث وصيارفته لهذا أدق قواعد النقد وأصلها وأعدلها سواء أكان ذلك يتعلق بنقد الأسانيد أم المتون .

وقد تمخضت هذه الحركة التدوينية عن كتب قيمة ، وموسوعات ضخمة اشتملت على الأحاديث النبوية التى تصلح للاحتجاج ، أو للتقوية والاستشهاد ، ومن هذه الكتب ما هو خاص بالصحيح ، ومنها ما هو مشتمل على الصحيح والحسن والضعيف ، ومنها ما هو خاص بالحديث النبوى ، ومنها ما يشتمل على أقوال الصحابة والتابعين .

وقد منى الاسلام من قديم الزمان بأعداء لا ينامون . يضمرون له الكيد وينسجون الخيوط ويحيكون المؤامرات لذهاب دولته وسلطانه .

وهؤلاء لما لم يتمكنوا من المجاهرة بالعداوة لجأوا الى الدس والخديعة واتبعوا فى سبيل ذلك وسائل متعددة : فطورا عن طريق اظهار الحب

والتودد لآل بيت الرسول كما فعل السبئيون (١) وطورا عن طريق التأويل فى النصوص الدينية تأويلا لا يشهد له لغة ولا شرع ، ومحاولة ابطال التكاليف الدينية كما فعل الباطنية والقرامطة وأضرابهم •

وقد حاول هؤلاء الأعداء أن يشككوا المسلمين فى أساس دينهم وهو القرآن الكريم وذلك بالتشكيك فى تواتره واعجازه وسلامته من الاختلاف والتناقض وصلاحية احكامه لكل عصر ولكل بيئة ، وفى سبيل هذه الغاية اختلقوا الروايات وحرفوا معانى الآيات •

وكذلك حاولوا أن يشككوا المسلمين فى الأصل الثانى وهو السنة النبوية وقد اتخذوا للوصول الى هذه الغاية الدنيئة أساليب متعددة ، فتارة عن طريق التشكيك فى ثبوتها ، وأنها آحادية وليست متواترة •

وتارة أخرى عن طريق اختلاق الروايات التى تظهر الأحاديث بمظهر السطحية والسذاجة فى التفكير ومخالفة الواقع المحسوس أو العقل الصريح أو النقل الصحيح أو التجربة المسلمة الى غير ذلك من الأساليب ، وقد حمل لواء هذا التهجم من قديم الزمان « النظام » ومن على شاكلته من أعداء السنن النبوية ، وقد عرض للكثير من مقالاتهم فى الأحاديث العلامة « ابن قتيبة » فى كتابه « تأويل مختلف الحديث » •

وقد جاء القساوسة والمستشرقون فى العصور الحديثة فأخذوا هذه الطعون والشبهات فنفخوا فيها وزادوا فيها ما شاء لهم هواهم أن يزيدوا وحملوها أكثر مما تحمل وطلعوا بها على الناس •

ومما يؤسف له غاية الأسف أن بعض الذين يثقون بكل ما يرد عن

---

(١) هم اتباع عبد الله بن سبأ اليهودى الذى اظهر الاسلام واستبطن الكفر

الغربيين من آراء ومذاهب قد تلقفوا هذه الشبهات والطعون ونسبهابعضهم الى نفسه زورا فكان كلابس ثوبى زور ، والبعض الآخر لم ينتحلها لنفسه ولكنه ارتضاها وجعل من نفسه بوقا لترددادها ، ومن هؤلاء من ضمن كتبه هذه الشبهات بل وقوى من أمرها وذلك كما فعل الأستاذ أحمد أمين رحمه الله — فى كتابيه « فجر الاسلام » و « ضحى الاسلام » وهو وان كان جارى المستشرقين فى كثير مما زعموا فقد خالفهم فى بعض ما حدسوا، وكان عفيفا فى عبارته ، مترفقا فى نقده •

وبعض هؤلاء المتلقفين كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوى وعصبية وعداء ظاهرا للسنة وأهلها وزاد عليهم الاسفاف فى العبارة وأتى فى تناوله للصحابة ولا سيما الصحابى الجليل « أبو هريرة » رضى الله عنه بألفاظ نابية عارية عن كل أدب ومروءة ، وذلك كما صنع الشيخ محمود أبو رية فى كتابه « أضواء على السنة المحمدية » •

وشتان ما بين صنيع الأستاذ أحمد أمين ، وبين ما صنع أبو رية ، والفرق بينهما فرق ما بين العالم والمدعى ، والباحث الأصيل والمتعلق بأذيال الباحثين •

والبحث فى السنة وعلومها ليس هينا ولا سهلا ، وانما يحتاج الى صبر وأناة ، واعمال روية واطالة نظر ، والنظر السطحى والبحث الخاطف لا يؤديان الا الى آراء مبتسرة ونتائج فاسدة •

وقد تكشف لى أن بعض الأخطاء التى وقع فيها المستشرقون ومتابعوهم جاءت من أنهم لم يستكنهوا الأمور ، ولم يصلوا الى الأعماق والجذور ، ولم يستشفوا ما وراء الظواهر ، ولم يتمثلوا حق التمثل البيئة والعصر

والملابسات التى جمعت فيها الأحاديث ، والصفات التى كانت من ملازمات أئمة الحديث من دين ، وعلم ، وتثبت ، وحذر بالغ ، وأمانة فائقة ، ومراقبة لله فى السر والعلن .

وقد قيض الله — سبحانه — للسنن والأحاديث من نافح عنها ورد كيد الكائدين لها ، ولن يخلو عصر من العصور من عالم ينفى عنهـا تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

ورحم الله الامام « ابن قتيبة » فقد عرض لكثير من الشبـه التى أوردها أعداء الأحاديث ، وكان له فى ردها جهاد مشكور مذكور بالاكبار والاعظام .

ولا يزال فى كل قطر من أقطار الاسلام من شغف بالسنن والأحاديث، وتعمق فى دراستها ، وجاهد فى رد الشبهات عنها ، وألف فى هذا السبيل المؤلفات القيمة ، من علماء الأزهر وغيرهم من علماء الحجاز والشام والهند والمغـرب .

وقد شاء الله سبحـانه لى — ولله الحمد والمنـة — أن أكون من المتشرفين بدراسة السنة والمدافعين عن ساحتها الطاهرة دفاعا عن عـلم وتثبت ، ودراسة واقتناع ، لا عن عصبية وعاطفة ، وقد عرضت لبعض هذه الشبهات وردها ردا صحيحا فى كتابى الذى نلت به درجة الأستاذية « الدكتوراه » وسميته « الوضـع فى الحديث ، ورد شبـه المستشرقين والـكتاب المعاصرين (١) » .

---

(١) الفته عام ١٣٦٥ هـ الوافق سنة ١٩٤٦ م .

ولما صدر كتاب « أضواء على السنة المحمدية » وجدت مؤلفه تلقف فيه كل ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون فى الأحاديث ، ورجالها ، وما قاله المستشرقون والمبشرون ، وأذنابهم ، وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختـــلاف والتناقض ، والتحريف والتبديل ، والسذاجة والتخريف ، وفى سبيل هذا الغرض زيف الصحيح ، وصحح المختلق المكذوب ، وقد رأيت أن الرد على هذا الكتاب يعتبر ردا لكل ما أثير حول السنة من طعون ولغط فمن ثم أسميته « دفاع عن السنة ، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » .

وقد بدأت الرد على صفحات مجلة الأزهر ، وكتبت فيها سبع مقالات متوالية(١) ، ثم جدت أحوال وملابسات توقفت بسببها عن الرد على صفحات هذه المجلة ، ثم أخذت فى اكمال الردود وتفرغت لذلـــك ، وقد يسر الله — وله الحمد والمنة — وأعان ، فكان هذا الكتاب .

ولا يفوتنى أن أنوه بما قام به فى هـــذا المضمار أخوان كريمان وشيخان جليلان ، هما الأستاذان : عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى ، ومحمد عبد الرزاق حمزة .

فقد أخرج كل منهما فى ذلك كتابا حافلا ، فلهما من الله سبحانه الجزاء الأوفى ، ومن الناس الثناء والدعاء .

---

(١) من المحرم الى شعبان عام ١٣٨٧ هـ . يعنى قبل أن يقدم الـــدكتور مصطفى السباعى رحمه الله كتابه « السنة ومكانتها فى التشريع » بعام لأن تاريخ كتابته لمقدمة الطبعة الأولى لكتابه ١٥ من شعبان ١٣٧٩ هـ ١٢ شباط ١٩٦٠ م وقد ذكر السباعى رحمه الله فى كتابه ص ٤٦٠ أن كتابه صدر فى عام ١٩٦١ م حين كان يستشفى بالقاهرة .

وها أنذا أزف كتابى الى قراء العربية ، وعشاق السنة ومحبيها ذوى الغيرة عليها ، والى طلاب الحقيقة ، ومحبى المعرفة فى كل قطر من أقطار الاسلام والعروبة ، وسأقدم بين يدى الردود بحوثا فى منزلة السنة من الدين ، والاحتجاج بها ، وموجزا فى الأطوار التى مرت بها ، والأصول والقواعد التى وضعها علماء الرواية وأئمة النقد فى الاسلام •

فان كان ما قلته صوابا فمن الله ، وان كانت الأخرى فالحق أردت ، والصواب قصدت « وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب » (١)

كتبـــه

أبو محمـــد

محمد بن محمد أبو شهبة

من علماء الأزهر الشريف

منزلة السنة من الدين

القرآن الكريم هو الأصل الأول للدين ، والسنة هى الأصل الثانى ، ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة وشارحة له تفصل مجمله ، وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من ايجاز ، قال تعالى « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون (١) » وقال : « وانك لتهدى الى صراط مستقيم ، صراط الله الذى له مافى السموات ومافى الأرض ألا الى الله تصير الأمور (٢) » .

وقد كان النبى صلوات الله وسلامه عليه يبين تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بهما ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسر الظلم فى قوله سبحانه : « الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون (٣) » بالشرك ، وفسر الحساب اليسير بالعرض فى قوله سبحانه : « فأما من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ، وينقلب الى أهله مسرورا (٤) » .

وأنه قال : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » رواه البخارى وأنه قال فى حجة الوداع : « لتأخذوا مناسككم فانى لا أدرى لعلى لا أحج بعد حجتى هذه » وفى رواية « خذوا عنى مناسككم » رواه مسلم وأبو داود والنسائى .

وروى أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن عبادة بن الصامت فى قوله تعالى : « أو يجعل الله لهن سبيلا (٥) » .

---

(١) النحل : الآية ٤٤
(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣
(٣) الأنعام : الآية ٨٢
(٤) الانشقاق : ٧ — ٩
(٥) النساء : الآية ١٥

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خذوا عني ، خذوا عنى ، خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (١) » .

مثل من بيان السنة للقرآن :

قال الله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ولكنه لم يبين عدد الصلوات ولا كيفيتها ولا أوقاتها ولا فرائضها من واجباتها من سننها فجاءت السنة المحمدية فبينت كل ذلك ، وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ومقدار ما يخرج فيها وفى أى شىء تجب ؟ فجاءت السنة فبينت كل ذلك .

وكذلك قال الله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » ولم يبين ما هى السرقة ؟ وما النصاب الذى يحد فيه السارق ؟ وما المراد بالأيدى ؟ ومن أى موضع يكون القطع ؟ فبينت السنة كل ذلك .

وقال تعالى : « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » ولم يبين الحد فجاءت السنة فبينته .

وقال الله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ولم يبين لمن هذا الحكم فبينت السنة أن هذا الحكم للزانى غير المحصن أما المحصن فحده الرجم .

وقال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وضاقت عليهم أنفسهم ... » ولم يبين قصتهم وجنايتهم فجاءت السنة فبينت قصتهم غاية البيان ، الى غير ذلك من المثل الكثيرة التى

---

(١) اخذ بظاهر الحديث بعض الفقهاء ، وذهب الى نسخ التغريب فى البكر والجلد فى الثيب آخرون .

تفوق الحصر ، والتى لولا بيان السنة لها لاستعجم علينا القرآن وتعذر فهمه وتدبره ، وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة . روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : « انك رجل أحمق أتجد الظهر فى كتاب الله أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ، ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ، ثم قال : أتجده فى كتاب الله مفسرا ؟ ان كتاب الله أبهم هذا وان السنة تفسره » . وروى الأوزاعى عن حسان بن عطية قال : كان الوحى ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحضره « جبريل » بالسنة التى تفسر ذلك .

وعن مكحول قال : « القرآن أحوج الى السنة من السنة الى القرآن» وقال الامام أحمد : « ان السنة تفسر الكتاب وتبينه » .

استقلال السـنة بالتشريع :

وقد تستقل السنة بالتشريع أحيانا وذلك كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة — عدا ما نص عليه فى القرآن — الحاقا لهن بالمحرمات من النسب ، وتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير ، وتحليل ميتة البحر ، والقضاء باليمين مع الشاهد الى غير ذلك من الأحكام التى زادتها السنة عن الكتاب (١) .

حجيـة السـنة :

وقد اتفق العلماء الذين يعتد بهم على حجية السنة ، سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال ، قال الامام الشوكانى : « ان ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف فى ذلك الا من لا حظ له فى الاسلام » (٢) .

---

(١) مقدمة تفسير القرطبى ج ١ ص ٣٧ — ٣٩
(٢) ارشـاد الفحـول ص ٢٩

وصدق «الشوكانى» فانه لم يخالف فى الاحتجاج بالسنة الا الخوارج والروافض ، فقد تمسكوا بظاهر القرآن وأهملوا السنن ، فضلوا وأضلوا، وحادوا عن الطريق المستقيم .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى : « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله » (١) ، وقال : « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٢) .

قال ميمون بن مهران : الرد الى الله هو الرجوع الى كتابه ، والرد الى الرسول هو الرجوع اليه فى حياته والى سنته بعد وفاته .

وقال سبحانه : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما (٣) » وما قضى به النبى صلى الله عليه وسلم يشمل ما كان بقرآن أو بسـنة ، وقد دلت الآية على أنه لا يكفى فى قبول ما جاء به القرآن والسنة الاذعان الظاهرى بل لا بد من الاطمئنان والرضا القلبى .

وقال : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٤) فقد جعل سبحانه طاعة الرسول من طاعته ، وحذر من مخالفته فقال عز شأنه : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » (٥) فلولا أن أمره حجة ولازم لما توعد على مخالفته بالنار .

وقال : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » (٦) .

---

(١) آل عمران : الآية ٣١
(٢) النساء : الآية ٥٩
(٣) النساء : الآية ٦٥
(٤) النساء : الآية ٨٠
(٥) النور : الآية ٦٣
(٦) الأحزاب : الآية ٢١

وقال سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (١) فقد جعل سبحانه أمر رسوله واجب الاتباع له ، ونهيه واجب الانتهاء عنه .

وأما الأحاديث فكثيرة منها : ما رواه أبو داود فى سننه عن المقداد بن معد يكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا اننى أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان متكىء على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد الا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه ، فان لم يقروه فعليه أن يعقبهم (٢) بمثل قراه » قال الامام الخطابى : قوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن معناه أنه أوتى من الوحى الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو .

والثانى : أنه أوتى الكتاب وحيا يتلى ، وأوتى من البيان مثله أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب فيعم ويخص ، ويزيد عليه ويشرح مافى الكتاب ، فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن » .

وقوله : « يوشك رجل شبعان ... » يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التى سنها مما ليس له من القرآن ذكر ، على ما ذهبت اليه الخوارج والروافض فانهم تمثلوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التى ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا ، وأراد بقوله : «متكىء على أريكته» أنه من أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه (٣) .

---

(١) الحشر : الآية ٧ .
(٢) روى مشددا ومخففا من المعاقبة اي يأخذ من اموالهم بقدر قراه .
(٣) تفسير القرطبى ج ٢ ص ٣٨ .

وقد دل الحديث على معجزة للنبى — صلى الله عليه وسلم — فقد ظهرت فئة فى القديم والحديث تدعو الى هذه الدعوة الخبيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث ، وغرضهم هدم نصف الدين أو ان شئت فقل : تقويض الدين كله ، لأنه اذا أهملت الأحاديث والسنن فسيؤدى ذلك — ولا ريب — الى استعجام كثير من القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه ، واذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل : على الاسلام العفاء.

وفى حديث العرباض بن سارية مرفوعا : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

وروى الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب فى حجة الوداع فقال : «ان الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم، ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم فاحذروا ، انى تركت فيكم ما ان اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً : كتاب الله وسنة نبيه » وروى مثله الامام مالك فى الموطأ .

وهى صريحة فى أن السنة كالكتاب يجب الرجوع اليها فى استنباط الأحكام وقد أجمع الصحابة — رضوان الله عليهم — على الاحتجاج بالسنن والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل على الخصوص فى القرآن ولم نعلم أحداً خالف ذلك قط فكان الواحد منهم اذا عرض له أمر طلب حكمه فى كتاب الله ، فان لم يجده طلبه فى السنة ، فان لم يجده اجتهد فى حدود القرآن والسنة وأصول الشريعة .

وقد وضع لهم النبى صلى الله عليه وسلم هذا الأساس القويم

باقراره لمعاذ حين بعثه الى اليمن فقد قال له : « بم تقضى اذا عرض لـك قضاء ؟ قال : بكتاب الله . قال : فان لم تجد قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فان لم تجد قال : اجتهد رأيى ولا آلو فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله » .

وقد فهم الصحابة رجوع جميع ما جاءت به السنة الى القرآن مـن قوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

روى البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن الله الواشمات والمستوشمات ، والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ فقال عبد الله : ومالى لا ألعن من لعن رسول الله ، وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته فقال: والله لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه قال الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

وهذه الآية تعتبر أصلا لكل ما جاءت به السنة مما لم يرد له فى القرآن ذكر وعلى هذا الدرب والطريق الواضح سار من جاء بعد الصحابة مـن أئمة العلم والدين ، روى عن الامام الشافعى رحمه الله تعالى أنه كان جالسا فى المسجد الحرام يحدث الناس فقـال : لا تسألونى عن شىء الا أجبتكم فيه من كتاب الله ، فقال رجل : ما تقول فى المحرم اذا قتل الزنبور؟ فقال : لا شىء عليه ، فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟ فقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم ذكر اسنادا الى سيدنا عمر أنه قال : للمحرم قتل الزنبور .

وذكر ابن عبد البر فى كتاب العلم له عن عبد الرحمن بن يزيد : أنه رأى محرما عليه ثيابه ، فقال : ائتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى ، قال: فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

حديث عرض السنة على القرآن مكذوب :

أما الحديث الذى يرويه القائلون بعدم استقلال السنة بالتشريع ، وهو : « اذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه » فقد بين أئمة الحديث وصيارفته أنه موضوع مختلق على النبى — صلى الله عليه وسلم — وضعته الزنادقة كى يصلوا الى غرضهم الدنىء من اهمال الأحاديث . وقد عارض هذا الحديث بعض الأئمة فقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه مخالفا له ، لأنا وجدنا فى كتاب الله «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ووجدنا فيه « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله » ووجدنا فيه « من يطع الرسول فقد أطاع الله »(١) .

وهكذا نرى أن القرآن الكريم يكذب هذا الحديث ويرده .

وقد حاول بعض المستشرقين وأتباعهم الذين صنعهم الاستعمار على يديه أن يحيوا ما اندرس من هذه الدعوة الخبيثة ، ولكن الله سبحانه قيض لهؤلاء فى الحديث — كما قيض لأسلافهم فى القديم — من وضع الحق فى نصابه ، ورد كيدهم فى نحورهم « ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » .

عناية الصحابة بالأحاديث والسنن :

ولمكانة السنة من الدين ، ومنزلتها من القرآن الكريم عنى الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة ، وحرصوا عليها حرصهم على القرآن ، فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها ، وعرفوا مغازيها ومراميها بسليقتهم وفطرتهم العربية ، وبما كانوا يسمعونه من أقوال النبى صلى الله عليه

---

(١) ارشاد الفحول ص ٢٩ .

وسلم ، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحــواله ، وما كانوا يعــلمونه من الظروف والملابسات التى قيلت فيها هذه الأحاديث ، وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه الرسول صلى الله عليه وسلم

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحى والسنن من رسول الله أنهم كانوا يتناوبون فى هذا السماع ، روى البخــارى فى صحيحه عن عمــر — رضى الله عنه — قال : « كنــت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أميــة ابن زيد (١) ، وهى من عوالى المدينة ، وكنا نتناوب النزول على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ينزل يوما وأنزل يوما ، فاذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره ، واذا نزل فعل مثل ذلك... » (٢) الحديث.

وبذلك جمعوا بين خيرى الدين والدنيا ، فما شغلهم دينهم عن دنياهم ولا شغلتهم دنياهم عن دينهم .

واذا علمنا أن القرآن والسنة استفاضا ببيان فضل العلم والعلماء ، وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هى الأصــل الثانى للدين ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يجدون فى الاستماع اليه لذة وروحا . وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعونه منه غذاء الايمان وزاد التقوى (٣) ، وأنه سبيل الى الجنة (٤) .

اذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع السنن والأحاديث وأن ذلك أمر يكاد يكون من المسلمات البدهيات .

وكذلك عنوا بتبليغ السنن لأنهم يعلمون أنها دين واجبة البلاغ للناس

(١) اى ناحية بنى امية سميت البقعة باسم من نزلها .
(٢) صحيح البخارى — كتاب العلم — باب التناوب فى العلم .
(٣) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب الى مجلس الرسول : تعال نؤمن ســاعة .
(٤) فى الحديث الذى رواه مسلم « من سلك طريقا يطلب به علما سلك الله به طريقــا الى الجنــة » .

كافة ، وكثيرا ما كان النبى — صلوات الله وسلامه عليه — يحضهم على الأداء لغيرهم بمثل قوله : «نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية بلفظ « فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » رواه الشافعى و البيهقى فى المدخل .

وفى خطبته المشهورة فى حجة الوداع قال : « ليبلغ الشاهد الغائب ، فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه » رواه البخارى فى صحيحه .

وكان اذا قدم عليه وفد وعلمهم من القرآن والسنة أوصاهم أن يحفظوه ويبلغوه ففى صحيح البخارى أنه قال لوفد عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من وراءكم » وفى قصة أخرى قال : « ارجعوا الى أهلكم فعلموهم » (١) .

وكثيرا ما كان يقرع أسماعهم بقوله : « من كتم علما ألجم بلجام من نار يوم القيامة » فمن ثم كانوا جد حريصين على حفظ السنن والحفاظ عليها وتبليغها بلفظها أو بمعناها .

النهى عن كتابة الأحاديث فى العصر النبوى :

ولم تكن الأحاديث مدونة فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم لأمرين:

(١) أحدهما : الاعتماد على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

(٢) ثانيهما : لما ورد من النهى عن كتابة الأحاديث والاذن فى كتابة القرآن الكريم .

روى مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « لا تكتبوا عنى شيئا الا القرآن ، ومن كتب عنى شيئا فليمحه » ولهذا كره بعض السلف كتابة الحديث والعلم .

---

(١) فتح البارى ج ١ ص ١٢٨ ، ١٤٩

والظاهر أن نهي النبي — صلى الله عليه وسلم — عن كتابة الأحاديث كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم ، أو أن يكون شاغلا لهم عنه ولاسيما أن القوم كانوا أميين ، أو أن النهي كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه ، أما من أمن عليه اللبس بأن كان قارئا كاتبا ، أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع فلا حرج في الكتابة ، وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الاذن في الكتابة لبعض الصحابة .

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص «قال: قلت يا رسول الله : اني أسمع منك الشيء فأكتبه قال : نعم ، قلت : في الغضب والرضا ؟ قال : نعم ، فاني لا أقول فيهما الا حقا » وروى البخاري عن أبي هريرة قال : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أكثر حديثا مني الا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فانه كان يكتب وأنا لا أكتب » ومثل عبد الله ممن يؤمن عليه الالتباس ، وروى الترمذي عن أبي هريرة قال : « كان رجل من الأنصار يجلس الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا ذلك الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : استعن بيمينك وأومأ بيده الى الخط » وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما : أن أبا شاه اليمني التمس من النبي — صلى الله عليه وسلم — أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبي شاه » . وروى البخاري في صحيحه : أن عليا رضي الله تعالى عنه سئل : هل عندكم من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شيء سوى القرآن ؟ فقال : « لا والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة الا أن يعطي الله عبدا فهما في كتابه ، وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر » وثبت أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الاذن ناسخة لأحاديث النهي ،

اذ النهى كان فى مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم عن القــرآن بالأحاديث أو خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ، ثم لمــا أمن ذلك نسخ النهى ولعل ممــا يؤيد القول بالنسخ أن بعض أحاديث الاذن متأخــرة التاريخ ، فأبو هريرة راوى حديث الكتابة أسلم عام سبع ، وقصة أبى شاه كانت فى السنة الثامنة عام الفتح •

ومهما يكن من شىء فقد انقضى العهد النبوى والذين كتبوا الحديــث من الصحابة عدد غير كثير •

كتابة الأحاديث بعــد وفاة النبى :

وما ان توفى الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ وجاور الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة ، وكذلك كتب التابعون وأكثروا ، روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمــع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فاذا نزل نسخه ، وعن عبــد الرحمن ابن أبى الزناد عن أبيه قال : « كنا نكتب الحــلال والحــرام ، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج اليه علمت أنه أعلم الناس » وعــن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد بن معاويــة وكان يقول : « لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى » •

وقد هم الفاروق عمر ــ رضى الله عنه ــ أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة واستشار أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فأشاروا عليه بكتابتها ، وطفق يستخير الله فى ذلك مدة ولكن الله لم يرد له ، روى البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير : أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليــه وسلم ــ فأشاروا عليه فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ، ثم أصبح وقد عزم الله له فقال : انى كنت أردت أن أكتب السنن ، وانى ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وانى ــ والله ــ لا ألبس كتاب الله بشىء أبدا •

تدوين الأحاديث تدوينا عاما :

واستمر الأمر على ذلك ، البعض يكتب والبعض لا يكتب الى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز — رضى الله عنه — فرأى جمع السنن وتدوينها خشية أن يضيع منها شىء أو يلتبس الحق بالباطل ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فكتب الى بعض المبرزين من العلماء فى الأمصار الاسلامية وأمرهم بجمع الأحاديث ، وكتب الى عماله فى الأمصار يأمرهم بذلك ، روى مالك فى الموطأ — رواية محمد بن الحسن — أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه فانى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، والقاسم ابن محمد بن أبى بكر .

وعلقه(١) البخارى فى صحيحه فقال : « وكتب عمر بن عبد العزيز الى أبى بكر بن حزم(٢) : أن انظر ما كان عندك أى فى بلدك من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاكتبه فانى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء » .

وأخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أهل الآفاق : انظروا الى حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاجمعوه .

وممن كتب اليه الخليفة العادل الامام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى المدنى أحد الأئمة الأعلام ، وعالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة ١٢٤ هـ .

---

(١) التعليق هو ان يحذف من مبتدأ الاسناد راو أو اكثر وقد اكثر من التعليقات البخارى فى صحيحه وذلك فى التراجم والشواهد لا فى أصول الكتاب فانها كلها متصلة مسندة .

(٢) نسب الى جد ابيه ولجده عمرو صحبة ولابيه محمد رؤية وهو فقيه تابعى استعمله عمر بن عبد العزيز على امارة المدينة وولاه قضاءها ولا يعرف له اسم سوى أبى بكر ، وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه ابو بكر توفى سنة ١٢٠هـ .

نشاط حركة التدوين :

وقد قام العلماء فى كل مصر بما ندبوا اليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمهـا ، ومقبولها من مردودها ، ولم يعد أحد من السلف يتحرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف الذى كان بينهم أولا فى كتابة الأحاديث ، واستقر الأمر ، وانعقد الاجماع على جواز كتابته ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم (١) •

وقد أخذت الحركة العلمية التدوينية فى الحديث فى الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق والتحرى والتثبت ، وأخذوا أنفسهم بمجافاة المضاجع ، ولازموا الدفاتر والمحابر ، وحرصوا على لقاء الأشياخ ، والأخذ من الافواه ، وسهروا فى سبيل ذلك الليالى الطوال ، وقطعوا الفيافى والقفار ، وطوفوا فى البلدان والأقاليم ، وضربوا فى سبيل العلم والرواية ، على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعسر وسائل السفر والارتحال ، مثلا عليا تجعلهم فى عداد العلماء الخالدين •

ما زال العلماء يجمعون الأحاديث ، وينقدون ويمحصون ، ويؤلفون الصحاح والسنن والمسانيد حتى جمعت الأحاديث كلها تقريبا فى القــرن الثالث الذى يعتبر العصر الذهبى للأحاديث والسنن ، وبانتهاء هذا القرن كاد ينتهى الجمع والابتكار فى التأليف ، والاستقلال فى النقد والتعديل والتجريح ، وبدأت عصور الترتيب والتهذيب ، أو الاستدراك والتعقيب ، وذلك فى العصر الرابع وما تلاه من العصور •

وهكذا نخلص الى هذه النتيجة :

وهى أن السنة لم يطل العهد بعدم تدوينها ، وأن التدوين بدأ بصفة خاصة فى عصر النبى ، وأنه قوى وغلظ عوده فى عصر الصحابة وأوائل عصر

(١) فتح البارى ج ١ ص ١٦٥

التابعين ، وأنه أخذ صفة العموم فى أواخر عصر التابعين ، ولم يزل يقوى ويشتد حتى بلغ عنفوانه واستوى على سوقه فى القرن الثالث الهجـرى خاتمة القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية ، خيرية الايمان والعلم والعمل، والهدى والفلاح والاستقامة على الجادة .

الرحلة فى سبيل العلم :

لعل ما يتميز به أئمة العلم فى الاسـلام ، ولاسيما أئمة الحـديث وجامعوه كثرة الارتحال ، وملازمة الأسفار ، وقد جروا فى ذلك على سنن الصحابة والتابعين لهم باحسان ، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحـديث بطريق الرواة الثقات فلا يكتفى بهذا ، بل يرحل الأيام والليالى حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة ، وقد ثبت فى صحيح البخارى تعليقا بصفة الجزم أن جابر بن عبد الله الأنصارى رحل مسيرة شهر الى عبـد الله بن أنيس (١) فى حديث واحد ، والقصة بتمامها — كما أخرجها البخارى فى « الأدب المفرد » وأحمد وأبو يعلى فى مسنديهما — من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاشتريت بعيرا ، ثم شددت رحلى فسرت اليه شهرا حتى قدمت الشام فاذا عبد الله بن أنيس ، فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب ، فقال : ابن عبـد الله ؟ قلت : نعم ، فخرج فاعتنقنى فقلت : حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه فقال : سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم يقـول : « يحشر الله الناس يوم القيامـة عراة ... » الحديث .

وروى عن جابر أيضا أنه قال : كان يبلغنى عن النبى — صلى الله عليه وسلم — حديث فى القصاص ، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيرا فسرت حتى وردت مصر فقصدت الى باب الرجل فذكر نحو القصة الأولى.

---

(١) بضم الهمزة مصغرا ، وهو جهنى حليف للانصار .

وأخرج الطبرانى من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتانى جابر فقال لى : حديث بلغنى أنك ترويه فى الستر على المسلم فذكره ، والظاهر أنها قصص متعددة رحل فيها جابر — رضى الله عنه — مرات متعددة .

ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصارى الى عقبة بن عامر الجهنى بسبب حديث يرويه فى الستر على المسلم رواه أحمد بسند منقطع ، وروى أبو داود فى سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل الى فضالة بن عبيد وهو بمصر فى حديث .

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والدين ، روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال : « بلغنى حديث عند على فخفت ان مات أن لا أجده عند غيره ، فرحلت حتى قدمت عليه العراق » وروى الامام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : « ان كنت لأرحل الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد » وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال : «كنا نسمع عن أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلا نرضى حتى خرجنا اليهم فسمعنا منهم »(١) وقال الشعبى فى مسألة أفتى فيها : « أعطيناكها بغير شىء ، كان يرحل فيما دونها الى المدينة » وقد روى الدارمى بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله قال : « ان كنت لأركب الى المصر من الأمصار فى الحديث الواحد » وقال أبو قلابة : « لقد أقمت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة الا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه » .

وقيل للامام أحمد : « رجل يطلب العلم ، يلزم رجلا عنده علم كثير أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار » .

وممن ارتحل فى سبيل العلم والرواية الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم ومن المحدثين جم غفير ، ويأتى فى الرعيل الأول منهم الأئمة

---

(١) فتح البارى ج ١ ص ١٤١ — ١٤٢

البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم ، وان منهم من لم يذق طعم الراحة والاقامة والاستقرار طوال حياته .

الأطوار التى مر بها تدوين الحديث :

قلنا ان التدوين العام بدأ فى آخر القرن الأول من الهجرة وان العلماء فى الأمصار استجابوا لدعوة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ، وتجرد لجمع الأحاديث فى الأمصار أناس لهم قدم ثابتة فى الدين والعلم ، وتبارى العلماء فى هذا المضمار الفسيح فألف الامام مالك (م ١٧٩) بالمدينة ، وألف أبو محمد عبد العزيز بن جريج (م ١٥٠) بمكة والأوزاعى (م ١٥٦) بالشام ، ومعمر بن راشد (م ١٥٣) باليمن ، وسعيد بن أبى عروبة (م ١٥٦) وحماد بن سلمة (م ١٧٦) بالبصرة ، وسفيان الثورى (م ١٦١) بالكوفة ، وعبد الله بن المبارك (م ١٨١) بخراسان ، وهشيم ابن بشير (م ١٨٨) بواسط ، وجرير بن عبد الحميد (م ١٨٨) بالرى وغير هؤلاء كثيرون ، وكلهم من أهل القرن الثانى الهجرى .

وكان منهج المؤلفين فى هذا القرن جمع الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ويظهر ذلك بجلاء فى موطأ الامام مالك .

ثم حدث طور آخر فى تدوين الحديث ، وهو افراد حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — خاصة وكانت تلك الخطوة على رأس المائتين ، وهؤلاء الذين خطوا هذه الخطوة ، منهم من ألف على المسانيد ، وذلك بأن يجمع أحاديث كل صحابى على حدة من غير تقيد بوحدة الموضوع فحديث صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث فى الجهاد وهكذا ، وذلك كمسند الامام أحمد وعثمان بن شيبة واسحق بن راهويه وغيرهم ، وأصحاب المسانيد لم يتقيدوا بالصحيح بل خرجوا الصحيح والحسن والضعيف .

ومنهم من ألف على الأبواب الفقهية كأصحاب الكتب الستة المشهورة وهؤلاء منهم من تقيد فى جمعه الأحاديث بالصحاح كالامامين البخارى

ومسلم ومنهم من لم يتقيد بالصحيح بل جمع الصحيح والحسن والضعيف مع التنبيه عليه أحيانا ومع عدم التنبيه أحيانا أخرى ، اعتمادا على معرفة القارىء لهذه الكتب ومقدرته على النقد وتمييز الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود وذلك مثل أصحاب السنن الأربعة : أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه •

وقد كان القرن الثالث الهجرى (٢٠٠ — ٣٠٠) أسعد القرون بجمع السنة وتدوينها ونقدها وتمحيصها ، ففيه ظهر أئمة الحديث وجهابذته ، وحذاق النقد وصيارفته ، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على كل ما ثبت من الأحاديث ، ولا يغيب عنها الا النذر اليسير والتى يعتمد عليها الفقهاء والمستنبطون ، والمؤلفون والمعلمون ، ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون ، والمتأدبون والأخلاقيون ، وعلماء النفس والاجتماع •

عناية المحدثين بالنقد والدراية :

ان أئمة الحديث كما عنوا به من ناحية جمعه فى الكتب الجامعة لمتونة عنوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده ومتنه مما يتوقف عليه قبوله أو رده ، ولعمر الحق ان البحث عنه من هذه النواحى بحث جليل القدر ، جم الفائدة اذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث ، والصحيح من العليل ، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزيد والاختلاق ، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد ، وتلك النواحى التى بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحا أو حسنا أو ضعيفا وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل ، والشاذ والمقلوب ، والمنكر ، والمضطرب ، والموضوع ، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل ، وألفاظ كل ، والرواية ، وشروطها ، والتحمل وكيفياته ، والأداء وألفاظه ، وبيان علل الحديث ، وغريبه ، ومختلفه ، وناسخه ومنسوخه ، وطبقات الرواة ،

وأوطانهم ، ووفاتهم ، الى غير ذلك مما تجده مبسوطا فى كتب علوم الحديث والرجـــال .

وقد علمت آنفا أن السنة لم تدون تـــدوينا عاما الا فى آخـــر القرن الأول ، ولا يشكلن عليك أن مباحث الرواية وشروطها ، والرواة وصفاتهم، والتعديل والتجريح ، لم تكن مدونة آنئذ ، لأنها كانت منقوشة فى الحوافظ والأذهان ، وعلى صفحات القلوب ، شأنها فى ذلك شأن متون الأحاديث ، وما كان أئمة الحديث الجامعون له بغائبة عنهم هذه القواعد بل كـــانوا يعرفونها حق المعرفة ، فكان وجودها فى الأذهان وان لم توجد فى الأعيان، وكان من أثر هذه المعرفة ما نقل الينا من التثبت البالغ والتحوط الشديد فى قبول المرويات وتدوينها ، وصيانتها عن أن يتطرق اليهـــا الكـــذب ، أو الغلط ، أو الخطأ .

وانك لتلمس هذا جليا فى الـــكتب التى ألفت فى القرون الأولى فقد مزجت فيها المتون بأصول علم النقد والرواية ، ومن ذلك ما نجده فى أثناء مباحث كتاب « الرسالة » للامام الشافعى (م ٢٠٤) وما نقله تلاميـــذ الامام أحمد (م ٢٤١) فى أسئلتهم له ومحاورتهم معه ، وما كتبه الامام مسلم (م ١٦١) فى مقدمة صحيحه وما ذكره الامام أبو داود (م ٢٧٥) فى رسالته الى أهل مكة فى بيان طريقته فى كتابه « السنن » المشهور ، وما ذكره الامام أبو عيسى الترمذى (م ٢٧٩) فى كـــتابه « العلل » الذى هو فى آخر جامعه من تصحيح وتحسين وتضعيف ، وما ذكره الامام البخارى (م ٢٥٦) فى تواريخه الثلاثة ، الى غير ذلك .

ومن ثم يتبين لنا أن نقد المرويات ، وتمييز صحيحها من زائفها قـــد كان ملازما لجمعها فى الكتب والجوامع والمسانيد ، واذا كان بعض هـــذه الكتب الجامعة للمتون يوجد فيها الضعيف والمنكر والموضوع — على ندرة جدا — من غير تنبيه اليه ، فمرجع ذلك اختلاف أنظار أئمة الحـــديث فى

الجرح والتعـديل وشروطهم فى التصحيـح والتضعيف فمنهم المشدد ، ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط فى الجرح ، وقد يخفى على بعضهم من العلل مالا يخفى على الآخر وهذا شىء يدل على حرية البحث فى الاسلام ، حرية منشؤها الرغبة فى احقاق الحق وازهاق الباطل ، لا الهوى والشهوة .

شروط الروايـة المقبولة فى الاسلام :

وقد وضع المحدثون شروطا للرواية المقبولة بحيث تكفل هذه الشروط الضمانات الكافية لصدق الرواة وسلامتهم من الكـذب والخطأ والغفلـة فى النقل واليك هذه الشروط .

(١) الاسلام : وهو الانقياد ظاهرا وباطنا ، فيشمل التصـديق بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وقبول شرائعه وأحكامه ، والتزام ذلك علما وعملا ، وانما اشترطوا الاسلام وان كان الكذب محرما فى سائر الأديان لأن الامر أمر دين والكافر يسعى فى هـدم غير دينـه ما استطاع ، وهو متهم فيما يتصل به ، وما دام عنصر الاتهام موجودا كان من الحق والعدل عدم قبول روايته فيما هو دين ، أما ان تحمل وهو كافر ولكن أدى وهو مسلم قبلت روايته .

(٢) التكليف : وذلك يتحقق بالبلوغ والعقل فلا تقبل رواية الصبى والمجنون ، أما الأول فلانه لا وازع له عن الكذب لعدم مؤاخذته شرعا ، وأما الثانى فلعدم ادراكه وتمييزه ، نعم ان تحمل الصبى المميز قبل البلوغ وأدى بعده تقبل روايته ، يدل على هذا اجماع الصحابة — رضى الله عنهم — على قبول رواية جماعة من أحداث الصحابة كابن عباس وابن الزبير ومحمود ابن الربيع وغيرهم وعلى هذا درج من جاء بعدهم ، وقد حددوا سن التمييز بخمس سنين ، واستأنسوا فى هذا بحديث محمود بن الربيع « عقلت من النبى — صلى الله عليه وسلم — مجة مجها فى وجهى وأنا ابن خمس سنين » رواه البخارى .

(٣) العدالة : وهي ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة •

والتقوى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات ، وذلك بأن لا يفعل كبيرة ولا يصر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعا •

والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات •

وما يخل بالمروءة قسمان :

(أ) الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير مثلا •

(ب) المباحات التي تورث الاحتقار وتذهب الكرامة كالبول في الطريق وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب ، ومرجع هذا الى العادة والعـرف •

والمراد من العدل عند المحدثين عدل الرواية فيدخل فيه الذكر والأنثى والحر والعبد والمبصر والكفيف ، وقد كان المحدثون على حق في عدم اشتراط الذكورة أو الحرية أو الابصار ، لأن كثيرا من الأحاديث روتها أمهـات المؤمنين وغيرهن من النساء ، ورواها الموالى كزيد بن حارثة ، والأكفـاء كابن أم مكتوم •

(٤) الضبط وهو قسمان :

(أ) ضبط صـدر •

(ب) ضبط كتاب •

فالأول : أن يحفظ ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره والتحديث به متى شاء من حين سماعه الى حين أدائه •

والثاني : هو محافظته على كتابه الذى كتب فيه الأحاديث وصيانته عن أن يتطرق اليه تغير ما منذ سماعه فيه وتصحيحه الى حين الأداء منه ، ولا يعيره الا لمن يثق فيه ويتأكد من أن لا يغير فيه •

وضبط الصدر مجمع عليه ، وأما ضبط الكتاب فخالف فى قبول الرواية به بعض الأئمة الكبار كأبى حنيفة ومالك (١) رحمهما الله ، والجمهور على قبول رواية من روى من كتابه بشرط التحفظ عليه .

فاذا اجتمع فى الراوى هذه الشروط كان أهلا لقبول روايته ، وليس من شك فى أن من توفرت فيه هـذه الشروط ترجح ترجحا قويا صدقه على جانب كذبه ، بل من اطلع على منهج المحدثين فى النقد وطريقهم فى التعديل والتجريح ومبالغتهم فى التحرى عن معرفة حقيقة الراوى وطوية نفسه، والأخذ بالظنة والتهمة فى رد مروياته ، يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوى المستجمع لهذه الشروط أمر فرضى واحتمال عقلى ، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال والنقد عند المحدثين فيها شىء من المغالاة ولكن الحق ما ذكرت ، ومن أبعد النجعة فى كتب القوم عرف ، ومن عرف اعترف .

وكذلك بعد اشتراطهم للضبط — على المعنى الذى قدمناه — يكون احتمال الغلط أو الخطأ فى روايته احتمالا بعيدا ، وقد ردوا رواية من كثر غلطه وغفلته وساء حفظه ، وكذا من تساوى صوابه وغلطه واعتبروا حديثه منكرا ، ومن ثم نرى أن المحدثين احتاطوا غاية الاحتياط فى الروايـة ، ولم يأخذوا الا عن العدل الفطن اليقظ ، ونبذوا أحاديث المغفلين والغالطين وأصحاب الأوهام ، ولم يتسامحوا الا فى الغلط أو الغفلة النادرين اللذين لا يسلم منها غالب البشر (٢) وكم من رجل من أهل الديانة والأمانة ولكنه فى نظرهم ليس أهلا للرواية ، واليك بعضا مما روى عنهم فى هذا .

صح عن ابن سيرين أنه قال : « ان هذا العـلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » وهذا هو امام الهجرة مالك بن أنس — رحمه الله — يقول: « لقد أدركنا فى هذا المسجد سبعين ممن يقولون : قال فلان : قال رسول

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥

(٢) جامع الأصول ج ١ ص ٧٢ شرح نخبة الفكر ص ٣٢ مطبعة الاستقامة

الله — صلى الله عليه وسلم — وان أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أمينا عليه ، فما أخذت عنهم شيئا ، ولم يكونوا من أهل هذا الشأن » وقال يحيى ابن سعيد القطان : « كم من رجل صالح لو لم يحدث لكان خيرا له » يريد من عنده غفلة وسوء حفظ ، وقال الامام أحمد : « يكتب الحديث عن الناس كلهم الا عن ثلاثة : صاحب هوى يدعو اليه ، أو كذاب ، أو رجل يغلط فى الحديث فيرد عليه فلا يقبل » وقال سليمان بن موسى : كانوا يقولون — يعنى أئمة الحديث — : لا تأخذوا العلم عن الصحفيين (١) ، يعنى الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية لكثرة ما يقع لهم من الخطأ والتصحيف وعدم التميز ، والأئمة الذين جمعوا الأحاديث فى كتبهم المشهورة كان الاعتماد عندهم فيها على الرواية ، والتلقى شفاها من الرواة العدول الضابطين ، وانما كانت الكتابة زيادة فى الوثوق والضبط ، وحتى يرجع اليها من لم يكن فى درجتهم من طالبى الحديث ممن سيأتى بعدهم .

عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون :

وقد عنى المحدثون عناية فائقة بنقد الأسانيد بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد وقد خلفوا لنا فى نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة ، منها ما ألف فى الثقات ، ومنها ما ألف فى الضعفاء ، ومنها ما ألف فيما هو أعم منهما ، ولم يكتفوا فى نقدهم للرجال بالتجريح الظاهرى ، بل عنوا أيضا بالنقد النفسى ، وليس أدل على هذا من تفريقهم بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية ، فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثانى ، لأن احتمال الكذب فى الاول قريب ، ولا كذلك الثانى ، وكذلك ردوا رواية المبتدع وان كان غير داعية اذا روى ما يؤيد بدعته ، لأن احتمال الكذب قريب لتأييد بدعته ، وقبلوا

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ١٥٥ وما بعدها .

رواية المبتدع الداعية اذا روى ما يخالف بدعتــه ، لأن احتمال الــكذب من الناحية النفسية بعيد جدا فى هــذا ٠

وكذلك اعتبروا من الجرح الذهاب الى بيوت الحكام ، وقبول جوائزهم ونحو ذلك مما راعوا فيه أن الدوافــع النفسية قد تحمل صاحبهــا على الانحراف ٠

وكما عنى المحدثون بنقد الأسانيد ــ النقد الخارجى ــ عنوا بنقد المتون ــ النقد الداخلى ــ وليس أدل على هذا من أنهم جعلوا من أمارة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم امكان تأويله تأويلا قريبا محتملا ، وأنهم كثيرا ما يردون الحديث لمخالفته للقــرآن أو السنة المشهورة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق ، وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف المنكر والشاذ ، ومعلل المتن ومضطرب المتن الى غــير ذلك ٠

نعم لم يبالغ المحدثون فى نقد المتون مبالغتهم فى نقد الأسانيد لأمور جديرة بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكير والاتئاد فى البحث الصحيح ، وسأعرض لهذا بالتفصيل والتوضيح فيما بعد ٠

عناية المحدثين بفقه الأحاديث ومعانيها :

وكذلك عنوا بفقه الأحاديث وفهمها ، ولم يكونوا زوامل للأخبــار لا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخرصين على المحدثين ، والرعيل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقيا من الشوائب والغرائب ، كانوا أهل فقه ودراية بالمتون ، وذلك أمثال الأئمة مالك وأحمد والسفيانيين الثورى وابن عيينة ، والبخارى ومسلم ، وباقى أصحاب الكتب

الستة وغيرهم ، قال أحمد بن الحسن الترمذى : سمعت أبا عبد الله — يعنى أحمد بن حنبل — يقول : « اذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب الى ممن حفظ الحديث ولا يكون معه فقه » .

وروى الحاكم فى تاريخه عن عبد العزيز بن يحيى قال : قال لنا سفيان ابن عيينة : « يا أصحاب الحديث تعلموا معانى الحديث ، فانى تعلمت معانى الحديث ثلاثين سنة (١) » وانك لتلمس أثر الفقه والفهم للأحاديث فى صحيح الامام البخارى فى تبويبه الأبواب ، وطريقته فى التراجم ، وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد فى مواضع بحسب مناسباته الفقهية ، وكثيرا ما يدلى برأيه فى مسائل تكون موضع الخلاف ، وقد يترك المسألة من غير قطع اذا لم يترجح عنده شىء حتى لقد قيل : فقه البخـارى فى تراجمه ، وكذلك طريقة مسلم فى ترتيب كتابه ، وطريقة أصحاب السنن ولا سيما الترمذى فقد عرض فى سننه لكثير من الآراء الفقهية عرض رجل واع فاهم عارف .

نعم وجد فى العصور المتأخرة أناس — وهم قـلة — جعلوا همهم الرواية والجمع دون الفقه والفهم للمتون ، وهؤلاء انما وجدوا بعد أن جمعت السنن والأحاديث فى دواوينها المعتمدة ولعـل هؤلاء هم الذين عناهم أبو الفرج ابن الجوزى فى كتابه « صيد الخاطر » ووصفهـم بأنهم زوامل للأسفار يحملون ما لا يعلمون (٢) ، والا فقد كان هناك من أمثاله كثيرون .

الرواية باللفظ والمعنى :

لاخلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من

(١) الآداب الشرعية ج ٢ ص ١٢٩ (٢) المرجع السابق ص ١٣٢

أمور الشريعة عزيز ، وحكم من أحكامها شريف ، وأنه الأولى بكل ناقل والأجدر بكل راو المحافظة على اللفظ ما استطاع الى ذلك سبيلا ، بل قد أوجبه قوم ومنعوا نقل الحديث بالمعنى .

والذين أجازوا الرواية بالمعنى انما أجازوها بشروط وتحوطات بالغة فقالوا : نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ ، أما العالم بالألفاظ الخبير بمعانيها ، العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل ، والظاهر والأظهر ، والعام والأعم ، فقد جوزا له ذلك ، والى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين .

وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ ويرون أن الرواية بالمعنى رخصة تتقدر بقدرها ، وكان منهم من يتقيد باللفظ ويتحرجون من الرواية بالمعنى ، قال وكيع : « كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوه — رحمهم الله — يعيدون الحديث على حروفه » وممن كان يشدد فى الألفاظ الامام مالك — رحمه الله — فقد منع الرواية بالمعنى فى الأحاديث المرفوعة وأجازها فيما سواها ، رواه البيهقى عنه فى المدخل .

ومن السلف من كان يرى جواز الرواية بالمعنى ، قال ابن سيرين : «كان ابراهيم النخعى والحسن والشعبى — رحمهم الله — يأتون بالحديث على المعانى » (١) .

ومما ينبغى أن يعلم أن جواز الراوية بالمعنى فى غير ما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شىء من كتاب مصنف ويثبت بدلهفيه

---

(١) جامع الأصول ج ١ ص ٥٤ ، الباعث الحثيث ص ١٦٦

لفظا آخر بمعناه ، فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم فى ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ولأنه ان ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره كما قال ابن الصلاح(١) •

ومما ينبغى أن يعلم أيضا أنهم استثنوا من الأحاديث التى جوزوا روايتها بالمعنى الأحاديث التى يتعبد بلفظها كأحاديث الأذكار والادعية والتشهد ونحوها كجوامع كلمه صلى الله عليه وسلم الرائعة •

فاذا علمنا أن التدوين الخاص وجد فى القرن الأول ، وأن التدوين العام كان فى أول القرن الثانى ، وأن الرواية بالمعنى لا تجوز فى الكتب المدونة ، والصحف المكتوبة ، وأن الذين نقلوا الأحاديث ورووها منهم من التزم اللفظ ومنهم من أجاز الرواية بالمعنى ، وهؤلاء المجيزون كانوا عربا خلصا غالبا ، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة ، وأنهم قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله ، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ومحامل الكلام ، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون ما هو دين، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله ، وأنه كذب على الله فيما شرع وحـــكم •

اذا علمنا كل ذلك — وقد دللنا عليه فيما سبق — أيقنا أن الرواية بالمعنى لم تجن على الدين، وأنها لم تدخل على النصوص التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين ومن لف لفهم ، وان الله الذى تكفل بحفظ كتابه قد تكفل بحفظ سنة نبيه من التحريف والتبديل ، وقيض لها فى كل عصر من

---

(١) مقدمة ابن الصـــلاح ص ١٨٩

ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فذهب الباطل الدخيل ، وبقى الحق موردا صافيا للشاربين « قل جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعيــد »(١) .

والآن لنشرع فى الردود والدفاع ، ومن الله أستمد العون والتوفيق .

---

(١) ســبأ : ٤٩

نقد إجمالي لكتاب أبي رية

فى رمضان من عام ١٣٦٤ هـ (أغسطس عام ١٩٤٥ م) نشر الأستاذ « محمود أبو ريه » مقالا بالرسالة العدد « ٦٣٣ » تحت عنوان « الحديث المحمدى » ضمنه آراءه فى بعض مباحث الحديث ، وذكر أنها خلاصة كتاب سينشر ، فلما قرأته وجدت فيه عزوفا عن الحق والصواب فى بعض ما كتب، فأخذت بالقلم وكتبت ردا أرسلت به الى « الرسالة » فنشر بالعدد «٦٤٢» وقلت فى ختام الرد « وحيث أن المقال خلاصة كتاب سينشر ، فانى لأهيب بالأستاذ أن يراجع نفسه فى بعض هذه الحقائق التى تكشفت له ، وليكر على الكتاب من جديد بالتمحيص والتدقيق ، وعلم الحديث ليس بالأمر الهين ، والبحث فيه يحتاج الى صبر وأناة وتمحيص وتدقيق » وقد أبى الكاتب أن يسلم بكل ما أخذته عليه ، فكتب ردا على ردى نشر بالرسالة العدد « ٦٥٤ » وذكر فى مقدمة رده أن مقالى « ينزع الى الحق ويطلبه ، وأنه يستحق العناية ويستأهل الرد » ، ثم تريث الأستاذ فى نشر ماعن له من فصول هذا الكتاب فقلت : لعله راجع نفسه .

وفى عامنا هذا (١٣٧٧ هـ — ١٩٥٨ م) طلع علينا الأستاذ « أبو ريه » بكتاب تحت عنوان : « أضواء على السنة المحمدية » فقرأت الكتاب قراءة باحث متثبت مستبصر ، فاذا هو صورة مكبرة لما أوجز فى مقاله القديم ، واذا بالمؤلف لم يغير من أفكاره الا القليل النادر ، فعزمت على الرد عليه ردا مسهبا ولاسيما أن الكتاب أحدث بلبلة فى الأفكار عند من لم يتعمقوا فى دراسة السنة ، وقوى عزمى على الرد رغبات الكثيرين من الفضلاء الذين لا يزالون يذكرون ردى الموجز القديم ، وحسن ظنهم بى .

وقد رأيت أن أنشر هذه الردود على صفحات مجلة الأزهر « الزهراء»، وأى مجلة أحق بمثل هذه البحوث من مجلة الأزهر ؟ وهى لسان الأزهر

وحاملة لواء الاسلام والتعريف به والذب عنه ، واليها يسكن المسلمون فى جميع أقطار الأرض •

وقد آثرت أن أقدم بين يدى النقد التفصيلى للكتاب صورة موجزة ، وان شئت فقل خطوطا عريضة تعطينا فكرة عن الكتاب وطريقة مؤلفه ومنهجه فى البحث ، واليك البيان :

١ — ان المؤلف يدعى دعاوى عريضة ولا يدلل عليها ، أو يحاول أن يدلل عليها ، فيعوزه الدليل ، أو يستدل فيأتى الدليل قاصرا عن الدعوى •• وذلك مثل ما ذكره فى ص (٥) من : « أن علماء الحديث قد بذلوا أقصى جهدهم فى دراسة علم الحديث من حيث روايته •• على حين أهملوا جميعا أمرا خطيرا كان يجب أن يعرف قبل النظر فى هذا العلم ودرس كتبه — ذلك هو البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدث به النبى صلوات الله وسلامه عليه ، وهل أمر بكتابة هذا النص بلفظه عند القائه أو تركه ونهى عن كتابته ؟ وهل دونه الصحابة ومن بعدهم أو انصرفوا عن تدوينه ؟ وهل ما روى منه قد جاء مطابقا لحقيقة ما نطق به النبى — لفظا ومعنى — أو كان مخالفا له ؟ •••

ويعلم الله والراسخون فى العلم أن كل ما ادعى أنهم أهملوه جميعا قد قتلوه بحثا وبذلوا فيه غاية الوسع •

ومثل ما ذكره فى ص (٧) من : « أنه وجد أنه لا يكاد يوجد فى كتب الحديث كلها — مما سموه صحيحا أو حسنا — حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه ••• » •

ومثل قوله فى ص (١٣) : « ولما كان هذا البحث لم يعن به أحد من قبل ••• رأيت أن أسوى منه كتابا مبوبا جامعا أذيعه على الناس حتى يكونوا على بينة من أمر الحديث المحمدى » •

وفى الحق أنه ما من بحث عرض له الا قد أشبع العلماء فيه القول ، ولندع التدليل الى مقام التفصيل •

٢ — ان المؤلف اعتمد فى التدليل على بعض ما ذهب اليه على كلام

المستشرقين !! أى والله المستشرقين ، وذلك كما فعل فى ص ٨١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، وكيف خفى على المؤلف الحصيف أن المستشرقين — الا القليل منهم — يحملون الضغن للاسلام والمسلمين ، وأنهم نفثوا سمومهم فى بحوث ادعوا أنها حرة نزيهة — وما هى من النزاهة فى شىء — وأن من مقاصدهم تقويض صرح الاسلام الشامخ ، وذلك بتقويض دعامتيه القرآن والسنة ؟ ، وأنهم لما عز عليهم التشكيك فى القرآن — على كثرة ما حاولوا — ركزوا معظم جهودهم فى السنة بحجة عدم تواترها فى تفصيلها ، فلبسوا الأمر على بعض الناس حتى كان من أثر ذلك ما يطلع علينا به بعض الباحثين فى الأحاديث النبوية بين الحين والحين — ومنهم الأستاذ المؤلف — من آراء مبتسرة جائرة ، ويشهد الله أنها مصنوعة فى معامل المستشرقين ، ثم استوردها هؤلاء فيما استوردوا من أفكار وادعوها لأنفسهم زورا وبهتانا .

٣ — ان المؤلف أفاض فى بعض المباحث وأكثر من النقول وذلك لكى يرتب عليها ما يريد من نتائج هى أبعد ما تكون مترتبة عليها ، وذلك كما صنع فى مبحثى الرواية بالمعنى وضررها الدينى واللغوى والأدبى ، بينما أوجز ايجازا مخلا فى بعضها كما فعل فى مبحثى العدالة والضبط !! وهل تعلم أن هذين المبحثين اللذين يقوم عليهما علم الرواية ونقد المرويات فى الاسلام لم يحظيا من الكتاب الا ببضعة أسطر ؟

والذى يظهر لى أنه أمر مقصود من المؤلف ، ذلك أنه لو ذكر شروط العدالة والضبط على ما أصلها وقعدها أئمة الحديث وصيارفته ، لعاد ذلك بالنقض على كثير مما ذكره المؤلف فى كتابه من استنتاجات لا تسلم له .

ولا أكون مغاليا أو متعصبا اذا قلت : ان الأصول التى وضعها علماء أصول الحديث لنقد المرويات ، هى أرقى وأدق ما وصل اليه العقل البشرى فى القديم والحديث وسأفيض فى بيان ذلك عند النقد الموضوعى ان شاء الله .

٤ — من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يستشهد بأحاديث موضوعة ، ما دامت تساعده على ما يريد ويهوى من آراء .

وذلك مثل ما فعل فى ص ٢٩ من استشهاده بما روى أن عمر حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء فى المدينة على الاكثار من الحديث فانه خبر ظاهر الكذب والتوليد — كما قال ابن حزم — ونسبته روايتـه الى ابن حزم ليس من الأمانة العلمية فى النقل •

ومثل حديث عرض السنة على القرآن فهو موضوع باتفاق الأئمة •

على حين حاول أن يشكك فى أحاديث صحيحة ثابتة مثل حديث « ألا اننى أوتيت الكتاب ومثله معه » فقد نقده من ناحية متنه موهما اختلافه ص ٢٥٢ •

وطعن فى حديث « الاسراء والمعراج » وحمل موسى محمدا عليهما الصـلاة والسلام على مراجعـة ربه ، واعتبر ذلـك من الاسرائيليات ص١٢٣ •

كما اعتبر ذكر المسجد الأقصى فى حديث « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجـد » من الاسرائيليات ص ١٢٩ ، والامام ابن تيمية وهـو من أئمة المنقول والمعقول وينقل عنه المؤلف كثيرا فى كتابه ، احتج بهـذا الحديث ولم يبد عليه أى مأخذ من المـآخذ ، وهو من الأحـاديث التى اتفق عليها الشيخان البخارى ومسلم ، الى غير ذلك ممـا ستعلم الكثير منه عندما نتعرض للنقد التفصيلى •

ولا أكاد أعلم للمؤلف سلفا فى الطعن فى هذه الأحاديث من الأئمة ، اللهم الا أن يكون السادة المستشرقون وهى شنشنة نعرفها من أخزم •

وان ممـا يؤسف ويدهش أنه اعتبر حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذى رواه البخـارى وغيره « انه لموصوف فى التـوراة ببعض صفته فى القرآن » خرافة من خرافات كعب الأحبار امتدت الى تلميـذه عبد الله بن عمرو (ص ١١٤) • ولا أدرى كيف يتفق هذا وقـول الحق تبارك وتعالى « الذين يتبعون الرسول النبى الأمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والانجيل » الآية ••• الأعراف ١٥٧ •

٥ — جارى المؤلف المستشرقين حينما تـكلم عن العصبية المذهبية

والسياسية فى فصل « الوضع » فحكم على كل ما يدل على فضيلة لصحابى أو يشهد لفكرة أو رأى بأنه موضوع ، وهو تصرف لا يرتضيه المنصفون المتثبتون ولا ترتضيه قواعد البحث النزيه المستقيم ، فمن ثم طعن فى كثير من الأحاديث الصحيحة فى الفضائل ، وغير معقول ألا يكون لصحابة النبى الذين مثلهم فى التوراة والانجيل — فضائل فى جملتهم ، وألا يكون لبعضهم من الفضيلة والمزية ما ليس للآخر ، فادعاء أن كل ما ورد فى الفضائل ، أو كل ما يشهد لفكرة أو رأى موضوع افراط واسراف فى الحكم بغير دليل ، وكذلك ادعاء أن كل ما ورد فى الفضائل ونحوها صحيح تفريط وتقصير فى البحث ، فلم يبق الا الطريق الوسط العدل ، وهو الطريق الذى يهتدى فيه الباحث بصحيح النقد وصريح العقل الى التمييز بين الصحيح وغير الصحيح ، وبيان المقبول من المردود ، وهذا هو ما صنعه جهابذة الحديث وأئمة النقد فى موقفهم من أحاديث الفضائل ونحوها .

٦ — لقد تحامل المؤلف تحاملا لا يرتضيه المنصفون لذى دين وخلق على صحابى من صحابة رسول الله وهو أبو هريرة رضى الله عنه ، ونحن لا ندعى العصمة لأحد من البشر حاشا الأنبياء ، ولكنا نريد أن ننزل الناس منازلهم فى الفضل والعلم ، ولا نحجر على العقول ، فلكل باحث أن ينتقد ويبدى ما يشاء من آراء فى حدود قواعد النقد الصحيحة ، ولكننا نحب للناقد أن يأخذ نفسه بأدب النقد ، وأن يراعى النصفة ، وأن يكون عفيف القول ، كريم التعبير ، مترفعا عن الاسفاف ، كما هو الشأن فى العلماء ، وقد كان سلفنا الصالح يختلفون ويتجادلون ، ولكنهم كانوا يحلقون فى سماوات من العفة والترفع عن الهجر من القول ، والانصاف وعدم التجنى .

ولا أدرى كيف استباح المؤلف لقلمه ، فضلا عن أدبه ، أن يرمى أبا هريرة بكل جارحة من القول تعليقا على كلمة لسيدنا أبى هريرة قالها تحدثا بنعمة الله[1] ، قال المؤلف ما نصه ص١٨٧ : « ولقد استخفه أشره وزهوه — يعنى أبا هريرة — ونم عليه أصله ونحيزته فخرج عن حدود

(١) فى الاصابة عن مضارب قال : كنت أسير من الليل فاذا رجل يكبر فقلت ما هذا قال : كثر شكر الله على ان كنت اجيرا لبسرة بنت غزوان ثم ذكر القصة .

الأدب والوقار ! مع هذه السيدة الكريمة فكان يقول بعد هـذا الزواج الذى ما كان يحلم به : انى كنت أجيرا لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى ، فكنت اذا ركبوا سقت بهم ، واذا نزلوا خدمتهم والآن تزوجتهـا ، فأنا الآن أركب فاذا نزلت خدمتنى • • الخ » •

ومما أخرجه ابن سعد أنه قال : أكريت نفسى من ابنة غزوان على طعام بطنى وعقبة رجلى ، فكانت تكلفنى أن أركب قائما وأورد حافيا ، فلما كان بعد ذلك زوجنيها الله ، فكلفتها أن تركب قائمة وأن تورد حافية •

ويعلق الباحث الأديب على هذه العبارة ، فيقول بالهامش ما نصه : أنظر الى هذا الكلام الذى تعرى عن كل مروءة وكرم ، واتسم بكل دناءة ولؤم ، فتجده يباهى بامتهان زوجه والتشفى منها ، وهل يفعل مثل ذلـك رجل كريم خرج من أصل عريق[1] ! •

وبحسبى أن أضع هذه العبارات ، التى نضحت بهـا نفس المؤلف الأديب بين يدى القراء ، وسأدع الحكم عليه ، لمحكمة الأدب السامى ، والضمير الانسانى ، وسيكون الحكم — ولا ريب — قاسيا •

هذا الى ما جاء فى تضاعيف كتابه من رمى المنتصرين للسنة ، المخالفين له فى آرائه بالحشوية حينا ، وبالمقلدة والجامدين حينا آخر ، الى غـير ذلك ممـا ينبغى أن ينزه التأليف والنقد عنه •

هذا وليطمئن المؤلف أبو رية ، أنى لن أتعرض لعقيدته ومذهبـه ونشأته ، ولا لكرم أصله أو عدم كرمه ، ولا لمروءته أو عـدم مروءته ، الى غير ذلك مما تناول به السيد الجليل أبا هريرة ، فقد أخذت نفسى منذ أمسكت بالقلم أن أترفع عن مثل هذه السفاسف •••• ! والسباب والشتم انما هى بضاعة العاجز الذى لا يسعفه المنطق السليم والحجة الدامغـة ، ولن يرى منى الا النقـد الموضوعى للكـتاب •

ومن الله أستمد العون والتوفيق ، فاللهم أعن وسدد •

---

(١) هذا ما قاله أبو رية فى السيد أبى هريرة ، وقال الامام ابن اسحق فيه ، كان وسيطا فى دوس ، فانظر فرق ما بين المقالتين . والوسيط : الرجل الفاضل ذو النسب العريق .

النقد التفصيلى

زعمه أن العلماء لم يعنوا بالأحاديث :

قال فى ص ٤ ، ٥ : « وعلى أنه — أى الحديث — بهذه المكانة الجليلة ... فان العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث ، يتداولونه فيما بينهم ويدرسونه على طريقتهم ، وطريقة هذه الفئة التى اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل ، فترى المتقدمين منهم وهم الذين وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم فى معرفة رواة الحديث والبحث على قدر الوسع فى تاريخهم ، ولا عليهم ان كان ما يصدر من هؤلاء صحيحا فى نفسه أو غير صحيح ، معقولا أو غير معقول ، ثم جاء المتأخرون منهم فقعدوا وراء الحدود التى أقامها من سبقهم ، ووقف هؤلاء عند ظواهر الحديث كما أدت اليه الرواية ... من غير بحث ولا تمحيص لها » الخ ما قال .

وقد تأثر المؤلف بالمستشرقين والمبشرين الذين لم يمكنهم أن يتحرروا من سلطان الهوى والتعصب فى هذا البحث ، بل — والحق يقال — أسرف فى الحكم على الأحاديث أكثر مما أسرفوا ، حتى جاء بحثه ضغثا على ابالة .

واليك الجواب كى يتضح الحق والصواب :

١ — لا أدرى ماذا يريد المؤلف بقوله ، فان أراد علماء الفقه والتشريع فهاهم قد بذلوا فى ذلك غاية الوسع ، وأولوه ما يستحق من العناية

والدرس ، ويحسبك أن تستعرض الكتب التى ألفت فى أحاديث الأحكام وشروحها لترى فى ذلك عشرات المجلدات والموسوعات ، وان أراد علماء الدراية بالأحاديث فقد أوفوا فى بحث متون الأحاديث وشرحها وتحليلها على الغاية ، ولم يدعوا ناحية من نواحيه الخصبة حتى قتلوها بحثا ، وما من كتاب من كتب الحديث المعتمدة الا ووضعت له الشروح المتكاثرة ، وبحسبك أن تتناول فهرسا من فهارس المكتبات العامة لترى الى أى حد عنى العلماء المسلمون بالأحاديث النبوية عناية فائقة قد لا يربوا عليها الا عنايتهم بالقرآن الكريم ، وخلفوا لنا فى ذلك ثروة ضخمة ، حتى انها لقيمتها العلمية ونفاستها جذبت فئة من العلماء غير المسلمين الى البحث فيها وقضاء الأعمار فى العناية بها .

وان أراد علماء الأخلاق والمواعظ ، فقد جعلوا الأحاديث النبوية نبعا فياضا لما ألفوه من الكتب فيهما ، وكذلك علماء البلاغة والأدب فقد أكثروا من الاستشهاد بالأحاديث فى كتبهم ، وعنوا بها من حيث اختصاصهم ، وألف بعضهم فى ذلك كتبا تكشف عما فى الأحاديث من جمال فنى وأدبى ، كما فعل الامام الشريف فى كتابه « المجازات النبوية » ، والمرحوم الأستاذ مصطفى صادق الرافعى فى كتابه « البلاغة النبوية » الذى جعله متمما لكتابه « اعجاز القرآن » .

ثم ماذا كان يريد المؤلف من العلماء غير المحدثين والأدباء ؟ أكان يريد منهم أن يجاوزوا طورهم — كما جاوز طوره — فيدسوا أنوفهم فيما ليس من صناعتهم ويميزوا بين الصحيح والضعيف والمقبول والمردود والغث والسمين ؟ .

ان علماء الأدب وأضرابهم ممن ليسوا من رجال الحديث وصيارفته أكرم على أنفسهم من أن يقفوا ما ليس لهم به علم ، وأن يزجوا بأنفسهم فى علوم ومعارف ليسوا أهلا لها .

٣ — محاولة المؤلف هنا وفى غير موضع من كتابه الازراء بالمحدثين

وغمزهم ولمزهم ورميهم بالجمود لن يقلل من أقدارهم ولن ترفع من شأنه، بل هى عند الباحثين والعالمين مما يزرى بالنقد ويلحقه بالشتيمة والسباب ، وان ما وضعه المحدثون من قواعد لنقد الراوى والموى هى أدق وأرقى ما وصل اليه علم النقد فى القديم والحديث ، والمتأخرون لم يأتوا فى ذلك بأمر جديد ذى خطر ، اللهم الا فى الاستفادة بما جد من المعارف النفسية والتوسع فى التطبيق ، ولو أنصف المؤلف لعقد مقارنة بين قواعد المحدثين وقواعد غيرهم ممن يرتضيهم ، ثم خلص من ذلك الى نتيجة صادقة ، أما وقد رمى بها قولة مجملة من غير برهان فبحسبنا فى الرد عليه هذا الاجمال ، وعندما أتعرض لمبحثى العدالة والضبط سأفصل فيهما القول ، كى يتضح أن قواعد المحدثين ليست جامدة ولا قاصرة .

عناية المحدثين بنقد السند والمتن :

لا أدرى كيف سولت للمؤلف نفسه أن يزعم أن المحدثين حصروا عنايتهم فى السند دون المتن الخ ؟ ! وكيف يتفق هذا وما ذهبوا اليه من الحكم على متن الحديث بالشذوذ والنكارة والاضطراب والتعليل والوضع والاختلاق ، وما وضعوه من أمارات يستدل بها على الحديث بالوضع ؟ لقد جعلوا من أمارات الموضوع ركاكة اللفظ بحيث يشهد الخبير بالعربية أن هذا لن يصدر من فصيح فضلا عن أفصح الفصحاء ، وركاكة المعنى كأن يكون مشتملا على محال ، واشتمال الحديث على مجازفات ومبالغات لا تصدر من عاقل حكيم ، والمخالفة للحس والمشاهدة ، والمخالفة لصريح القرآن أو السنة المتواترة أو المسلمة أو الاجماع مع تعذر التأويل المقبول فى كل ذلك ، أو يتضمن الحديث أمرا مستحدثا لم يوجد فى العهد النبوى أو الى غير ذلك مما أفاضت فيه كتب تاريخ الوضع فى الحديث (١) قال الربيع بن

---

(١) لقد ذكرت فى كتابى « الوضع فى الحديث » من امارات الوضع اربع عشرة امارة وجلها مما يرجع الى المتن ، وسيطبع ان شاء الله .

خثيم « ان للحديث ضوءا كضوء النهار يعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره » وقال الامام ابن الجوزى « ما أحسن قول القائل كل حديث رأيته تخالفه العقول وتناقضه الأصول وتباينه النقول فاعلم أنه موضوع » وللمحقق ابن القيـم فى ذلك كلام قيم نقله على القارى فى موضوعاته ، ومن عجيب أمر المؤلف أنه ذكر نحوا من ذلك ص ١٠٤ ، ١٠٥ من كتـابه ، ولا ندرى كيف يتفق قوله أولا وما ذكره عن المحققين آخرا ؟ ! !

ولكى تزداد يقينا فى هذا أسوق لك بعض نقود المحدثين للمتون ، وستتأكد أن دعوى حصر العناية بالنقد فى السند دون المتن دعوى مردودة.

قال ابن الجوزى فى الحديث الموضوع « شكوت الى جبريل رمـد عينى فقال لى : انظر فى المصحف » قال ابن الجوزى : وأين كان فى العهد النبوى مصحف حتى ينظر فيه ؟ .

وقال الحافظ بن حجر فى تزييف الحديث الموضوع : « أتانى جبريل بسفرجلة فأكلتها ليلة أسرى بى فعلقت خديجة بفاطمة » قال الحافظ : الوضع عليه ظاهر ، فان فاطمة ولدت قبل الاسراء بالاجماع .

وقال ابن القيم فى نقد الحديث الموضوع « اذا عطس الرجل عند الحديث فهو صدق » قال : هذا ، وان صحح بعض الناس سنده فالحس يشـهد بوضعه ، لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله ، ولو عطس ألف رجل عند ذكر حديث يروى عن النبى لم يحكم بصحته بالعطاس .

فانظر الى أى مبلغ اعتماد أئمة الحديث على نقد المتن حتى وان كان السند غير واه أو ساقط أو ضعيف .

ومثل حديث وضع الجزية على أهل خيبر الذى قرنه واضعه بشهادة سعد بن معاذ ، فقد قالوا فى نقده : ان سعد بن معاذ توفى قبل ذلك فى غزوة الخندق ، وأيضا الجزية لم تكن نزلت ولا يعرفها الصحابة ولا العرب ، وانما نزلت بعد عام تبوك وفيه أنه وضع عنهم الكلفة (السخرة) مـع

أنه لم يكن فى زمنهم شيء من ذلك . الى غير ذلك من النقود التى أوصلها العلماء فى هذا الخبر الى عشرة أوجه (١) .

وغير هذا كثير جدا يوجد فى تضاعيف الكتب المؤلفة فى الموضوعات والكشف عن أدوائها ومعايبها ، فهل بعد ما ذكرنا يقال انهم حصروا عنايتهم فى نقد السند دون المتن ؟ ! !

السر فى اتئـاد المحدثين فى نقد المتون :

نعم نحن لا ننكر أن المحدثين توسعوا فى نقد السند أكثر من توسعهم فى نقد المتن ، ولذلك سر نحب أن نجليه للقراء والباحثين .

وفى الحق أن علماء الحديث كانوا أبعـد غورا وأدق نظرا وأهدأ بالا حينما لم يجروا فى نقد المتن الأشواط البعيدة التى جروها فى نقد السند ، وذلك لاعتبار دينى لاحظوه فى السنة عند الاكتفاء بصلاح الراوى وتقواه وعدالته ظاهرا وباطنا وضبطه وحفظه وتوقيه الـكذب على رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فى نص هو أصل ومرجع فى الدين ، فمتى توفرت العدالة بشروطها مع الضبط والحفظ والأمانة والتحرج من التزيد والتغيير كان احتمال الكذب والاختلاق بعيدا جدا ان لم يكن ممتنعا ، واذا فلـم يبق بعد من حاجة للمبالغة فى نقد المتن وذلك لأن متن الحديث :

(أ) قد يكون متشابها غير مفهوم العبارة فلا محل — مع هذا الاحتمال — لتحكيم النقد العقلى المجرد فى المتن ، اذ مثل هذا المتشابه مما لا تستقل العقول بادراكه ، ولا يدرك المراد منه الا من الله أو عن رسوله المبلغ عنه ، والواجب اما الايمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته الى الله والتنزيه عن الظاهر المستحيل ، واما التأويل بما يوافق العقل وما أحكم من النقل ، وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها .

---

(١) موضوعات القارى ص ١١٩ .

(ب) وقد يكون متن الحديث ليس من قبيل الحقيقة بل من قبيل المجاز فرفضه — باعتبار حمله على الحقيقة استنادا الى أن العقل أو الحس والمشاهدة لا تقره مع امكان حمله على المجاز المقبول لغة وشرعا — تهجم وتنكر لقواعد البحث العلمي الصحيح ، وذلك مثل حديث ذهاب الشمس بعد غروبها وسجودها تحت العرش المروى فى الصحيح[1] فلو حملناه على حقيقته لأدى ذلك الى البطلان ، على حين لو حمل على المجاز المستساغ لظهر ما فيه من سر وبلاغة ، فسجود الشمس المراد به خضوعها وسيرها طبق ارادته سبحانه وعدم تأبيها عن النظام الدقيق المحكم الذى فطرها الله عليه واستمرارها عليه من غير انقطاع ولا فتور ومثل هذا الحديث يقصد به حث الخلق على الخضوع والاذعان لله رب العالمين ، فاذا كانت الشمس على عظمها فى غاية الخضوع لله فما أجدر الانسان المخلوق الضعيف — وبخاصة عابدوها — بالخضوع لله والايمان به ، ومثل هذا الأسلوب سائغ شائع ، فها نحن أولاء نرى العرب يقولون :

شكا الى جملى طول السرى　　　صبرا جميلى فكلانا مبتلى

ولا شكوى ولا كلام ، وانما مجاز وتمثيل ، فانظر الى الروعة فى التمثيل ، ولو جاء على غير هذه الطريقة لخلا من هذه الروعة ، ومثل هذا التمثيل البديع قد جاء فى القرآن المتواتر الذى لا يتطرق اليه الشك مثل قوله سبحانه : « ويسبح الرعد بحمده » فليس ببدع أن تجىء به الأحاديث .

(د) وقد يكون متن الحديث من قبيل المغيبات كأحوال القيامة واليوم

---

(١) روى البخارى فى صحيحه عن ابى ذر قال : قال لى النبى صلى الله عليه وسلم حين غربت الشمس « تدرى اين تذهب ؟ قلت الله ورسوله اعلم ، قال: فانها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ، ويوشك ان تسجد فلا يقبل منها ، وتستأذن فلا يؤذن لها ، يقال لها ارجعى من حيث جئت ، فتطلع من مغربها ، فذلك قوله تعالى : « والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم » .

الآخر فردها — تحكيما للعقل فيها وبناء على قياس الغائب على الشاهد — ليس من الانصاف ، وذلك كالأحاديث الواردة فى صفة الجنة ونعيمها والنار وعذابها ونحو ذلك .

(د) وقد يكون متن الحديث من الأخبار التى كشف العلم عن مساتيرها واعتبرت من المعجزات النبوية التى جاءت الأيام بتصديقها وذلك مثل الحديث الصحيح : « اذا ولغ الكلب فى اناء أحدكم فليغسله سبعا احداهن بالتراب » فقد أثبت بعض الأطباء (١) أثر التراب الفعال فى قتل وازالة الميكروب المتخلف عن سؤر الكلب ، على حين كان بعض المارقين يعتبرون مثل هذا مجازفة وتعنتا فى التشريع ، وأما المؤمنون فكانوا يعتبرونه من قبيل التعبد حين خفيت عنهم الحكمة .

أرأيت أيها المنصف لو أن العلماء المحدثين تمسكوا بالنظر السطحى وتسرعوا فى الحكم ببطلان هذا الحديث وأمثاله مما خفى وجه الحكمة فيه ثم ظهرت بعد ذلك الحكمة واضحة ، ألا يكون ذلك جهالة فى البحث وقصورا فى النظر ، واجحافا بحق صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ؟ ؟ ثم ألا ترى معى أن المحدثين كانوا على حق فى المسلك الذى انتهجوه ؟ .

ما زعمه فى ص ٦ : « من أن المحدثين جميعا أهملوا أمرا خطيرا كان يجب أن يعرف قبل النظر فى هذا العلم ودرس كتبه ، ذلك هو البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدث به الرسول صلوات الله عليه وهل أمر بكتابة هذا النص أو تركه ونهى عن كتابته ، وهل دونه الصحابة ومن بعدهم أو انصرفوا عن تدوينه ؟ وهل ما روى قد جاء مطابقا لحقيقة ما نطق به النبى لفظا ومعنى أو كان مخالفا له ؟ ... ثم فى أى زمن دون ما حملته الرواية منه ؟ ... وماذا كان موقف علماء الأمة منه الخ ما قال » .

---

(١) الاسلام والطب للدكتور محمد وصفى ص ٢٨٦

زعم ليس له ما يؤيده ولا يخرج عن كونه اجحافا صارخا بحق أئمة الحديث فيما أفنوا أعمارهم فيه ، فهذه المباحث التى عرض لها وغيرها قد أكثر العلماء فيها البحث والتمحيص ، ووجدت فى عشرات من كتب أصول الحديث ، وبحسبك أن ترجع الى « علوم الحديث » للحاكم أبى عبد الله والامام ابن الصلاح ، و « ألفية الحديث » للحافظ العراقى ، و «التدريب» للامام النووى ، و «الباعث الحثيث» للحافظ ابن كثير ، و «نخبة الفكر» وشرحها للحافظ ابن حجر ، و « التدريب » للحافظ السيوطى ، وعشرات الشروح التى وضعت لها ، و « ظفر الأمانى » للعلامة اللكنوى و « توجيه النظر » للشيخ طاهر الجزائرى ، وغير هذه الكتب كثير مما ألف فى القديم والحديث ، بحسبك — أيها الطالب للحقيقة — أن ترجع الى أى كتاب منها ، وستعلم علم اليقين أن ما زعم صاحب الأضواء أنهم أهملوه قد عقدوا له الأبواب والبحوث المستفيضة ، وأنه تجنى على أئمة الحديث ما شاء له هواه أن يتجنى .

زعمه أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى :

ذكر المؤلف ص ٨ أنه بعد أن لبث زمنا طويلا يبحث وينقب بعد أن أخذ نفسه بالصبر والأناة ، انتهى الى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة « ذلك أنى وجدت أنه لا يكاد يوجد فى كتب الحديث (كلها) — مما سموه صحيحا أو ما جعلوه حسنا — حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق به الرسول ... وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها فى بعض الأحاديث القصيرة ، وذلك فى القلة والندرة ، وتبين لى أن ما يسمونه فى اصطلاحهم حديثا صحيحا انما كانت صحته فى نظر رواته لا أنه صحيح فى ذاته » .

وقد بلغ المؤلف الغاية فى المجازفة فى الحكم ، ونحن لا نقول : ان الأحاديث كلها رويت بألفاظها ، وكيف وقد ثبت أن القصة الواحدة

أو الواقعة رويت بألفاظ مختلفة وإن كان المعنى واحدا ؟ ولا نقول : ان الأحاديث كلها رويت بالمعنى — كما زعم — وكيف ومن الأحاديث ما اتفقت الروايات على لفظها ؟ أفلا يدل اتفاق الروايات على اللفظ أن هذا حقيقة اللفظ المسموع من الرسول ؟ ومن الأحاديث مالا يشك متذوق للبلاغة أنها من كلام أفصح العرب ، وأنها لن تخرج الا من مشكاة النبوة ، ومن قبل أدرك أئمة فى اللغة والبيان هذه الحقيقة فألفوا الكتب فى البلاغة النبوية .

ومما ينبغى التنبه اليه أن أكثر ما ترد الرواية باللفظ فى الأحاديث القصيرة ، على أن ورود الرواية بالمعنى فى الأحاديث الطويلة انما تكون فى الكلمة والكلمتين والثلاث ، وقلما تكون الرواية بالمعنى فى جميع ألفاظ الحديث ، وهذا شىء نقوله عن دراسة واستقراء ، وليس أدل على ذلك من أن حديث « بدء الوحى » المروى عن السيدة عائشة فى الصحيحين وغيرهما — وهو من الأحاديث الطويلة — لا تكاد تجد الرواة اختلفوا فيه الا فى بعض ألفاظ قليلة نادرة ، وبحسبنا هذا الآن ، وعند مناقشته فى بحث الرواية بالمعنى الذى عقده فى كتابه سأفيض فى الرد عليه ، وسأبين أن بعض ما استدل به هو دليل عليه لا له ، واليك ما قال فى هذا الشأن امام من أئمة الحديث — غير مدافع — وهو الحافظ ابن حجر قال : « ومن أمثلة جوامع الكلم من الأحاديث النبوية حديث عائشة « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وحديث « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل » متفق عليهما ، وحديث أبى هريرة « واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »وحديث المقداد « ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه » الحديث أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم ، الى غير ذلك مما (يكثر) بالتتبع ، وانما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة فى ألفاظه ، والطريق الى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه[1] .

---

(١) فتح البارى ج ١٣ ص ٢١١ .

وأزيد على ما ذكره الحافظ حديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » وحديث « الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة » وحديث « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » وحديث « ترى المؤمنين فى توادهم وتراحمهم » الخ ، وحديث « وهل يكب الناس فى النار الا حصائد ألسنتهم » وحديث « ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم » وحديث « الحياء من الايمان » الى غير ذلك من الأحاديث المتكاثرة التى جاءت على حقيقة لفظها ومحكم تركيبها •

أما ما ادعاه من أنه تبين له أن ما سموه صحيحا انما هو فى نظر رواته لا أنه صحيح فى ذاته ، فشىء سبق به من ألف سنة أو تزيد ، فقد قال أئمة الحديث : ان الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف انما هو بحسب ما ظهر للمحدث من تحقق شروط الصحة أو الحسن أو عدم تحققها، وليس المراد أنه صحيح أو حسن أو ضعيف فى الواقع ونفس الأمر ، اذ لا يعلم ذلك يقينا الا علام الغيوب ، وأنه يجوز — عقلا — أن يكذب الصادق ويصدق الكذوب ، وهذا التجويز العقلى دعاهم اليه التعمق فى البحث والتأنى فى النظر والتثبت فى الحكم وبلوغ الغاية فى النصفة •

زعمه أن السبب فى تواتر القرآن كتابته :

قال فى ص ١٠ : ولو أن الحديث دون فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم كما دون القرآن واتخذ له من وسائل التحرى والدقة ما اتخذ للقرآن لجاء كله متواترا كذلك ، ولما اختلف المسلمون فيه هذا الاختلاف الشديد الى آخر ما قال •

وكأن المؤلف فهم أن السبب فى تواتر القرآن كونه كتب فى العصر النبوى ، والحق خلاف ذلك ، فالتواتر انما جاء فى القرآن الكريم من جهة لفظه ونقله ، فقد تلقاه عن النبى صلى الله عليه وسلم وحفظه الألوف من

الصحابة ، وعن هؤلاء أخذ الألوف المؤلفة من التابعين ، وهكذا تلقاه العدد الكثير الذين يثبت بهم التواتر عن العدد الكثير حتى وصل الينا متواترا ، وسيستمر كذلك حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، فالمعول عليه فى تواتر القرآن هو الحفظ والتلقى الشفاهى لا الأخذ من الصحف ، أما الكتابة فقد كانت من دواعى الثبوت والحفظ ليجتمع للقرآن الوجودان : الوجود فى الصدور ، والوجود فى الصحائف والسطور ، كما كانت معتمد الجامعين للقرآن فى الصحف والمصاحف فى عهدى أبى بكر وعثمان رضى الله عنهما فقد كانوا حريصين أن يكتبوه من عين ما كتب بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم ، ولو أن السنة دونت فى العهد النبوى ، ولكن لم يحفظها من يقوم بهم التواتر لما جاءت كلها متواترة — كما زعم —(١) ، فالعبرة فى التواتر وعدمه انما هو رواية الكثيرين أو عدم روايتهم ، ومع أن السنة لم تدون فى العصر النبوى فقد جاء بعضها متواترا ، وان كان قليلا ، ولو أن المعول عليه فى التواتر الكتابة لكانت الكتب التى دونت وأحيطت بالعناية والدقة كلها متواترة وأنى هى ؟ .

اضطرابه فى بيان منزلة السنة من الدين :

ذكر فى ص١٧ : أنهم جعلوا السنة القولية فى الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة من الدين ، وأنها تلى القرآن فى المرتبة ، وبعد أسطر قال : وأما الذى هو فى الدرجة الثانية من الدين فهو السنة العملية ، ومفهومه أن السنة القولية ليست فى الدرجة الثانية .

ولا ندرى ما منشأ هذا الاضطراب وعدم الثبوت على رأى حتى خالف عجز كلامه صدره ؟ !

---

(١) عرف العلماء المتواتر بأنه ما رواه جمع يحيل العقل تواطؤهم على كذب ، وقالوا : انه يفيد العلم اليقينى ، والآحاد ما ليس كذلك .

ثم ساق كلام الامام « الشاطبى » فى « الاعتصام » وليس فى كلام الشاطبى مايشهد للتفرقة بين السنة القولية والعملية ، بل دل كلام الشاطبى على أن المراد بالسنة القول والفعل والتقرير .

ثم نقل عن السيد « رشيد رضا » قوله : « والعمدة فى الدين كتاب الله تعالى فى المرتبة الأولى والسنة العملية المتفق عليها فى المرتبة الثانية وما ثبت عن النبى وأحاديث الآحاد فيها رواية ودلالة فى الدرجة الثالثة ، ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلما ناجيا فى الآخرة مقربا عند الله تعالى ، وقد قرر ذلك الغزالى » .

فها أنت ترى أن مانقله ليس فيه ما يشهد لما اضطرب فيه من كلامه ، والذى عليه المحققون أن السنة قولا وعملا وتقريرا هى الأصل الثانى والأصل الأول هو الكتاب .

على أن ما ذكره السيد رشيد وجعله فى المرتبة الثانية هو السنة العملية المتفق عليها لا مطلق سنة عملية ، ومثل هذا كان فى حاجة الى تحرير ، لا أن يدع القارىء فى مهمه من الشك والاضطراب .

تجنى المؤلف على سيدنا عمر وأنه حبس بعض الصحابة بسبب رواية الحديث :

فى ص (٢٩) تحت عنوان « الصحابة ورواية الحديث » قال : وفى رواية ابن حزم فى الأحكام أنه حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء فى المدينة على الاكثار من الحديث .

وقد تجنى المؤلف على الحقيقة وابن حزم ما تجنى ! فقد أوهم القارىء أن ابن حزم رواه ، وليس من روايته قطعا ، وانما ذكره فى كتابه ، وفرق بين الذكر والرواية كما يعلم ذلك المبتدئون فى علم الحديث ، وأوهم القارىء أيضا أنه ارتضاه ، وابن حزم برىء منه ، وانما زيفه وبين بطلانه .

واليك ما ذكره ابن حزم فى الأحكام : « وروى عن عمر أنه حبس ابن مسعود من أجل الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم وأبا الدرداء وأبا ذر » فقد ذكره بصيغة « روى » الدالة على التضعيف ، ولو كان من روايته لقال : وروينا ، وقد طعن ابن حزم فى الرواية بالانقطاع لأن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف راويه عن عمر لم يسمع منه ، والمنقطع من قبيل الضعيف لا يحتج به لجواز أن كون البلاء فى الرواية من المحذوف وأنه هو الذى اختلقها ، ثم قال ابن حزم (١) : « انه — أى الخبر — نفسه ظاهر الكذب والتوليد ، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة وفى هذا ما فيه ، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ السنن وألزمهم كتمانها وجحدها ، وهذا خروج عن الاسلام ، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك ، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا ، ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين لقد ظلمهم ، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات المطعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء » .

هذا ما قاله ابن حزم ، فهل بعد هذا يزعم المؤلف لنفسه الأمانة فى النقل ؟ ! ولو أن القارىء المتثبت تشكك فيما ينقله هذا الرجل عن العلماء ألا يكون معذورا ؟ ؟ .

ومن دواعى تزييف الرواية : أن ابن مسعود كان يتبع مذهب عمر وطريقته ، وكان يقول : لو سلك الناس واديا وشعبا وسلك عمر واديا وشعبا لسلكت وادى عمر وشعبه ، وقد أرسله عمر الى الكوفة ليعلم أهلها ، وقال لهم : لقد آثرتكم بعبد الله على نفسى ، فكيف يعقل أن يخالف عمر فى التقليل من الرواية ؟ وكيف يعقل من عمر أن يحبسه ؟ ؟

ثم كيف غفل المؤلف عن هذا النقد للمتن ، وهو الذى أنحى على المحدثين باللائمة لأنهم أغفلوا جميعا نقد المتن ، وأنه هو الذى جاء —

(١) الأحكام ج ٢ ص ١٣٩

فى نقد المتون — بما لم يبلغه الأوائل ، مما زعمه نقدا والله يعلم أنه تهجم وتطاول ؟ ؟ ! ! !

بل وكيف غفل المؤلف عما يناقض هذا وهو ما ذكره بعد صحيفة واحدة فى ص (٣١) عن عمر بن ميمون قال : اختلفت الى عبد الله بن مسعود سنة فما سمعته فيها يحدث عن رسول الله ولا يقول : قال رسول الله ، وأنـــه حدث ذات يوم بحديث فعلاه الكرب حتى رأيت العرق يتحـــدر عن جبينـــه !

وهل يليق به — وقد زعم أنه شيخ النقاد — أن يأتى بروايات يناقض أولها آخرها وآخرها أولها من غير أن يعرض لبيان مفصل الحق فيها ؟

السر فى هذا يا أخى القارىء أن المؤلف يأخذ ما يشاء بهواه ، ويدع ما يشاء بهواه ، وأنه خطف هذا الكلام خطفا من كلام بعض المستشرقين(١) الذين يتتبعون شواذ الروايات ومنحو لها ، ونسبه الى ابن حزم كى يضفى عليه شيئا من القبول .

طعنه فى حديث « من كذب على متعمدا » :

وفى ص (٣٧) عرض لحديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » وذكر ما قاله الحافظ ابن حجر من ورود الحديث فى بعض رواياته بدون « متعمدا » وفى بعضها بذكرها فى الصحيحين وغيرهما ، ثم قال : ولكن من حقق النظر وأبعد النجعة فى مطارح البحث يجـــد أن الروايات الصحيحة التى جاءت عن كبار الصحابة ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين لم تكن فيه تلك الكلمة « متعمدا » ، وكل ذى لب يستبعد أن يكون النبى قد نطق بها . . ولعل هذه اللفظة قد تسللت الى هذا الحـــديث من طريق الادراج المعروف عند العلماء ، ليسوغ بها الـــذين يضعون الحديث على

---

(١) انظر كتاب « نظرة فى تاريخ الفقه الاسلامى » ص ٧١ لترى انه خطف

رسول الله حسبة — من غير عمد — أو يتكيء عليها الرواة فيما يرونه عـن غيرهم على سبيل الخطأ أو الوهم أو بسوء الفهم لكى لا يكون عليهم حرج فى ذلك ، لأن المخطيء غير مأثوم .

وهكذا نجده لا يقتنع بما قاله الحافظ الكبير ابن حجر ليطلع علينا بهذه الفروض والتمحلات ! !

واليـك بيان مفصل الحق فى هـذا :

١ — روى هذا الحديث من طرق متكاثرة عن كثير من الصحابة فى الصحيحين وغيرهما ، حتى قد أوصلها بعض المحدثين الى المائة ما بـين صحيح وحسن وضعيف ، والحق أن الحديث روى بهذا اللفـظ من طرق تصل به الى درجة المتواتر ، كما حقق ذلك الحافظ فى الفتح[١] ، وأما وصول طرقه الى هذا العدد الضخم فذلك فيما ورد فى مطلق ذم الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم لا فى هذا اللفظ بعينه ولا فى خصوص هذا الوعيـد ، ثم انه لم يصح عن أحد من الخلفاء الا عن « على » فى الصحيحين وعن « عثمان » فى غير الصحيحين ، لا عن ثلاثة من الخلفاء كما زعم المؤلف [٢] وقد جاءت كلمة (متعمدا) فى أغلب روايات الصحيحين [٣] وغيرهمـا من الكتب المعتمدة ، وطرق ذكرها أكثر من طرق تركها وأقوى . فقد وردت فى الصحيحين عن أنس وأبى هريرة والمغيرة بن شعبة وعبد الله بن عمرو ابن العاص ، ولم ترد فى رواية على ولا الزبير بن العوام ، والقاعدة عند نقاد الحديث وغيرهم أنه اذا تعارضت الروايات رجح الأكثر والأقـوى ، وهنا ترجح روايات ذكر اللفظ ويحمل المطلق على المقيـد ، ومن دواعى

---

(١) ج ١ ص ١٦٤ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق فقد سرد فيه اسماء من روى عنهم من الصحابة بطريق صحيـح أو حسن .

(٣) صحيح البخارى ، كتاب العلم ، باب اثم من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم ، صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١ ص ٦٥ — ٧٠

ترجيح الزيادة أنها جاءت عن الزبير بن العوام فى مستخرج الاسماعيلى وفى سنن ابن ماجه (١) ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ كما أن الزيادة جاءت فى رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وكان قارئا كاتبا — كما فى الصحيح — فروايته أوثق من غيره .

٢ — ما زعمه من أن هذه الكلمة وضعت ليسوغ بها الخ غير معقول ، ولا أدرى — ولا أحد يدرى — كيف يجتمع الوضع حسبة مع عدم التعمد ؟ ان معنى الحسبة أن يقصد الواضع وجه الله وثوابه وخدمة الشريعة — على حسب زعمه — بالترغيب فى فعل الخير والفضائل ، وهم قوم من جهلة الصوفية والكرامية جوزوا الوضع فى الترغيب والترهيب ، فكيف يجامع قصد الوضع عدم التعمد ؟ ! ! وتفسير الحسبة بأنها عن غير عمد غير مقبول ولا مسلم .

وأما تجويزه أنها أدرجت ليتكىء عليها الرواة الخ فمردود ، ذلك أن رفع اثم الخطأ أو السهو ليس بهذه الكلمة ، وانما ثبت بأدلة أخرى ، وقد تقرر فى الشريعة أنه لا اثم على المخطىء والناسى ما لم يكن بتقصير منه ، فذكر الكلمة لا يفيد هؤلاء الرواة شيئا ما دام هذا أمرا مقررا ، والسر فى ذكرها أن الحديث لما رتب وعيدا شديدا على الكذب ، والمخطىء والساهى والناسى لا اثم عليهم ، كان من الدقة والحيطة فى التعبير التقييد بالعمد وذلك لرفع توهم الاثم على المخطىء والغالط والناسى ، قال الامام النووى فى شرحه على مسلم (٢) : « وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا : الاخبار عن الشىء على خلاف ما هو عليه عمدا كان أو سهوا ، هذا مذهب أهل السنة، وقال المعتزلة : شرطه العمدية ، ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا فانه قيده — عليه السلام — بالعمد ، لكونه قد يكون عمدا وقد يكون سهوا ، مع أن الاجماع والنصوص المشهورة فى الكتاب والسنة متظاهرة على أنه لا اثم على الناسى والغالط ، فلو أطلق — عليه السلام — الكذب لتوهم أنه

(١) فتح البارى ، ج ١ ص ١٦٢
(٢) ج ١ ص ٦٩

يأثم الناسى أيضا فقيده ، وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد والله أعلم » .

على أن أئمة الحديث وان قالوا برفع الاثم عن الخاطىء والناسى والغالط فقد جعلوا ما ألحق بالحديث غلطا أو سهوا أو خطأ من قبيل الشبيه بالموضوع فى كونه كذبا فى نسبته الى الرسول ، ولا تحل روايته الا مقترنا ببيان أمره ، والى هذا ذهب الخليلى وابن الصلاح والعراقى وغيرهم(١)، وقد اعتبره بعض أئمة الجرح — كابن معين وابن أبى حاتم — من قبيل الموضوع المختلق ، وذهب بعض الأئمة الى أنه من قبيل المدرج ، ومهما يكن من شىء فقد جعلوا هذا النوع من الغلط أو الوهم مما يطعن فى عدالة الراوى وضبطه .

٣ — من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتبع طريقة « لا تقربوا الصلاة » ويترك « وأنتم سكارى » وقد رأيت آنفا ما صنعه فيما نقله عن ابن حزم من حبس عمر — رضى الله عنه — لثلاثة من كبار الصحابة عن التحدث ، وقد صنع هنا فى حديث (من كذب على متعمدا الخ) مثل ما صنع سابقا ، فقد نقل عن الحافظ ابن حجر أنه لا يرى تواتر حديث « من كذب على الخ» حيث قال — فى ص ٤٢ — : « ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه (جماعة) أنه (متواتر) ونازع بعض مشايخنا فى ذلك ، لأن شرط المتواتر استواء طرفيه وما بينهما فى الكثرة وليست موجودة فى كل طريق منها » . واقتصر على هذا القدر وقد ترك ما ذكره الحافظ عقب هذا وهو ما نصه (٢) بالحرف الواحد : « وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه فى كل عصر ، وهذا كاف فى افادة العلم، وأيضا فطريق « أنس » وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم، نعم وحديث على رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم ، وكذا

---

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقى ص ١١٠

(٢) ج ١ ص ١٦٤ ط الأزهرية

حديث ابن مسعود وأبى هريرة وعبد الله بن عمرو ، فلو قيل فى كل منها : انه متواتر عن صحابيه لكان صحيحا ، فان العدد المعين لا يشترط فى المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلية فى الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته فى نكت « علوم الحديث » وفى شرح « نخبة الفكر » وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد الا فى هذا الحديث ، وبينت أن أمثلته كثيرة منها حديث : « من بنى لله مسجدا » والمسح على الخفين ، ورفع اليدين ، والشفاعة ، والحوض ورؤية الله فى الآخرة ، والأئمة من قريش وغير ذلك ، والله المستعان » .

والظاهر أن قوله : « وأيضا الخ ، من كلام الحافظ لا من نقله ، فهل بعد هذا الكلام الصريح الذى تعمد المؤلف تركه يزعم أن الحافظ ابن حجر لا يقول بتواتره كما هو فحوى كلامه ؟!!

أما ما ذكره فى حاشية ص ٣٩ من أن أدعياء السنة وعبيد الأسانيد فى عصرنا لا يزالون يكابرون فى اثبات الزيادة ، وكأنهم أعلم بالحديث من ابن قتيبة والبخارى والنسائى والمنذرى والخطابى وابن حجر وابن القيم والسيوطى وغيرهم » : فهراء لا أرد عليه ، ولكنى أقول له : ألا تستحى من ذكر البخارى وهو الذى خرج الزيادة فى أكثر رواياته ؟ بل ومن ذكر الحافظ ابن حجر الذى أفاض فى بيان ثبوتها ؟ وصدق النبى الحكيم حيث يقول : « ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : اذا لم تستح فاصنع ما تشاء » .

الرواية بالمعنى لم تدخل ضررا على الدين :

١ — من دأب هذا المؤلف فى كتابه أنه اذا استولت عليه فكرة أو غلب عليه هوى ، جعل البحث تابعا لما يرى أو يهوى ، وفى سبيل هذا يركب الصعب والذلول ، ولا عليه فى هذا السبيل أن يحرف الكلم عن

مواضعه ، ويجعل الألفاظها لم تتحمل ، وأن ينتقل نقولا بتراء ، وأن يقع فى أعراض بعض العلماء والأئمة المتثبتين .

ومن دأبه أيضا التهويل والمبالغة عند عرض فكرة أو رأى له ، وأنه يجعل الفرع أصلا والأصل فرعا ، وهذا هو ما صنعه عندما عرض لبحث « رواية الحديث » فى ص (٥٤) وما بعدها فقد جعل رواية الأحاديث بالمعنى هى الأصل والقاعدة ، ومجيئها على اللفظ أمرا شاذا نادرا ، بل وانحى باللائمة والتجهيل للذين يحسبون « أن أحاديث الرسول التى يقرءونها فى الكتب أو يسمعونها ممن يتحدثون بها قد جاءت صحيحة المبنى محكمة التأليف ، وأن ألفاظها قد وصلت الى الرواة مصونة كما نطق بها النبى بلا تحريف ولا تبديل ، وأن الصحابة ومن جاء بعدهم ممن حملوا عنهم الى زمن التدوين قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها، وأدوها على وجهها كما لقنوها ، فلم ينلها تغير ولا اعتراها تبديل ، وأن الرواة للأحاديث كانوا صنفا خاصا فى جودة الحفظ وكمال الضبط وسلامة الذاكرة » ، الى أن قال : « ولقد كان — ولا جرم — لهذا الفهم أثر بالغ فى أفكار شيوخ الدين — الا من عصم ربك — فاعتقدوا أن هذه الأحاديث فى منزلة آيات الكتاب العزيز من وجوب التسليم بها ، وفرض الاذعان لأحكامها ، بحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من خالفها ، ويستتاب من أنكرها أو شك فيها » .

والقارىء لهذا الكلام — اذا لم يكن من أهل العلم والمعرفة بالحديث النبوى — يخيل اليه أن السنة لم يأت فيها حديث على محكم لفظه ، وأنها قد دخلها الكثير من التغيير والتحريف ، مع أن الأصل فى الرواية أن تكون باللفظ المسموع من الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وأما الرواية بالمعنى فهى رخصة يترخص فيها بقدر الحاجة اليها اذا غاب اللفظ عن الذهن أو لم يتأكد منه .

ومما لا ينبغي أن يخفى على باحث فى الحديث النبوى أن يعلم أن بعض العلماء والرواة قد منعوا الرواية بالمعنى مطلقا ، وألزموا أنفسهم وغيرهم بأداء اللفظ كما سمع ، وأن من أجاز من العلماء والرواة الرواية بالمعنى انما أجازها بشروط فيها غاية التحوط والأمن من التزيد والتغيير والتبديل ، فقالوا : لا تجوز الرواية بالمعنى الا لعالم عارف بالألفاظ ومقاصدها ، خبير بما يحيل معانيها ، بصير بمقدار التفاوت بينها ، كما قالوا : ان هذا فيما يروى قبل أن يدون ، أما ما دون فى الكتب فلا يجوز تغييره بمرادفه ولا التصرف فى لفظه بحال من الأحوال (١) .

والعجيب أن المؤلف نقل نحوا من هذا عن كتاب « توجيه النظر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائرى ، ولا أدرى كيف ينقل شيئا ولا يقتنع به؟! وكيف غاب عن ذهن المؤلف أن التدوين بدأ بصفة عامة ورسمية فى نهاية القرن الأول ، ولم يكد ينتهى القرن الثالث حتى كانت السنة كلها مدونة فى الكتب من صحاح وسنن ومسانيد ؟ وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث فى القرن الأول ولا سيما بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم (٢) فكيف تتفق هذه الحقائق وما رمى به من أحكام جائرة ظالمة ؟ وهل على أحد من حرج بعد هذا لو وصم هذا المؤلف بخبث الطوية وسوء القصد ومحاولة هدم الأصل الثانى من أصول التشريع ؟؟ .

وماذا يبتغى أعداء الاسلام أكثر مما يقوم به « أبو ريه » وأمثاله من تقويض احدى دعامتى الدين بهذه المحاولات الفاشلة الهازلة ؟ وليعلم أبو ريه أن شيوخ الدين — أعزهم الله — حينما يعرفون للسنة مكانتها من الدين ، ويحلونها من أنفسهم المحل اللائق بها ، ويرون التزامها علما وعملا وسلوكا ، ويذبون عن ساحتها كل دعى زنيم ، ويفسقون أو يؤثمون من يرد ما ثبت من السنة ويحاول جاهدا ابطالها والكيد لها أو الاستهزاء

---

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرحها ص ١١٠ ط الشام
(٢) مفتاح السنة ص ١٨

والاستخفاف بها ، لا يستحقون منه كل هذا الغمز واللمز ، لأنهم يصدرون فى هذا عن دين قويم ورأى مستنير وعلم أصيل •

٢ — ان هذه الأحكام الجائرة انما تصدر عمن غفل عن العوامل الدينية والنفسية والخلقية التى اتصف بها الرواة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم •• من أهل القرون الفاضلة بشهادة المعصوم صلى الله عليه وسلم وشهادة الواقع التاريخي ، فهم ذوو الدين الكامل والخلق العالى والتقوى والمروءة ، وهم يعلمون حق العلم أنهم يروون نصا يعتبر مرجعا فى الدين وأصلا من أصوله وأن أى تزيد فيه أو تحريف أو تبديل يؤدى بهم الى أن يتبوءوا مقاعدهم فى النار ، وهم الى ذلك ذوو حوافظ قوية ، وأذهان سيالة ووجدان حى ، وقلوب عاقلة واعية ، وانكار هذه الخصائص أو بعضها انكار للحق الثابت والواقع الملموس •

٣ — حينما نقل من أدلة المجوزين للرواية بالمعنى حديث عبد الله بن سليمان الليثى قال : قلت يارسول الله انى أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعه منك يزيد حرفا أو ينقص حرفا ، فقال : اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس ، فذكر هذا للحسن فقال : لولا هذا ما حدثنا ، قال فى الهامش ص ٥٧ : هذا الحديث يناقض ولا ريب حديث : « نضر الله امرءا سمع مقالتى فوعاها » ولكن لابد لكل فئة من أن تؤيد رأيها بحديث ، يرد الطعن فيه بالوضع والاختلاق •

وانى أقول له : ان هذا الحديث رواه ابن منده فى معرفة الصحابة ، والطبرانى فى المعجم الكبير ، والخطيب فى كتبه ، وغيرهم ، ونقله أئمة الحديث وأطباؤه فى كتبهم ، ولم يحكم عليه أحد منهم بالوضع (١) ، وكنت

---

(١) حكم عليه الجوزقانى ، وابن الجوزى بالوضع وهما من المتساهلين فى الحكم بالوضع ولذلك قال السخاوى بعد ذلك : « وفيه نظر » (فتح المغيث للسخاوى جـ ٢ ص ٢١٧)

أحب من المؤلف لو أراد البحث النزيه المستقيم أن ينقده نقدا صحيحا من جهة سنده أو متنه ، ويبين موضع الدخل فيه ، ولكنه لم يفعل ، أما ما تخيله من مناقضة بين الحديثين فغير صحيح ، فحديث « نضر الله امرءا ... » للترغيب فى المحافظة على اللفظ المسموع والحث عليه ، وليس من شك فى أن المجوزين للرواية بالمعنى يرون أن الأفضل والأحسن رواية الحديث بلفظه ، وأما الحديث الثانى فهو لبيان جواز الرواية بالمعنى بشروطها ، ثم ألا يقال لمن روى كلاما بمعناه مع التحوط البالغ انه أداه كما سمعه ؟ بلى .

٤ — ولكى يدلل المؤلف على ما جازف به من آراء فانه ذكر أمثلة للرواية بالمعنى ، فعرض لما ورد فى صيغ التشهد من أحاديث ، ولما ورد فى حديث الاسلام والايمان ، وحديث زوجتكها بما معك من القرآن وحديث الصلاة فى بنى قريظة ، وقد استغرق ذلك من كتابه عدة صفحات ، والغرض الذى قصده من وراء هذا أن يخلص الى ضرر الرواية بالمعنى من الناحية الدينية ، وقد شاء الحق سبحانه أن يسقطه بسبب ما عرض له سقطات لا لعا له منها ، وقد أسفرت عن ضحالة المؤلف فى البحث ، ومبلغ علمه بالحديث ، وسأبين وجه الحق فيما عرض له مع الايجاز .

حديث التشهد لا اضطراب فيه :

عرض المؤلف لما روى فى التشهد فى الصلاة من صيغ ، فذكر تشهد ابن مسعود وابن عباس وعمر وغيرهم ، ثم قال : « هذه تشهدات ثمانية وردت عن الصحابة ، وقد اختلفت ألفاظها ، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التى رويت بالمعنى لقلنا عسى ، ولكنها من الأعمال المتواترة التى كان يؤديها كل صحابى مرات كثيرة كل يوم ... » .

وردى عليه :

من أين لك أن هذه التشهدات قيلت فى قصة واحدة حتى تدلل بها

على ضرر الرواية بالمعنى ؟ ان الطالب المبتدىء فى الحديث ليدرك بادىء الرأى أنها وقائع متفرقة ، وأن النبى قال كل ذلك فى أوقات متفاوتة بهـذه الألفاظ المتغايرة ، ليبين للأمة أن التشهد بأى منها جائز ، فابن مسعود وهو من السابقين الى الاسلام سمع أولا ، وابن عباس وهو من مهاجرة الفتح سمع بعد ذلك وهكذا ، قال ابن قدامة الحنبلى (فصل « وبأى تشهد تشهد مما صح عن النبى صلى الله عليه وسلم جائز ، نص عليه أحمد فقال : تشهد عبد الله أعجب الى ، وان تشهد بغيره فهو جائز » لأن النبى صلى الله عليه وسلم لما علمه الصحابة مختلفا دل على جواز الجمع كالقراءات المختلفة التى اشتمل عليها المصحف (١)» وقد اختلفت أنظار الأئمة فى ترجيح بعضها على بعض من غير طعن فى المرجوح ولا رد له ، فالجمهور ومنهم الحنفية والحنابلة أخـذوا بتشهد ابن مسعود ، وأخذ الشافعية بتشهد ابن عباس ، والمالكية بتشهد عمر ، ولهم فى اختياراتهم مرجحات وأدلة تدل على رحابة الصدر فى البحث وعمق الغور وشفوف النظـر(٢) ، قال الترمذى : « حديث ابن مسعود روى من غير وجه وهو أصح حديث فى التشهد ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ...».

ولكى ترى الفرق بين العلماء والأدعياء أذكر لك ما روى عن الامام الشافعى ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس قال : « لما رأيته واسعا وسمعته عن ابن عباس صحيحا كان عندى أجمع وأكثر لفظا من غـيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح » ولو سلمنا — جدلا — أن هذه الروايات فى قصة واحدة فالخلاف بينها هين يسير لا يستأهل كل هذا التهويل ، فتشهد ابن مسعود بلفظ : « التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبى الخ » وتشهد ابن عباس بلفظ : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » وباقيه كتشهد ابن مسعود وتشهد عمر بلفـظ :

---

(١) المغنى والشرح الـكبير ج ١ ص ٥٧٩
(٢) لكى تقف على هذا ارجع الى فتـح البارى ج ٢ ص ٢٥١ — ٢٥٢ ، والمغنى والشرح الـكبير الموضع السابق .

« التحيات لله الزاكيات لله ، الصلوات لله ، الطيبات لله » وسائره كتشهد ابن مسعود وبقية صيغ التشهد الواردة لا تخرج عن هذه الصيغ بزيادة كلمة من صدر التشهد أو نقصان أخرى ، وذكر لفظ « لله » عقب كل كلمة منها ، أو فى أولاها أو أخراها ، وكل ذلك أمر جائز وله وجه فى العربية ، وأما زيادة البسملة قبل التشهد ، فلم تصح كما قال الحافظ فى الفتح، فعلام كل هذه الضجة المفتعلة التى لا يقصد من ورائها الا التشويش على السنة والأحاديث ثم من قال أيها المؤلف البحاثة : ان التشهد من قبيل الأفعال المتواترة ، وليس من قبيل الأقوال ؟ ان الطالب المبتدىء يعلم أن الصلاة أقوال وأفعال ، والتشهد من الأقوال لا محالة .

أحاديث الإيمان والاسلام لا اضطراب فيها :

أما ما عرض له من حديث (كذا)(١) الاسلام الإيمان ، وزعمه أن الروايات التى ذكرها فى قصة واحدة فمما لا يقضى منه العجب ، ومن ذا الذى يجهل أن حديث جبريل المشهور هو غير حديث طلحة بن عبيد الله فى قصة الرجل الذى جاء من أهل نجد ثائر الرأس يسأل عن شرائع الاسلام ؟ بل من الذى يشك فى أن حديث جبريل غير حديث أبى أيوب الأنصارى فى قصة الرجل الذى جاء الى النبى فقال : دلنى على عمل يدنينى من الجنة ويباعدنى من النار ؟ وحديث أبى هريرة الذى فيه : « أن أعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله دلنى على عمل اذا عملته دخلت الجنة — الحديث » ؟ نعم قد قيل ان حديث أبى أيوب وحديث أبى هريرة فى قصة واحدة ، وقيل انهما قصتان ، وهو الذى مال اليه الحافظ فى الفتح(٢) .

ولعل منشأ الشبهة عنده أنه وجد الامام « مسلما » ذكرها فى صحيحه

---

(١) هكذا سمى المؤلف الأحاديث حديثا بناء على زعمه انها روايات فى قصة واحدة والحق خلاف ذلك .

(٢) فتح البارى ج ٣ ص ٢٠٤

فى مكان واحد فظن أنها قصة واحدة ، أو لعل منشأ الشبهة عنده سوء فهمه لعبارة الإمام النووى التى ساقها فى ص ٦٧ من كتابه ، والإمام النووى أجل من أن يظن أن حديث جبريل وحديث الرجل الثائر الرأس وحديث أبى أيوب وحديث أبى هريرة كلها فى قصة واحدة ، ولو أن المؤلف رجع الى كتاب « فتح البارى » لعمدة المحققين فى هذا الفن وأمير المحدثين الحافظ ابن حجر لوقف على مفصل الحق ، ولما وقع فى هذا الخلط الشنيع .

حديث انكحتكها بما معك من القرآن لا تحريف فيه :

فى ص (٦٨) استشهد على ضرر الرواية بالمعنى فى الدين بحديث المرأة التى جاءت الى النبى صلى الله عليه وسلم وأرادت أن تهب نفسها له فأعرض عنها النبى ، فتقدم رجل فقال : يا رسول الله أنكحنيها — ولم يكن معه من المهر غير بعض القرآن — فقال النبى : « أنكحتكها بما معك من القرآن » وفى رواية : « زوجتكها بما معك ... » وفى رواية ثالثة : « زوجتكها على ما معك ... » وفى رواية رابعة : « قد ملكتكها بما معك .. » وفى رواية خامسة : « قد أملكتكها بما معك ... الخ » الى أن قال : فهذه اختلافات ثمانية فى لفظة واحدة ، ولكى يؤيد ما يريد نقل عن ابن دقيق العيد والعلائى نقلين وبترهما لحاجة فى نفسه كما ستعلم عن كثب .

ومع امكان احتمال أن تكون القصص والوقائع متعددة الا أن الأظهر أنها فى قصة واحدة ، وعليه فنحن لا ننكر أن هذا الحديث وغيره ورد بألفاظ متغايرة الا أنها لا تحيل المعنى ، فهى متقاربة ويفسر بعضها بعضا ، فمثلا فى الحديث الذى ذكره نرى أن « زوجتكها » و « أنكحتكها » بمعنى ، وكذلك لا فرق بين « بما معك » و « على ما معك » فمؤدى العبارتين واحد ، ورواية « أملكتكها » و « ملكتكها » بمعنى أيضا ، وتمليك رقبة حرة غير معقول عقلا ولا شرعا ، فلم يبق الا أن يكون المراد تملك حق الاستمتاع بها وهو معنى الزواج ، فهذه خمس روايات ليس بينها تضاد أو تناقض ،

وبلقى الروايات الثمانية بعضها بلفظ « أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها » وبعضها بلفظ « أمكناكها بما معك الخ » وبعضها بلفظ « خذها بما معك » وهكذا يتبين لك جليا أن الروايات الثمانية ليس بينها كبير فرق يسوغ للمؤلف أن يرمى السنة بمنكر من القول ، فيزعم أنها وصلتنا مغيرة مبدلة!

على أن طريقة العلماء المحققين فى هذا الحديث وأمثاله هو الترجيح وبذل الجهد فى التحرى والبحث عن حقيقة اللفظ الذى صدر من الرسول صلوات الله وسلامة عليه ، ولعلماء الحديث وجهابذته — وراء قواعد النقد الظاهرة — ملكة خاصة وحاسة دقيقة بهما ينفذون الى معرفة اللفظ الذى هو أليق بالصدور عن الرسول ، وهذا هو ما فعله الأئمة تجاه الروايات فى هذا ، قال ابن دقيق العيد : « هذه لفظة واحدة فى قصة واحدة ، واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث ، فالصواب فى مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطنى أن الصواب من روى زوجتكها وأنهم أكثر وأحفظ ... » . ولما نقل المؤلف كلام ابن دقيق العيد وقف عند « مخرج الحديث » وترك الباقى ، وغير خفى على القارىء الفطن السر فى تركه لعجز الكلام ، لأنه يهدم ما يريد أن يصل اليه ، وكذلك لما نقل كلام العلائى ترك من آخره قوله : « ولكن القلب الى ترجيح رواية التزويج أميل ، لكونها رواية الأكثرين ، ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجنيها يا رسول الله » فلماذا تركت هذا أيها الأمين ؟!! وقال الحافظ ابن حجر : « نعم ، الذى تحرر مما قدمته أن الذين رووا بلفظ التزويج أكثر عددا ممن رواه بغير لفظ التزويج ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ، ورواية سفيان بن عيينة « أنكحتكها » مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة(١) :

وهكذا يتبين لنا أن لاضرر دينيا بسبب الرواية بالمعنى كما يريد أن يصوره المؤلف ما دامت الألفاظ متوافقة أو متقاربة ، وما دام طريق الترجيح بين الروايات يؤدى بالمجتهد الى الوصول الى الحق والصواب .

(١) فتح البارى ج ٩ ص ١٧٦

حديث الصـــلاة فى بنى قريظة :

ذكر حديث البخارى فى صحيحه عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب : « لا يصلين أحـــد العصر الا فى بنى قريظة » الحديث ، ومقالة الحافظ ابن حجر فى شرح الحديث : « كذا وقع فى جميع النسخ عند البخارى ، ووقع فى جميع النسخ عند مسلم « الظهر » مـــع اتفاق البخارى ومسلم على روايته عن شيخ واحد باسناد واحـــد ، وقد وافق مسلما أبو يعلى وآخرون ، وكذلك أخرجه ابن سعد .. وأما أصحاب المغازى فاتفقوا على أنها العصر » والى هنا اقتصر المؤلف من كلام الحافظ، وتتمة كلام ابن حجر « وكذلك وافق البخارى الطبرانى والبيهقى فى الدلائل وهذا كله يؤيد البخارى ، وقد جمع بعض العلماء بين الروايتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر وبعضهم لم يصلها ، فقيـــل لمن لم يصلها « لا يصلين أحد الظهر » ولمن صلاها « لايصلين أحد العصر» ، وجمع بعضهم : باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة ، فقيل للطائفة الأولى : الظهر ، وللطائفة الثانية : العصر وكلاهما لا بأس به .. الى أن قال : ثم تأكد عندى أن الاختلاف فى اللفظ من حفظ بعض رواته.. أو أن البخارى كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه فى تجويز ذلك ، بخلاف مسلم فانه يحافظ على اللفظ كثيرا ... لكن موافقة أبى حفص السلمى له — أى البخارى — تؤيد الاحتمال الأول وهذا كله من حديث ابن عمر ، أما بالنظر الى حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان فى كونه قال الظهر لطائفة والعصر لطائفة متجه ... ».

فها نحن أولاء نرى أن الحافظ ابن حجر ردد الوهم فى رواية البخارى بين أن يكون من أحد الرواة ، أو من البخارى نفسه مع ترجيح الاحتمال الأول ، فجاء المؤلف فنقل من كلام الحافظ الاحتمال الثانى مقتضبا عمـــا قبله وعما بعده ، وترك من كلام الحافظ ما قاله العلمـــاء فى التوفيق بين

الروايتين ، ولا يخفى على القارىء الفطن ما يريده المؤلف من هذا الاقتضاب المخل والذى يبغى من ورائه اظهـار أئمة الحديث — ولا سيما أميرهم البخارى — بمظهر غير الضابطين المثبتين .

ولو سلمنا أن احدى الروايتين من قبيل الوهم فهل يؤدى هذا الى تغيير الحكم المستفاد من الحديث ؟ اللهم لا .

وبعد أن سرد ما زعم أنه يؤيده خلص الى هذه النتيجة الخاطئة : فقال فى ص ٧٥ : لمـا كانت أحاديثه صلى الله عليه وسلم قد جاء نقلها بالمعنى — كما بينا من قبل — وأنهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيهـا ويختصروا منها وأن يقدموا ويؤخروا فى ألفاظها — بله ما سوغه من قبول الملحون منها — لمـا كان الأمر قد جرى على ذلك ، فقد نشأ من أثر ذلك كله — ولا جرم وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى — ضرر عظيـم » وبحسبنا ما قدمت فى رد هذا التجنى على المحدثين .

تهـكم أبى رية بالمحدثين وتجهيله لهم :

من ص ٧٥ — ٧٩ عرض للحن والخطأ فى الحديث ، والتقديم والتأخير فيه ، والزيادة والنقص منه ، ورواية بعض الحديث واختصاره بأسلوب تهكمى ، وطريقته فى سرد الأقوال تظهر المحدثين بمظهر المتساهلين ، ثم ذكر عنوانا بالخط العريض فقال : « **تساهلهم — أى المحدثين — فيما يروى فى الفضائل وضرر ذلك** » .

وهو يوهم من لا يعلم أن المحدثين جميعا على هذا ، مع أن كثيرا من الأئمة كالبخارى ومسلم وابن خزيمة قد جردوا كتبهم للصحاح ، وتحروا غاية التحرى فى ذكر أحاديث الفضائل ، وأيضا فالمحدثون لم يأخـذوا بالأحاديث الضعيفة فى باب الفضائل الا بشروط فصلها أهل الفن والتحقيق فارسال القول على عواهنه — كما صنع المؤلف — ليس من الأمانة العلمية فى عرض الآراء ، وهو الى التدليس والتلبيس أقرب منه الى التوضيح

والتبيين ، وبحسبك أيها القارىء الطالب للحقيقة أن تراجع هذه المباحث التى استعرضها بغير أمانة فى كتب أصول الحديث لترى الى أى حد حاول المؤلف التشنيع والتشهير بالمحدثين ، وأقرب هذه الكتب وأحدثها كتاب « توجيه النظر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائرى .

تحوط المحدثين البالغ فى الرواية بالمعنى :

« وبعـــد » : فلكى تزداد أيها الطالب للحقيقة علما بوصول السنن والأحاديث الثابتة من غير تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان ، أضع بين يديك هذه المقدمات والحقائق المستخلصة مما قدمنا :

١ — أن الرواية بالمعنى قد منعها الكثيرون من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من رواة الحديث والتزموا أداء الأحاديث بألفاظها .

٢ — أن الرواية بالمعنى قد أجازها العلماء لمن كان عالمـــا عارفـــا بالألفاظ والأساليب خبيرا بمدلولاتها والفروق الدقيقة بينها .

٣ — أن الذين أجازوها على أنها رخصة تتقدر بقـــدر الحاجة اليها لا على أنها أصل يتبع ويلتزم فى الرواية .

٤ — أن التدوين للأحاديث بدأ بصفة عامة ورسمية على رأس المائة الأولى ، وبلغ منتهاه فى نهاية القرن الثالث ، وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث فى القرن الأول الهجرى ولا سيما بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم .

٥ — أن الرواية بالمعنى انما ترخص فيها من ترخص فى غير الكتب المدونة ، أما فيها فلا ، كما قدمنا .

٦ — أن الرواية بالمعنى ممنوعة باتفاق فى الأحاديث المتعبد بلفظها كالأذكار والأدعية وجوامع كلمه صلى الله عليه وسلم .

٧ — أن الذين نقلوا الأحاديث من الصحابة ومن بعدهم من ثقات

الرواة كان لهم من الخصائص الدينية والنفسية والخلقية ما يعصمهم من التغيير والتبديل والتساهل فى الرواية ، وانكار ذلك مكابرة .

٨ — أن القواعد التى أخذ جامعو الأحاديث بها أنفسهم عند تدوينها هى أدق وأرقى ما وصل اليه علم النقد ، فى تمييز المقبول من المردود من المرويات ، والحق من الباطل ، والخطأ من الصواب .

هذه المقدمات والحقائق تسلمنا الى نتيجة صادقة وهى : أن الكثير من الأحاديث النبوية وصلت الينا بمحكم لفظها ، وأن بعض الأحاديث قد رويت بالمعنى مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلى ، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شىء يسير قد تنبه له العلماء وبينوه وصدق المبلغ عن رب العالمين حيث يقول : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » .

اعتماد « أبى رية » على كلام المستشرقين :

فى ص ٨١ ، ٨٢ نقل المؤلف بالهامش كلاما عن دائرة المعارف الاسلامية فى وضع الأحاديث جاء فى آخره « وعلى هذا لا يمكن أن نعد للكثرة من الأحاديث وصفا تاريخيا صحيحا لسنة النبى ، بل هى على عكس ذلك تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ فى القرون الأولى بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم ونسبت اليه عند ذلك فقط ، ومعنى ذلك أن أكثر الأحاديث من آثار الوضع » ، وقد مر على هذا الكلام دون أن يعلق عليه بكلمة، ومعنى هذا أنه يرتضيه ، بل ما ذكره فى كتابه هو ترديد لهذا المعنى.

وانى لأقول :

ان هذا القول فيه اسراف وشطط فى الحكم فليست الكثرة من الأحاديث من آثار التطور فى الاسلام ، وأنها لا تمثل الواقع فى نسبتها الى النبى

صلوات الله وسلامه عليه كما زعم كاتب هذه المادة فى « دائرة المعارف الاسلامية » بل الكثرة من الأحاديث المدونة ثابتة بطرق الاثبات الموثوق بها ، ومتلقاة عن النبى ، وقد احتاط أئمة الحديث عند جمعه غاية الاحتياط وعنوا بنقد السند والمتن عناية فائقة ، كما وضحت ذلك فيما سبق بما لا يدع مجالا للشك فى هذا ، وميزوا المقبول من المردود ، وكان لهم الى جانب ما وضعوا من أصول وقواعد لنقد المرويات ملكة خاصة يميزون بها بين الغث والسمين ، ونحن لا ننكر ما كان للخلافات السياسية والمذهبية والكلامية من أثر فى وضع الأحاديث ، ولكن الذى ننكره غاية الانكار أن تكون الكثرة من الأحاديث المدونة من آثار الوضع والاختلاق .

طعنه فى معاوية رضى الله عنه :

وفى ص (٩١) ذكر فصلا عنوانه « معاوية والشام » ذكر فيه ما وضع فى فضائل معاوية رضى الله تعالى عنه وبلاد الشام ، وذكر فى حق هذا الصحابى الجليل أنه من الطلقاء ومن المؤلفة قلوبهم .

وقد غاب عنه أن الكاتبين فى تاريخ الصحابة ذكروا عن الواقدى وابن سعد أنه أسلم بعد الحديبية قبل الفتح وأنه أخفى اسلامه مخافة أهله(١) وأنه كان فى عمرة القضاء مسلما ، واذا كان هو وأبوه من المؤلفة قلوبهم فى رأى البعض ، ففى رأى الكثيرين أنه ليس من المؤلفة قلوبهم ، قال أبو عمر بن عبد البر : معاوية وأبوه من المؤلفة قلوبهم ذكره فى ذلك بعضهم وهو يشعر بأن الكثيرين لا يريدون هذا الرأى ، ولذا نجد الحافظ المحقق ابن حجر لم يذكر فى ترجمته شيئا من هذا ، وانما ذكر فى ترجمة أبيه أنه من المؤلفة قلوبهم ، ومهما يكن من شىء فقد أسلم وحسن اسلامه ، وكان أحد كتبة الوحى بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم وكان له جهاد

---

(١) الاستيعاب ج ٣ ص ٣٩٥ على هامش الاصابة ج ٣ ص ٤٣٣ ، وفتح البارى ج ٦ ص ٨٢

مشكور فى نشر دعوة الاسلام ، وتوسيع فتوحاته ، ولم تعرف عنه دخلة فى ايمانه ولا ريبة فى اخلاصه لإسلامه .

ونحن لا نشك أنه وضع فى فضائله أحاديث كثيرة ، وكيف وقد أحصى الأئمة كل ذلك ، ولكنا نجله عن أن يكون له دخل فيما وضع فى فضائله وفضائل الشام ، بل وعن الرضا به ، ولئن قال الامام اسحق بن راهوية : انه لم يصح فى فضائل معاوية شىء ، فقد ذكر له الامام الكبير البخارى بعض فضائله ، ولا يضيره كون الامام البخارى آثر التعبير فى حقه بلفظ « باب ذكر معاوية رضى الله عنه » ولم يقل « باب فضل معاوية » كما صنع فى غالب الأبواب ، فقد صنع مثل هذا فى فضل العباس وابنه عبد الله رضى الله عنهما (١) كما لا يضيره أن البخارى رحمه الله لم يخرج حديثا مرفوعا على شرطه فى فضله وأنه خرج فى صحيحه حديثين موقوفين عن ابن عباس رضى الله عنهما أحدهما يثبت الصحبة ، والثانى الفقه فى الدين ، وبحسب معاوية فضلا عند المنصفين أن يكون صحابيا وفقهيا ، ثم ان عدم ثبوت حديث فى فضائله مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم على شرط البخارى لا ينفى ثبوت أحاديث فى فضائله خرجها غير البخارى من أصحاب الكتب المعتمدة ، وقد ذكر المؤلف نفسه حديثين مرفوعين فى فضائله رواهما الترمذى ، وهما من أصح ما ورد فى فضائله ، وقد عرض لما ورد فى فضائله الحافظ الناقد ابن كثير فى « البداية والنهاية » (٢) وبين الموضوع من غيره ثم قال : « ساق ابن عساكر أحاديث كثيرة موضوعة بلا شك فى فضل معاوية، أضربنا عنها صفحا واكتفينا بما أوردنا من الأحاديث الصحاح والحسان والمستجادات عما سواها من الموضوعات والمنكرات »واذا فليس من الانصاف فى البحث أن نجعل ما ورد فى فضائله موضوعا وأن نجرده من كل خصيصة وفضـــل .

---

(١) فتح البارى ج ٦ ص ٦٢ ، ٨٠ .
(٢) ج ٨ ص ٢١٠ وما بعدها

وأيضا فاننا لا ننكر ما وضع فى فضل الشام وغيرها من البلاد المشهورة وكذلك لا ننكر أن أحاديث الأبدال التى عرض لها مدسوسة على النبى صلى الله عليه وسلم كما نبه على ذلك نقاد الحديث وجهابذته ، وان كان البعض قد أثبت بعضها ، ولكن الذى ننكره البتة أن يكون معاوية رضى الله عنه هو الذى أوحى بهذا الاختلاق ، وأن يكون له ضلع فيه ، واليك غمزه ولمزه فى ص (٩٤) قال : وما كاد معاوية يذكر — يعنى فى خطبته التى خطبها لما عاد من العراق الى الشام بعد بيعة الحسن سنة ٤١ هـ — أن الشام هى أرض الأبدال حتى ظهرت أحاديث مرفوعة عن هؤلاء الأبدال ثم ذكرها .

ومما يلقم المؤلف حجرا وينفى الظنة والتهمة عن معاوية رضى الله عنه ما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية من أن لفظ الأبدال لم يرد الا فى حديث شامى منقطع الاسناد ، عن على بن أبى طالب رضى الله عنه مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم وقال : ان الأشبه أنه ليس من كلام النبى ، ومن العجيب حقا أن المؤلف نقل كلام ابن تيمية ضمن نقله عن السيد رشيد رضا — رحمه الله — فى تزييف أحاديث الأبدال من ص ٩٥ — ٩٩ ، فلو أن هذا الحديث كان مرويا عن معاوية لقلنا معه : لعل وعسى : ولكن الأمر كما ترى ، وقد حاول السيد رشيد أن يبين أن الحديث المروى عن على — رضى الله تعالى عنه — على فرض ثبوته ليس المراد الأبدال بالمعنى المعروف عند الصوفية ، ولكن المحرفين والمتزلفين هم الذين حملوه على هذا ، ومن أعجب العجب أيضا أن المؤلف ينقل نقولا يستجودها ، وهى فى الواقع ونفس الأمر ترد ما يعتنقه ويهواه من آراء مبتسرة ، وقد فعل ذلك فى مواضع كثيرة من كتابه .

وقصارى القول أن أئمة الحديث وصيارفته تتلوا المرويات بحثا ، وأفنوا أعمارهم فيها ، ولم يدعوا رواية فى الفضائل وغير الفضائل الا

وبينوا مكانها من الصحة أو الحسن أو الضعف والاختلاق ، وبحسبك أن تستعرض الكتب التى ألفت فى الأحاديث الموضوعة ، وستتبين صدق ما أقول ، فهم لم يقصروا فى خدمة السنة وتزييف الزائف منها ، ولكن المتأخرين هم الذين قصرت بهم الهمم عن العلم بما دون ، فمن ثم وقعوا فى كثير من الأخطاء والأغلاط قال فى ص ١٠١ : « ان وضاع الحديث وضعوا أحاديث تسوغ لهم ما يضعون » ثم قال : وأورد ابن حزم فى الأحكام عن أبى هريرة مرفوعا قال : « اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث » وعنه أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما بلغكم عنى من قول حسن لم أقله فأنا قلته » ونحن لا نشك — ولا أى عاقل — فى أن هذين الحديثين وما على شاكلتهما — تناقضا وتهافتا — موضوعان ، وأن نظرة فاحصة الى المتن لتدلنا أن هذا لا يصدر عن معصوم فضلا عن عاقل ، فكيف يتأتى من أعقل العقلاء أن مالم يقله ما دام حسنا فقد قاله ؟ ! ! بل كيف يأمر بالأخذ بحديث حدث به أو لم يحدث ؟ ان هذا لعجب عجاب !

طعنه فى حديث حسن :

ولو أن المؤلف اقتصر على ذكر الحديثين الموضوعين فى الاستدلال لما قال ، لما كان لنا عليه أية مؤاخذة ولاستقام كلامه ، ولكن الذى أؤاخذه عليه أن يأتى فى الهامش بعد ذكر الحديثين فيقول ما نصه : « يشبه هذين الحديثين حديث رواه أحمد أن رسول الله صلى الله عله وسلم قال : « اذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم ، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد ، فأنا أبعدكم منه » قال السيد رشيد : ان اسناده جيد .

فاذا كان السيد رشيد — رحمه الله — الذى يعول عليه فى كثير من نقوله ويعتبره من العلماء المحدثين قال : ان اسناده جيد ، فكيف سوغت

له نفسه أن يلحقه بهذين الحديثين اللذين لا شك فى وضعهما ونكارتهما كما قال حفاظ الحديث ونقاده ، والعجيب أن المؤلف يعتمد على كلام السيد محمد رشيد رضا فى كثير مما ينقل ، ويأخذه قضية مسلمة ، أما هنا فقد خالفه ولم يأخذ بكلامه وصدف عن الحق الى الباطل ، والذى يظهر لى أن المؤلف رجل هوى ومزاج ، فما وافق هواه أخذ به أو أخذ منه ، وما لم يوافق هواه طرحه دبر أذنيه ، ولعل السيد رشيد — رحمه الله — اعتمد فى الحكم على الحديث بالجودة على ما قاله الحافظ ابن كثير فى تفسيره(١) عقب ذكره : رواه أحمد باسناد جيد ، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب ، والحق أن لا شبه بين الحديثين وهذا الحديث ، لا فى الثبوت ولا فى المعنى ، فهذان موضوعان وهذا حسن وهذا الحديث الذى رواه الامام أحمد قريب فى المعنى من حديث : « استفت قلبك ، وان أفتاك الناس وأفتوك » فهو يشير الى الاطمئنان القلبى أو عدم الاطمئنان عند سماع حديث من الأحاديث ، وهذا الوجدان القلبى انما يحصل للمسلم الذى عمر قلبه بالايمان ، واستضاء بهدى الشريعة ، ومعرفة قواعدها ، والذى يزاول السنة ، ويتعاهدها قراءة ودرسا وفهما حتى تصير عنده ملكة يميز بها بين ما يكون من كلام النبى وما ليس كلامه ، والى هذه الملكة أشار الربيع بن خثيم حيث قال : « ان للحديث ضوءا كضوء النهار يعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره » وقال ابن الجوزى « الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه فى الغالب » وهكذا يتبين لنا أن الحديث ثابت رواية ، وصحيح رواية ومعنى .

وقد ذكر المؤلف من ص ١٠٥ — ١٠٧ عن كتاب « قواعد الحديث » للعلامة القاسمى نقولا كثيرة عن بعض الأئمة كابن تيمية وابن القيم وابن دقيق العيد وابن عروة الحنبلى ، وكلها تدور حول الحديث عن الوجدان

(١) جـ ٣ ص ٥٦٩

القلبي والملكة التي تحصل عند المحدث ، ويميز بها بين الصحيح والسقيم، والمقبول والمردود .

خلط أبي رية بين الوضع والادراج :

في ص ١٠٤ ذكر الوضع بالادراج ، وجعل المدرج من قبيل الموضوع.

واطلاق الموضوع على المدرج تساهل ، نعم ان بعض أئمة الحديث كابن الصلاح اعتبر الادراج عن طريق الغلط — بظن ما ليس بحديث حديثا — ملحقا بالوضع وشبيها به ، والأكثرون على عده ادراجا فحسب ، وكان على المؤلف أن يميز بين الادراج الذي لا لبس فيه ولا اشكال ولا ايهام ، والادراج الذي فيه ايهام أن ماليس من الحديث هو منه ، فالادراج الذي يكون لتفسير كلمة غامضة أو توضيح اسم مبهم في السند، والادراج الذي يكون معه من القرائن اللفظية أو الحالية ما يدل على أنه مدرج من كلام الراوي أمره سهل هين ، ولا يخل بعدالة الراوي ، وهو أبعد ما يكون من الوضع ، وأما الادارج الذي يكون فيه ايهام ولبس وهو الذي لا تصحبه قرائن فهو حرام كله اذا كان متعمدا ، ويخل بعدالة الراوي ، ويلحقه بالكذابين قال السمعاني : « من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين » وهكذا يتبين لنا جليا تساهل المؤلف في عد الادراج كله وضعا ، وعلى قاعدة المؤلف يكون كثير من أئمة الحديث الذين يدرجون للتفسير أو توضيح المبهم موصوفين بالوضع ، فالزهري لما روى حديث « بدء الوحي » في الصحيحين وفسر كلمة « التحنث » بالتعبد يكون وضاعا ، وراوي حديث النسائي « أنا زعيم » — والزعيم الحميل — يكون وضاعا ، وأبو هريرة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « للعبد المملوك أجران ، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك » وهو في الصحيح يكون قوله « والذي نفسي بيده ... الخ »

من قبيل الوضع ، وهذا المثال الأخير مما يتبين فى الادراج بداهة لاستحالة أن يقوله النبى صلى الله عليه وسلم لأن أمه ماتت وهو صغير ، ولأنه يمتنع منه أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق على الاطلاق ، فما ذهب اليه المؤلف لا يقره عليه أى باحث ولا خبير بالفن ! !

طعن أبى رية فى كعب الأحبار :

فى ص ١٠٨ ذكر عنوان « الاسرائيليات فى الحديث » وبين منشأها ثم عرض لكعب الأحبار ووهب بن منبه وأضرابهما من علماء أهل الكتاب الذين أسلموا ، وقد نال أكثر ما نال من كعب ، واعتبره الصهيونى الأول .

واليك رأيى فيما عرض له :

١ — كعب الأحبار من التابعين ، وعلماء الجرح والتعديل — وهم الذين لا تخفى عليهم حقيقة أى راو مهما تستر — لم يتهموه بالوضع والاختلاق والجمهور على توثيقه ، ولذا لا تجد له ذكرا فى كتب الضعفاء والمتروكين وقد ترجم له الذهبى ترجمة قصيرة فى « تذكرة الحفاظ » وتوسع ابن عساكر فى ترجمته فى « تاريخ دمشق » وأطال أبو نعيم فى « الحلية » فى أخباره وعظاته وتخويفه لعمر ، وترجم له ابن حجر فى « الاصابة » وتهذيب التهذيب ، وقد اتفقت كلمة النقاد على توثيقه[1] ولكن يعكر على هذا ما ورد فى حقه فى الصحيح : روى البخارى بسنده عن معاوية وهو يحدث رهطا من قريش بالمدينة — يعنى لما حج فى خلافته — وذكر كعب الأحبار فقال : « انه كان من أصدق هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب وان كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب » وفى رواية أخرى « لمن أصدق » وظاهر كلام معاوية — رضى الله عنه — يخدش كعبا فى بعض مروياته ، ولكنه لا يدل على ما ذهب اليه المؤلف وأمثاله من أنه كان وضاعا كذابا .

---

(١) مقالات الكوثرى ص ٣١

وهذا الكلام من معاوية له وزنه فهو رجل داهية لا تخفى عليه الرجال ولا دسائسهم ، ومعاوية لا يخشى كعبا ولا يعقل أن يتملقه ، ولو يعلم فيه أكثر من ذلك لقاتله ، وقد حسن العلماء الظن بكعب فحملوا هذه الكلمة على محل حسن قال ابن حبان فى الثقات : « أراد معاوية أنه يخطىء أحيانا فيما يخبر به ولم يرد أنه كان كذابا » وقال ابن الجوزى : « المعنى أن بعض الذى يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبا لا أنه كان يتعمد الكذب ، والا فقد كان كعب من أخيار الأحبار » ومن قبل ذلك قال ابن عباس فى كعب « بدل من قبله فوقع فى الكذب (١) » ، ولا يعزب عن بالنا أن ابن الجوزى صاحب ملكة فى النقد وكان حربا على الوضاعين وكتابه « الموضوعات » أشهر الكتب وأحفلها وان أخذوا عليه فيه أنه يتساهل فى الحكم بالوضع أحيانا .

فلو أنه كان يرى فى كعب ما رأى المؤلف وأمثاله من أنه كان وضاعا دساسا لما تردد فى تجريحه ، ولما حمل كلمة معاوية على هذا المحمل الحسن ولا سيما وقد كان لسانه حادا على الوضاعين كما يتبين ذلك جليا لمن راجع مقدمة كتابه المذكور ، فمن ثم يتبين لنا بعد ما سمعنا من مقالة العلماء فى كعب أنه لم يكن وضاعا ولا متعمدا للكذب ، وأنه ان كانت وقعت فى بعض مروياته اسرائيليات مكذوبة أو خرافات ، فذلك انما يرجع الى من نقل عنهم من أهل الكتاب السابقين الذين بدلوا وحرفوا ، والى بعض الكتب القديمة التى ملئت بالخرافات والاسرائيليات ، ولو أنه تحرى الحق والصدق وميز بين الغث والسمين من هذه المنقولات لكان أولى به وأجمل .

طعنه فى وهب بن منبه :

وأما وهب بن منبه فهو من خيار التابعين وثقاتهم ، ولم نعلم أحدا طعن فيه بأنه وضاع ودساس الا المؤلف .

(١) مقالات الكوثرى ص ٣١

والباحث المتثبت الناقد البصير لا ينكر أن الكثير من الاسرائيليات دخلت فى الاسلام عن طريق أهل الكتاب الذين أسلموا ، وأنهم نقلوها بحسن نية ، وكذلك لا ينكر أثرها السىء فى كتب العلوم وأفكار العوام من المسلمين ، وما جرته على الاسلام من طعون أعدائه ظنا منهم أنها منه والاسلام منها براء ، ولكن الذى لا يسلم به الباحث أن يكون كعب ووهب واضرابهما ممن أسلموا وحسن اسلامهم كان غرضهم الدس والاختلاق والافساد فى الدين ، ولقد كان من لطف الله بالأمة الاسلامية أن هذه الاسرائيليات انما كانت فى قصص الأنبياء والأمم السابقة ، وأحوال البدء والمعاد وأسرار الخليقة ، الى غير ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام والعقائد الا بعضا منها مما ينافى عصمة الأنبياء فانه يدرك كذبه وبطلانه بادىء الرأى .

وابن خلدون لما عرض فى مقدمته لما دخل فى التفسير بالمأثور من الاسرائيليات لم يرم مسلمة أهل الكتاب بالدس والوضع — كما صنع المؤلف — وانما جعلهم مصدرا لنقل هذه الاسرائيليات الى العرب ، وهذا شأن الباحث المنصف لا الطاعن المتحامل (١) .

نقد المحدثين للاسرائيليات :

ولقد كان لجهابذة الحديث ونقاده جهاد مشكور فى الكشف عن هذه الاسرائيليات وتمييز صحيحها من باطلها ، وغثها من ثمينها ، وما من رواية من روايات كعب وغيره الا ونقدوها نقدا علميا نزيها ، ولولا هذا الجهاد الرائع من علماء المسلمين لكانت طامة على الاسلام والمسلمين ، ولقد بلغ من تحوط أئمة الحديث البالغ الغاية أنهم قالوا : ان قول الصحابى فيما لا مجال للرأى فيه انما يكون له حكم الرفع اذا لم يكن معروفا بالأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أسلموا ، فأما اذا كان معروفا بالأخذ عنهم

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦٨

فلا ، لجواز أن يكون من الاسرائيليات ، وهو تحوط يدل على أصالة فى النقد وبعد نظر محمود من المحدثين .

وأحب أن يعلم القارىء الكريم أنى كتبت بحثا مستفيضا نشر على صفحات مجلة الأزهر تحت عنوان « الدخيل وكتب التفسير » أمطت فيها اللثام عن كثير من الاسرائيليات والخرافات التى ألصقت بالاسلام (١) .

منهج أبى رية فى البحث غير علمى :

ان المؤلف جرى فى بحثه فى الاسرائيليات على أن كل ما روى عن كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما مختلق مكذوب ، وأن مروياتهم ليس فيها صدق ولا حق ، حتى ولو كان فى شريعتنا ما يؤيد هذا المروى ويصدقه .

وهو اسراف فى الحكم وتجن على الحق والواقع ، والعلماء المحققون المتثبتون على أن ما روى عن أهل الكتاب الذين أسلموا منه ما هو حق وصدق ، ومنه ما هو باطل وكذب ، ومنه ما هو محتمل لهما ، فهذا هو الامام ابن تيمية — وهو زعيم مدرسة جمعت الى حفظ الحديث والبراعة فيه الفقاهة فى الدين وجودة الفهم وأصالة النقد — يقسم أخبار مسلمة أهل الكتاب الى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذلك صحيح.

والثانى : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه ، وتجوز حكايته لما تقدم ، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود الى أمر دينى (٢) ، ومثل ذلك قال تلميذه ابن كثير فى تفسيره (٣) .

---

(١) مجلة الأزهر فى عامى ٧٣ ، ٧٤ هـ.

(٢) مقدمة التفسير ص ٤٦ ط السلفية. (٣) جـ ١ ص ٨ ط المنار .

واليك ما ذكره الحافظ الكبير ابن حجر فى الفتح (١) عند شرح الحديث الذى رواه البخارى عن أبى هريرة ، قال : « كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل اليكم والهنا والهكم واحد » قال : « أى اذا كان ما يخبرونكم به محتملا ، لئلا يكون فى نفس الأمر صدقا فتكذبوه أو كذبا فتصدقوه فتقعوا فى الحرج ، ولم يرد النهى عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه ، نبه على ذلك الشافعى رحمه الله »وهكذا يتبين لنا أن الحكم على كل ما رووه بالصحة فيه تساهل وبعد عن الحق والصواب ، وأن الحكم على كل ما رووه بالكذب والبطلان فيه اسراف وتجن •

وقد تمخضت هذه الطريقة التى أخذ بها المؤلف عن جملة من الأخطاء والأغلاط ، فحكم على كثير من الأحاديث الصحيحة التى لا يتعلق بها الريب بأنها اسرائيليات وخرافات من خرافات أهل الكتاب ، ولا حجة له فى هذا الا الظن والحدس ، وقد بلغ به الشطط أنه زيف بعض الروايات التى نرى مصداقها فى كتاب الله ، وهو القرآن الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بل وزيف بعض أحاديث ليس فى روايتها أحد من مسلمة أهل الكتاب ، ولا يحتمل أن تكون أخذت عنهم ، وسأعرض لهذه الأحاديث لترى طرائق للبحث عجيبة •

طعن أبى رية فى حديث صحيح يشهد له القرآن الكريم :

فى ص ١١٣ ، ١١٤ بعد أن ذكر ما روى عن كعب وابن سلام عن البشارة بالنبى ، وذكر أوصافه فى التوراة قال : وقد امتدت هذه الخرافة — يعنى البشارة بالنبى وذكر أوصافه — الى أحد تلاميذ كعب : عبد الله بن

(١) جـ ٨ ص ١٣٨

عمرو بن العاص ، فقد روى البخارى عن عبد الله بن يسار قال : « لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت أخبرنى عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التوراة قال : أجل ، والله انـه لموصوف فى التوراة ببعض صفته فى القرآن ! « يا أيها النبى انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا » ، وحرزا للأميين ، أنت عبدى ورسولى ، سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ ، ولا صخاب فى الأسواق ولا يدفع السيئة بالسيئة ، بل يعفو ويغفـر ولا يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء ، بأن يقولوا : لا اله الا الله ، ويفتح به أعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا » وزاد ابن كثـير قال ابن يسار : ثم لقيت كعبا الحبر فسألتـه فما اختلفا فى حـرف وكيف ؟ وكعب هـو الذى علمه » .

وانها لحماقة حمقاء أن يطلق هذا المؤلف على البشارة بالنبى الأمى العربى فى الكتب السابقة : أنها خرافة ، ولا أدرى أفقد المؤلف صوابه ؟ أم غاب عنه قول الحق تبارك وتعالى : « ورحمتى وسعت كل شىء فسأكتبها للـذين يتقون ويؤتون الزكاة والـذين هم بآياتنا يؤمنون ، الـذين يتبعون الرسول النبى الأمى الـذى يجدونه مكتوبا عندهـم فى التوراة والانجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التى كانت عليهم ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الـذى أنزل معه أولئك هـم المفلحون »(١) ؟ وهل هذا الحديث الا مصداق لهذا القرآن الذى لا يتطرق اليه الشك ؟ وسواء أكان هذا الحديث قد حمله عبد الله بن عمرو عن كعب، أو هو ممـا علمه من كتبهم ، لأنه كان قارئا كاتبا وعنده علم بكتب أهل الكتاب فقد صدقه القرآن المهيمن والشاهد على الكتب فهو حق وصدق ، والتصديق به واجب ، وانى لأعجب للمؤلف كيف سولت له نفسه وسمح له ضميره أن يقول عن البشارة بالنبى وذكر أوصافه فى التوراة والانجيل :

(١) الأعراف الآية ١٥٦ ، ١٥٧

انها خرافة . ألا فلتهللوا أيها المبشرون فقد وجد ممن يتسمى بأسماء المسلمين من يخدمكم ويشيع مقالتكم باسم البحث والمعرفة !!! .

طعنه فى حديث الاستسقاء بالعباس رضى الله عنه :

فى ص ١١٨ عرض لحديث الاستسقاء وذكر أن كعبا انتهز الفرصة ليفسد على المسلمين عقائدهم ، وأنه هو الذى أوقع عمر رضى الله عنه فى الاستسقاء بالعباس عم النبى صلى الله عليه وسلم وبعد أن ذكر أن عمر استسقى بالعباس لم يلبث أن قال : ان عمر تنبه الى المكيدة وفطن لها فلم يستسق بأحد حتى النبى صلى الله عليه وسلم واقتصر على الاستغفار ، ولكى يؤيد زعمه هذا ذكر عن كتاب المغنى والشرح الكبير : « أن عمر خرج يستسقى فلم يزد على الاستغفار ... » .

وللرد على ذلك أقول :

١ — ان حديث الاستسقاء بالعباس رضى الله عنه رواه البخارى فى صحيحه عن أنس : « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان اذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : « اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا فتسقينا وانا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون » ولأجل أن يدلل على ما ذهب اليه من أن الاستسقاء بالعباس دسيسة من كعب طعن فى حديث أنس واعتده مخالفا للروايات القوية التى جاءت بخلافها ، ثم أتدرى أيها القارىء ما هى الروايات القوية التى رجحها على رواية البخارى ؟ .

هى رواية ذكرت فى كتاب المطر لابن أبى الدنيا ، وكتاب المغنى والشرح الكبير ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ! ! ثم ما هى المخالفة بين حديث أنس وما ذكره أن الاستسقاء له حالات : فمرة يكون بالصلاة والخطبة ومرة يكون فى خطبة الجمعة أو عقب صلاة مفروضة ، ومرة أخرى يكون بدعاء من غير صلاة ، وحينا كان على المنبر فى المسجد ، وحينا آخر كان

خارج المسجد ، وكلها حالات ثابتة فى السنة الصحيحة(١) ، وعمر رضى الله عنه مرة استسقى بالعباس ، ومرة أخرى اقتصر على الدعاء بطلب السقيا ، ومرة ثالثة اكتفى بالاستغفار ، لأنه مجلبة للغيث ، وعلى هذا فلا تعارض قط بين الروايات ولاسيما والرواية التى رجحها لا حصر فيها ، وكتاب المغنى والشرح الكبير الذى نقل عنه الرواية الثانية ، قال مؤلفاه بعد ذلك بصفحات ما نصه(٢) « ويستحب أن يستسقى بمن ظهر صلاحه لأنه أقرب الى اجابة الدعاء فان عمر رضى الله عنه استسقى بالعباس عم النبى صلى الله عليه وسلم عام الرمادة » ثم ذكر استسقاء معاوية بيزيد ابن الأسود ، والضحاك بن قيس به أيضا وهكذا يتبين لنا أن المؤلف « يدع ما يشاء ويأخذ ما يشاء » بحسب هواه وما يتراءى له ، كى يصل الى ما يريد ، من أن الاستسقاء بالعباس دسيسة من كعب (٣) كى يفسد عقائد المسلمين .

٢ — ثم أى فساد فى العقيدة بالاستسقاء بالعباس رضى الله عنه ؟ ان المسلمين قاطبة مجمعون على التوسل بالأحياء ، ولم يقل أحد ان التوسل بالأحياء يفسد العقيدة ، وكيف خفى على المهاجرين والأنصار وفهيم عمر مخالفة الاستسقاء بالعباس للعقيدة حتى وقعوا فيما وقعوا فيه ؟ وكيف خفى على فقهاء الأمة ومحدثيها أن حديث أنس مدسوس فحكموا عليه بالصحة واستدلوا به ؟ ان هذا مما لا يقضى منه العجب !!! .

طعنه فى حديث الاسراء والمعراج :

فى ص (١٢٣) جعل مراجعة موسى لنبينا محمد عليهما الصلاة والسلام

(١) انظر شرح النووى على مسلم ج ٦ ص ١٨٨ ، وزاد المعاد ج ١ ص ١٢٦ ، ١٢٧

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) لو أن كعبا كان أحد رواة حديث انس ، أو كان أنس معروفا بالأخذ عن اهل الكتاب لجاز عقلا ما ذهب اليه المؤلف ، أما والحديث لا يمت الى كعب من قرب أو من بعد فقد انسدت مسالك الاحتمال .

فى حديث الاسراء والمعراج من الاسرائيليات ، وجهل الذين يعتقدون صحة ذلك ، واعتبرهم من حشوية آخر الزمان الى آخر ما نضح به قلمه من نبز وسباب .

وللرد على هذا أقول لهذا المؤلف :

ان الرمى بالقول على عواهنه من غير حجة وبرهان لا يليق بالباحث المنصف المتثبت ، وهل يقتضى ذكر موسى عليه السلام ومراجعته للنبى عليه السلام ليلة المعراج كى يخفف الله سبحانه على أمته الصلوات أن يكون من الاسرائيليات ؟ وعلى منطق المؤلف تكون كل الأحاديث التى ذكرت فضيلة لموسى أو لنبى من أنبياء بنى اسرائيل من الاسرائيليات ، واعتقد أن هذا لا يقوله عاقل فضلا عن باحث ، وبحسب القارىء ما ذكرته فى المقال السابق من موقف علماء الاسلام من أخبار بنى اسرائيل ، ولو أن حديث الاسراء والمعراج كان مرويا عن كعب الأحبار أو غيره من علماء بنى اسرائيل لجاز فى العقل أن يكون ذكر موسى عليه السلام من دسهم ، أما والحديث مروى عن بضع وعشرين صحابيا ليس فيهم ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مسلمة أهل الكتاب فقد أصبح الاحتمال بعيدا كل البعد ان لم يكن غير ممكن فى منطق البحث الصحيح ، وقد ذكر الحافظ أبو الخطاب بن دحية فى كتابه « التنوير فى مولد السراج المنير » الصحابة الذين روى عنهم حديث الاسراء والمعراج فوصل بهم الى خمسة وعشرين صحابيا ، واعتبر الروايات الواردة فيه متواترة ونقل كلامه الحافظ الناقد ابن كثير فى تفسيره ووصفه بالافادة والجودة(١) فهل يجوز عند العقلاء أن يكون للدس مجال فى هذا ؟ وقد خرج حديث المعراج البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة من طرق متعددة ، وقد استعرض هذه الروايات الامام ابن كثير فى تفسيره فليرجع اليه من يريد زيادة اليقين ، ولم أر — فيما أعلم — عن أحد من أهل العلم الموثوق بهم أنه ذكر

---

(١) انظر تفسير ابن كثير والبغوى ج ٥ ص ١٤٣

أن مراجعة موسى لنبينا عليهما السلام دسيسة اسرائيلية ، فهل خفى على علماء الأمة جميعهم ما تخيله هذا المؤلف ؟ ! وكان الأولى به أن يبحث عن السر فى المراجعة وحكمتها بدل التشكيك فيها ، ومحاولة بيان استلزامها لنفى علم الله جل شأنه ، وعلم رسوله مبلغ احتمال الأمة وقدرتها على أدائها قبل التخفيف • وأى ضير فى أن يعلم موسى عليه السلام بما سبق اليه من تجربة الناس ، ومعالجة بنى اسرائيل أشد المعالجة ما خفى على نبينا عليه الصلاة والسلام حتى أشار عليه بالرجوع الى ربه وطلب التخفيف ، حتى يرتب عليه المؤلف ما زعم ثم من قال ان فرض الصلوات خمسين وتخفيفها الى خمس بسبب المراجعة تستلزم أن يكون الله سبحانه لا يعلم مبلغ قوة احتمال عباده على أدائها حتى رتب عليه ما رتب ؟ ان الله سبحانه يعلم كل ما كان وما يكون ويعلم أن نبيه محمدا صلوات الله وسلامه عليه سيسأله التخفيف على العباد وبسبب هذا السؤال سيخفف الصلوات من خمسين الى خمس ، ولذلك سر وحكمة، وهى اظهار رحمة الله سبحانه وتعالى بهذه الأمة ومنته عليها بالتخفيف عليها ، بدليل قول الرب تعالى : « أمضيت فريضتى وخففت عن عبادى » كما أن فيها اظهار منزلة النبى عند ربه بقبول شفاعته فى التخفيف عن أمته ، وبيان رأفته ورحمته بأمته باستماعه الى مشورة أخيه موسى ، ولا تسل عما فى المراجعة من تكرار المناجاة بين العبد والمعبود والمحب والمحبوب •

زعمه أن حديث « لا تشد الرحال ••• » من الاسرائيليات :

فى ص (١٢٨) قال : « الاسرائيليات فى فضل بيت المقدس » وذكر بعضا منها •

وفى ص (١٢٩) ذكر أن الأحاديث الصحيحة كانت فى أول الأمر فى فضل المسجد الحرام ومسجد الرسول ، ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث فى فضلها وفضل المسجد الأقصى ، واعتبر ذكر المسجد الأقصى فى

حديث : « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد : مسجدى هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » من الاسرائيليات الموضوعة ، واستند فى دعواه الى ما روى عن ابن عباس أن امرأة اشتكت شكوى فقالت : ان شفانى الله لأخرجن فلأصلين فى بيت المقدس ، فبرئت ثم تجهزت تريد الخروج فجاءت ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرتها بذلك فقالت : اجلسى فكلى ما صنعت وصلى فى مسجد رسول الله ، فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا مسجد الكعبة » قال : ولو أن المسجد الأقصى كان قد ورد فيه تلك الأحاديث لما منعت ميمونة هذه المرأة من أن توفى بنذرها ! ! .

وللجواب على هذه المزاعم نقول :

١ — اننا لا ننكر أنه وضع فى فضل بيت المقدس والصخرة أحاديث وآثار كثيرة ، ولكن الذى ننكره حقا أن يكون ذكر بيت المقدس فى حديث « لا تشد الرحال » من قبيل الوضع والدس ، وأعتقد أنه من الاسراف فى الحكم والشطط فى البحث أن يجرد باحث بيت المقدس من الفضيلة ، ويعتبر كل ما ورد فيه من صنع بنى اسرائيل ، وكيف وفضل بيت المقدس لم يثبت بالأحاديث الصحيحة فحسب ؟ ولكنه ثبت ثبوتا قطعيا بالقرآن المتواتر الذى لا يتطرق اليه الشك قال تعالى : « سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير » ، فلم يعد ثمة مجال للحدس والظن الذى لم يقم على أساس ولا يستند الى دليل وبيت المقدس قبلة الأنبياء السابقين ومهاجرهم ، وثانى المساجد التى وضعت فى الأرض وشرفت بناه حفيد الخليل يعقوب عليهما الصلاة والسلام وجدده نبى الله سليمان عليه السلام واليه توجه المسلمون فى صلاتهم بعد الهجرة بضعة عشر شهرا ، فكيف يستبعد المؤلف أن يذكر هو ومسجد مكة والمدينة فى حديث وان كان دونهما فى الفضل ؟ والمساجد الثلاثة يجمعها أنها آثار ،

وتحمل ذكريات مجيدة لبعض أنبياء الله ورسله الكرام ، ولو أن المؤلف كان باحثا حقا لنقده من جهة سنده ومتنه نقدا علميا صحيحا بدل أن يلقى بالقول جزافا .

٢ — هذا الحديث رواه الامامان الجليلان : البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، وهما من هما فى علو كعبهما فى التصحيح ، ومعرفتهما التامة بالرجال والعلل ، ونظرهما الثاقب فى الكشف عن خفايا الأحاديث وعللها ، ورواه غيرهما كابن حبان فى صحيحه ، وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى سننهم ، ورواه أحمد والبزار فى مسنديهما ، والطبرانى فى المعجم الكبير والأوسط ، وروى عن جمع من الصحابة كعمر وأبى سعيد الخدرى وأبى هريرة وأبى بصرة الغفارى وأبيه وأبى الجعد(١) وقد تلقت الأمة هذا الحديث بالقبول ، واحتج به أئمة فطاحل لا يحصيهم العد ولا يشق لهم غبار فى النقد والبصر بالأحاديث من عصر السلف الى وقتنا هذا ، فهل كل هؤلاء خفى عليهم ما لاح وظهر لهذا المؤلف ؟ !!! .

٣ — أما ما ذكره من قصة المرأة التى نذرت أن تصلى فى بيت المقدس ان شفاها الله الخ . فمما يضحك الثكلى ! ومن قال — يا من زعمت أنك طوفت فى عشرات الكتب والمراجع — ان الفتوى على خلاف ما يدل عليه حديث أو العمل على خلافه يكون دليلا على كذبه ؟ لو كان الأمر كذلك لحكمنا على كثير من الأحاديث بالوضع والاختلاق .

قال العلامة ابن الصلاح « وهكذا نقول : ان عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحا منه فى صحته ولا فى راويه والله أعلم »(٢) والسيدة ميمونة استندت فى فتواها الى هذا الحديث الذى يثبت أن الصلاة فى

---

(١) انظر عمدة القارى على البخارى ج ٧ ص ٢٥٢ ط منير .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢١ ط حلب .

المسجدين أفضل من الصلاة فى المسجد الأقصى ، فيكون أداء النــذر فى الأفضل أولى ، ولاسيما أن فيه راحة من مشقة السفر وهى امرأة .

قال الامام العينى (واستدل قوم بهذا الحديث — حـديث لا تشد الرحال — على أن من نذر اتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد والشافعى فى البويطى ، وقال أبو حنيفــة لا يجب مطلقا ، وقال الشافعى فى الأم : يجب فى المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين وقال ابن المنذر : يجب الى الحرمين وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر أن رجلا قال للنبى صلى الله عليه وسلم : « انى نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلى فى بيت المقدس قال صل ههنا »[1] فمـدار الفتوى فى حديث جابر والسيدة ميمونة على أن من نذر الصلاة فى مفضول أجزأه الصلاة فى الأفضل ولا عكس (٢) . وها نحن أولاء نرى أن الشافعى رحمه الله فى الأم أوجب أداء النذر فى المسجـد الحـرام دون المسجدين الآخرين المشرفين ، مع أن الشافعى ممن يرى صحة حـديث (لا تشد الرحال) ، وعلى منطق المؤلف فى البحث كان يلزم أن نقول استنادا الى رأى الشافعى فى الأم : ان فضيلة المسجدين : مسجد المدينة ، والأقصى غير ثابتة ، وان ذكرها فى الحديث اختلاق ، وهو منهج فى البحث سقيم، لم نر له مثيلا فى القديم ولا فى الحديث .

طعن أبى رية فى حديث فى الصحيحين :

فى ص (١٣١) ذكر تحت عنوان « اليد اليهودية فى تفضيل الشام » حديث الصحيحين المرفوع ولفظه : « لا تزال طـائفة من أمتى ظـاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهـم كذلك » قال : روى البخارى : « هم بالشام » .

---

(١) عمدة القارى ج ٧ ص ٢٥٣

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ١١ ص ٣٥٢

ونحن لا ننكر أن بلاد الشام وغيرها من بلاد الاسلام قد وضعت فيها أحاديث كثيرة بداعي العصبية الوطنية ، وقد سبق أئمة الحديث وصيارفته الى بيان ذلك منذ مئات السنين ، ولكن الذى ننكره على المؤلف الطعن فى الأحاديث الصحيحة بالظن من غير تثبت ، أو اعتمادا على تأويل مؤول للحديث .

وليس أدل على هذا من ذكره هذا الحديث واعتباره من صنع اليد اليهودية ، وأى فائدة تعود على اليهود من هذا ، وبلاد الشام ليست بلادهم وانما هى بلاد العرب قبل أن تكون بلادا لهم ؟ وهل يعقل من اليهود فى سبيل التزلف الى بنى أمية أن يضعوا هذا الحديث الذى يدل على بقاء الاسلام وبقاء سلطانه ، وبقاء هذه الطائفة الثابتة على الحق من الأمة المحمدية الى يوم القيامة ؟ وكيف وهم يدعون أنهم شعب الله المختار — كذبا وزورا — وأنهم أحق الشعوب بالبقاء ، لقد وصفهم المؤلف بالدهاء والمكر ، فكيف يضعون أحاديث تعلى بنيان أعدائهم وتقوض بيتهم من أساسه ؟ الحق أن المؤلف يريد منا أن نلغى عقولنا .

وهذا الحديث رواه الشيخان فى صحيحيهما ، رواه البخارى فى (كتاب الاعتصام) عن المغيرة بن شعبة عن النبى صلى الله عليه وسلم بلفظ (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون) والرواية التى أشار اليها المؤلف رواها البخارى فى باب بعد علامات النبوة ببابين ، عن عمير بن هانىء أنه سمع معاوية يقول : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : (لا يزال من أمتى أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم ظاهرون) قال عمير : فقال مالك بن يخامر : قال معاذ : وهم بالشام ، فقال معاوية : هذا مالك يزعم أنه سمع معاذا يقول : وهم بالشام .

ورواه مسلم فى صحيحه عن ثوبان وعن المغيرة بن شعبة وعن معاوية

وعن جابر بن عبد الله ، وليس فى رواية مسلم عن معاوية « قال : معاذ وهم بالشام » ورواه غير البخارى ومسلم •

ومما ينبغى أن يتنبه اليه أن قول معاذ ليس من الحديث المرفوع كما يوهم صنيع المؤلف ، وانما هو تأويل لمعاذ فى الحديث ، أما المرفوع فليس فيه هذه الزيادة ، قال البدر العينى فى شرحه على البخارى : « وحديث مالك هذا — يعنى مالك بن يخامر عن معاذ — غير مرفوع » وقد فسر البخارى هذه الطائفة فقال بعد ايراد الترجمة للحديث : « وهم أهل العلم » ، وعن على بن المدينى أنه قال : هم أصحاب الحديث ، وهكذا روى الإمام أحمد، وقيل غير ذلك ، وهكذا نرى أن الأئمة من لدن الصحابة اختلفوا فى تعيين المراد من هذه الطائفة فتخريج الإمام البخارى لهذه الرواية عن معاذ فى فهم الحديث لا ينهض دليلا للطعن فى الحديث الصحيح واعتباره من دسائس اليهـود •

وكذلك قول بعض العلماء فى الحديث الذى رواه الإمام مسلم فى صحيحه عن سعد بن أبى وقاص مرفوعا : « لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة » : ان المراد بهم أهل الشام ، لا ينهض للطعن فى الحديث وذكر مع أحاديث نبه العلماء على وضعها فى قرن واحد •

ومن عجيب أمر هذا المؤلف أنه يعتمد فى نقل بعض الأحاديث التى توافق هواه على كتب الأدب كنهاية الأرب ، وكتب التاريخ « كالمعجب فى تلخيص أخبار المغرب » على حين يطعن فى أحاديث فى الصحيحين بالوضع ما دامت على غير هواه • ولا أدرى كيف غاب عنه أن كتب الأدب والتواريخ ونحوها تجمع الغث والسمين والمقبول والمردود ، فكيف يعتمد عليها فيما ينقل ؟ ألا ان المعول عليه فى السنة هى كتب الحديث المعتمدة التى تبرز الأسانيد أو تعزو الأحاديث وتميز بين الصحـيح والضعيف والمقـبول والمردود •

زعم أبى رية أن فى الاسلام مسيحيات وطنه فى تميم الدارى :

فى ص (١٤٠) ذكر عنوان المسيحيات فى الاسلام وقال : اذا كانت الاسرائيليات قد لوثت الدين الاسلامى بمفترياتها ، فان المسيحيات كان لها كذلك نصيب مما أصاب هذا الدين ، وأول من تولى كبر هذه المسيحيات هو تميم بن أوس الدارى ، ثم عرض الأحاديث زعم أنها من المسيحيات.

فمن ذلك ما ذكره فى ص (١٤١) حيث قال : مما بثه تميم الدارى من مسيحياته ما ذكره للنبى صلى الله عليه وسلم من قصة الجساسة والدجال ونزول عيسى وغير ذلك الخ ما قال .

حديث الجساسة ليس بموضوع :

أما حديث الجساسة فقد رواه الامام مسلم فى صحيحه (١) عن فاطمة بنت قيس وذلك « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر مناديا ينادى : الصلاة جامعة ، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليلزم كل انسان مصلاه ، ثم قال : أتدرون لم جمعتكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال انى ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة ، ولكن جمعتكم لأن تميما الدارى كان رجلا نصرانيا فجاء فبايع وأسلم » وحدثنى حديثا وافق الذى كنت أحدثكم عن مسيح الدجال ، ثم ذكر لهم قصة تميم وخروجه مع جماعة من قومه راكبين سفينة فضلوا شهرا فى البحر حتى وصلوا الى جزيرة فى البحر فنزلوها فوجدوا دابة عظيمة فكلمتهم ثم دلتهم على شخص بمكان بالجزيرة فذهبوا اليه فحدثهم بحديث طويل وأنه المسيح الدجال .

وليس للمؤلف سلف فى التشكيك فى هذا الحديث الا ما كان من المرحوم السيد محمد رشيد رضا الذى نقل المؤلف كلامه فى كتابه ، وكلام السيد رشيد ليس فيه التصريح بكذب القصة ، ولا بتكذيب تميم ، وكل ما فيه محاولة اثبات أن سكوت النبى صلى الله عليه وسلم لا يدل على صدق

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٧٨ — ٨٤

القصة ، وأن مثل هذا لا يدخل تحت التقرير ، وأن تصديق الكاذب فيما لا يخل بأمر الدين ولا يترتب عليه حكم شرعى أمر جائز على الأنبياء

والرد على ذلك نقول :

(أ) أن حديث الجساسة رواه الامام مسلم فى صحيحه ورجاله ثقات عدول لا مطعن فى واحد منهم ، وقد رواه غير مسلم : الامام أحمد وأبو يعلى وأبو داود وابن ماجه ، ورواه غير فاطمة بنت قيس من الصحابة أبو هريرة وعائشة وجابر — رضوان الله عليهم — فالحديث لم ينفرد به مسلم ، ولا انفردت بروايته فاطمة بنت قيس .

وقد حدث به النبى صلى الله عليه وسلم على المنبر فى جمع من الصحابة واعتبروه موافقا لما كان يحدثهم به عن المسيح الدجال وغيره من أشراط الساعة الكبرى ، فالقول بأنه لا يدخل تحت التقرير غير مسلم، وقد اعتبر الأئمة رواية النبى صلى الله عليه وسلم ذلك عنه من مناقبه ، قال الحافظ الكبير ابن حجر فى الاصابة (١) فى ترجمة تميم رضى الله عنه : « مشهور فى الصحابة كان نصرانيا وقدم المدينة فأسلم وذكر للنبى صلى الله عليه وسلم قصة الجساسة والدجال فحدث النبى صلى الله عليه وسلم عنه بذلك وعد ذلك من مناقبه » ثم نقل عن أبى نعيم أنه قال : كان راهب أهل عصره وعابد فلسطين وكان كثير التهجد بالليل ، قام ليلة بآية حتى أصبح وهى قوله تعالى « أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم »(٢) ومن مناقبه ماذكره فى الاصابة أيضا (٣) قال : أخرج البغوى من طريق الجريرى عن أبى العلاء عن معاوية بن حرمل قال : قدمت على عمر فقلت : يا أمير المؤمنين ، تائب من قبل أن تقدر عليه فقال : من أنت ؟ فقلت معاوية بن حرمل

---

(١) ج ١ ص ١٨٣
(٢) ٢١ الجاثية
(٣) ج ٣ ص ٤٩٧

ختن مسيلمة — أى صهره — قال : اذهب فانزل على خير أهل المدينة قال: فنزلت على تميم الدارى فبينا نحن نتحدث اذ خرجت نار بالحرة فجاء عمر الى تميم فقال : ياتميم أخرج فقال : وما أنا ؟ وما تخشى أن يبلغ من أمرى ؟ فصغر نفسه ثم قام فحاشها (١) حتى أدخلها الباب الذى خرجت منه ثم اقتحم فى أثرها ثم خرج فلم تضره » .

وعمر رضى الله تعالى عنه وهو العبقرى الملهم المحدث ما كان ليخفى عليه حال تميم ومنزلته من الصلاح والاستقامة والاخلاص وهو القائل : « لست بخب والخب لا يخدعنى » فكيف يجوز فى العقول أن يرمى مثل هذا بالكذب والدس والافساد فى الدين ؟ !! .

(ب) ما زعمه السيد رشيد من أن هذا لا يدخل تحت التقرير ممنوع قال الحافظ فى الفتح (٢) : « وقد اتفقوا على أن تقرير النبى صلى الله عليه وسلم لما يفعل بحضرته أو يقال ويطلع عليه بغير انكار دال على الجواز ، لأن العصمة تنفى عنه ما يحتمل فى حق غيره مما يترتب على الانكار فلا يقر على باطل » وما زعمه أيضا من أن هذا ليس من أمور الدين التى يعصم الأنبياء عن تصديق الكاذب فيها أشد منه منعا ، ولا أدرى أنا ولا غيرى كيف لا يعتبر الإخبار بأشراط الساعة من أمور الدين ؟ ولو كان ما حدث به تميم كذبا لما سكت الوحى عن بيان الحق فيما أخبر به كما حدث فى كثير من الأحيان حينما كان المنافقون وأضرابهم يقولون خلاف ما يبطنون فينزل الوحى فاضحا لهم ومبينا كذبهم .

أحاديث الدجال ونزول المسيح فى آخر الزمان صحيحة :

على أن النبى صلوات الله وسلامه عليه قد أخبر فى غير ما حديث بالدجال ونزول المسيح عيسى بن مريم عليه السلام فى آخر الزمان حكما

---

(١) فى القاموس « حاش الصيد جاءه من حواليه ليصرفه الى الحبالة كأحاشه واحوشه والابل جمعها وساقها » .

(٢) ج ١٣ ص ٢٧٥

عدلا بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير وعلى يديه يكون قتل الدجال ، وكل هذا مروى من طرق متكاثرة فى الصحيحين (١) وغيرهما من كتب السنن المعتمدة ، فاخبار النبى بهذه الأشراط لم يكن متوقفا على اخبار تميم رضى الله عنه وانما انتهز النبى فرصة تحديث تميم لما حدث به ليبين لهم أن ما حدثهم به حق وواقع لاشك فيه ، ثم ما رأى المؤلف وأضرابه فى قول الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه « واذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون» وهذه الدابة عند كثير من المفسرين هى الجساسة التى ورد ذكرها فى حديث مسلم ، أليست الآية فيها تصديق لهذا الحديث ؟ ولا سيما والآية لا تنفى وجودها قبل يوم القيامة ، اذ المعلق على وقوع القول الخروج لا الوجود بل التعبير القرآنى يشعر بوجودها قبل هذا .

(ج) ما تهكم به المؤلف من تعليقه فى الهامش على قصة تميم حيث قال : « لعل علماء الجغرافيا يبحثون عن هذه الجزيرة ويعرفون أين مكانها من الأرض ثم يخبروننا حتى نرى ما فيها من الغرائب التى حدثنا بها (سيدنا تميم) رضى الله عنه .

انما يدل على ضيق العطن وقصور التفكير ، وهل علماء الجغرافيا يا (سيدنا المؤلف) اكتشفوا كل بقعة فى الأرض ؟ ان كثيرا من أقطار البر والبحر لا تزال بكرا الى الآن لم تطرقها قدم مستكشف ، بل فى القارات المعروفة أماكن ما زالت مجهولة الى اليوم ، وأظن أنه لا يعزب عنك مجاهيل أفريقيا وغير أفريقيا ، بل فى بعض الجهات المرتادة مغارات وكهوف لاتزال غير معروفة ، فاذا كان هذا فى البر فما بالك بالبحر ؟ وثلاثة أرباع هذه الأرض التى يسكنها النوع الانسانى بحار ، وعلى تسليم أنها كانت فى

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٦ من ص ٥٨ — ٧٨ ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١٣ من ص ٧٦ — ٩٠ .

جزيرة من الجزر المعروفة للناس اليوم ، فهل يلزم من اطلاع الله سبحانه تميما وصحبه على الدابة والدجال اطلاع غيرهم عليها ؟ ألا يجوز بعد ما رآها تميم وصحبه أن تكون اختفت عن الأنظار وذهبت الى حيث علم الله سبحانه ؟ .

ثم ما موضع العجب الآن دابة تتكلم ؟ وأى غرابة وهذه الببغاء تحكى ما يقوله الانسان ؟ وأذا كان العقل البشرى توصل الى استنطاق الجماد فكيف نستبعد على قدرة الله — عز شأنه — انطاق الحيوان ؟ .

طعنه فى حديث فى الصحيحين :

فى ص (١٤٤) قال : ومن المسيحيات فى الحديث ما رواه البخارى عن أبى هريرة : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كل ابن آدم يطعن الشيطان فى جنبه حين يولد غير عيسى بن مريم ، ذهب يطعن فطعن فى الحجاب » وفى رواية سمعت رسول الله يقول : « ما من بنى آدم مولود الا يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخا من مس الشيطان غير مريم وابنها ... » ثم قال فى الحاشية : وحديث طعن الشيطان الذى رواه البخارى قال ابن حجر فى شرحه : « وقد طعن صاحب الكشاف فى معنى هذا الحديث وتوقف فى صحته ، وكذلك طعن فيه الرازى وقال : ان الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل ... » .

وللرد على ذلك نقول :

(أ) ان هذا الحديث صحيح رواه البخارى ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث ، وما دل عليه هو استجابة لدعاء أم السيدة مريم حيث قالت كما قال الله تعالى : « وانى سميتها مريم وانى أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم » ولا أدرى أى ضير فى أن يصدع النبى الذى لا ينطق عن الهوى بخصيصة من الخصائص ، أو اظهار فضيلة من الفضائل لأحد من اخوانه الأنبياء أو غيرهم ، ان هذا ان دل على شىء فانما يدل على غاية السمو

المحمدي وعلى الأمانة الفائقة فى التبليغ ، وعلى أن الاسلام دين الهى وليس من عند بشر ، اذ لو كان من عند بشر لما حرص على أن يظهر الأنبياء بهذا المظهر الكريم وبهذه المنازل العالية ، وليس فى اسناد خصوصية لعيسى أو لغيره ما يعود بالنقص على اخوانه الأنبياء ولا ما يثبت تفضيله عليهم ، اذ من المسلم أنه قد يكون فى المفضول من الخصائص ما ليس للأفضل ولا يؤثر هذا فى أفضليته ، لأن له من الخصائص الأخرى ما يؤهله لاستحقاق الأفضلية ، هذا الى أن المتكلم غير داخل فى عموم كلامه كما قال جمع من العلماء ، فيكون نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ممن لم يمسه الشيطان أيضا كما روى ذلك فى حديث ، وأيا ما كان الأمر فليس فى الحديث ما يدل على أفضلية عيسى عليه السلام على نبينا عليه الصلاة والسلام أما كون بعض القسس المسيحيين « اتكأوا على هذاالحديث فى اثبات عقيدة من عقائدهم الزائفة » كما قال المؤلف ، فلا يعود على الحديث بالبطلان أو الرد كما زعم ، والتبعة انما هي على من حرف الحديث عن مواضعه وحمله على غير محامله الصحيحة .

(ب) هذا الحديث صحيح رواية ودراية وليس فى معناه ما يدعو الى رده عند المحققين لأنه لا يخالف عقلا ولا نقلا ، وكل ما هنالك أن بعض الناس تخيل ذلك فرد الحديث أو توقف فيه ، فمن هؤلاء القاضى عبد الجبار المعتزلي والزمخشري ، وان كان الثانى تردد فى صحة الحديث وقال : ان صح فالمراد ، أن كل مولود يطمع الشيطان فى اغوائه الا مريم وابنها فانهما كانا معصومين وكذلك كل من كان فى صفتهما كقوله تعالى : « لأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين » واستهلاله صارخا من مسه تخييل وتصوير لطمعه فيه كأنه يمسه ويضرب بيده عليه ، وأما حقيقة النخس والمس كما توهم أهل الحشو فكلا ، ولو سلط ابليس على الناس بنخسهم لامتلأت الدنيا صراخا وعياطا ، فها أنت ذا ترى أن الزمخشري لم يقطع بعدم صحة الحديث ، والأكثرون من العلماء على أن الحديث على ظاهره

وأن المس حقيقة وأن الشيطان حاول ذلك مع مريم وابنها فلم يمكن منه استجابة لدعاء أمها لها ، اذ لا يلزم من وقوع المس وقوع الاغواء ، وذلك بالنسبة الى الأنبياء ومن على شاكلتهم من المخلصين الأصفياء وعلى هذا فلا يكون الحديث كما توهم من توهم مخالفا لقوله تعالى : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » وقوله : « الا عبادك منهم المخلصين » ولا يلزم أن تمتلئ الدنيا صراخا وعياطا كما توهم الزمخشرى ، لأن الحديث انما جعل ذلك عند الولادة فحسب ، أما بعدها فلا ، ولو حكمنا المشاهدة فما من مولود يولد الا ويستهل صارخا أو باكيا ، وانكار ذلك مكابرة .

الزمخشرى لا يعول على كلامه فى الطعن فى الأحاديث :

ومما ينبغى أن يعلم أن الزمخشرى — مع كونه اماما فى التفسير — لا يرجع اليه فى معرفة الصحيح من غيره ، اذ هو ليس من رجال الحديث العارفين لعلله ، البصيرين برجاله ، وكم ذكر فى كشافه من موضوعات فى قصص الأنبياء وغير القصص .

ولو أن المؤلف كان أمينا فى البحث لما عرض الأمر من جهة واحدة ، وكان عليه أن يعرض لرأى المصححين للحديث ووجهة نظرهم ويناقشهم وهو بعد ذلك حر فى أن يختار ما يشاء ، ولكن مسلك المؤلف مسلك المتحيز غير المنصف الذى ينظر الى الشىء بعين واحدة فمن ثم كثرت هفواته وسقطاته .

واليك ما قاله العلماء المحققون :

قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (١) بعد أن ذكر اعتراض الزمخشرى وبين أنه غير مسلم : « والذى يقتضيه لفظ الحديث لا اشكال فى معناه ، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء ، بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكن من مس كل مولود عند ولادته ، ولكن من كان من عباد الله المخلصين لم

(١) فتح البارى : ج ٨ ص ١٧٠

يضره ذلك المس أيضا ، واستثنى من المخلصين مريم وابنها ، فانه ذهب يمس على عادته فحيل بينه وبين ذلك ، فهذا وجه الاختصاص ، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين » الخ ما قال (١) .

وقال القرطبى فى تفسيره(٢) : « قال قتادة : كل مولود يطعن الشيطان فى جنبه حين يولد غير عيسى وأمه جعل بينهما حجاب فأصابت الطعنة الحجاب ولم ينفذ منها شىء ، قال علماؤنا : وان لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما ولا يلزم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه اضلال الممسوس واغواؤه فان ذلك ظن فاسد ، فكم تعرض الشيطان للأنبياء والأولياء بأنواع الافساد والاغواء ، ومع ذلك عصمهم الله مما يرومه الشيطان كما قال : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » .

وقال الفخر الرازى (٣) بعد ذكر كلام القاضى عبد الجبار ورده للحديث « واعلم أن هذه الوجوه محتملة وبأمثالها لا يجوز دفع الخبر والله أعلم » ثم قال : « والعجب من بعض أهل السنة كيف يتبع المعتزلة فى تأويل مثل هذه الأحاديث الصحيحة لمجرد الميل الى ترهات الفلاسفة ، مع أن ابقاءها على ظاهرها لا يرنق لهم شربا ولا ضيق عليهم سربا » فهل من الأمانة فى النقل أن يفترى على الإمام الرازى ويقوله ما لم يقل وينسب اليه ما ليس من كلامه ؟ وهل يتفق ما نقلته عن الرازى بنصه هو وما زعمه من أن الرازى طعن فى الحديث ؟ والحق أن الرازى نقل كلام القاضى عبد الجبار فى الطعن فى الحديث ورده كما سمعت ، ولكن المؤلف كثيرا ما يخطف الأمور بسرعة فمن ثم يقع فى الغلط وكثيرا ما يتعمد بتر النصوص لحاجة فى نفسه . وقال الإمام الألوسى فى تفسيره بعد أن عرض لرأى

---

(١) مما يزيدك يقينا على ان المؤلف يأخذ ما يشاء ويدع ما يشاء أنه اقتصر من كلام الحافظ على ذكر طعن الزمخشرى وكلام الرازى ، ولم يذكر توجيه الحافظ لمعنى الحديث ، وهو الذى نقلته لك هنا ، وذلك لحاجة فى نفسه لا تخفى عليك .

(٢) ج ٤ ص ٦٨

(٣) تفسير الرازى ج ٢ ص ٦٥٨ ط بولاق .

الزمخشرى : « ولا يخفى أن الأخبار فى هذا الباب كثيرة وأكثرها مدون فى الصحاح والأمر لا امتناع فيه ، وقد أخبر به الصادق عليه السلام ، فليتلق بالقبول ، ثم شرع يفند ما ذهب اليه الزمخشرى ومن قبله القاضى عبـد الجبار •

تكـنييه لأحاديث شق صدر النبى صلى الله عليه وسلم :

فى ص (١٤٦) شكك فى أحاديث شق الصدر ، واستعمل فى ذلك أسلوبا ساخرا تهكميا ، وقارن بين عملية شق الصدر للنبى صلى الله عليه وسلم وعملية الصلب للمسيح عند المسيحيين — وشتان ما بينهما — بل نصب من نفسه مدافعا عن عقيدة الصلب •• الخ ما شاء له هواه أن يقول ، وهو فى هذا لا يخلو من أحد أمرين :

(١) اما أن يكون منافقا كشف لنا عن حقيقة ايمانـه ودخيلة نفسه وخبث طويته •

(٢) واما أن يكون مداهنا متملقا يتملق جمهور المسيحيين ولاسيمـا سادته المبشرون والمستشرقون وكلا الأمرين ضلال وشر •

أحاديث شق الصدر صحيحة ثابتـة :

وقصة شق الصدر ثابتة بالأحاديث الصحيحة ، وقد وقع ذلك مرة فى صغره وهو عند مرضعته السيدة حليمة السعدية ، ومرة أخرى عنـد الاسراء والمعراج وهى ثابتة فى الصحيحين ، بل قيـل بحصول الشق فى غير هاتين المرتين وتكرره انما كان لتجديد استعداده صلى الله عليه وسلم لمـا يلقى اليه من الوحى الفينة بعد الفينة ، قال الحافظ ابن حجـر فى الفتح[1] : « وقد استنكر بعضهم وقوع شق الصدر ليلة الاسراء وقال : انما كان ذلك وهو صغير فى بنى سعد ولا انكار فى ذلك ، وقـد تواردت الروايات وثبت شق الصدر أيضا عند البعثة ، كما أخرجه أبو نعيـم فى

---

(١) ج ٧ ص ١٦١

الدلائل ، ولكل منها حكمة ، فالأول وقع فيه من الزيادة — كما عند مسلم فى حديث أنس — فأخرج علقة فقال هذا حظ الشيطان منك ، وكان هذا فى زمن الطفولية فنشأ على أكمل الأحوال من العصمة من الشيطان ، ثم وقع الشق عند البعث زيادة فى اكرامه ليتلقى ما يوحى اليه بقلب قوى فى أكمل الأحوال من التطهير ، ثم وقع شق الصدر عند ارادة العروج الى السماء ليتأهب للمناجاة » .

ولا أدرى ما وجه المقارنة بين الشق والصلب ؟ فالشق أمر حق وممكن وثابت بالأسانيد الصحيحة ، والصلب أمر باطل وفيه مخالفة للعقل والنقل ، وقد نفاه « القرآن » الصادق نفيا باتا قال تعالى : « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وان الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ، ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا ، بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزا حكيما » ولئن جاز استبعاد شق الصدر فى العصور السابقة لا يجوز أن يستبعد فى عصورنا هذه التى تقدم فيها الطب تقدما عجيبا ، حتى أصبحت العمليات تجرى فى القلب وفى المخ وغيرهما من الأعضاء التى هى بسبب وثيق من حياة الانسان .

وهذا مما يقرب الى النفوس التى دأبت على الجحود هذه المعجزة النبوية التى جرت بغير جراحة وبغير مبضع .

وبعد كل هذا التهجم والطعن بغير حق احالنا فى الاستزادة من معرفة الاسرائيليات والمسيحيات الى كتب التفسير والحديث والتاريخ ، والى كتب المستشرقين أمثال جولد زهير وفون كريمر وغيرهما ، وبهذا استعلن المؤلف وكشف لنا عن حقيقة نفسه ، وفى الحق أنه ما أوقعه فى كل هذا الزلل وتلك العثرات المتلاحقة الا متابعته لأساتذته من المستشرقين والمبشرين الذين اتخذهم له أئمة .

وغبى عليه ما يضمره هؤلاء اليهود المعاصرون السبئيون من حقد وضغينة على الاسلام والمسلمين ، ولم يجدوا ثغرة ينفذون منها الى

أغراضهم السيئة الا النيل من السنة ومحاولة التشكيك فيها واطفاء هذا القبس الإلهى ، ويأبى الله ألا أن يتم نوره ولو كره الكافرون •

أبو هريرة رضى الله تعالى عنه :

وقد عرض « أبو رية » فى كتابه لترجمة الصحابى الجليل أبى هريرة رضى الله عنه فيما يربو على خمسين صفحة ، ولم يدع منقصة ولا مذمة الا ألصقها به ، وعلى أن الفصل معقود لأبى هريرة ، فقد نال من غيره من الصحابة كما نال منه ، وجرحهم كما جرحه ، وتهكم بجمهور أهل العلم الذين قالوا ان الصحابة كلهم عدول ، وقولهم مالا يقولون •

لذلك كان لزاما على أن أكتب بين يدى الردود كلمة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لأضع الحق فى نصابه فى هذا الموضوع •

منزلة الصحابة فى الإسلام :

الصحابى فى عرف العلماء وأئمة الحديث هو من لقى النبى صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك ، فمن ارتد ومات على ردته بطلت صحبته ، ومن تاب وعاد الى الاسلام عادت اليه الصحبة على الأصح ، وكذلك من أظهر الاسلام وأبطن الكفر من أهل النفاق بمعزل عن شرف الصحبة ، وقد تكفل الله ورسوله بالكشف عن نفاق هؤلاء ، والجمهور من العلماء على أن الصحبة لا يشترط فيها طول الوقت ، ولا الجهاد والانفاق فى سبيل الاسلام ، وبعض العلماء اشترط فى الصحبة طول الملازمة والمعاشرة ، وأن يكون غزا مع النبى غزوة أو غزوتين ، ومع أن الجمهور من العلماء على عدم اشتراط طول الصحبة أو الغزو أو الانفاق الا أنهم يرون أن من طالت صحبته بالنبى أو سمع منه أو غزا معه أو بذل نفسه وماله فى سبيل نصرته أحق بالفضل وأولى بالتقديم ممن ليس كذلك ، قال الحافظ ابن حجر فى شرح نخبة الفكر : « لا خفاء برجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلازمه

أو يحضر معه مشهدا ، وعلى من كلمه يسيرا أو ماشاه قليلا أو رآه على بعد أو فى حال الطفولة ، وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ، ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية ، وهم مع ذلك معدودون فى الصحابة لما نالوه من شرف الصحبة » (١) .

ويشير الى هذا المعنى قول الله تعالى : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير »(٢) .

عدالة الصحابة :

والصحابة كلهم عدول عند جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين، ومعنى عدالتهم : أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتصفوا به من قوة الايمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصى أو من السهو أو الغلط فان ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم ، ولم يخالف فى عدالتهم الا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء ، لا يعتد بأقوالهم وآرائهم لعدم استنادها الى برهان ولا يتسع المقام الآن لذكر آرائهم ومناقشتها ، وبحسبنا هذا الاجمال والايجاز فى هذا المقام .

وعدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله سبحانه لهم واخباره عن طهارتهم وأنهم خير الأمم وأوسطها وأزكاها وأتقاها ، قال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » الآية(٣) ، والوسط هم الخيار العدول ، اذ الوسط من كل شىء خياره وأعدله ، وقال تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »(٤) ، وليس من شك فى أن الخطاب فى الآيتين يدخل فيه الصحابة دخولا أوليا ، وقال تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه »(٥) ، وقال : « لقد رضى الله عن المؤمنين

---

(١) شرح النخبة ص ٣٧
(٢) الحديد : الآية ١٠
(٣) البقرة : الآية ١٤٣
(٤) آل عمران : الآية ١١٠
(٥) التوبة : الآية ١٠٠

اذ يبايعونك تحت الشجرة » الآية (١) ، وقال : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم »(٢) ، الى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي تزكيهم وتشيد بفضلهم ومآثرهم وصدق ايمانهم واخلاصهم وسمو أخلاقهم ، وأى تزكية بعد تزكية الله الذى لا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء ؟ومن أصدق من الله قيلا ؟ وأيضا فقد نوه بعدالتهم نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ودعا الى معرفة حقوقهم واكرامهم ، وعدم ايذائهم والتهجم عليهم لما لهم من الأفضال ، ففى الصحيحين مرفوعا : « لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » وقد تواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة أنه قال : « خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم » الحديث وروى الترمذى وابن حبان فى صحيحه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه » .

وروى البزار فى مسنده بسند رجاله موثقون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله اختار أصحابى على الثقلين سوى النبيين والمرسلين » . والواقع التاريخى يؤيد هذا الحديث كل التأييد ، وانما يعلم ذلك حق العلم من اطلع على تاريخ الصحابة وسيرهم ، وما كانوا عليه من العلم والعمل والتقوى وطهارة الأخلاق والترفع عن الأهواء والشهوات ، وقد كان كبار الصحابة ولاسيما الخلفاء الراشدون يعرفون هذا الفضل لكل صحابى ، وان لم يكن له من الصحبة الا الرؤية ... وقد روى أنه جئ للفاروق عمر رضى الله عنه برجل بدوى قد هجا الأنصار فقال لهم : « لولا أن له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدرى

(١) الفتح : الآية ١٨ (٢) الفتح : الآية ٢٩

ما نال فيها لكفيتكموه ولكن له صحبة منه » فها هـو ذا عمر على صرامته فى الحق قد توقف عن معاتبتـه ، فضلا عن معاقبته لكينه علـم أنه حظى بشرف الصحبة •

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرنا لأوجبت الحال التي كانوا عليها — من الهجرة وترك الأهل والمال والولد والجهاد ونصرة الاسلام وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء فى سبيل الله — القطع بتعديلهم واعتقاد نزاهتهم وأمانتهم ، وأنهم كانوا أفضل من كلّ من جاء بعدهم • وقد عرف أئمة الاسلام كل هذا للصحابة ، روى الحافظ أحمد البيهقى أن الامام الشافعى — وهو من هو دينا وعقلا وعلما وألمعية — ذكر الصحابة فى رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهله ثم قال : « وهم فوقنا فى كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك بـه علم واسـتنبط به ، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسـنا » (١) وقال الامام أبو زرعة الرازى : « اذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق ، وذلك لأن الرسول حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وانما أدى ذلك الينا كله الصحابة ، وهؤلاء — يريد الزنادقة وأشباههم — يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة » وما أحكمها من كلمة ألقى بها الله سبحانه على لسان أبى زرعة رحمه الله ! ولا يدخلن الشك الى نفسك ما روى من مراجعة الخليفتين أبى بكر وعمر لبعض الصحابة فى بعض مروياتهم وطلبهم شاهدا ثانيا ، ومراجعة بعض الصحابة لبعض فى القليل النادر ، فذلك ليس لتهمة ولا تجريح ، وانما هو أمر لزيادة اليقـين والتثبت ، وقد وضـع الخليفتان الراشدان بهذا التحوط البالغ والتثبت المحمود المنهج السليم فى التثبت فى الرواية ، وليس أدل على هذا من قول عمر رضى الله عنه لأبى موسى الأشعرى — وقد طلب منه أن يأتى بمن يشهد معه أنه سمع ما رواه

---

(١) مقدمة ابن الصـلاح ص ٢٦٣

له عن رسول الله — قال الفاروق : « أما انى لم أتهمك ولكنه الحديث عن رسول الله » فهل بعد هذا القول الصريح يتهم الصحابة متهجم ويتظنن ظان ؟؟ .

الصحابى المظلوم :

لم أجد أحدا من الصحابة — فيما أعلم — تعرض لسهام النقد الظالم بمثل ما تعرض له الصحابى الجليل أبو هريرة رضى الله تعالى عنه وهذه الحملة الجائرة تضرب فى القدم الى آماد بعيدة ، فقد نقل لنا العلامة ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مختلف الحديث (١) » الكثير مما رمى به أبو هريرة فى القديم من النظام وأمثاله من أهل البدع والأهواء ، ولم نر أحدا يعتد به من أئمة العلم فى الاسلام تعرض لأبى هريرة بما يغض من شأنه أو يحط من قدره ، ثم جاء بعض المستشرقين فوقعوا على أقوال هؤلاء المتحاملين فأخذوا وزادوا وأعادوا فيها ، ثم طلعوا علينا بآراء مبتسرة وأحكام جائرة ، ولعل من نافلة القول أن أنبه الى الأغراض السيئة التى يقصدها المستشرقون من وراء حملاتهم ، التى هى امتداد للحملات الصليبية ، والتى يقصدون منها تقويض دعائم الاسلام والعروبة ، واضعاف الروح الدينية فى المسلمين كى يتم لدولهم ما تريد من الاستعمار والاستئثار بخيرات البلاد واستذلال رقاب العباد ، وهم — يشهد الله — يريدون من الطعن فى الصحابة حينا وفى السنة حينا آخر تشكيك المسلمين فى الأصل الثانى من أصول التشريع فى الاسلام وهو السنة وتقليل الثقة بها ، واذا تشكك المسلمون فى السنة وقللوا الثقة بها استعجم عليهم فهم القرآن ومعرفة حقيقة المراد منه ، اذ السنة شارحة للقرآن ومبينة له ، واذا استعجم على المسلمين القرآن فقل على الاسلام والعروبة العفاء ، وقد نجح المستشرقون الى حد ما فى التأثير فى بعض الكتاب المسلمين فى عصرنا الأخير فاقتفوا

---

(١) الحق أن الامام ابن قتيبة ذكر فى كتابه ما تهجم به النظام وأمثاله على المحدثين بعامة وأبى هريرة بخاصة ، ثم دافع عن الحديث وأهله دفاع رجل عاقل عالم متثبت نرجو أن يكافئه الله عليه .

آثارهم فيما زعموا ورددوا من دعاوى لم تقم عليها بينات ، بل وزادوا عليها من عند أنفسهم ، وكل هؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم باسم البحث والمعرفة وحرية النقد ، والله يعلم والراسخون فى العلم يعلمون أن ما زعموا أبعد ما يكون عن العلم الصحيح ، والبحث القويم والنقد النزيه ، وقد جاء مؤلف كتاب « أضواء على السنة » فردد ما قالوه ، بل زاد الطين بلة فعقد فى كتابه فصلا طويلا تحت عنوان « أبو هريرة » حشاه بكل جارحة من القول ، وتهجم فيه على أبى هريرة وغيره من الصحابة ورماهم بالكذب والاختلاق ، وقد ردد فى هذا مقالة « النظام » التى نقلها عنه ابن قتيبة فى كتابه وتبعه حذو القذة بالقذة ، ولا تكاد تطلع على صفحة من هذا الفصل الا وتجد فيها من الأخطاء العلمية ما نربأ بأى باحث عنها ، ولذا يظهر لى أن المؤلف دخل الى هذا البحث وهو متشبع بفكرة خاصة مما نأى به عن البحث الصحيح ، وقواعد البحث العلمى النزيه تقتضى من الباحث اذا ما شرع فى بحث أن يجمع مادته ونصوصه ، ثم يجرد نفسه من كل هوى أو رأى ، ثم يبحث ويمحص ويدقق ويوازن بين النصوص كى يأتى حكمه أقرب الى الحق والصواب ، أما أن يدع ما يشاء على حسب هواه ، فهذا مالا تقره قواعد البحث الصحيح والنقد النزيه .

عدم رعاية أبى رية للأمانة العلمية :

والمؤلف فى سبيل الوصول الى ما يريد يقتضب بعض النقول ويقتصر على بعضها ، على طريقة « لا تقربوا الصلاة » ويدع « وأنتم سكارى » ويترك بعض الروايات القوية التى لا تطاوعه الى ما قصد ، ويستشهد بالروايات الضعيفة ما دامت تسعفه .

واليك بعض المثل أجتزىء بها عن كثير مما وقع فيه كى لا يظن ظان أنى أتجنى أو أتنكب طريق الانصاف :

ففى ص (١٦٨) قال فى معرض الاستدلال على اتهامه أبا هريرة

بالكذب ما نصه : « ولـما سمع الزبير أحاديثه قال : صدق ، كذب » وايراد النص بهذا الوضع يوهم اتهام الزبير لأبى هريرة بالكذب ، واليك النص بتمامه كى تؤمن معى بما أقول ، قال صاحب البداية والنهاية(١) : « وروى عروة بن الزبير قال :قال لى أبى : أدننىمن هذا اليمانى — يعنى أبا هريرة — فانه يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فأدنيته منه فجعل أبو هريرة يحدث وجعل الزبير يقول : صـدق ، كذب ... قلت : يا أبت ما قولك صدق ، كذب ؟ قال : أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أشك ، ولكن منها ما وضعه على مواضعه ومنها ما وضعه على غير مواضعه » فهل ترى فى هذا النص بتمامه ما يشهد لـما ذهب اليه ؟

ومن أمثلة أخذه ببعض الروايات لأنه يشهد له ، وترك البعض الآخر وان كان أقوى لأنه لا يشهد له ، ما ذكره فى ص ١٩٢ من أن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة عاملا على البحرين ،ثم بلغه أشياء تخل بأمانته فعزله وولى مكانه غيره ، وأن عمر أهانه وكلمه بكلام شديد .

وكنا نحب من المؤلف أن يبين لنا مرجعه لنرى اذا كان من المراجع الموثوق بها أم لا ، واليك القصة كما جاءت فى الإصابة(٢) وهى أوثق كتاب فى تاريخ الصحابة ، قال الحافظ فى الإصابة : « وقال عبد الرازق أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين : أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين ، فقدم بعشرة آلاف فقال له عمر : استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك ؟ قال : خيل نتجت ، وأعطية تتابعت ، وخراج رقيق لى ، فنظر فوجدها كما قال ، ثم دعاه ليستعمله فأبى ، فقال : لقد طلب العمل من كان خيراً منك ، قال : انه يوسف نبى الله ابن نبى الله وأنا أبو هريرة بن أميمـة ، وأخشى ثلاثا : أن أقول بغير علم ، أو أقضى بغير حكم ، أو يضرب ظهرى ويشتم عرضى وينزع مالى

---

(١) ج ٨ ص ١٠٩ (٢) ج ٤ ص ٢١٠

وقد روى هذه القصة أيضا الحافظ ابن كثير فى بدايته (١) ثم قال عقبها : وذكر غيره أن عمر غرمه فى العمالة الأولى اثنى عشر ألفا ، فلهذا امتنـــع فى الثانية .

فها أنت ذا ترى أن رواية عبد الرازق ليس فيها اتهام لأبى هريرة بل فيها تبرئة لساحته ، ثم هى قد اتفق عليها امامان لهما فى النقـــد باع طويل ، ولعل فى أسلوب ابن كثير واشاراته الى الرواية الأخرى ما يشعر بعدم ارتضائه لها ، وأيضا فعبد الرازق امام جليل وأحر بروايته أن ترجح، ثم هل ترى لو أن عمر رضى الله عنه وجده متهما — كما زعم المؤلف — أكان يعرض عليه الإمارة مرة ثانية وسيرة الفاروق وتشدده مع الولاة معروفة؟؟ وهكذا يتبين لنا أن رواية عبد الرازق هى التى يجب أن يعول عليهـــا ، ولعلك بعد ما سمعت آمنت معى أن المؤلف يدع ما يشاء ويأخذ ما يشاء بالهوى والتشهى لا بالحجة والبرهان ، وأنه ما عدل عن رواية عبد الرازق الى الأخرى الا لحاجة فى نفسه ! .

ومن ذلك أيضا ما ذكره فى ص (١٦٣) من أن عمر رضى الله عنه قال لأبى هريرة : أكثرت يا أبا هريرة من الرواية وأحر بك أن تكون كاذبا على رسول الله ، وأوعده ان لم يترك الحديث عن رسول الله فانه ينفيه الى بلاده، وأنه قال له : لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس ... ولم أجد رمى عمر له بالكذب فى أى كتاب من الكتب الموثوق بها ، اللهم الا اذا كان المؤلف وقع عليه فى كتاب من كتب الأدب أو نحوها أو أتى به من بنات خياله ، وليس فى توعده له بالحاقه بأرض دوس ما يشتم منـــه رائحة الاتهام بالكذب ، وانما هو التحوط وزيادة التثبت ، والاكثار مظنة الغلط أو السهو ، ومذهب الفاروق فى التثبت فى الرواية معروف .

---

(١) ج ٨ ص ١١٣

اعتماده فى الأحاديث على كتب الأدب والتواريخ ونحوها :

ومن عجيب شأن مؤلف كتاب « أضواء على السنة » — على ما زعم من أنه طوف فى عشرات من كتب الحديث — كيف خفى عليه ما قرره الأئمة المحدثون من أن المرويات لا يعتمد فى الوثوق بها وقبولها على كتب الأدب والتواريخ ؟ اذ فيها زيف كثير وغث غير قليل ، وأن الحديث لا يؤخذ الا من كتب الأئمة الثقات ، الذين يرجع اليهم فى معرفة الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود ، ومن قواعدهم التى وضعوها : من روى حديثا فعليه أن يبرز سنده أو ينسبه الى من خرجه ، والا فليس له أن ينسبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بصيغة التضعيف كقيل وروى ويذكر ونحوها ، وليس له أن ينسبه الى رسول الله بصيغة الجزم الا اذا تحقق من صحته أو حسنه ، وقد اعتمد المؤلف فى كثير مما نقل على كتاب «الشعر والشعراء» وكتاب « ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب » و « مقامات بديع الزمان الهمذانى » و « المثل السائر » و « شرح نهج البلاغة » و « حياة الحيوان للدميرى » و « نهاية الأدب » ونحوها ، ولست بهذا أقصد الازراء بهذه الكتب ولا بأصحابها ، ولكنى أحب أن أقول : ان كثيرين من العلماء يكونون ثقات فى فنونهم ، ولكنهم لايعتمد عليهم فى رواية الحديث ، ومعرفة صحيحه من سقيمه ، لأنهم ليسوا من رجاله وصيارفته ، واذا كان ابن اسحق — وهو امام أهل المغازى — قد ضعفوه فى رواية الحديث ، على ما بين التآليف فى الحديث والسير فى القديم من سبب وثيق ، فما بالك بغيره من أهل الأدب واللغة والمباحث العامة !

وانى لأهتبل هذه الفرصة لأبين للباحثين وأنبه المسلمين الى أن كتب الأدب والتواريخ والأخلاق والمواعظ ونحوها مشتملة على الكثير من الاسرائيليات والأحاديث المكذوبة التى هى دخيلة على الاسلام ، وقد بينت هذا فى كتابى « الوضع فى الحديث ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » .

مخالفــة أبى رية لبدائه العقول :

ومن أجل أن المؤلف اعتمد على كتب الأدب ونحوها فى النقل ، ولا سيما فى موضوع دقيق يتعلق بتاريخ صحابى جليل ، وهو أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ، وأنه أخذ فى البحث وهو متشبع بهوى خاص ، فقد وقع فى أخطاء نربأ بطالب مبتدىء أن يقع فيها .

فمن ذلك ما ذكره فى ص ١٥٦ من التهكم بأبى هريرة وتسميته بشيخ المضيرة ، قال نقلا عن كتاب «ثمار القلوب» للثعالبى: « وكان يعجبه المضيرة جدا فيأكل مع معاوية ، فاذا حضرت الصلاة صلى خلف على رضى الله عنه، فاذا قيل له فى ذلك قال : مضـيرة معـاوية أدسم وأطيب ، والصـلاة خلف على أفضل ، وكان يقال له شيخ المضيرة » (١) .

وكيف يصح هذا فى العقول وعلى كان بالعراق ومعاوية كان بالشام وأبو هريرة كان بالحجاز ، اذ الثابت أنه بعد أن تولى امـارة البحرين فى عهد عمر رضى الله عنه لم يفارق الحجاز ، قال الامام ابن عبد البر : « استعمله عمر على البحرين ، ثم عزله ، ثم أراده على العمل فأبى عليه، ولم يزل يسكن المدينة وبها كانت وفاته (٢) » .

اللهم الا اذا كان المؤلف يرى أن أبا هريرة أعطى بسـاط سليمان أو كانت تطوى لـه الأرض طيـا !!! .

وفى ص (١٥٧) ينقل عن أحد المؤلفين فى سيرة سيدنا أبى هريرة — بعد أن أضفى عليه من الألقاب الفضفاضة ما أضفى — قوله : يظهر من هذه الحكاية وغيرها أنه ممن حضر وقعة صفين وأنه كان يصانع الفئتين ثم قال : وحدث غير واحد أن أبا هريرة كان فى بعض الأيـام يصـلى

---

(١) المضيرة مريقة تطبخ باللبن المضير ، أى الحامض . وربمـا خلط بالحليب ، وكان من أطايب الأطعمة يومئذ .

(٢) الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٩ هامش الاصابة .

فى جماعة على ، ويأكل فى جماعة معاوية ، فاذا حمى الوطيس لحق بالجبل، فاذا سئل قال : على أعلم ومعاوية أدسم ، والجبل أسلم .

وهل يؤخذ العلم من الحكايات ولا سيما فى موضوع فيه اتهام وتجريح كهذا ؟ !! ولمن ؟ لصحابى جليل من صحابة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ثم من قال ان أبا هريرة حضر موقعة صفين ؟ ، ألأجل أن تصحح أيها المؤلف المتجنى وصاحبك الذى زعمت أنه محقق وو ... حكاية باطلة تركبان هذا المركب الصعب وتتمحلان هذا التمحل الشديد ؟ ، ثم من « غير واحد » الذى حدث ؟ ثم هل يصح فى المعقول أن أبا هريرة كان ينتقل بين الجماعتين ويصانع الفئتين ولا ينكشف أمره ؟؟ .

أدركونا ياأصحاب العقول ، وصدق القائل :

هــذا كــلام لــه خبىء   معنــاه ليس لنــا عــقول

ان هذه الحكايات وأمثالها — وما أكثرها فى كتب الأدب — مما لا تصح نقلا ولا توافق عقلا انما ذكرت فى كتب يقصد من ورائها قتــل الوقت وشغل الفراغ والتفكه والتندر ، وكان الأليق بها الاهمال فى معرض البحث العلمى ، أما انها توضع فى كتاب فى تاريخ السنة ، ويعتمد عليها فى تجريح رجل من كبار أهل العلم ، فضلا عن كونه صحابيا جليلا زكاه الرســول والرعيل الأول من خيار المسلمين ، فهذا ما لم نعهده فى أسلوب البحث فى القديم ولا فى الحديث .

ومما لا يقضى منه العجب أن صاحب هذه السقطة الشنيعة يكتب على غلاف كتابه ما نصه : دراسة محررة تناولت حياة الحديث المحمدى وتاريخه وكل ما يتصل به من أمور الدين والدنيا ، وهذه الدراسة الجامعة التى قامت على قواعد التحقيق العلمى ، هى الأولى فى موضوعها ، لم ينسج أحد من قبل على منوالها ..» ولقد صدق ، فهى محررة من قواعد البحث العلمى الصحيح ومن صحيح النقل وسليم العقل ، وهى الأولى فى موضوعها خلطا

وسبابا وتجنيا ، وكيف ينسج أحد من قبل على منوالها ، وقد تعرت من التحقيق والصدق والعدل ؟ ! :

وهكذا يتبين لنا جليا أن المؤلف — وقد سمعت طرفا من بحثه ودراسته — قد التوى بالبحث وتنكب به طريق التحقيق والعدل والانصاف.

اسفاف أبى رية فى نقد الصحابى أبى هريرة :

ومما لا ترتاح اليه النفوس الكريمة وتأبى أن تنغمس فيه الأقلام العفيفة ما نضحت به نفس المؤلف وجرى به قلمه ، من تهكم بأبى هريرة وسباب وهجر من القول ، مما لا نرضاه ولا يرضاه رجل ذو دين وخلق لرجل من رعاع الناس وسفلتهم ، فضلا عن صحابى كريم من أصل عربى كريم، وكنا نحب من رجل يكتب فى السنة أن يتأدب بأدب صاحبها وأدب أئمتها ورجالها ، كالبخارى وغيره .

واليك بعضا من هذا ، ومعذرة اذا كان القلم جرى بحكاية هذا السباب والسفاه .

أمثلة من هذا الاسفاف فى النقد :

فمن ذلك ما ذكره فى ص (١٥٢) : « وكان بينهم — أى الصحابة — لا فى العير ولا فى النفير » .

وفى ص (١٦٦) قال : « ولما قالت له عائشة : انك لتحدث حديثا ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أجابها بجواب لا أدب فيه ولا وقار ، اذ قال لها — كما رواه ابن سعد والبخارى (كذا) وابن كثير وغيرهم — شغلك عنه صلى الله عليه وسلم المرآة والمكحلة » .

وليس فى العبارة ما يستأهل أن يصب المؤلف أبو رية على الصحابى أبى هريرة ذنوبا من سفاهه ، وفى أى منطق يا معشر العقلاء أن من يدافع عن نفسه يكون لا أدب عنده ولا وقار ؟ !!! .

ومما ينبغى أن يعلم أن الرواية التى ذكرها ابن كثير فى بدايته :

أنها قالت لأبي هريرة : « أكثرت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة قال : انى والله ما كانت تشغلنى عنه المكحلة والخضاب ، ولكن أرى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثى قالت : لعله » وهذه الرواية تزيل ما يتوهم من الأولى وتدل على أنها اقتنعت بما قال .

وفى ص (١٨٥) قال : « ومن كان هذا شأنه لا يكون — ولا جرم — الا مهينا لا شأن له ولا خطر » ولكن أتدرى أيها القارىء بم استحق سيدنا أبو هريرة أن يكون مهينا ... فى نظر المؤلف ؟ لأنه لم يصاحب النبى الا على ملء بطنه ، وأنه اتخذ الصفة ملاذا لفقره ، أكل منها كما يأكل سائر أهلها أو يأكل عند النبى أو عند أحد أصحابه ... وهل هذا عيب يجرح به أبو هريرة ؟!! .

ولقد مدح الحق — تبارك وتعالى — فى الكتاب الكريم أهل الصفة، ومنهم — ولا جرم — أبو هريرة ، وان شئت فاقرأ معى قول الله سبحانه: « للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحافا » (١) . ثم يجىء أبو رية فيجعل المفاخر مثالب ، والفضائل رذائل، فهل ياترى ندع كلام الله الحق ونأخذ بتجنيات أبى رية ؟ !! .

وفى ص (١٦٦) قال : « ولما قالت له عائشة : انك لتحدث ونحيزته ، فخرج عن حدود الأدب والوقار مع هذه السيدة الكريمة « بسرة بنت غزوان » التى تزوجها ، ثم أتدرى لم كل هذا السباب وتلك الشتائم؟ لأنه كان يقول بعد الزواج منها : « انى كنت أجيرا لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى فكنت اذا ركبوا سقت بهم ، واذا نزلوا خدمتهم ، والآن تزوجتها فأنا الآن أركب فاذا نزلت خدمتنى ... » .

ويذكر رواية أخرى عن ابن سعد فى معنى هذه ، ثم تأبى عليه نفسه

---

(١) البقرة الآية ٢٧٣ .

الا أن يلغ فى عرض أبى هريرة رضى الله عنه فتتضح نفسه بسباب آخر فيقول بالهامش ما نصه : انظر الى هذا الكلام الذى تعرى عن كل مروءة وكرم ، واتسم بكل دناءة ولؤم ، فتجده يباهى بامتهان زوجه والتشفى منها ، وهل يفعل مثل ذلك رجل كريم خرج من أصل عريق .

فهل رأيت فى باب النقد والبحث مثيلا لهذا ؟ وفى أى شرع أو عرف أو قانون يكون السباب نقدا والشتائم بحثا ، ولو أن المؤلف كان باحثا حقا وناقدا نزيها لما نظر الى هذه المرويات بعين السخط والكراهية ، ولعلم أنه لم يقل ذلك الا تحدثا بنعمة الله وشكرا لآلائه عليه ، ففى « البداية والنهاية » قال أبو هريرة : « نشأت يتيما وهاجرت مسكينا ، وكنت أجيرا لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى ، وعقبة رجلى ، أحدو بهم اذا ركبوا ، وأحتطب اذا نزلوا ، فالحمد لله الذى جعل الدين قواما وجعل أبا هريرة اماما » (١) .

وفى الحلية لأبى نعيم بسند صحيح عن مضارب بن جزء : « كنت أسير من الليل فاذا رجل يكبر ، فلحقته فقلت : ما هذا ؟ قال : أكثر شكر الله على ، كنت أجيرا لبسرة بنت غزوان لنفقة رحلى وطعام بطنى ، فاذا ركبوا سقت بهم ، واذا نزلوا خدمتهم ، فزوجنيها الله فأنا أركب واذا نزلت خدمت » (٢) . فأى تشف وامتهان فى هذا ، ثم أليس الأليق بمثل أبى هريرة أن يحمل كلامه على محامل حسنة وأغراض شريفة ، وأن لا نظن به الظنون السيئة ؟ واذا كان من أدب الاسلام تحسين الظن بأخ مسلم واحترامه ، فما بالك بصحابى من صحابة رسول الله ؟ بل كيف غاب عنه قول الحق تبارك وتعالى : « ان بعض الظن إثم » وقول الرسول الكريم : (اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث) وقوله : (بحسب امرىء من الشر أن يحقر أخاه المسلم) وكلمة الفاروق عمر رضى الله عنه : (لا تظنن بكلمة

---

(١) ج ٨ ص ١١٠ (٢) الاصابة ج ٤ ص ٢٠٦

خرجت من فى أخيك المؤمن شرا ، وأنت تجد لها فى الخير محملا) ؟ وكلام أبى هريرة لا يخرج عن كونه نوعا من الدعابة والمباسطة التى تكون بين الرجل وزوجه ، ولو أن السيدة بسرة بنت غزوان استشعرت منه التشفى أو القصد الى اذلالها واهانتها لما قبلت منه ذلك ولدافعت عن كرامتها ، ولا سيما ونحن نعلم ما كانت عليه النساء العربيات المسلمات من اعتزاز بالكرامة والمواجهة بما تراه حقا ، حتى ولو كان المواجه به أمير المؤمنين ؛ فضلا عن الزوج .

طعنـــه فى كثرة أحاديث أبى هريرة :

فى ص (١٦٢) و (١٦٣) أخذ المؤلف على الصحابى الجليل أبى هريرة أنه أكثر الصحابة حديثا عن رسول الله ، على حين أنه لم يصاحب النبى الا نحو ثلاث سنين ، وقد ذكر أبو محمد بن حزم أن مسند بقى بن مخلد قد احتوى من حديث أبى هريرة على (٥٣٧٤) الخ ما قال .

خصائص أبى هريرة وأســباب اكثاره :

وأحب أن أقول للمؤلف وأمثـــاله :

(أ) ما وجه الغرابة فى كثرة رواية سيدنا أبى هريرة ، مع حداثة صحبته بالنسبة لغيره ، مع أن الثلاث السنين ليست بالزمن القصير فى عمر الصحبة ؟ وليس ذلك ببدع فى العقل ولا العادة ، فكم من شخص قد يجمع فى الزمن القليل ما لا يجمعه غيره فى أضعافه ، والذكاء والاقبال على العلم والتفرغ من الشواغل الدنيوية ، كل ذلك يساعد على الاكثار من الجمــع والتحصيل ، وانا لنجد فى عصورنا المتأخرة بعض التلاميذ والمريدين الذين لازموا أساتذتهم وشيوخهم مدة وجيزة ، يقيدون عنهم الكتب والمجلدات ويحفظون عن ظهر قلب من كلامهم ما يربو على ما حفظه أبو هريرة عن رسول الله ، وذلك على فرق ما بين عصرنا وعصرهم ، وما بينهم وبين أبى هريرة من جهة التفرغ والاستعداد وتكاليف الحياة .

وأحب أن لا يعزب عن بالنا أن هذه الخمسة آلاف والثلثمائة والأربعة والسبعون حديثا الكثير منها لا يبلغ السطرين أو الثلاثة ، ولو جمعت كلها لما زادت عن جزء ، فأى غرابة فى هذا ؟ .

(ب) ان أبا هريرة رضى الله عنه كان رجلا لا أرب له فى الدنيا وكان راضيا بالشىء اليسير ، ولم يكن من الأهل والولد — آنذاك — ولا من التجارة والزراعة ما يشغله ، فكان همه ملازمة رسول الله على ما يقيم صلبه وسأدع أبا هريرة يفصح لنا عن السر فى كثرة ما حفظ وروى .

روى البخارى ومسلم وغيرهما — واللفظ للبخارى — عن أبى هريرة: « ان الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثا ، ثم يتلو قوله تعالى : « ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى.. الى قوله : الرحيم » ان اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وان اخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل فى أموالهم ، وان أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطنه ، يحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون » .

ولقد كان من دواعى اكثاره أيضا تفرغه للعلم والرواية والفتيا بعد الرسول ، حتى لقد رغب عن الامارة لما طلبه اليها عمر رضى الله عنه بعد أن عزله كما قدمنا .

هذا الى ما امتاز به من ذاكرة وقادة وحافظة قوية بسبب دعاء النبى صلى الله عليه وسلم له ، ذلك أنه شكا الى النبى صلى الله عليه وسلم نسيانه فقال له : « ابسط رداءك » قال : فبسطته ، فغرف بيديه ثم قال : «ضمه» فضممته فما نسيت شيئا بعد [١] ، وقد عد العلماء هذا من معجزاته صلى الله عليه وسلم ، فقد كان أبو هريرة أحفظ الصحابة للحديث فى عهده ، روى النسائى بسند جيد فى العلم من كتاب السنن ، والحاكم

---

(١) قد شكك المؤلف فى هذه القصة وحاول انكارها ، وقدوته فى ذلك هو المستشرق اليهودى جولد زيهر .

فى المستدرك : أن زيد بن ثابت قال : « كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ادعوا فدعوت أنا وصاحبى ، وأمن النبى صلى الله عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم انى أسألك ما سألك صاحباى ، وأسألك علما لا ينسى ، فأمن النبى صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن يا رسول الله ؟ فقال : سبقكما بها الغلام الدوسى » وخرج البخارى فى التاريخ من حديث محمد بن عمارة بن حزم أنه قعد فى مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه ... فعل ذلك مرارا ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الصحابة .

ومما يدل على حفظه أيضا ما ذكره الحافظ ابن حجر فى الإصابة ، قال أبو الزعيزعة كاتب مروان : أرسل مروان الى أبى هريرة فجعل يحدثه، وكان أجلسنى خلف السرير أكتب ما يحدث به ، حتى اذا كان فى رأس الحول أرسل اليه فسأله وأمرنى أن أنظر ، فما غير حرفا عن حرف ، وقد عرف هذه الخصيصة لأبى هريرة الصحابة ومن جاء بعدهم من الأئمة ، فهذا ابن عمر يقول : « ان كنت لألزمنا لرسول الله وأعرفنا بحديثه » وهذا هو إمام الأئمة الشافعى يقول : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى عصره » فكيف بعد هذا يجوز أن نتخذ من كثرة روايته وحفظه للحديث — حتى نشر منه ما لم ينشر غيره — بابا للطعن عليه فى صدقه وأمانته ؟ فالاكثار من الرواية مرجعه الى طول الملازمة وعدم الشواغل الدنيوية ، وقلة تكاليف الحياة والتفرغ العلم والتعليم والفتيا ، وعدم الاشتغال بشئون الحكم والسياسة وتأخر الوفاة ، وليس مرجعه الى الفضل والمنزلة فى الدين كما حاول المؤلف فى صدر كلامه عن أبى هريرة أن يربط بينهما ، ألا ترى أن الخلفاء الثلاثة — على منزلتهم فى الدين ، ومكانتهم فى الفضل، ولصوقهم برسول الله — لم يكن لهم من التفرغ للعلم ، والتخلى عن شئون

الدولة المترامية الأطراف ، ما يهيىء لهم الاكثار من الرواية ، فمن ثم قلت روايتهم ، أما الخليفة الرابع فانه لما تأخرت وفاته وتهيأ له من التفرغ للعلم والفتيا ما لم يتهيأ لهم فقد كثرت مروياته (١) ، فمحاولة الربط بين المنزلة فى الدين وكثرة الرواية ليس من التحقيق العلمى فى شىء ، وقد أدرك السابقون ذلك ، روى الأعمش عن أبى صالح قال : « كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن بأفضلهم » .

تجنيه على أبى هريرة فى أنه كان مزاحا مهذارا :

فى ص (١٦١) قال تحت عنوان « مزاحه وهذره » : أجمع مؤرخو أبى هريرة أنه كان رجلا مزاحا مهذارا يتودد الى الناس ويسليهم بكثرة الحديث والاغراب فى القول ليشتد ميلهم اليه ... الخ ما قال .

أما هذا الاجماع على أنه كان مزاحا مهذارا فهى دعوى كبقية دعاواه التى لم يقم عليها دليل ، ولم نجد أحدا من العلماء الإثبات قال شيئا من هذا ، فهذا ابن عبد البر فى الاستيعاب لم يذكر شيئا منه ، وهذا الحافظ ابن حجر فى الاصابة لم يذكر الا ما أخرجه ابن أبى الدنيا فى كتاب المزاح، والزبير بن بكار فيه ، من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبى هريرة : أن رجلا قال له : « انى أصبحت صائما فجئت أبى فوجدت عنده خبزا ولحما، فأكلت حتى شبعت ونسيت أنى صائم فقال أبو هريرة : الله أطعمك ، قال: فخرجت حتى أتيت فلانا فوجدت عنده لقحة تحلب فشربت من لبنها حتى رويت ، قال : الله سقاك ، ثم رجعت الى أهلى ، فلما استيقظت دعوت بماء فشربت ، فقال : يا ابن أخى أنت لم تعود الصيام » ولم يصفه بأنه مزاح مهذار ، وأما ابن كثير فى « البداية والنهاية » فقد ذكر ما نقله المؤلف منقصص عنه ، ولم يذكر قط أنه كان مزاحا مهذارا .

وأنى لهؤلاء العلماء الأجلاء أن ينطقوا بهذا الهجر من القول فى حق

---

(١) الاتقان ج ٢ ص ١٨٧

صحابى جليل ؟ وأشهد الله أنه ليس للمؤلف سلف فى هذا التعبير الا ما حكى عن النظام وأمثاله ، و « جولد سيهر » المستشرق اليهودى — على ما عرف عنه من التجنى على الحديث والمحدثين — كان أعف من المؤلف فى التعبير ، واليك عبارته : (١) « وتظهرنا طريقة روايته للأحاديث التى ضمنها أتفه الأسباب بأسلوب مؤثر على ما امتاز به من روح المزاح ... الخ ما قال » فانظر فرق ما بين العبارتين .

ثم ماذا ينقمون من أبى هريرة ؟ أينقمون عليه أنه كان رجلا فيه دعابة وفكاهة ومزاح لا يخل بدين ولا مروءة ؟ فهذا مما لا ينبغى أن يعاب به شخص ، ولم يخل عصر من العصور من علماء أجلاء كانت فيهم دعابة وخفة روح .

مزاح أبى هريرة مزاح عال مفيد وذكر أمثلة منه :

ومما ينبغى أن يعلم أن المزاح نوعان :

١ — نوع ساقط مبنى على المجازفة وعدم التقدير لما يقول ، وهو الذى يخل بالصدق والأمانة ، ولم يكن عند أبى هريرة منه شىء والحمد لله .

٢ — ونوع عال طريف لا اسفاف فيه ولا ايذاء لأحد ، وأكثره من المعاريض التى تدعو الى اعمال الفكر والروية ، وتبين مقدار الذكاء والفطنة وهذا مقبول ، وهو ما أثر عن النبى صلى الله عليه وسلم وبعض صحابته الكرام ، وفى الحديث الشريف : « انى أمزح ولا أقول الا حقا » ، واذا تأملت فى القصة التى ذكرها الحافظ فى الاصابة تجد أنها لا تخرج عن هذا النوع ، وما أفتى به أبو هريرة الرجل هو ما جاء فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم : « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » رواه البخارى .

وهاك مثالا آخر من تظرف أبى هريرة ، لنرى أن مزاحه ما كان يخلو

(١) دائرة المعارف الاسلامية ج ١ ص ٤١٨ .

عن علم وحكمة ، روى أن أبا هريرة كان فى سفر (١) فلما نزلوا وضعوا السفرة وبعثوا اليه وهو يصلى فقال : أنى صائم ، فما كادوا يفرغون حتى جاء فجعل يأكل الطعام ، فنظر القوم الى رسولهم فقال : ما تنظرون ؟ قد — والله — أخبرنى أنه صائم : فقال أبو هريرة : صدق انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « صوم رمضان ، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر ، وقد صمت ثلاثة أيام من أول الشهر ، فأنا مفطر فى تخفيف الله ، صائم فى تضعيف الله » .

فانظر الى هذ االمزاح العالى وقد وصل به الى غرضين شريفين : أحدهما أن يتركوه يتم ما يريد ، الثانى افادتهم هذا الحكم الشرعى وتعليمهم هداية من هدايات رسول رب العالمين ، بهذا الأسلوب المشوق البارع ، فأى تفاهة فى هذا ؟ بل أى هذر وباطل فى هذا ؟

ومثال ثالث : وهو ما نقله المؤلف قال : أخرج أبو نعيم فى الحلية عن ثعلبة بن مالك القرظى قال : أقبل أبو هريرة فى السوق يحمل حزمة حطب وهو يومئذ خليفة لمروان على المدينة فقال : « أوسع الطريق للأمير يا ابن مالك فقلت : كفى هذا فقال : أوسع الطرق للأمير والحزمة عليه » فهل يقتضى هذا أن يكون « مزاحا مهذار » ؟ وهل قال الرجل الا الصدق ؟ أليس نائب الأمير أميرا ؟ وألم يكن يحمل حزمة الحطب ؟ ثم اليس حمله حزمة الحطب من التواضع الجم ؟

وسائر ما ذكره أبو رية للتدليل على دعواه الفاجرة مزاعم واتهامات لا أساس لها من الصحة ، ولا سلف له فيما افتجره وافتراه الا النظام ومن على شاكلته من المبشرين والمستشرقين ، فهو لم يزد عن كونه بوقا يردد كلام الطاعنين من غير أن يحتكم الى قواعد البحث المستقيم والنقد النزيه .

---

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١١١

تجنيـــه على أبى هريرة باختلاق الأحاديث :

فى ص (١٦٤) قال : إنه يعنى أبا هريرة كان يسوغ كثرة الروايـــة عن النبى صلى الله عليه وسلم ما دام لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ، وأنه أيد صنيعه هذا بأحاديث رفعها الى النبى صلى الله عليه وسلم وذكر جملة من الأحاديث ، منها ما هـــو غير موضوع وذلك مثل حديث : « اذا لـــم تحلـــوا حراما ولم تحرمـــوا حلالا وأصبتم المعنى فـــلا بأس »ومنهـــا ما هو موضوع وذلك مثل حديث « اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث » •

وللجواب عن ذلك نقـــول :

(أ) ان حديث « اذا لم تحلوا حراما » ليس بموضوع كما بينت ذلك سابقا وأيضا فالحديث ليس مرويا عن أبى هريرة ، وإنما هو عن عبد الله ابن أكيمة الليثى ، والمؤلف نفسه نقل عن كتاب « توجيه النظر » أنـــه من رواية عبد الله هذا وذكر هذا فى كتابه ص (٥٦) ولا أدرى لم عـــدل المؤلف عما نقله أولا وهـــو الصحيح الى غـــير الصحيح وهـــو أنه مـــن رواية أبى هريرة ؟ ولا أعلم سببا لذلك الا أنه يكتب ما يكتـــب وهو غـــير متثبت ، وأن تحامله على أبى هريرة أعماه عن الحق وأوقعـــه فى الباطل ، والحق أبلج والباطل اجلج •

أما الأحاديث التى ذكرها بعد هذا الحديث فهى موضوعة ولا ريبه كما قلت آنفـــا •

(ب) ان المؤلف يتوهم أن الحديث ما دام روى عن أبى هريرة وهو موضوع أن يكون واضعه أبا هـــريرة ، وهو واهم فى وهمـــه فما مـــن حديث موضوع الا وواضعه أسنده الى الصحابى عن رسول الله ، فلـــو أن ما توهمه المؤلف كان صحيحا لكان كل حديث موضوع روى عن صحابى أو تابعى يكون من وضع هذا الصحابى أم التابعى ، وهذا إن دل على شىء

فانما يدل على ضحولة فى البحث وسطحية فى العلم وقصر فى النظر ، وقد استولى هذا الوهم على المؤلف فمن ثم ألصق الكثير من الأحاديث الموضوعة بأبى هريرة وغيره من الصحابة وزعم أنها من اختلاقهم ، وفى الحق أن الصحابة برءاء من هذه الأحاديث الموضوعة ، وأن الاختلاق والوضع انما جاء من بعدهم . وقد قيض الله لهذه الموضوعات من جهابذة الحديث وصيارفته من نبه الى زيف هذه الأحاديث وأبان عن علتها ، ولما قيل لسفيان هذه الأحاديث الموضوعة فقال : تعيش لها الجهابذة .

ومثل هذا الوهم ما توهمه حينما عرض لكعب الأحبار ، فقد جعل كل ما روى عنه من وضعه واختلاقه مع أن هذا ليس بلازم ، فقد يكون الوضع ممن جاء بعده من الوضاعين ، ومن ثم وقع المؤلف فى أخطاء كثيرة وجانبه الحق والصواب فى جل ما كتب .

زعمه أن أبا هريرة مدلس :

فى ص (١٦٤) ذكر أيضا أن أبا هريرة كان يدلس ثم شرح معنى التدليس وحكمه ... الخ ما قال .

والجواب :

ان الكثرة الكاثرة من العلماء على خلاف هذا ، وأن أبا هريرة برىء من وصمة التدليس بجميع أنواعه ، وانما قال هذا فئة قليلة جدا منهم شعبه والذين ذهبوا الى هذا لم يريدوا التدليس بالمعنى المعروف عند المحدثين (١) ، وهو المذموم ، وانما أرادوا معنى آخر ، واليك مقالة شعبة

(١) التدليس عند المحدثين أن يروى عمن لقيه مالم يسمعه منه ، أو عمن عاصره ولم يلقه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ، والتدليس أنواع ، واقبح أنواعه : تدليس التسوية ، وهو أن يكون فى السند ضعاف وأقوياء فيحذف الضعاف ويبقى الأقوياء ، فيظن من لا يعرف أنه من رواية هؤلاء الثقات ، وبعض العلماء يرد حديث المدلس مطلقا ، وبعضهم لا يقبل حديثه الا اذا صرح بالسماع عمن روى عنه ، وكان شعبة أشد العلماء انكارا له ، حتى لقد روى عنه أنه قال : لأن أزنى أحب الى من أن أدلس .

قال يزيد بن هارون سمعت شعبة يقول : « أبو هريرة كان يدلس ، أى يروى ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يميز هذا من هذا » .

وروى الأعمش عن ابراهيم يعنى النخعى قال : ما كانوا يأخذون بكل حديث أبى هريرة .

وكلام شعبة ظاهر فى أنه لم يرد التدليس بمعناه المعروف عند المحدثين، وانما أراد شيئا آخر اعتبره هو تدليسا وليس به ، قال ابن كثير فى بدايته : « وقد انتصر ابن عساكر لأبى هريرة ورد هذا الذى قاله ابراهيم النخعى وقال : ما قاله ابراهيم قول طائفة من الكوفيين ، والجمهور على خلافهم » ثم نقل المؤلف قول ابن كثير : وكأن شعبة يشير بهذا الى حديث : « من أصبح جنبا فلا صيام له » فانه لما حوقق عليه قال : أخبرنيه مخبر ولم أسمعه من رسول الله » وانى لأقول : وغاية هذا أنه كان يروى عن بعض الصحابة عن رسول الله ولم يذكرهم وهذا هو ما يسمى فى اصطلاح المحدثين مرسل الصحابى وهو حجة باتفاق الأئمة ، لأن الغالب أن الصحابى لا يروى الا عن صحابى ، والصحابة كلهم عدول .

وقد ساق المؤلف للتدليل على دعواه ما رواه مسلم عن بشر بن سعيد قال : اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحدثنا عن كعب ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب وحديث كعب عن رسول الله وفى رواية : ما قاله كعب عن رسول الله وما قاله رسول الله عن كعب ، فاتقوا الله وتحفظوا من الحديث » وهذه الرواية ترد دعواه ، لأنها صريحة فى تبرئة ساحة أبى هريرة ، وأن ما حدث من الخلط بين الكلامين انما هو ممن سمع منه ، وماذا يصنع أبو هريرة فى خطأ من يسمع عنه ، والله لم يعط لأى بشر ولو كان نبيا أن يتحكم فى أسماع

الناس وأفهامهم ، وما ذنب أبى هريرة فى هذا ، وقد ذكرنى صنيع أبى رية وتجنيه على أبى هريرة قول القائل :

غيرى جنى وأنا المعذب فيكمو فكأننى سبابة المتندم

زعمه أن أبا هريرة أول راوية اتهم فى الاسلام :

فى ص (١٦٦) ذكر تحت عنوان : « أول راوية اتهم فى الإسلام » : أن أبا هريرة اتهمه الصحابة وأنكروا عليه ، وكانت عائشة أشدهم أنكارا عليه لتطاول الأيام بها وبه ... وأن ممن اتهم أبا هريرة بالكذب عمر وعثمان وعلى ، وبالغ فى التجنى والكذب فزعم أن عليا كان سيىء القول فيه وقال عنه : ألا انه أكذب الناس أو قال : أكذب الأحياء على رسول الله لأبو هريرة (كذا) ولما سمعه يقول : حدثنى خليلى قال : متى كان النبى خليلك ؟ .

تصيده روايات زعم أنها تشهد له فى مزاعمه :

ثم شرع يتصيد من كلام النظام ومن على شاكلته ما زعم أنه يشهد له فمن ذلك :

(أ) أنه روى حديث « من أصبح جنبا فلا صوم عليه » أنكرت عليه عائشة هذا الحديث فقالت : ان رسول الله كان يدركه الفجر وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم وبعثت اليه أن لا يحدث بهذا الحديث عن رسول الله فلم يسعه الا الاذعان ... وقال انها أعلم منى وأنا لم أسمعه من النبى وانما سمعته من الفضل عن النبى فاستشهد ميتا ، وأوهم الناس أنه سمع الحديث من رسول الله .

(ب) وأنه لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم : « متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها فى الأناء فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده » لم تأخذ به عائشة وقالت : كيف نصنع بالمهراس[1] .

(١) حجر كبير منقور لا يقدر على حمله الرجل كانوا يملاونه ماء ثم يتطهرون منه

(حـ) وأنه لما روى حديث « ان الطيرة فى الدابة والمرأة والدار » . قالت عائشة : كذب ، وأنكرت عليه وقالت : انما قال رسول الله ان أهل الجاهلية يقولون : ان الطيرة فى الدابة والمرأة والدار ثم قرأت « ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم الا فى كتاب من قبل أن نبرأها » .

(د) وأنه لما روى من غسل ميتا ومن حمله فليتوضأ أنكر عليه ابن مسعود وقال فيه قولا شديدا ثم قال : « يا أيها الناس لا تنجسوا من موتاكم » .

(هـ) ولما روى حديث « اذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع على يمينه » فقال له مروان : أما يكفى أحدنا ممشاه الى المسجد حتى يضطجع ، فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة .

والجواب على ذلك :

(أ) ان ما ذكره ليس من بنات أفكاره ولا من بحثه وانما هو كلام قاله النظام وأمثاله من أعداء المحدثين ، وقد عرض له العلامة ابن قتيبة فى « تأويل مختلف الحديث » ناقلا ومزيفا له ومبينا أن ذلك لا يطعن فى الحديث ولا فى المحدثين ، وصنيع المؤلف كما ذكرت من قبل يوهم القارىء الذى لا يعلم أنه من كلام ابن قتيبة حيث قال : « قال ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث ... » وفى الحق أن ابن قتيبة برىء من هذا براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، وطريقة المؤلف فى هذا عارية عن الأمانة فى النقل والدقة فى البحث ، وغاية ما وصل اليه التدليس ، وكل ما ذكره من اكذاب عمر وعثمان وعلى له ، وأن عليا كان سىء الرأى فيه ، فلا يعدو أن تكون دعاوى كاذبة مغرضة ، وهذه كتب الثقات فى تاريخ الصحابة لا تكاد تجد فيها شيئا مما زعم وادعى .

بين يدى الرد :

أما ما ذكره من روايات يزعم أنها تشهد له ، فاليك مفصل الحق فيها ، ولكنى قبل أن أعرض للروايات بالتفصيل أقول :

لا شك أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يأخذون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا سواء فى التفرغ للتلقى ولا فى الملازمة ولا فى الحفظ والذاكرة ، فمن ثم تفاوتت مروياتهم قلة وكثرة ، وكما كانوا يتلقون عنه بالذات كانوا يتلقون عنه بالوساطة عن صحابى آخر، وفى بعض الأحيان كان يراجع بعضهم بعضا فيما يرويه ، اما للتثبت والتأكد لأن الانسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد ، واما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصصه أو يقيده ، أو لأنه يرى مخالفته لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة الى غير ذلك ، فليس من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلا على اتهام الصحابة بعضهم لبعض ، وتكذيب بعضهم لبعض ، الى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة التى يطنطن بها القساوسة والمستشرقون ومن تابعهم من الكتاب المعاصرين الذين جعلوا من أنفسهم أبواقا لترديد كلامهم •

والسيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها — كانت عاقلة عالمة ،وكانت لاتقبل الشىء الا بعد اقتناع ، وكانت تستشكل بعض الروايات التى لم تسمعها من رسول الله ورواها غيرها ، لأنها تعارض ما سمعته فى ظنها أو تخالف ظاهر القرآن ، فمن ثم كانت تراجع بعض الصحابة ، فمراجعتها لأبى هريرة لا تدل على اتهامها له أو تكذيبها اياه ، ألا ترى أنها استشكلت بل ردت بعض روايات رواها الفاروق عمر وابنه عبد الله ، وعمر هو فقيه الصحابة وصاحب الموافقات ، وأحد وزيرى رسول الله ، وثانى الخلفاء الراشدين ، ولا يتطرق الى ساحته تهمة أو ريبة باجماع منا ومن أعداء السنن والأحاديث ، فقد روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما أن عمر — رضى الله عنه — لما روى حديث : « ان الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه » فلما ذكر ذلك لعائشة قالت : رحم الله عمر ، لا والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا ، ولكن قال : « ان الله يزيد الكافر عذابا

ببكاء أهله عليه » وقالت عائشة : حسبكم القرآن « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وفى صحيح مسلم أيضا أن ابن عمر لما روى « الميت يعذب ببكاء أهله عليه » فقالت : رحم الله أبا عبد الرحمن ، سمع شيئا فلم يحفظه، انما مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة يهودى وهم يبكون عليه ، فقال : أنتم تبكون وانه ليعذب ، ولما روى ابن عمر أن النبى قام على قليب بدر ، وفيه قتلى المشركين ، فقال لهم : « انهم ليسمعون ما أقول» فقالت : لقد وهل انما قال : « انهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق » ثم قرأت قوله تعالى « ان الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور » .

فها أنت ذا ترى أنها فى ردها رواية عمر وابنه استندت الى ظاهر القرآن وذلك بحسب اجتهادها ، ولا شك أن الرواية اذا ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم فهى مقدمة على اجتهاد الصحابى مهما بلغ من العلم والفقه ، فهل تعتبر مراجعتها لعمر وابنه رضى الله عنهما اتهاما أو تكذيبا ؟ اللهم لا ، وليس أدل على هذا من أنها قالت كما ورد فى صحيح مسلم « يغفر الله لأبى عبد الرحمن أما انه لم يكذب ولكنه نسى أو أخطأ » وفى الصحيح أيضا أنها قالت : — لما بلغها قول عمر وابنه — : انكم لتحدثونى عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطىء[1] » فهل هناك شىء أصرح فى الدلالة على أن مراجعة الصحابى لآخر لا تعتبر اتهاما ولا تكذيبا من قول عائشة هذا ؟ ؟ ولماذا اعتبرتم يا قوم مراجعتها لأبى هريرة اتهاما ولم تعتبروا مراجعتها لعمر وابنه اتهاما ؟ أفيدونا يا أصحاب المنطق السليم .

ولنأخذ فى بيان الحق فيما عرض له من أحاديث :

الـرد التفصيلى :

(أ) أما حديث « من أصبح جنبا فلا صوم له » وانكار عائشة عليه

---

(١) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٢٣ صحيح مسلم بشرح النووى ج ٦ ص ٢٣٠ — ٢٣٤

فتواه بهذا فليس فيه ما يخل بعدالة أبي هريرة ، ولا ما يطعن في أمانته اذ كل ما فيه أنه كان يفتي على حسب ما علم ، وهو ما رواه له الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر أن هذا الحكم كان في مبدأ الاسلام فقد كان الرجل اذا صلى العشاء أو نام حرم عليه الأكل والشرب والجماع حتى يصبح ، ثم اقتضت رحمة الله التخفيف على الأمة باحلال الأكل والشرب والجماع الى طلوع الفجر بقوله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ... » الآية ، واليك ما قاله العلماء والمحققون المتثبتون ، قال الحافظ في الفتح (١) : « وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ، ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق الا أن الخبر منسوخ لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال : فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان للمجامع أن يستمر الى طلوعه ، فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه ... والى دعوى النسخ ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد » فأبو هريرة كان يفتي حتى علم الناسخ فرجع عنه ، وتلك لعمر الحق فضيلة ، قال الحافظ في الفتح : « وفيه منقبة لأبي هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه اليه ، وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الارسال عن العدول من غير نكير بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة ، وانما بينها لما وقع الاختلاف ، فانظر يا أخي كيف جعل الطاعنون الفضيلة رذيلة .

---

(١) ج ٢ ص ١١٩

(ب) وأما حديث « اذا (لا متى كما نقل المؤلف) استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يدهقبل أن يضعها فى الإناء فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده » وأن عائشة لم تأخذ به وقالت « كيف نصنع بالمهراس » فاليك الجواب عنه :

ان هذا الحديث رواه البخارى ومسلم(١) عن أبى هريرة من طرق عدة ورواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة قال الترمذى : « وفى الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة كما روى من فعله صلى الله عليه وسلم عن على وعثمان وجبير بن نفير ، فالحديث ثابت عن أبى هريرة وغيره من قول الرسول وفعله وغير معقول انكار عائشة على أبى هريرة وهى من رواته ، فمن ثم سقط ما هدف اليه من تجريح أبى هريرة واتهامه له بالكذب .

وهذا الكلام وأمثاله انما يذكر فى كتب الأصول وما شابهها وهذه الكتب ليست بحجة فى الحديث ولا تحرير ألفاظه ، ولكن الطاعن حاطب ليل ولا شأن له بالتحقيق ، وقد نبه شارح « مسلم الثبوت » الشيخ اللكنوى الى أن هذا الانكار لم يثبت عن عائشة ولا ابن عباس ، وانما هو من رجل يقال له قين الأشجعى وفى صحبته خلاف ، وفى الاصابة(٢) : « قين الأشجعى تابعى من أصحاب عبد الله بن مسعود جرت بينه وبين أبى هريرة قصة » ثم ذكر رواية أبى هريرة وقول قين له : فاذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع به ؟ .

ثم ألا يجوز أن يكون قين يريد الاستفسار ولا يريد الاستشكال والانكار ، وهذا هو الذى ينبغى أن يحمل عليه حال الرجل المسلم ، ولو سلمنا أنه يريد الانكار فانكار التابعى على الصحابى لا يعول عليه ولا يقدح فى عدالته .

(١) صحيح البخارى كتاب الوضوء باب الاستجمار وصحيح مسلم بشرح النووى ج ٣ ص ١٧٧
(٢) ج ٣ ص ٢٨٥

(حـ) وأما حديث « انما الطيرة فى المرأة والدابة والدار » فاليك وجه الحق فيـــه •

(١) هذا الحديث رواه أحمد وابن خزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبى حسان : « أن رجلين من بنى عامر دخلا على عائشة فقالا : أن أبـــا هريرة قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الطيرة فى الفرس والمرأة والدار » فغضبت غضبا شديدا وقالت : ما قاله ، وإنمـــا قال : ان أهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك ، فأنت ترى أن الرواية بلفـــظ (ما قاله) وأن عائشة لم تقل كذب ، وانما هى ممن اخترعها وهو النظام ومشايعوه ، ومنهم المؤلف الذى أخذ على نفسه التجنى على أبى هريرة ورميه بالسيىء من القول •

ونحن نعلم أن عائشة رضى الله عنها كثيرا ما كانت ترد على الصحابة اعتمادا على ظاهر القرآن ، فقد استندت فى انـــكارها الى قوله سبحانه : « ما أصاب من مصيبة ••• الآية »ولقد قالت هذه المقالة فى مراجعتها لعمر وابنه ، فلماذا اعتبر الطاعنون هذا القول فى حق أبى هريرة تكذيبا له ؛ ولم يعتبروها فى حق عمر ؟ •

(٢) ان هذا الحديث روى عن غير أبى هريرة من الصحابة ، فقد رواه البخارى فى صحيحه عن ابن عمر ، وسهل بن سعد الساعدى ، ورواه مسلم فى صحيحه عنهما أيضا(١) ، وعن جابر بن عبد الله ، فانكار عائشة على أبى هريرة لا يتجه بعد موافقة هؤلاء الصحابة له ، قال الحافــظ فى الفتح : « ولا معنى لانكار ذلك على أبى هريرة مع موافقة من ذكرنا من الصحابة»•

وهكذا نرى أن المؤلف لم يكن أميـــنا فيما نقـــل ولا تحرى الحق والصواب •

---

(١) صحيح البخارى « كتاب الجهاد » باب ما يذكر من شؤم الفرس • صحيح مسلم بشرح النووى • ج ١٤ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ •

(د) وأما ما ذكره من أن ابن مسعود أنكر عليه قوله : « من غسل ميتا ومن حمله فليتوضأ » وقال فيه قولا شديدا .

فللجواب عليه نقول :

(١) نص الحديث كما فى منتقى الأخبار (١) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم « من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ » قال : رواه الخمسة ، ولم يذكر ابن ماجه الوضوء ، ورواه الترمذى بسنده عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ : « من غسله الغسل ومن حمله الوضوء » يعنى الميت قال : وفى الباب عن على وعائشة قال أبو عيسى : حديث حسن ، فالحديث خرجه غير واحد من أئمة الحديث ، كما أنه لم ينفرد به أبو هريرة ، مما ينفى التهمة عنه ، وقد صحح ابن أبى حاتم عن أبيه أن وقفه على أبى هريرة أصح ، وسواء أكان الحديث مرفوعا أو موقوفا فلم يذكر أحد من المخرجين له انكار ابن مسعود ولا غيره من الصحابة عليه ، نعم ذكر صاحب مسلم الثبوت الحديث بلفظ : « من حمل جنازة فليتوضأ » وأن ابن عباس لم يأخذ به وقال : « لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة » وكتب الأصول لا يعتمد عليها فى ثبوت الأحاديث والروايات .

(٢) ان الأدلة قد تعارضت فى هذا الباب ، فبينما نجد الترمذى وغيره من الأئمة روى هذا الحديث عن أبى هريرة وغيره من الصحابة نجد البخارى يخرج فى صحيحه تعليقا عن ابن عمر خالفه فيقول : « وحنط ابن عمر رضى الله عنهما ابنا لسعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ » فمن ثم اختلف الصحابة ومن جاء بعدهم من العلماء فى هذا ، قال الامام أبو عيسى الترمذى : « وقد اختلف أهل العام فى الذى يغسل الميت ، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم : اذا غسل ميتا فعليه الغسل ، وقال بعضهم : عليه الوضوء ، وقال مالك ابن أنس : أستحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجبا ، وكذا

---

(١) باب غسل الميت ج ١ ص ١٨٠ ط عبد الرحمن محمد

قال الشافعى ، وقال أحمد بن حنبل : من غسل ميتا أرجو ألا يجب عليه الغسل ، وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه ، وقال اسحاق : لابد من الوضوء » وهكذا نجد أن المسألة محل اختلاف بين الأئمة ، فمن قائل بالوجوب ، فمن قائل بالندب ، بل قال بعضهم : ان ما رواه أبو هريرة وغيره منسوخ ، قال الحافظ فى الفتح وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ولم يبين ناسخه » .

(هـ) وأما حديث « اذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع على يمينه » فقال مروان : أما يكفى أحدنا ممشاه الى المسجد حتى يضطجع فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة .

والقصة كما فى الإصابة — فقيل لابن عمر : هل تنكر شيئا مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه أجرأ (١) وجبنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة فقال : « ما ذنبى اذا كنت حفظت ونسوا » وفى الاصابة أيضا : وأخرج البغوى بسند جيد عن الوليد بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبى هريرة : ان كنت لألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديثه .

والجواب :

أن هذا الحديث ثابت صحيح فقد رواه أبو داود والترمذى بأسانيد صحيحة ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح ولا يضرنا انكار من أنكره ومن هو مروان حتى يؤخذ بقوله فى رد حديث صحيح ؟ أو يؤثر قوله فى عدالة أبى هريرة وأمانته والثقة به ؟ ثم ما رأى الطاعنين فى أبى هريرة فى أنه لم ينفرد بروايته ؟ فقد روته عن النبى صلى الله عليه وسلم السيدة العالمة عائشة رضى الله عنها وهى باجماع منا ومنهم غير متهمة فيما تروى ، وروايتها ثابتة فى صحيحى البخارى ومسلم ، وانكار من أنكر الاضطجاع بعد ركعتى الفجر ، اما لأن الحديث لم يبلغه ، واما انكار للوجوب أو الاستحباب قال الحافظ فى الفتح ج ٣ ص ٣٣ « وأما انكار ابن مسعود الاضطجاع وقول ابراهيم النخعى : ضجعة الشيطان كما أخرجها ابن أبى

---

(١) هكذا فى الاصابة جـ ٤ ص ٢٠٩ ط السعادة ولعلها اجترأ .

شيبة ، فهو محمول على أنه لم يبلغهما الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه أنكر تحتمه ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة فانــه شذ بذلك ، حتى روى أنه أمر بحصب من اضطجع وانكاره للاضطجاع انمـا هو فى المسجد ... والظاهر أن الأمر بالاضطجاع انما هــو على سبيل الاستحباب لا الوجوب كما ذهب اليه ابن حزم ... وحملوا الأمر الوارد فى ذلك فى حديث أبى هريرة عند أبى داود وغيره على الاستحباب » وأيا كان الأمر فالانكار لا يدل على الكذب ولا التهمة بــه ولا على الطعن فى عدالة الراوى ، أما قول ابن عمر : لقد أكثر أبو هريرة فليس فيه تهمــة ولا طعن ، ولو أن المؤلف ذكر النص كله ــ كما نقلته عن الإصابة ــ لزال كل وهم ولألقمه حجرا ، ولسد عليه طريق التهمة .

افتراءات على العلماء كى يثبت تجريح أبى هريرة :

فى ص (١٦٩) قال : وقــد امتد الإنكار عليه واتهامه فى رواياته الى من بعد الصحابة من التابعين وغيرهم ، ثم أخذ يدلل على هذه الدعــوى الــكاذبة بنقول أغلب الظن أنها ملفقة وغير صحيحة ، فنقل عن الامام أبى حنيفة وعن ابراهيم النخعى[١] وعن الأعمش بل وعن أبى جعفر الأسكافى وعن ابن الأثير صاحب كتاب « المثل السائر » الى أن قال : وجرت مسألة المصراة فى مجلس الرشيد فتنازع القوم فيها وعلت أصواتهم فاحتج بعضهم بالحديث الذى رواه أبو هريرة[٢] فرد بعضهم الحديث وقال : أبو هريرة متهم فيما يرويه ونحا نحوه الرشيد .

والجــواب :

أن ما نسبه الى الامام أبى حنيفة من أنه قال : الصحابة كلهم عدول

---

(١) النخعى : النخع : محركة ــ قبيلة باليمن كما فى القاموس

(٢) حديث المصراة هو ما رواه البخارى فى صحيحه « كتاب البيوع ، باب المحفلة والمصراة » عن ابى هريرة قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فانه بخير النظرين بعــد أن يحتلبها ان شاء أمسك وان شاء ردها وصاع تمر .

ماعدا رجالا ، وعد منهم أبا هريرة وأنس بن مالك ، فهو كلام لم يعزه الى كتاب موثوق به ، ولم يبرز لنا سنده حتى ننقده ، ونبين مبلغه من الصحة أو الضعف وأنا أقطع بكذب ما روى عن أبى حنيفة ، ثم هو معارض بما ثبت عن الامام أبى حنيفة أنه قال : « ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس » وهى عبارة عامة تدل على قبول ما جاء عنه سواء رواه أبو هريرة أم غيره .

وكون الصحابة كلهم عدولا لم يخالف فيه أحد من الأئمة الأربعة ولا من أصحابهم الموثوق بهم ، وكل ما هنالك أن الحنفية جعلوا من أصولهم أن الراوى ان كان معروفا بالفقه والاجتهاد فانهم يقبلون خبره ، سواء وافق القياس أم خالفه ، وأما اذا كان معروفا بالرواية فان وافق خبره القياس قبل ، وكذا اذا خالف قياسا ووافق قياسا آخر ، ولكن اذا خالف الأقيسة كلها لا يقبل وحجتهم فى ذلك أن النقل بالمعنى كان مستفيضا فيهم، فاذا قصر فقه الرواى لم يؤمن من أن يذهب شىء من معانيه فيدخله شبهة زائدة يخلو عنها القياس ، ومثلوا لذلك بحديث المصراة ، فقد قالوا : انه مخالف للقياس الصحيح من كل وجه ، لأن ضمان المتلفات اما بالمثل أو القيمة ، والصاع من التمر ليس بمثل ولا قيمة وقالوا : ان ضمان المتلفات بالمثل أو القيمة ثابت بالكتاب والسنة والاجماع الى آخر ما قالوا (١) وبعضهم لم يأخذوا بالحديث لا لمخالفته للقياس ،بل لمخالفته للكتاب والسنة والاجماع ، فمن ثم يتبين لنا أن الحنفية لما توقفوا فى بعض أحاديث أبى هريرة لم يقولوا ان ذلك لطعن فى عدالته أو لاتهامه بالكذب كما زعم المؤلف ، الذى تجنى بسوء فهمه على الحنفية ، وأظهرهم بمظهر التاركين للأحاديث الصحيحة ، الطاعنين فى بعض الصحابة ، ولا سيما أبو هريرة وانما كان توقفهم بناء على هذا الأصل من أصولهم .

---

(١) التوضيح على التلويح ج ٢ ص ٤٣٤ — ٤٣٥ ط استامبول .

أبو هريرة حافظ وفقيه :

والحنفية محجوجون فى هذا ، فقد نقل عن كبار الصحابة أنهم تركوا القياس بخبر الواحد ، والتفرقة بين الراوى الفقيه وغيره أمر مستحدث والذى عليه جماهير العلماء سلفا وخلفا أن خبر الواحد اذا ثبت مقدم على القياس ، وأيضا فكون أبى هريرة غير فقيه غير مسلم لهم ، فمعظم الصحابة ولا سيما المعروفون بالرواية كانوا فقهاء علماء ، وقد عده ابن حزم فى فقهاء الصحابة ، ونقل عنه الحافظ ابن حجر أنه فى الطبقة الثانية من أهل الفتيا مع أبى بكر وعثمان وأبى موسى ومعاذ وسعد بن أبى وقاص وغيرهم (١)، وحديث أبى هريرة فى المصراة صحيح غاية الصحة ، وليس أدل على هذا من أن ابن مسعود — وهو ممن قال الحنفية أنه فقيه — كان يفتى بوفق حديث أبى هريرة ، ولهذا أورد البخارى بعد حديث أبى هريرة فى المصراة حديث ابن مسعود وهو موقوف عليه ، قال : « من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا » وهذا من فقه البخارى وبعد نظره ، ومما ينبغى أن يعلم أن رد رواية الراوى غير الفقيه اذا خالفت القياس الجلى ليس أمرا مجمعا عليه من الحنفية ، وكذلك كون أبى هريرة ليس فقيها مقالة لبعضهم ، أما المحققون منهم فعلى خلاف هذا ، واليك ما قاله صاحب « عقود الجمان فى مناقب أبى حنيفة النعمان » (٢) قال فى أثناء الرد على على من زعم أن الإمام أبا حنيفة خالف بعض الأحاديث الثابتة عن رسول الله ، وسرد وجوه الاعتذار عن ذلك .

« الرابع كون راوى الحديث غير فقيه ، وهذا مذهب عيسى بن أبان، وتابعه كثير من المتأخرين ، وردوا بذلك حديث أبى هريرة فى المصراة ، وقال أبو الحسن الكرخى ومن تابعه : ليس فقه الراوى شرطا لتقديم الخبر على القياس ، بل يقبل خبر كل عدل ضابط اذا لم يكن مخالفا للكتاب أو

(١) الاصابة فى تمييز الصحابة : ج ١ ص ١٢ .
(٢) كتاب مخطوط بمكتبة الحرم المكى الشريف ، وهو كتاب قيم جدا .

السنة المشهورة ويقدم على القياس ، قال صدر الاسلام أبو اليسر : واليه مال أكثر العلماء ، وبسط الكلام على ذلك هو وصاحب التحقيق بما يراجع من كتابيهما •

قال صاحب التحقيق : وقد عمل أصحابنا بحديث أبى هريرة : « اذا أكل وشرب ناسيا » وان كان مخالفا للقياس ، حتى قال الامام أبو حنيفة : لولا الرواية لقلت بالقياس ، وقد ثبت عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال : ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس، ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوى فثبت أنه قول محدث •

وقال الامام عبد العزيز فى التحقيق : كان أبو هريرة فقيها ولم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد ، وقد كان يفتى زمان الصحابة وما كان يفتى فى ذلك الزمان الا فقيه ، وقال الشيخ محيى الدين القرشى صاحب « طبقات الحنفية » فى آخر طبقاته : أبو هريرة — رضى الله عنه — من فقهاء الصحابة وذكره ابن حزم فى الفقهاء من الصحابة ، وقد جمع شيخنا شيخ الاسلام تقى الدين السبكى جزءا فى فتاوى أبى هريرة سمعته منه ، وأجابوا عن حديث المصراة بأشياء أخرى ذكر بعضها القرشى فى آخر طبقاته •

ومهما يكن من شىء فليس فى رد بعض الحنفية بعض مرويات أبى هريرة كحديث المصراة ما يطعن فى روايته ولا ما يخل بعدالته ، وأعتقد أن القارىء ليس فى شك من هذا بعد هذا البيان الشاق ، وليس أدل على أنهم لا يتهمونه ولا يطعنون فى عدالته من أخذهم بكثير من مروياته كما تشهد بذلك كتبهم وهو أمر معروف مسلم ، قال الحافظ فى الفتح : « وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلى لرواية أبى هريرة وأمثاله كما فى الوضوء بنبيذ التمر والقهقهة فى الصلاة وغير ذلك » وأما ما ذكره عن النخعى قال : كان أصحابنا يدعون من حديث أبى هريرة فعلل مراده — ان صح — ما خالف من مروياته القياس الجلى كما هو مذهب الحنفية،

وأما ما رواه عن أبى جعفر الأسكافى فلا يخرج عما نقله عن النظام وشيعته وكذلك ما ذكره عن صاحب المثل السائر ، وعن تنازعهم فى مسألة المصراة فى مجلس الرشيد وأنه وافق من قال : أبو هريرة متهم فى روايته ، فكلام لا سند له ولا عزو ، ومثل هذا لا نلقى له بالا ولعله من الافتراءات التى ألصقت بالرشيد — وما أكثرها —

اعتماد أبى رية فى طعونه على أقوال المستشرقين :

وبعد كل هذا لم يجد المؤلف بـدا من أن يسـتعلن بعـد المـداجاة والاستخفاء ويكشف لنا عن مصدره الذى أورده المهالك فينقل فى ص ١٧١ مـا قاله : جولد سيهر المستشرق اليهودى فى أبى هريرة ، والوقوف من أحاديثه موقف الحذر ، ورمى « شبر نجر » له بأنه المتطرف فى الاختلاق ورعا ... الى آخر ما قال .

وكلها فرى ظاهرة مكشوفة لم تقم عليها أثارة من علم وقد عرضت فى ردى لكل ما ذكره ، فكن على ذكر منه ، ولا تعجب من هذا شان أبا رية قد أخذ كلام « جولد سيهر » ونفخ فيه ما شاء له هواه وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة ، ومن الكذب سرابا يظنه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ، وقد ظهر لك أبو رية على حقيقته دعى متطاول سليط اللسان ، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس وآرائهم ويتبجح بها لنفسه .

زعمه أن كعب الأحبار لقن أبا هريرة الأخبار الملفقة المكذوبة :

ذكر فى ص ١٧٢ تحت عنوان « أخذه عن كعب الأحبار » أن علماء الحديث ذكروا فى باب رواية الصحابة عن التابعين ، أو رواية الأكابر عن الأصاغر : أن أبا هريرة والعبادلة ومعاوية وأنس وغيرهم رووا عن كعب الأحبار الذى أظهر الاسلام خداعا ، وطوى قلبـه على يهوديتـه ، وأن أبا هريرة أول من انخدع به ، وقد استغل كعب سذاجته فاستحوذ عليه

ليلقنه كل ما يريد أن يبثه فى الدين الاسلامى ، ولكى يدلل على ما قاله ذكر جملة من الروايات عن أبى هريرة مبينا أنها من الاسرائيليات التى أخذها أبو هريرة عن كعب ، ومقارنا بين ما يرويه أبو هريرة ، وما يقول كعب فى بضع صفحات من كتابه .

واليك الجواب :

أما ما يتعلق بكعب وأنه كان منافقا يظهر الاسلام ويبطن اليهودية ، فقد قدمت — فى فصل سبق — الكلام عن كعب ، وانى لم أر أحدا رماه بهذا الا ما كان من النظام والمستشرقين وذيلهم أبى رية ، وأن علماء الجرح والتعديل لم يجرحوه على قرب عصرهم من عصره ، وعلى ما رزقوا من علم وشفوف نظر فى نقد الرجال ومعرفة الخفى من أحوالهم ، وليس من العدل تجريح الناس بغير شهود وبينة ، وأما رواية أبى هريرة وغيره كالعبادلة فليس بأمر جديد ، وقد استوفى الامام العراقى فى شرحه على مقدمة ابن الصلاح ذكر الذين عرفوا من الصحابة بالرواية عن التابعين، ولسنا ننكر أن فيما روى عن كعب وغيره من علماء أهل الكتاب ما هو كذب فى نفسه ، وقد حققت ذلك فيما سبق ، ولكن علماء الحديث ونقاده نقدوا كل هذا وميزوا بين الصحيح والمعلول ، والمقبول والمردود ، وما هو معروف على كعب من معارفه التى اكتسبها من كتب أهل الكتاب، وما وهم فيه بعض الرواة فرفعه الى النبى صلوات الله وسلامه عليه بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد ولا تعقيبا لمعقب ، والذى ننكره على المؤلف أن يرمى أبا هريرة بأنه غر ساذج ، وأن كعبا استحوذ عليه حتى لقنه الكثير من الاسرائيليات واستبعاده أن يعرف أبو هريرة ما فى التوراة وهو أمى لا يقرأ ولا يكتب ولا أدرى كيف غاب عن المؤلف أن العلم لا يتوقف على معرفة القراءة والكتابة ، مع أن الكلمة المسموعة لا تقل عن الكلمة المقروءة رسوخا فى النفس ؟ وماذا يقول المؤلف فى بعض الأكفاء فى القديم والحديث الذين

حصلوا من العلوم والمعارف ما لم يحصله غيرهم من المبصرين القارئين الكاتبين ؟ ومن البدهي أن الكفيف لا يقرأ ولا يكتب ، ولكن يسمع من الغير •

وهاك ما استشهد به على دعواه من أحاديث والجواب عنها :

حديث « الشمس والقمر ثوران فى النار يوم القيامة » :

قال فى ص ١٧٣ : روى البزار عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان الشمس والقمر ثوران فى النار يوم القيامة » فقال الحسن : وما ذنبهما ؟ فقال : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ما ذنبهما ؟ وهذا الكلام قد قاله كعب بنصه ، فقد روى أبو يعلى الموصلى قال كعب : « يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأنهما ثوران عقيران فيقذفان فى جهنم يراهما من عبدهما » وذكر مرجعه « حياة الحيوان للدميرى » •

ان حديث البزار عن أبى هريرة ثابت ، فقد ذكره الحافظ فى الفتح(١)، وابن كثير فى تفسيره (٢) وسكتا عنه ، وناهيك بهما ناقدين بصيرين ، وقد أخرج معناه الحافظ وأبو يعلى فى مسنده من طريق يزيد الرقاشى عن أنس وسنده فيه ضعف ، وأخرجه الطيالسى مختصرا ، والذى أخرجه الامام البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة مرفوعا ليس فيه أنهما ثوران عقيران ولا أنهما فى النار ، ولفظه : « الشمس والقمر مكوران يوم القيامة » (٣) •

ورواية البخارى صحيحة ولا شك ، يؤيدها قول الحق تبارك وتعالى: « انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون » وليس فى الحديث بعد ثبوته ما يشكل من جهة متنه •

فان قال قائل : وما ذنبهما حتى يعذبان ؟ قلت : قد أجاب عن ذلك الامام الخطابى فقال : « ليس المراد بكونهما فى النار تعذيبهما بذلك ،

---

(١) ج ٦ ص ٢٢٩ (٢) ج ٩ ص ١٢٠

(٣) « كتاب بدء الخلق باب صفة الشمس والقمر » الفتح ج ٦ ص ٢٢٩

ولكنه تبكيت لمن كان يعبدهما فى الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهم كانت باطلة»
وليس من شك فى أن جمع العابد والمعبود فى النار غاية التوبيخ والسخرية
والايلام ، وقال الاسماعيلى : « لا يلزم من جعلهما فى النار تعذيبهما فان
لله ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذابا وآلة من آلات العذاب،
وما شاء الله من ذلك فلا تكون هى معذبة » .

وان قال قائل : وكيف يؤتى بالشمس والقمر ويكوران ويلقيان فى النار
والنار تضيق بالقمر فضلا عن الشمس ، وهذا أمر يعلمه أهل الفلك وغيرهم؟
قلنا : إن ذلك سيكون يوم القيامة ، وأحوال يوم القيامة لا تقاس على
أحوال الدنيا ، فستبدل الأرض غير الأرض والسموات ، وسيتغير نظام
العالم الذى هو عليه اليوم ، وشواهد ذلك من القرآن أكثر من أن تحصى،
والله سبحانه الذى خلق هذه الأجرام قادر أن يكور ما يشاء تكويره منها
ويخسف ما يشاء من نورها ويصغر ما هو كبير منها ، ويكبر ما هو صغير
منها ، وهذا مما لا ينبغى أن يتشكك فيه موحد ، أما الملحدون واللادينيون
فالكلام معهم طريق آخر ، ورواية كعب التى ذكرها لم أعثر عليها فى كتب
السنة ولا التفسير وكتاب حياة الحيوان لا يعول عليه فى ثبوت الرواية ، ولو
سلمنا ثبوتها فهى لا تسعف المؤلف ولا تشهد لما قصد اليه من الطعن
فى أبى هريرة ، لجواز أن يكون كعب علم هذا من كتب أهل الكتاب ، وليس
كل ما فيها باطلا ففيها الحق والباطل ، والقرآن والسنة الصحيحة هما
الشاهدان على ما فيها من حق أو باطل ، أو يكون علمه من أبى هريرة
أو أنس ، وليس تجويز أن أبا هريرة أخذه عن كعب ثم رفعه بأولى من
تجويز أن يكون كعب أخذه منه ، ولا سيما وقد جاء فى القرآن ما يشهد
لما رواه ، وسنة النبى صلى الله عليه وسلم شارحة للقرآن
ومبينة له .

استدلال أبى رية بحديث موضوع فى الطعن فى أبى هريرة :

قال فى ص (١٧٤) وروى الحاكم فى المستدرك ورجاله رجال الصحيح عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله أذن لى أن أحدث عن ديك رجلاه فى الأرض ، وعنقه مثبتة تحت العرش وهو يقول : سبحانك ما أعظم شأنك قال : فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بى كاذبا » قال : وهذا الحديث من قول كعب ونصه : ان لله ديكا .. الخ .

والجواب :

أن متن هذا الحديث قد حكم عليه ابن الجوزى بالوضع وأحرى به أن يكون موضوعا ، والحاكم معروف بالتساهل فى التصحيح ، ومما يدل على عدم ثبوته أيضا ما قاله ابن قيم الجوزية فى جواب الأسئلة الطرابلسية بعد سرده جملة من أحاديث الديك قال : وبالجملة فكل أحاديث الديك كذب الا حديثا واحدا : « اذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فانها رأت ملكا » (١) .

واذا كان الحديث مختلقا موضوعا فلا يثبت عن أبى هريرة ولا عن رسول الله ، وبذلك انهار الأساس الذى بنى عليه كلامه ، ويكون قول كعب ان ثبت من الاسرائيليات المبثوثة فى كتب أهل الكتاب .

طعنه فى حديث فى صحيح مسلم بسبب فهمه له :

قال فى ص (١٧٤) وروى أبو هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « النيل وسيحان وجيحان والفرات من أنهار الجنة »(٢) وهذا

---

(١) كشف الخفاء ومزيل الالباس ج ١ ص ٤١٤ .

(٢) قال الامام النووى فى شرحه على مسلم ج ١٧ ص ١٧٦ « اعلم أن سيحان وجيحان غير سيحون وجيحون فأما سيحان وجيحان المذكوران فى هذا الحديث اللذان هما من انهار الجنة فى بلاد الأرمن فجيحان نهر المصيصة وسيحان نهر اذنه وهما نهران عظيمان جدا . وأما قول الأزهرى فى صحيحه جيحان نهر بالشام فغلط ... واتفقوا كلهم على أن جيحون بالواو نهر وراء خرسان عين بلخ واتفقوا على انه غير جيحان وكذا سيحون غير سيحان ثم أنكر على عياض تسويته بين سيحان وجيحان وسيحون وجيحون .

القول رواه كعب اذ قال : أربعة أنهار فى الجنة وصفها الله — عزوجل — فى الدنيا ، فالنيل نهر العسل فى الجنة ، والفرات نهر الخمر فى الجنة ، وسيحان نهر الماء فى الجنة ، وجيحان نهر اللبن فى الجنة .

والجواب :

ان الحديث الذى رواه أبو هريرة صحيح غاية الصحة وهو فى صحيح مسلم بلفظ : « سيحان وجيحان والفرات والنيل كلها من أنهار الجنة » ، والحديث ليس على حقيقته كما ذهب اليه بعضهم ، وانما الكلام على سبيل التشبيه ، وأن هذه الأنهار تشبه انهار الجنة فى صفتها وعذوبتها وكثرة خيراتها ونفعها للناس ، وقيل : ان فى الكلام حذفا ، والتقدير من أنهار أهل الجنة ففيه تبشير من النبى صلى الله عليه وسلم أن الله سينجز له وعده وسينصره وسيظهر له دينه على الأديان حتى يبلغ مواطن هذه الأنهار الأربعة وغيرها — اذ ذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر — وهذا ما كان فلم يمض قرن من الزمان حتى امتد سلطان الاسلام من المحيط الأطلسى الى بلاد الهند ، وأيا كان التأويل فالحديث مستساغ لغة وشرعا وقد كان الصحابة بذكائهم وصفاء نفوسهم واحاطتهم بالظروف والملابسات التى قيل فيها هذا الحديث وأمثاله يدركون ما يريده النبى صلى الله عليه وسلم من مثل هذا الحديث الذى قد يشكل ظاهره على البعض ، ولذلك لم يؤثر عن أحد منهم — على ما كانوا عليه من حرية الرأى والصراحة فى القول — استشكال مثل هذا الحديث .

وأما ما ذكره عن كعب فقد عزاه الى نهاية الأرب وهو لا يعتمد عليه فى ثبوت الأحاديث ، وكلامه ان ثبت فهو محمول أيضا على التشبيه ، وبقليل من التأمل يتبين لنا أن ادعاء تأثر أبى هريرة بما رواه كعب بعيد ، ولا يعدو أن يكون تظننا وتخمينا ، فالحديثان متغايران والأقرب أن يكون كلام كعب تفسيرا لحديث أبى هريرة على ضوء ما فهمه من قوله تعالى :

« مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم » .

استدلاله بحديث فى رفعه نكارة ووهم :

قال : وقال ابن كثير فى تفسيره : (ان حديث أبى هريرة فى يأجوج ومأجوج ونصه كما رواه أحمد عن أبى هريرة : « ان يأجوج ومأجوج ليحفرون السد كل يوم حتى اذا كادوا يرون شعاع الشمس قال الذين عليهم ارجعوا فستخرونه غدا فيعودون ... الخ » وقد روى أحمد هذا الحديث عن كعب) قال ابن كثير : لعل أبا هريرة تلقاه من كعب فانه كثيرا ما كان يجالسه ويحدثه .

والجواب :

أن الحديث ذكره ابن كثير فى تفسيره ، وذكر رواية الإمام أحمد ورواية الترمذى وأنه قال : اسناده قوى ولكن متنه فى رفعه نكارة لأن ظاهر الآية يقتضى أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه لاحكام بنائه وصلابته وشدته . قال ابن كثير : ولكن هذا قد روى عن كعب الأحبار ثم ذكر خبرا آخر قريبا منه فى معناه ، وليس هوهو ... الى أن قال : ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب فانه كان كثيرا ما يجالسه ويحدثه فحدث به أبو هريرة فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع فرفعه (١) ، ومن عجب أن المؤلف لما نقل كلام ابن كثير حذف متعمدا قوله : « فتوهم ... » وذلك لأنها ترد عليه فيما زعم وادعى أن أبا هريرة كان يأخذ كلام كعب ويرفعه ، فانظروا كيف تكون الأمانة فى النقل ، وكيف تكون الأساليب الملتوية فى البحث .

والذى أميل اليه أن الحديث غير ثابت وأنه منكر كما قال ابن كثير ، ورجح عدم الثبوت أن فى سنده قتادة ، وهو معروف بالتدليس فلعل البلاء فيه من المحذوف .

---

(١) تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٣٣٢ — ٣٣٣

هذا الى مخالفته للقرآن كما أسلفنا ، وللسنة المشهورة ، ففى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من سد يأجوج مثل هذه وحلق بأصبعيه الابهام والتى تليها » واذا كان الحديث غير ثابت فقد انهار الأساس الذى بنى عليه مزاعمه •

طعنه فى حديث فى الصحيحين :

قال فى ص (١٧٤) وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة « ان الله خلق آدم على صورته » •

وهذا الكلام قد جاء فى الاصحاح الأول من التوراة — العهد القديم — ونصه هناك : وخلق الله الانسان على صورته ، على صورة الله خلقه •

وذكر فى الحاشية أن من روايات هذا الحديث : وطوله — أى آدم — ستون ذراعا ، وفى رواية على صورة الرحمن ، وقد انتقد هذا الحديث من ابن حجر فى الفتح فقال : ويشكل على هذا — من الآن (١) الآثار للأمم السابقة كديار عاد وثمود ، فان مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة فى الطول على حسب ما يقتضيه هذا الترتيب الذى ذكره أبو هريرة •

والجواب :

أن الحديث مروى فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة، ولا يضير أبا هريرة أن كون ما رواه من الحديث موافقا لما فى التوراة، فالكل من عند الله ووحيه ، والقرآن والسنة الصحيحة هما المهيمنان والشاهدان على الكتب السابقة ، فما جاء فى القرآن مصدقا لما فى التوراة والانجيل فهو حق ولم يدخله تحريف ولا تبديل قال الله تعالى فى سورة المائدة — بعد ما ذكر التوراة والانجيل وتصديق الانجيل لما

(١) الذى فى الفتح « ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار ... » ولكن المؤلف يخطف فى نقله من غير تثبت كما يخطف فى تفكيره من غير وعى

فى التوراة — : « وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » (١) فالحديث صحيح من جهة سنده ومن جهة متنه ومعناه ، سواء أكان الضمير فى صورته راجعا لآدم أو راجعا لله — عزوجل — كما فى الرواية الأخرى : « خلق الله آدم على صورة الرحمن » فان كان الضمير لآدم — وهو الراجح الذى ينبغى أن يصار اليه على مقتضى القواعد العربية — فالأمر ظاهر ، ويكون المعنى ان الله أوجده على هذه الهيئة التى خلقه عليها لم ينتقل فى النشأة أحوالا ولا تردد فى الأرحام أطوارا كذريته ، بل خلقه رجلا كاملا سويا من أول ما نفخ فيه الروح ، وفى هذا أبلغ الرد على الطبيعيين والماديين ، وان قلنا ان الضمير يعود على البارى جل وعلا فالكلام فى هذا معروف مشهور ، فمذهب السلف الإيمان به كما ورد ، وامراره من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف مع تفويض علم معرفة الحقيقة الى الله ، ومذهب الخلف تأويله بما يتفق هو واللغة والشرع والعقل ، والتأويل فى مثل هذا سهل وقريب : أى على صفته من الحياة والعلم والسمع والبصر ونحوها .

وما استشكله الحافظ ونقله أبو رية ليشكك القارىء فى الحديث فلا اشكال فيه والحمد لله ، فعمر الدنيا لا يقدر ببضع آلاف السنين ولا بعشرات الآلاف وانما يقدر بملايين السنين ، والى هذا ذهب الباحثون فى علوم طبقات الأرض والأجناس والحيوان والطيور ، فليس ببعيد أن يتناقص خلق ذرية آدم فى هذه الآباد الطويلة حتى وصل الى ما نحن عليه الآن ، واذا كان الحافظ قد استشكل ذلك فى عصره فلا محل اليوم للاستشكال بعد تقدم العلوم والمعارف ، ويظهر لى أن الحافظ كان متأثرا فى مقالته هذه بما يزعمه أهل الكتاب عن عمر الدنيا وأنه سبعة آلاف سنة وهو باطل ولا شك ، وقد تبين له فيما بعد أن لا استشكال وأن عمر الدنيا أكثر

---

(١) المائدة — الآية ٤٨

من ذلك فقال فى أثناء ذكر ما يستنبط من الحديث : « وفيه أن المدة التى بين آدم والبعثة المحمدية فوق ما نقل عن الاخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير »(١) .

على أنه يجوز أن يكون الحديث سيق لبيان فرط طوله من غير خصوص كونه ستين زراعا فيكون المراد به التكثير ، ولعل مما يقوى هذا الفهم ما رواه ابن أبى حاتم باسناد حسن عن أبى بن كعب مرفوعا : « ان الله خلق آدم رجلا طوالا كثير شعر الرأس كأنه نخلة سحوق » ومن بعد ذلك كله فما هى الصلة التى بين موافقة ما رواه أبو هريرة عن النبى لما فى التوراة وبين ما زعمه من أخذ أبى هريرة عن كعب الأحبار ، وكعب لا صلة له بهذه القصة البتة ؟ ! ! .

افتراؤه على مالك فى انكاره بعض الأحاديث الصحيحة :

ولما كان جل هم المؤلف التشكيك فى الأحاديث ولاسيما ما رواه أبو هريرة فقد قال فى حاشية ص (١٧٥) بعد ذكر استشكال الحافظ للحديث : « وأنكر مالك هذا الحديث وحديث « ان الله يكشف عن ساقه يوم القيامة وانه — أى الله سبحانه — يدخل فى النار يده حتى يدخل من أراد » انكارا شديدا وحديث « كشف الساق » من رواية أبى هريرة فى الصحيحين — عند البخارى — : « فيكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كان يسجد فى الدنيا رياء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقا » .

وانى لأقول للمؤلف وأشباهه :

ان المتكلم فى مثل هذه المباحث الشائكة والأحاديث المشتبهة يجب عليه — ان كان باحثا حقا — أن يدلنا على مصدره ، ولا ندرى فى أى كتاب أنكر مالك هذا ، والذى يظهر لى من تتبع كلام المؤلف أنه اذا لم يجد

---

(١) فتح البارى ج ١١ ص ٦

لافتراءاته سندا يلقى الكلام جزافا ويرسله على عواهنه ، وهذه الأحاديث التى أشار اليها من المتشابهات ، وقد شاء الله سبحانه أن يأتى بالمتشابه فى قرآنه وأن يأتى به نبيه فى أحاديثه ، ليكون فتنة لأبى رية وأمثاله الذين لم تشرق قلوبهم بنور الإيمان ، ولم ترق عقولهم الى الايمان بالمغيبات : « فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله » ومذهب السلف فيها معروف ، ولو أنه كذب على غير مالك لجاز هذا عند بعض الناس أما مالك فمقالته فى المتشابه معروفة مشهورة، فقد قال لمن سأله عن الاستواء : « الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة ، أخرجوه عنى فانه رجل سوء » .

ولم يكذب المؤلف على مالك وحده ، بل كذب على أبى هريرة أيضا وعلى صاحبى الصحيحين ، فقد روى البخارى الحديث الذى فيه الساق عن أبى سعيد الخدرى(١) ورواه الامام مسلم عن أبى سعيد الخدرى أيضا(٢) وأما حديث أبى هريرة فى الصحيحين فهو فى معنى حديث أبى سعيد ، ولكن ليس فيه مسألة الساق .

طعنه فى حديث صفة النبى صلى الله عليه وسلم :

وقال فى ص (١٧٥) : ولما ذكر كعب صفة النبى فى التوراة قال أبو هريرة فى صفته صلى الله عليه وسلم : « لم يكن فاحشا ولا متفحشا ولا صخابا فى الأسواق » وهذا نص كلام كعب ...

وبحسبى فى الرد ما قدمته فيما سبق ، حينما زعم أن صفة النبى فى التوراة خرافة وضعها كعب ، وأن عبد الله بن عمرو بن العاص أخذها عنه .

وأزيد هنا فأقول : كونه صلى الله عليه وسلم لم يكن فاحشا ولا

---

(١) كتاب التوحيد باب « وجوه يؤمئذ ناضرة ، الى ربها ناظرة »
(٢) مسلم شرح النووى جـ ص ٢٥ وما بعدها

متفحشا ... مما لا يختلف فيه اثنان ويقر به الأعداء والأصدقاء ، فكون أبى هريرة أو غيره روى هذه الصفات لا يتوقف بحال من الأحوال على كون كعب ذكر أن هذه صفاته فى التوراة ، لأن هذه الأخلاق المحمدية كانت معلومة لهم بالمشاهدة والملاحظة .

تحقيق الحق فى حديث : « خلق الله التربة يوم السبت »

قال فى ص (١٧٥) أيضا : وروى مسلم عن أبى هريرة قال : « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى فقال : «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة فى آخر الخلق من آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر الى الليل » وقد روى هذا الحديث كذلك أحمد والنسائى عن أبى هريرة ، وقد قال البخارى وابن كثير وغيرهما : ان أبا هريرة قد تلقى هذا الحديث عن كعب الأحبار ، لأنه يخالف نص القرآن فى أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام قال : ومن العجيب أن أبا هريرة قد صرح فى هذا الحديث بسماعه من النبى صلى الله عليه وسلم وأنه قد أخذ بيده حين حدثه به . قال :

وانى لأتحدى الذين يزعمون فى بلادنا أنهم على شىء من علم الحديث وجميع من هم على شاكلتهم فى غير بلادنا أن يحلوا لنا هذا المشكل ، وأن يخرجوا بعلمهم الواسع شيخهم من الهوة التى سقط فيها ، ثم تهكم بأبى هريرة ما شاء له أدبه أن يتهكم ! .

وللجواب عن ذلك أقول :

هذا الحديث قد تنبه اليه المحدثون من قديم الزمان ، وأعلوه وتكلموا فيه فمنهم من قال : انه غير ثابت لأن اسماعيل بن أمية انما أخذه عن ابراهيم بن يحيى وابراهيم لا يحتج به ، فقد سئل عنه على بن المدينى

شيخ البخارى فقال : « وما أرى اسماعيل بن أمية أخذ هذا الا من ابراهيم ابن أبى يحيى » وابراهيم بن يحيى هذا قال فيه الامام أحمد : « كان قدريا معتزليا جهميا كل بلاء فيه ترك الناس حديثه وكان يضع » وقال ابن معين : « كذاب رافضى » فبمثل هذا السند لا يثبت متن الحديث ولا المشابكة المسلسل بها بسببوجود ابراهيم فى السند صراحة أو تدليسا(١) واذا كان الحديث مختلفا مكذوبا على النبى وعلى أبى هريرة ومن جاء بعده من الثقات فلا يصح أن يرتب عليه باحث حكما هو فرع عن ثبوته .

ومنهم من أنكر رفع الحديث الى النبى صلى الله عليه وسلم وأن أبا هريرة انما أخذه من كعب الأحبار ، وأن بعض الرواة وهم فى رفعه والأصح وقفه على كعب ، والى هذا ذهب امام الأئمة البخارى فى تاريخه فقال « رواه بعضهم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن كعب الأحبار وهو الأصح » ووافقه على هذا العلامة ابن كثير قال :

« فكأن هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى (٢) » ومهما يكن من شىء فأبو هريرة برىء مما غمزه به أبو رية ولمزه واتهمه من رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والكذب عليه حتى صار يتهكم بأبى هريرة ما شاء له هواه أن يتهكم ويزيد فى ذلك ويعيد ، لأنه ان كان الأمر كما قال ابن المدنى ومن تابعه فيكون أبو هريرة برىء كل البراءة من تبعة هذا الحديث ، ويكون كل ما نسب الى أبى هريرة فى الحديث من لفظه ومن سماعه ، وقوله : « أخذ رسول الله بيدى » غير ثابت ، ولا يعدو أن يكون مجرد افتراء قصد به الواضع التلبيس والتمويه واظهار الباطل المزور فى صورة الحق الثابت المؤكد ، وان كان الأمر كما قال البخارى وابن كثير

---

(١) الأسماء والصفات ص ٣٨٤

(٢) البداية والنهاية ج ١ ص ١٧ ، ١٨ تفسير ابن كثير ٣ / ٤٨٨ ، ٣٢٦/٧

فيكون أبو هريرة برىء من تبعة رفعه ، وأنه لم يقل : « سمعت رسول الله ... ولا أخذ بيدى ... » الخ وانما الواهم توهم الرفع فرفعه وأكده بهذا ، ولعلك أيها القارىء المتثبت تبتسم وتطيل الابتسام كما ابتسمت أنا وأطلت الابتسام من تحدى أبى ريه الصارخ لعلماء الحديث فى مصر بل والعالم الاسلامى قاطبة أن ينتشلوا شيخهم أبا هريرة من الهوة التى سقط فيها ، فقد ظهر لك وجه الحق ، وأنه لا هوة ولا سقوط ، وأنه بنى مزاعمه على شفا جرف هار فانهار به فى نار جهنم وبئس المصير .

وان من يقرأ كلام أبى ريه ليخيل اليه أنه فى زهوه قد غزا الأجواء وفتح أبواب السماء ، وهذا يدل على الجهل المزوج بالغرور المتطاول ، وليس أضر على الباحث من هاتين الصفتين : الجهل والغرور .

طعنه فى حديث فى صحيح البخارى :

فى ص (١٧٦) قال : وروى البخارى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) : « من عادى لى وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب الى عبدى بشىء أحب الى مما افترضته عليه ، وما زال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحببته ، فكنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها ، وما ترددت عن شىء أنا فاعله ترددى عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته » قال : ومن له حاسة فى شم الحديث يجد فى هذا الحديث رائحة اسرائيلية ، ثم أتى فى الحاشية فيقول : تفرد البخارى باخراج هذا الحديث دون مسلم وسائر أصحاب النبى (كذا) ومسند أحمد ، وقد طعن الأئمة فى هذا الحديث ، وبعد ذكر ما اعتبره طعنا قال : ويبدو لى أن اسناد

(١) لقد اخطأ المؤلف فى جعله من كلام النبى ولو كان متمرسا فى الفن لقال كما فى صحيح البخارى « ان الله تعالى قال من عادى» الخ لأنه من الأحاديث القدسية ولو كان ينقل عن تعقل لأدرك ان الكلام لا يصح أن ينسب إلى النبى لأن المعانى التى فيه لا يصح أن تسند الا الى الله تعالى .

أبى هريرة فى هذا الحديث هو وهب بن منبه فقد وقع فى الحلية من ترجمة هذا الكاهن (وهب) : « وانى لأجد فى التوراة أن الله تعالى يقول : « ما ترددت عن شىء قط ترددى عن قبض روح المؤمن » .

والجواب :

أن هذا الحديث خرجه البخارى فى صحيحه(١) فهو صحيح ، ولا يخل بصحته أن كان بعض رجاله قد انتقدوا وهو خالد بن مخلد شيخ البخارى وشريك بن عبد الله ، لأن الانسان أعرف بشيوخه من غيره ، واذا تعارض قول البخارى فى رجل وقول غيره فالقول ما قاله البخارى فقد كان نسيجا وحده فى معرفة علل الحديث وتاريخ الرجال حتى لقد قبله الامام مسلم بين عينيه لما كشف له عن علة خفية فى حديث ولقبه بأستاذ الأستاذين فلو كان فى رواة الحديث ما يخل بالصحة لما أخرجه البخارى ، والحديث وان كان لم يخرجه مسلم فى صحيحه ولا أحمد فى مسنده قد خرجه غيرهما من أئمة الحديث ، فقد خرجه البيهقى فى الزهد وأبو يعلى والبزاز والطبرانى ، بل خرجه الامام أحمد فى كتاب الزهد ؟ ولم ينفرد بالحديث أبو هريرة ، فقد رواه غيره من الصحابة منهم عائشة وعلى وأبو أمامة وابن عباس وأنس وحذيفة ومعاذ بن جبل ولم يتفرد به رواته فقد روى من طرق أخرى كثيرة وان كانت لا تخلو من ضعف ولكنها يقوى بعضها بعضا ، وقد صدع بهذا الحافظ الحجة الثبت ابن حجر وهو كما وصفه المؤلف أمير المؤمنين فى الحديث قال الحافظ فى الفتح(٢) : « واطلاق أنه أى هذا الحديث لم يرد الا بهذا الاسناد مردود ... الى أن قال : ولكن للحديث طرقا أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا » . ثم شرع يسرد هذه الطرق ومن خرجها من أصحاب الكتب ، ومن رويت عنه من الصحابة ، وهكذا يتبين لنا أن الحديث لا مطعن يعتد به فى سنده .

---

(١) كتاب الرقاق باب التواضع ، انظر فتح البارى ج ١١ ص ٢٨٦
(٢) جـ ١١ ص ٢٨٦

وأما من ناحية المعنى فلا شيء فيه الا ما كان من قوله : « وما ترددت الخ » وفى القرآن المتواتر والسنة الصحيحة من أمثال هذا الحديث شيء غير قليل ، فلو رددنا هذا بسبب أنه مشكل لرددنا الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

وللعلماء فى هذا وأمثاله رأيان :

١ — رأى السلف وهو الايمان به كما ورد مع عدم التمثيل والتكييف وتنزيه الله عن ظاهره المعروف لنا ، وتفويض علم معرفة حقيقته الى الله عز وجل .

٢ — رأى الخلف وهم المؤولة وقد حملوا الكلام على المجاز وذلك بتمثيل حب الله أولياءه المؤمنين وكراهية ايذائهم واساءتهم بهذه الصورة المعبرة المفهومة عند البشر ، وبعضهم حمل التردد من الملائكة لا من الله ، لكنهم لما كانوا رسل الله فنسب ما هو اليهم الى الله لأنه هو الذى أرسلهم ، وقد بسط الكلام على هذا الحافظ فى الفتح فليرجع اليه من يشاء الاستزادة .

ومن خيانة المؤلف فى النقل أنه ذكر كلام الخطابى فاقتصر على الاستشكال ولم يذكر ما أجاب به ، وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ، واليك كلام الخطابى بتمامه لتعجب من صنيع أبى رية ، قال الخطابى : « التردد فى حق الله غير جائز والبداء عليه فى الأمور غير سائغ ، ولكن له تأويلين : أحدهما أن الانسان قد يشرف على الهلاك فى أيام عمره من داء يصيبه وفاقة تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهها ، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمرا ثم يبدو له فيه فيتركه ويعرض عنه ، ولابد له من لقائه اذا بلغ الكتاب أجله لأن الله قد كتب الفناء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه ، والثانى أن يكون معناه : ما رددت رسلى فى شيء أنا فاعله كترديدى اياهم فى نفس المؤمن .... الخ ما قال .

ثم ما الذى حمل المؤلف على هذا الحكم الجائر على الحـــديث : ألأن وهبا ذكر أن فى كتب الأنبياء مثل هذا ؟ ولم لا يكون هذا ممـــا ذكره عن ربهما موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ثم ما رأيك يا صاحب الأنف البوليسية أن معظم الحديث لا يتفق هو وما عرف عن بنى اسرائيل مـــن الشكاسة والصلابة وسوء الطباع حتى وصفتهم التوراة بأنهـــم شعب صلب الرقبـــة ، وايغالهـــم فى حب المـــادة والبعد عن الروحانيات ، وانا لنحمد الله سبحانـــه أنه لم يرزقنا حاسة شم كحاستك ولا أنفا كأنفك الصهيونى البارع !

زعمه فى حديث فى صحيح مسلم أنه من الإسرائيليات :

وبعد أن صب المؤلف على أبى هريرة ذنوبا من سفاهه ورميه بالسذاجة والغفلة فى ص (١٧٧) قال : « واليك مثلا من ذلك نختم به ما ننقله مـــن الأحاديث التى رواها أبو هريرة عن النبى وهى فى الحقيقة من الإسرائيليات حتى لا يطول بنا القول » .

روى الامام أحمـــد عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان فى الجنة لشجرة يسير الراكب فى ظلها مائة عام اقرأوا ان شئتم « وظل ممـــدود » » .

ثم ذكر أن أبا هريرة لم يكد يروى هـــذا الحديث حتى أسرع كعب فصدق كلامه وذكر من أوصافها ما ذكر .

والجـــواب :

أن هذا الحديث لم يروه الامام أحمد فحسب بل رواه الإمامان الجليلان البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، ولو أن الرواية كانت عن أبى هريرة وحده لجاز أن ينخدع بعض الناس بهذا القول ، ولكن الحديث روى عن غـــير أبى هريرة من الصحابة الذين لا يعتبرون عند المؤلف ذوى سذاجة وغفلة كما زعم ذلك بالنسبة لأبى هريرة ، فقد رواه البخارى عن أبى هـــريرة

وأنس (١) وعن سهل بن سعد وأبى سعيد الخدرى (٢) ورواه الامـام مسلم عن أبى هريرة وسهل بن سعد وأبى سعيد الخدرى (٣) فما رأيك يا باحث العصر فى الثلاثة الآخرين من الصحابة ؟ هل استغفلهم كعب كما استغفل أبا هريرة — على ما زعمت — ؟ ومن يصدق أن صحابة رسول الله الذين كانوا خير أمة أخرجت للناس وضرب الله لهم الأمثال فى التوراة والانجيل كانوا الى هذا الحد من السذاجة والغفلة ؟ بعض الحياء يابوق المبشرين وصدقت الحكمة النبوية: « اذا لم تستح فاصنع ما تشاء » •

ومن خيانة المؤلف أن يجعل مرجعه تفسير ابن كثير مما يوهم القارىء أن ابن كثير يوهن الحديث كما هو ديدنه فى العزو الى ابن قتيبة ، وقد رجعت الى تفسير ابن كثير (٤) فوجدته بسط روايات الحديث بمالا مزيد عليه ثم قال ما نصه : « فهذا الحديث ثابت عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بل متواتر مقطوع بصحته عند أئمة الحديث لتعدد طرقه وقوة أسانيده وثقة رجاله » •

فقلت : ياعجبا لأمر هذا المؤلف !!! وصدق الله « ومن يضلل الله فماله من هاد » •

رميه أبا هريرة بضعف الذاكرة واختلاق الأحاديث :

فى ص (١٧٧) قال : تحت عنوان « ضعف ذاكرته » : كان أبو هريرة يذكر عن نفسه أنه كان كثير النسيان ، لا تكاد ذاكرته تمسـك شيئا ممـا يسمعه ثم زعم أن النبى دعا له فأصبح لا ينسى شيئا يصل الى أذنه ، وقد ذكر ذلك لكى يسوغ كثرة أحاديثه ويثبت فى أذهان السامعين صـحة ما يرويه » •

---

(١) كتاب بدء الخلق باب صفة الجنة والنار — فتح البارى ج ٦ ص ٢٥١
(٢) كتاب الرقاق باب صفة الجنـة والنار — فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٥
(٣) صحيح مسلم شرح النووى ج ١٧ ص ١٦٧ — ١٦٨
(٤) ج ٨ ص ١٨٧ — ١٨٨

٦٧٣

روى مسلم عن الأعرج قال : سمعت أبا هريرة يقول : « انكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الموعد ، كنت رجلا مسكينا أخدم رسول الله على ملء بطنى وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم فقال رسول الله : « من يبسط ثوبه فلن ينسى شيئا سمعه منى ، فبسطت ثوبى حتى قضى حديثه ثم ضممته الى ، فما نسيت شيئا سمعته منه » قال مسلم : ان مالكا انتهى حديثه عند انقضاء قول أبى هريرة ولم يذكر فى حديثه الرواية عن النبى : من يبسط ثوبه ... ولا ريب أن رواية مالك هى الصحيحة لأن الكلام بعد ذلك مفكك الأوصال ولا صلة بينه وبين الذى قبله .

متابعة المؤلف للمستشرقين فى كل ما زعم :

واليك جوابنا عن هذه المزاعم الباطلة :

١ — ان هذا ليس من بنات أفكاره وانما هو كلام « جولد سيهر » المستشرق اليهودى عدو الاسلام والمسلمين ، فأبو رية لم يكن الا بوقا يردد كلام هذا اليهودى ، وان كان — والحق يقال — أعف من المؤلف ، واليك ما قاله جولد سيهر لترى أن المؤلف تابعه حذو النعل بالنعل قال : وقد اختلق الناس قصة تبرر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع فى الخطأ فقالوا : ان النبى لفه بيده فى بردة بسطت بينهما أثناء حديثهما ، وبذلك ضمن أبو هريرة لنفسه ذاكرة تحفظ كل ما سمع ... الخ ما قال (١) .

وقصة بسط الرداء مروية فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة (٢) وليس فى العقل ولا النقل ما يخالفها ، بل جاء الواقع مؤيدا لهذا حتى شهد له بقوة الحفظ الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل العلم

(١) انظر دائرة المعارف الاسلامية ص ٤٠٨ المجلد الأول .

(٢) فتح البارى ج١ ص ٧٣ — ١٧٤ ومسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٥٣،٥٢

وعدوا هذا من المعجزات النبوية الظاهرة ، ومن خصائص أبى هريرة أخرج البخارى فى التاريخ والبيهقى فى المدخل من حديث محمد بن عمارة ابن حزم أنه قعد فى مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مرارا فعلمت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس » وأخرج أحمد والترمذى عن ابن عمر أنه قال لأبى هريرة « ان كنت لألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه » قال الترمذى : حسن ، وقصته مع مروان وكاتبه معروفه مشهورة (١) وقال الشافعى — وهو امام فى المعقول والمنقول — : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى عصره » فهل من البحث الصحيح والمنطق السليم أن ندع كلام هؤلاء الأئمة ونأخذ بكلام المستشرقين ومتابعيهم ؟ .

٢ — محاولة المؤلف التشكيك فى قصة بسط الثوب والرداء بأن الامام مسلما قال : ان مالكا انتهى حديثه عند قول أبى هريرة الموقوف عليه ولم يذكر قصة البسط ، وزعمه أن رواية مالك هى الصحيحة لأن الكلام بعد ذلك مفكك الأوصال ولا صلة بينه وبين الذى قبله .. محاولة فاشلة تنم عن جهل عميق بمقصد مسلم وطريقة المحدثين ، وعن بغض دفين لأبى هريرة حمله على أن يحرف الكلم عن مواضعه ، والذى فى صحيح مسلم أن الزهرى راوى الحديث عن ابن المسيب عن أبى هريرة قد روى عنه الحديث ثلاثة : مالك وسفيان بن عينية ومعمر ، أما مالك فقد اقتصر على كلام أبى هريرة وهو دفاعه عن نفسه وبيان الأسباب التى هيأت الاكثار ، وأما سفيان ومعمر فقد ذكرا قصة بسط الثوب ومقالة النبى صلى الله عليه وسلم فالقصة وردت عن الزهرى من طريق ابن عيينة ومعمر

(١) الاصابة فى تاريخ الصحابة ترجمة أبى هريرة

وناهيك بهما امامين جليلين ، وكذلك وافق سفيان بن عيينة ومعمر فى ذكر القصة ابراهيم بن سعد وحديثه عند البخارى (١) .

وأما كون قصة الثوب مقتضبة عما قبلها فشىء لا وجود له الا فى وهم قائله لأنها وثيقة الصلة بما قبلها ، ذلك أن أبا هريرة بعد أن بين أن تفرغه من الشواغل الدنيوية وملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الأسباب الحاملة له على الإكثار ، ناسب أن يذكر سببا آخر وهو عدم نسيانه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ببركة دعائه له ، على أن قصة بسط الثوب قد وردت مستقلة فى صحيح البخارى من طرق عدة صحيحة عن أبى هريرة واعتبرها الأئمة من فضائل أبى هريرة ومن المعجزات النبوية قال الحافظ فى الفتح : « وفى هذين الحديثين — حديث يقولون أكثر أبو هريرة ... وحديث بسط الثوب ... — فضيلة ظاهرة لأبى هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لأن النسيان من لوازم الانسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر النسيان ثم تخلف عنه ببركة النبى صلى الله عليه وسلم » وهكذا يتبين لنا أن المؤلف قد أخطأ فهم عبارة مسلم وأنه طعن فى غير مطعن .

تصيده وتحريفه بعض المرويات كى يثبت نسيان أبى هريرة :

ولأجل أن يبرر المؤلف تجنيه علي أبى هريرة وأنه اختلق قصة بسط الثوب صار يتصيد بعض روايات زعم أنها تخالف حديث عدم النسيان فقال فى ص ١٧٨ متهكما :

على أن هذه الذكراة القوية التى اختص بها أبو هريرة من دون الصحابة جميعا بل من دون مازرأ الله من الطباع الانسانية قد خانته

(١) كتاب المزارعة باب ما جاء فى الغرس .

فى مواضع كثيرة ، وأن ثوبه الذى بسطه قد تمزق فتناثر ما كان قد ضمه بين أطرافه واليك أمثلة من ذلك ، ثم ذكر :

حديث الشيخين عن أبى هريرة : أن النبى قال : « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة » وأن أبا هريرة حدث به ثم نسيه ، وقصة ذى اليدين فى السهو فى الصلاة ، وشك أبى هريرة فى تعيين الصلاة أهى الظهر أم العصر وذكر أن أبا هريرة لما روى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا ودما خير من أن يمتلىء شعرا » قالت عائشة : لم يحفظ انما قال ... من أن يمتلىء شعرا هجيت به » وهكذا تتمخض المواضع الكثيرة التى زعم أنه نسى فيها عن ثلاثة أحاديث ، وسترى بعد الاجابة عنها أنه لن يسلم له الا واحد أو اثنان .

١ — ان الروايات فى قصة الثوب اختلفت ، ففى بعضها تقييد عدم النسيان بما سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم بعد هذه المقالة ، ففى صحيح مسلم « فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثنى به » وفى صحيح البخارى « فما نسيت شيئا بعد » وفى بعض الروايات أن عدم النسيان انما كان مقيدا بالمقالة التى سمعها من النبى صلى الله عليه وسلم فى هذه القصة ، ففى رواية شعيب « فما نسيت من مقالته تلك من شىء » وعلى هذا فان كان المراد الثانى فلا ينافى أن ينسى قبل هذه المقالة وبعدها بعض الأحاديث ، وان كان المراد الأول — وهو الراجح — فلا ينافى نسيان بعض الأحاديث قبل هذه القصة .

رد مزاعمه فى حديث « لا عدوى ... » :

٢ — وأما حديث « لا عدوى ولا طيرة ... » فقد رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة (١) وعن ابن عمر (٢) وعن أنس بن مالك ، وثبت أيضا عن عائشة عند الطبرى وعن سعد بن أبى وقاص وزواه مسلم

(١) كتاب الطب باب لاهامة

(٢) كتاب الطب باب لا عدوى

عن أبي هريرة وعن السائب بن يزيد وعن جابر وعن أنس وعن ابن عمر[١] فالحديث لم ينفرد به أبو هريرة ، بل وافقه عليه بضعة من الصحابة ، فاحتمال أن أبا هريرة اختلقه أو غلط فيه — غمز المؤلف ولمز — احتمال بعيد جدا ان لم يكن مستحيلا ، فلم يبق الا أن يكون رجوعه اما لنسيان أو لغرض آخر صحيح وعلى تسليم النسيان فيكون من الأحاديث التى سمعها قبل هذه المقالة ، وهذا لا ينافى أنه ما نسى شيئا بعد ذلك ، وبذلك يظهر أن لا منافاة بين نسيان هذا الحديث وقصة بسط الثوب ، ثم ان هذا النسيان لحديث واحد — على فرض تسليمه — انما يعود على أبى هريرة بالتكريم والاكبار لحفظه وقد قيل فى الحكم الشعرية :

ومن ذا الذى تحصى سجاياه كلها كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

وانا لنلمس هذا الاكبار لحفظ أبى هريرة فى قول أبى سلمة ، قال أبو سلمة « فما رأيته نسى حديثا غيره » بل جاء فى بعض الروايات تردد أبى سلمة بين نسيان أبى هريرة أو نسخ أحد الحديثين للآخر[٢] على أن تسليمنا نسيان أبى هريرة انما هو على سبيل الاحتمال ، ومن الجائز جدا أن يكون رجوعه عنه أو السكوت عليه وعدم التحديث به لغرض آخر شريف ككونه منسوخا مثلا ، واليك ما قاله الحافظ الكبير ابن حجر لترى الفرق بين العلماء المتثبتين والأدعياء المغرورين قال — تعليقا على قول أبى سلمة فما رأيته نسى حديثا غيره — « فى رواية يونس قال أبو سلمة : ولعمرى لقد كان يحدثنا به فما أدرى أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين الآخر ، وهذا الذى قاله أبو سلمة ظاهر فى أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض وقد تقدم وجه الجمع بينهما فى باب الجذام[٣] ... قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم حديث « من

---

(١) مسلم بشرح النووى ج ١٤ ص ٢١٣ — ٢١٨
(٢) انظر صحيح البخارى كتاب الطب باب لا عدوى
(٣) فتح البارى ج ١٠ ص ١٩٩

بسط رداءه ثم ضمه اليه لم ينس شيئا سمعه من مقالتى » وقد قيل فى الحديث المذكور : لن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التى قالها ذلك اليوم ، لا أنه ينتفى عنه النسيان أصلا ، وقيل : كان الحديث الثانى ناسخا للأول فسكت عن المنسوخ وقال القرطبى فى المفهم : ويحتمل أنهما لما كانا خبرين متغايرين عن حكمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبما تدعو اليه الحاجة ويحتمل أنه خاف اعتقاد جاهل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما وكان اذا أمن ذلك حدث بهما جميعا (١) » وهكذا ترى أن النسيان ليس بمتيقن بل هو إحتمال ، وعلى فرض تسليمه فلا تعارض بينه وبين حديث البسط ، فهل بعد هذا يستحق أبو هريرة من هذا الطاعن السليط كل هذا التهكم والتثريب ؟ .

رد زعمه فى حديث السهو فى الصلاة :

وأما حديث السهو فى الصلاة فقد اعتمد فيه المؤلف على ما ذكره الحافظ فى الفتح ، وقد استظهر الحافظ أن الشك من الرواة ثم جوز أن يكون من أبى هريرة لأجل رواية النسائى ، وأنه مرة كان يجزم بتعيين الصلاة ومرة كان يشك ، واليك ما ذكر الحافظ فى الفتح (٢) لترى المؤلف يأخذ ما يشاء ويدع ما يشاء على حسب هواه قال : « والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة ، وأبعد من قال : يحمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائى عن طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من

(١) حديث « لا عدوى » وحديث « فر من المجزوم » وما شابهه كحديث « لا يورد ممرض على مصح » وقد وفق العلماء بين الأحاديث النافية للعدوى والأحاديث المثبتة لها بمسالك عدة أحسنها ان المراد بنفى العدوى أن شيئا لا يعدى بذاته وطبعه نفيا لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من أن الأمراض تعدى بطبعها من غير اضافة الى الله فأبطل النبى اعتقادهم وأكل مع المجزوم ليبين لهم أن الله هو الذى يمرض ويشفى وحمل أحاديث النهى عن الدنو من المجزوم ونحوه بأن هذا من الأسباب التى أجرى الله العادة بأنها تفضى الى مسبباتها ففيها اثبات لقاعدة الأسباب وفى فعله صلى الله عليه وسلم اشارة الى انها لا تستقل بالتأثير بل الله هو الذى ان شاء سلبها تأثيرها فلا تؤثر شيئا وان شاء أبقاه لها فتؤثر باذنه تعالى .

(٢) فتح البارى ج ٣ ص ٧٥ .

أبى هريرة ولفظه : « صلى النبى صلى الله عليه وسلم احدى صلاتى العشى قال أبو هريرة : ولكنى نسيتها ، فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بهـا ... » .

فها أنت ذا ترى أن كون الشك من أبى هريرة ليس مقطوعا به لجواز أن يكون أحد الرواة — فى رواية النسائى — وهم فنسب النسيان الى أبى هريرة ولو سلمنا كون الشك منه فلعل هذا مما سمعه قبل قصة بسط الثوب.

حديث الشعر وتحقيق الحق فيه :

وأما حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا ودما خير من أن يمتلىء شعرا » قالت عائشة : لم يحفظ انما قال : من أن يمتلىء شعرا هجيت به ، فليس للمؤلف فيـه أية وجهة حق ، وانما هى خطفة خطفها من بعض الكتب دون تحقيق .

واليك الحق فى هـذا :

١ — ان الحديث باللفظ الذى زعم أن عائشة اعترضت عليه قد رواه البخـارى فى صحيحه عن أبى هريرة وعن ابن عمر مرفوعين (١) ورواه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة وعن سعد بن أبى وقاص وعن أبى سعيد الخدرى فها أنت ذا ترى أن أبا هريرة لم ينفرد به ، بل وافقه عليه ثلاثة من الصحابة مما يبعد — ان لم يحل — تعقب السيدة عائشة له بأنه لم يحفظ .

٢ — ان هذه الرواية غير ثابتة من جهة الرواية ، ولا هى صحيحة من جهـة الدراية .

أما الأول فلما قاله الحافظ فى الفتح — بعد أن ذكر أن هذه الزيادة جاءت عن الشعبى مرسلة والمرسل لا يحتج به — قال : « (٢) وقد وقع

---

(١) فتح البارى ج ١٠ ص ٤٥١ (٢) فتح البارى ج ١٠ ص ٤٥٢

لنا ذلك موصولا من وجهين ، فعند ابن أبى يعلى من حديث جابر فى الحديث المذكور « قيحا أو دما خير من أن يمتلىء شعرا هجيت به » وفى سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوى وابن عدى من رواية الكلبى عن أبى صالح عن أبى هريرة مثل حديث الباب قال : قالت عائشة : لم يحفظ، انما قال : من أن يمتلىء شعرا هجيت به ، وابن الكلبى واهى الحديث ، وأبو صالح شيخه ضعيف يقال له : باذان ، فلم تثبت هذه الرواية :

وأما من جهة الدراية فاليك ما قاله الامام النووى فى شرح مسلم(١): « قال أبو عبيد : قال بعضهم : المراد بهذا الشعر شعر هجى به النبى صلى الله عليه وسلم قال أبو عبيد والعلماء كافة : هذا تفسير فاسد ، لأنه يقتضى أن المذموم من الهجاء أن يمتلىء منه دون قليله ، وقد أجمع المسلمون على أن الكلمة الواحدة من هجاء النبى صلى الله عليه وسلم موجبة للكفر . قالوا بل الصواب أن المراد أن يكون الشعر غالبا عليه مستوليا عليه بحيث يشغله عن القرآن وغيره من العلوم الشرعية وذكر الله تعالى وهو مذموم من أى شعر كان ، فأما اذا كان القرآن والحديث وغيرهما من العلوم الشرعية هو الغالب عليه فلا يضير حفظ اليسير من الشعر لأن جوفه ليس ممتلئا شعرا والله أعلم .. الى أن قال : وقال العلماء كافة : هو مباح ما لم يكن فيه فحش ونحوه وهو كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح وهذا هو الصواب ، فقد سمع النبى صلى الله عليه وسلم الشعر واستنشده وأمر به حسان فى هجاء المشركين وأنشده أصحابه بحضرته فى الأسفار وغيرها وأنشده الخلفاء وأئمة الصحابة وفضلاء السلف ، ولم ينكره أحد منهم على اطلاقه وانما أنكروا المذموم منه وهو الفحش ونحوه » .

وهكذا يتبين لنا أن المذموم من الشعر أن يكون غالبا على الانسان حتى يشغله عن النافع من العلوم والمعارف وأنواع الكسب المشروعة ، أو ما كان فيه فحش وهجر من القول كالهجاء والمدح بغير حق والتشبيب

---

(١) ج ١٥ ص ١٤

بالنساء وذكر محاسنهن وعوراتهن الى غير ذلك ، ولعلك تأكدت معى — أيها القارىء — أن المؤلف تجنى على أبى هـريرة غاية التجنى وهـول غاية التهويل اذ الرواية الثالثة غير ثابتة والروايتان الأخريان النسيان فيهما أمر محتمل لا متعين .

زعمه أن فى القرآن الكريم شعرا :

ومما قدمناه من رأى العلماء المسلمين فى الشعر ، وأن حسنه حسن وقبيحه قبيح ، يتبين لنا تهافت ما ذكره فى ص ١٧٩ (هامش) حيث قال : « اتخذ الذين لا يعلمون قول أبى هريرة هذا حجة على أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكره الشعر ، وفشا ذلك بين المسلمين وغير المسلمين فى حين أنا نجده صلى الله عليه وسلم كان يصغى الى الشعر ويمدحه ويثيب عليه الى أن قال : وفى القرآن عشرات من الأبيات الشعرية وكثير جدا من الأشطار فمن الرمل :

وجفان كالجواب وقدور راسيات

ومن الخفيف : ومن تزكى فانما يتزكى لنفسه

ومن الوافر :

ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنينا

ولا نستوفى كل ما جاء فى القرآن من أبيات وأشعار حتى لا يطول بنا الطريق ، ونستطرد الى ما هو خارج عن موضوعنا » .

ولا أدرى اذا لم يكن هذا استطرادا وخروجا عن الموضوع فما هو الاستطراد والخروج اذا ؟ ولو أن الأمر وقف عند حد الاستطراد لهان الأمر ، ولكن المؤلف سقط فى أمر من البدهى نفيه عن القرآن وهو وجود الشعر فيه : والشعر — يا مدعيا التأدب — لا يكون شعرا الا بالقصد ، والعلماء لما قالوا : ان الكلام الموزون لا يكون شعرا الا بالقصد استدلوا على ذلك بوقوع جمل موزونة فى القرآن الكريم مع الاتفاق بين العلماء قاطبة

على عدم تسمية ذلك شعرا ، وكيف خفى على المؤلف ذلك والله — سبحانه وتعالى — يقول : « وما علمناه الشعر وما ينبغى له ان هو الا ذكر وقرآن مبين » (يس الآية ٦٩) فقد نفت الآية أن يكون القرآن شعرا ، وقصرته على كونه ذكرا وقرآنا مبينا ، يقول العلامة الزمخشرى — وهو من أدباء العربية غير منازع ورائد المفسرين فى الكشف عن أسرار الاعجاز — : « أى وما علمناه بتعليم القرآن الشعر على معنى أن القرآن ليس بشعر وما هو من الشعر فى شىء ، والشعر انما هو كلام موزون مقفى يدل على معنى فأين الوزن وأين التقفيه وأين المعانى التى ينتجها الشعراء من معانيه ؟ وأين نظم كلامهم من نظمه وأساليبه ؟ فاذا لا مناسبة بينه وبين الشعر اذا حققت ، اللهم الا أن هذا لفظ عربى كما أن ذاك كذلك ثم قال:

فان قلت فقوله :

أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب

وقوله :

هل أنت الا اصبع دميت وفى سبيل الله ما لقيت

قلت : ما هو الا كلام من جنس كلامه الذى كان يرمى به على السليقة من غير صنعة ولا تكلف الا أنه اتفق ذلك من غير قصد الى ذلك ولا التفات منه اليه أن جاء موزونا ، كما يتفق فى كثير من انشاءات الناس فى خطبهم ورسائلهم ومحاوراتهم أشياء موزونة لا يسميها أحد شعرا ، ولا يخطر ببال المتكلم ولا السامع أنها شعر ، واذا فتشت فى كل كلام عن نحو ذلك وجدت الواقع فى أوزان البحور غير عزيز ... ولما نفى أن يكون القرآن من جنس الشعر قال : « ان هو الا ذكر وقرآن مبين » يعنى ما هو الا ذكر من الله تعالى يوعظ به الانس والجن كما قال : « ان هو الا ذكر للعالمين » وما هو الا قرآن كتاب سماوى يقرأ فى المحاريب ويتلى فى المتعبدات وينال بتلاوته والعمل بما فيه فوز الدارين ، فكم بينه وبين الشعر الذى هو من همزات الشياطين ؟ » .

فهل كان خفى على الزمخشرى وهو من هو ضلاعة فى اللغة والبلاغة وفن القول ما ظهر لمؤلف آخر الزمان ؟ وقال تعالى : « فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون انه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون » الحاقة ٣٨ — ٤٢ ، فقد نفى أن يكون النبى شاعرا وأن يكون القرآن شعرا ، قال الامام الألوسى فى تفسير هذه الآية : (١) « وذكر الإيمان مع نفى الشاعرية والتذكر مع نفى الكاهنية قيل : لما أن عدم مشابهة القرآن الشعر أمر بين لا ينكره الا معاند ، فلا عذر لمدعيها فى ترك الإيمان وهو أكفر من حمار ، بخلاف مباينته للكهانة فانها تتوقف على تذكر أحواله صلى الله عليه وسلم القرآن المنافية لطريق الكهانة ومعانى أقوالهم » .

ويقول حاكيا لمقالة المشركين ومنكرا لها : « بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر فليأتنا بآية كما أرسل الأولون » (الأنبياء الآية ٥) ويقول : « فذكر فما أنت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون أم يقولون شاعر نتربص به ريب المنون »(٢) فقد أنكر عليهم قولهم : أن النبى شاعر وبالتالى ينتفى كون ما جاء به شعرا ، فهل بعد ما سمعت من أقوال الله وأقوال الراسخين من أهل العلم يزعم المؤلف أنه على شىء من العلم أو على شىء من الايمان ؟ ! .

زعمه أن أبا هريرة لم يحفظ القرآن :

وقال فى ص (١٨٠) : « ومن عجيب أمر الذين يثقون بأبى هريرة ثقة عمياء أنهم يمنعون السهو والنسيان عنه ، ولا يتحرجون من أن ينسبوهما الى النبى — صلوات الله وسلامه عليه — وذكر حديثا فى نسيان النبى بعض سور من القرآن الى أن قال : « واذا كان أبو هريرة على ما وصف به نفسه ذكيا فطنا قوى الذاكرة واسع الحافظة ضابطا لكل ما يسمع لا تفلت منه كلمة ولا يند عنه لفظ فلم لم يحفظ القرآن على فراغه

(١) تفسير الألوسى ج ٢٩ ص ٥٣ ، ٥٤ (٢) الطور الآيتين ٢٩ ، ٣٠

وطول عمره فى الاسلام ؟ وقد حفظه كثير من الرجال وكذلك بعض النساء ومنهم أم ورقة ، ولكن الأمر قد جرى على غير ذلك ، فلم يكن له شأن يذكر فى زمن النبى صلوات الله عليه ولا فى عهد الخلفاء الراشدين ، وقد حدثناك من قبل عن مبلغ ثقة عمر به ، فقد كان ينهاه عن رواية الحديث ولما لم يرجع ضربه بالدرة وأنذره اذا هو روى أن ينفيه الى بلاده ، ولو كان أبو هريرة على ما زعم لأباح له وحده الرواية وكان عنده وعند غيره أصدق من روى، ولم يقف الأمر عند ذلك بل انهم قد اتهموه فى الرواية كما سترى ذلك فيما بعد واضحا محققا ان شاء الله » .

ولا أدرى من ذا الذى زعم من العلماء قديما وحديثا أن أبا هريرة لاينسى ولايسهو ، انه بشر ينسى ويسهو ولكن الله أكرمه ببركة دعاء النبى صلى الله عليه وسلم فما نسى من حديث النبى بعد قصة بسط الثوب شيئا، وقد قدمنا شهادة الواقع له وشهادة كبار الصحابة والعلماء له، مما لاداعى لاعادته ، ثم من أين «لأبى رية» أنه لم يحفظ القرآن فى حياة النبى وبعد حياته ؟ ولماذا لم يذكر لنا سنده فى هذا لنناقشه ؟؟ وقد ذكر الامام السيوطى فى الاتقان (١) عن أبى عبيد أن أبا هريرة رضى الله عنه كان من قراء الصحابة ، وأنه قرأ على أقرأ الصحابة أبى بن كعب رضى الله عنه ، ومن قواعد أدب البحث أن المثبت مقدم على النافى ، ولو سلمنا جدلا أنه لم يحفظ القرآن كله فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم لما عاد ذلك عليه بالنقصية ، لأن بعض الصحابة على جلالتهم ما كانوا يحفظون القرآن كله فى حياة النبى ، ثم تهيأ بعد ذلك حفظه كله ، وقد قدمت أن أبا هريرة تصدر للعلم والفتوى زمنا طويلا ، وكيف يتهيأ لمن لم يحفظ القرآن التصدر للعلم والفتوى ؟؟

ثم أتدرى أيها القارىء من أين أخذ أنه لم يحفظ القرآن ؟ لعله

---

(١) جـ ١ ص ٧٢

أخذه من تعليقته التى ذكرها فى هامش ص ١٨٣ حيث قال : « روى مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « خذوا القرآن من أربعة : من ابن أم عبد فبدأ به ، ومعاذ بن جبل ، وأبى بن كعب ، وسالم مولى أبى حذيفة » ثم علق فقال : فترى أنه لم يصل الى درجة أحد الموالى !!! فهل هذا منطق يا أصحاب العقول ؟ !! .

ولو كان فى عدم ذكر أبى هريرة فى هذا الحديث اهمالا له وازراء به فماذا يقول فى مشاهير الصحابة الذين لم يذكروا فى هذا الحديث ، ولم يوص النبى بأخذ القرآن منهم كالخلفاء الراشدين وزيد بن ثابت وأبى الدرداء والعبادلة الأربعة وغيرهم ممن كانوا يحفظون القرآن كله؟ فهل نطبق عليهم هذا المنطق الأعرج المعكوس ؟ !!

أما ما ذكر من قوله : ولكن الأمر جرى على غير ذلك ، فهو لا يزيد عن كونه سفاها وسبابا ورجما بالغيب ، وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ، وفيما قدمته من ردود ما فيه الكفاية .

طعنه فى حديث الوعاءين وزعمه أنه معارض لأحاديث أخرى :

قال فى ص (١٨٢) تحت عنوان « حفظ الوعاءين » .

أخرج البخارى عن أبى هريرة قال : « حفظت عن رسول الله وعاءين فأما أحدهما فبثثته ، وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم » وهذا الحديث معارض لحديث رواه الجماعة بألفاظ متقاربة عن على رضى الله عنه فقد سئل : هل عندكم كتاب ؟ فقال : « لا الا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما فى هذه الصحيفة » وكذا يعارض ما رواه البخارى عن عبد العزيز بن رفيع قال : « دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس فقال له شداد : أترك النبى من شىء ؟ فقال : ما ترك الا ما بين الدفتين ، ولو كان هناك شىء يؤثر به النبى صلى الله عليه وسلم أحد خواصه ، ويحجبه عن سائر أصحابه لكان على أولى الناس جميعا بذلك ، ذلك بأنه

ربيبه ، وابن عمه ، وأول من أسلم ، وزوج ابنته ولـم يفارقه فى سفـر ولا حضر ، فان لم يكن على فالصديق أبو بكر أو عمر أو أبو عبيدة أو ... أو ... الخ من عـدد من الصحابة والصحابيات .

وكيف يكون ذلك ؟ وأين يذهب ما رواه الصحيحـان عن حذيفة : « قام فينا رسول الله مقاما ما ترك شيئا يكون فى مقـامه ذلك الى قيام الساعة الا حدث به ، حفظه من حفظه ، ونسيه من نسيه وقد قال بعض العلماء — كما جاء فى تاريخ ابن عساكر — : « ان اعتقاد ذلك — أى أن النبى صلى الله عليه وسلم كتم عن جميع الصحابة شيئا — يؤدى الى نسبة الخيانة الى النبى صلى الله عليه وسلم ومعاذ الله ! » .

والجـواب :

ان هذا الحديث رواه الامام البخارى فى صحيحه ، وهو فى غاية الصحة رواية ودراية ، والمراد بالوعاءين نوعان من الأحاديث التى تلقاها عن النبى صلى الله عليه وسلم فالكلام منقبيل المجاز وهو مجاز معروف مستساغ وأحد الوعاءين — وهو ما يتعلق بأحاديث الأحـكام والآداب والمواعظ — قد بلغه حتى لا يكون كاتما ، وأما الآخر وهو ما يتعلق بالفتن والملاحم ، وأشراط الساعة ، والاشارة الى ولاة السوء ، فقد آثر أن لا يذكر الكثير منه حتى لا يكون فتنة لسامعه ، أو يسبب له التحديث به الضرر فى نفسه أو ولده أو ماله من أمراء السوء ، قال العلامة ابن كثير (١) فى البداية والنهاية : « وهذا الوعاء الذى كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم، وما وقع بين الناس من الحروب والقتال ، وما سيقع ، التى لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس الى تكذيبه وردوا ما أخبر به من الحق » وقال الامام الحافظ ابن حجر فى الفتح (٢) : « وحمل العلماء الوعاء الذى لم يبثه على الأحاديث التى فيها تبيين أسامى أمراء السـوء وأحوالهم

(١) ج ٨ ص ١٠٩ (٢) ج ١ ص ١٧٥

وزمنهم ، وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ، ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم ، كقوله : « أعوذ بالله من رأس الستين وامارة الصبيان » يشير الى خلافة يزيد بن معاوية ، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة ، واستجاب الله دعاء أبى هريرة فمات قبلها بسنة .. ويؤيد هذا أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها لما ذكره فى الحديث الأول من الآية (١) الدالة على ذم من كتم العلم ، وقال غيره : « يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة ، وتغيير الأحوال والملاحم فى آخر الزمان ، فينكر ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به » (٢) .

وأيا كان تأويل الحديث فليس فيه ما يدل على أن النبى صلى الله عليه وسلم خصه بشىء على ذلك دون غيره ، حتى يرتب المؤلف على الحديث كل هذه الاشكالات التى خالها وهى غير ذات موضوع ، ولم نعلم أحدا قط من علماء اللغة والبلاغة والأدب اعتبر هذا الأسلوب مفيدا للتخصيص، اللهم الا فى ذهن هذا المؤلف الذى يزعم أنه أديب ، وما هو من أهل الأدب فى شىء ! .

أما ذكره من حديث على وابن عباس ، فلا دخل لهما بما ذكرناه فى تأويل حديث أبى هريرة ، فحديثه فى واد وحديث على وابن عباس فى واد آخر ، ذلك أن الشيعة ومن على شاكلتهم كانوا يزعمون أن النبى صلى الله عليه وسلم خص آل بيته ولا سيما عليا بأشياء لم يطلع غيرهم عليها ، فمن ثم سأل السائل عليا ، وأجابه على بما هو الحق والواقع ، قال الحافظ ابن حجر (٣) فى شرحه للحديث الذى أشار اليه المؤلف :

« وانما سأله أبو جحيفة — هو السائل لعلى — عن ذلك ، لأن جماعة

---

(١) يريد آية « ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى » الآية .

(٢) فى حديث ابن مسعود موقوفا عليه « ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنة » .

(٣) الفتح ج ١ ص ١٦٥

من الشيعة يزعمون أن عند أهل البيت — لا سيما عليا — أشياء من الوحى خصهم النبى صلى الله عليه وسلم بها ، لم يطلع عليها ، وقد سأل عليا عن هذه المسألة أيضا قيس بن عبادة ، والأشتر النخعى ، وحديثهما فى مسند النسائى » واذا كان حذيفة قال فى حديث آخر : « والله انى لأعلم الناس بكل فتنة هى كائنة فيما بينى وبين الساعة » فليس فى حديث أبى هريرة ما يعارضه ، لأن أبا هريرة لم يقل : انه أعلم الناس ، على أن حذيفة حلف على حسب ظنه ، وقد يصدق فى ظنه فيكون هو أعلم الناس بالفتن ، وقد لا يصدق فى ظنه فيكون هناك من أعلم منه بها .

وهكذا يتضح أنه لا تعارض بين الحديثين قط ، بل ولا شبهة تعارض ، وأما ما ذكره بعد من أن النبى صلى الله عليه وسلم لو كان مؤثرا أحدابشىء لآثر عليا وفلانا ممن عدهم ، فهو كلام خطابى وتمويه لأجل النيل من أبى هريرة .

وأيضا فلا تعارض قط بين حديث أبى هريرة وحديث حذيفة : « قام فينا رسول الله ... الحديث » لأن حذيفة لم يزعم أن النبى خصه به ، ولا أن غيره لم يحفظ مثل ما حفظ ، بل عبارته تدل على أن غيره حفظه ، ففى الحديث : « حفظه من حفظه ونسيه من نسيه » وتمام الحديث كما فى مسلم : « قد علمه أصحابى هؤلاء وأنه يكون منه الشىء قد نسيته فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غاب عنه ثم اذا رآه عرفه » ولا يخفى على القارىء أن أبا رية لم يذكر تتمة الحديث، لأنها ترد عليه زعمه وتجعله يغص بريقه .

وقد ورد ما يدل على أن اخبار النبى لهم كان على ملأ منهم ، ففى صحيح مسلم عن أبى زيد يعنى عمرو بن أخطب قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر ، فنزل فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر ، ثم نزل

فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس ، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن فأعلمنا أحفظنا » .

وأما ما نقله عن تاريخ ابن عساكر من مقالة بعض العلماء فلا أدرى ولا غيرى يدرى ما الحامل له على ذكره ؟ ورواية أبى هريرة ليس فيهـا ما يشتم منه أن النبى كتم شيئا عن جميع الصحابة ، ولا ادعى أبو هريرة ذلك ، وانما هو من تجنيات أبى رية .

زعمه أن أبا هريرة لم ينكر فى طبقات الصحابـة وليست له فضيلة ولا منقبة :

فى ص (١٨٤) قال : « ومن هو أبو هريرة حتى يؤثره النبى صلى الله عليه وسلم بشىء يخصه به ، ويكتمه ويخفيه من أصفيائه وأحبابه وأقرب الناس اليه ، انه لم يكن له أى فضل يدنو به الى النبى ، ولا عد بعد انتقال الرسول الى الرفيق الأعلى من أية طبقة من طبقات الصحابة، فلا هو من السابقين الأولين ، ولا من المهاجرين ولا من الأنصـار ، ولا من المجاهدين بأموالهم وأنفسهم ، ولا من النقـباء ، ولا من العرفاء ، ولا من الـكملة فى الجاهلية وأول الإسلام ، ولا من شعـراء النبى صلى الله عليه وسلم الذين نافحوا عنه ، ولا من المفتين ، ولا من القراء الذين حفظوا القرآن ، ولا جاء فى فضله حديث عن الرسول ، وكل ما عرف عنه أنه كان عريف أهل الصفة لا أكثر ولا أقل .

ثم زاد الجهل جهـلا فجاء فى الحاشية ص (١٨٤) فذكر : أنهـم قسموا الصحابة من حيث فضلهم الى اثنتى عشرة درجة ثم ذكرها .. وقد مثل الحاكم لكل طبقة ببعض الصحابة ولم يذكر أبا هريرة فيمن مثل بهم. وقال فى حاشية ص (١٨٥) : روى البخارى وغيره أحاديث كثيرة فى فضائل طائفة كبيرة من أجلاء الصحابة لم نر بينهم أبا هريرة .

وفى الحق أن المؤلف لم يغرق فى الجهل مثل ما أغرق فى هذه الفقرات

واليك مفصل الحق فيما ذكره : أما ما زعمه من أنه لم يعد فى أى طبقة من طبقات الصحابة فمردود ، ولو كان على شىء من العلم والفهم لعلم أنه ممن هاجر بين الحديبية والفتح ، اذ الثابت أنه قدم على النبى مهاجرا من بلده سنة سبع ،والحاكم حينما قسم الصحابة الى اثنتى عشرة طبقة انما قصد التقسيم الكلى ، ولم يقصد سرد أسماء كل طبقة ولا استيعابهم ، لأن هذا أمر يطول ، وكان على المؤلف — وهو الذى يزعم أنه طوف فى مئات الكتب — أن يعرف أنه فى الطبقات التى دللناه عليها .

وأما ما زعمه من أنه لم يكن له أى فضل يدنو به الى النبى صلى الله عليه وسلم فغير صحيح ، فبحسبه فضلا أنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه لازمه ما يزيد عن ثلاث سنين ، وأن النبى دعا له ولأمه أن يحببهما الى عباده المؤمنين ، ويحبب اليهما المؤمنين ، وأنه عريف أهل الصفة وهم أضياف الاسلام وأحباب الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأنه دعا فأمن النبى على دعائه ، وكذلك ما زعمه من أنه لم يرد فى فضله حديث فمردود أيضا ، فقد ذكره الامام مسلم فى الصحابة الذين لهم فضائل ، وعقد له الامام النووى بابا (١) ، وذكر له الامام الحاكم فى مستدركه جملة صالحة من مناقبه استغرقت بضع صحائف(٢) ، والامام البخارى وان لم يعقد له ترجمة خاصة لكن ذكر فضائله ضمن أبواب كتابه (٣) .

ولعلك على ذكر مما نقلناه من كلام الحافظ ابن حجر فى الفتح من عد ما ثبت من مناقبه .

وأما قوله : ولا من المهاجرين ، فغير صحيح ، فقد هاجر من بلده

---

(١) مسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٥٢ ، ٥٣
(٢) مستدرك الحاكم ج ٣ من ص ٥٠٦ — ٥١٤
(٣) صحيح البخارى ، كتاب العلم — باب الحرص على الحديث — وباب حفظ العلم .

الى المدينة ، وتحمل فى سبيل الاسلام ، ومجاورته للرسول بالمدينة من شظف العيش ، وغربة الأهل والدار ، قال الحافظ ابن حجر فى الاصابة : « وكان اسلامه بين الحديبية وخيبر ، قدم المدينة مهاجرا ، وسكن الصفة، مع أن الهجرة لم تكن واجبة قبل الفتح الا من مكة الى المدينة ، أما عدا مكة فلا » .

وكذا قوله : ولا من المجاهدين بأموالهم أو بأنفسهم ، أما بالأموال فقد كان معدما ، وأما بالنفس فقد حضر مع النبى خيبر ، كما ذكره الامام ابن عبد البر ، وحضر معه المغازى بعد ذلك ، كما حدث هو عن نفسه ورواه ابن سعد .

وكذا قوله : ولا من المفتين ، ولا من القراء الذين حفظوا القرآن ، وبحسبنا فى الرد على ذلك ما ذكرته آنفا من أنه كان من أهل الفتوى ، وممن عرف باقراء القرآن .

زعمه تشيع أبى هريرة لبنى أمية :

ذكر فى ص (١٨٥) « تشيع أبى هريرة لبنى أمية » وقد ذكر تحت هذا العنوان أنه كان معدما ، ورماه بكلمات نابية يتعفف القلم عن أن يخطها ، وأنه لما شبت الحرب بين على ومعاوية انحاز الى الناحية التى يميل اليها طبعه وهى ناحية معاوية ليشبع نهمه من ألوان موائده الشهية ، وذكر أنه لم يثر الا بعد أن صانع بنى أمية وتزلف اليهم ، وأغدقوا عليه العطاء ، وأن ولاة بنى أمية على المدينة كانوا ينيبونه عنهم اذا ما غابوا عنها ، ولقد أسف فى هذا الفصل اسفافا لا يليق برجل ذى دين وخلق فضلا عن مسلم .

وقد قدمت الرد على بعض هذه الفرى ، وأزيد هنا فأقول :

١ — أبو هريرة لم يكن متشيعا لبنى أمية يوما ما ، وان ثراءه كان قبل بنى أمية بزمن طويل ، وقصة محاسبة عمر له على أمواله أكبر شاهد

على ذلك وقد عرض لها المؤلف ص ١٩٢ وإن كان حرفها وبدلها ، والروايات الصحيحة تدل على أن أبا هريرة كان معارضا لبني أمية ، ومنددا بولاتهم السفهاء روى الامام البخارى فى صحيحه عن عمرو بن يحيى بن سعيد قال : أخبرنى جدى قال : « كنت جالسا مع أبى هريرة فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة ومعنا مروان ، فقال أبو هريرة : سمعت الصادق المصدوق يقول : « هلاك أمتى على يدى غلمة من قريش» وفى رواية : « غلمة سفهاء » فقال أبو هريرة : لو شئت أن أقول بنى فلان وفلان لفعلت ، وكان ذلك كما قال الحافظ فى الفتح فى زمن معاوية ، فهل يصح فى المعقول أن من يقول : هذا يكون متشيعا لبني أمية ؟؟

وأصرح من ذلك فى الدلالة على شجاعته وجرأته فى الحق وتنديده ببنى أمية ما رواه ابن أبى شيبة عن أبى هريرة رفعه : « أعوذ بالله من امارة الصبيان قالوا : وما امارة الصبيان ؟ قال : ان أطعتموهم هلكتم — أى فى دينكم — وان عصيتموهم أهلكوكم .. أى فى دنياكم بازهاق النفس واذهاب المال أو بهما » بل روى ابن أبى شيبة أيضا : « أن أبا هريرة كان يمشى فى السوق ويقول : اللهم لا تدركنى سنة ستين ، ولا امارة الصبيان » يريد يزيد بن معاوية فقد تولى سنة ستين ، ونحن نعلم ما فعله معاوية كى يجعل ولاية العهد لابنه ، فهل يعقل أن يكون من يقول هذا القول متشيعا لبنى أمية ولا سيما معاوية ؟ ؟ واذا كان مروان أو غيره كانوا ينيبونه فى غيبتهم ، فليس ذلك لتملقه أو تشيعه لهم وانما ذلك كان لفضله ومنزلته ، وليس أدل على هذا من القصة التى رواها ابن سعد (١) بسنده عن الوليد بن رباح قال : « سمعت أبا هريرة يقول لمروان : والله ما أنت بوال ان الوالى لغيرك فدعه — يعنى حين أرادوا أن يدفنوا الحسن مع جده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنك تدخل فيما لا يعنيك وانما تريد بذلك ارضاء من هو غائب عنك — يعنى معاوية — فأقبل عليه مروان مغضبا فقال : يا أبا هريرة ان الناس قد قالوا : انك أكثرت على رسول الله صلى

---

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٨ ، الإصابة ٤ ترجمة أبى هريرة

الله عليه وسلم الحديث ، وانما قدمت قبل وفاة النبى بيسير ، فقال لــه أبو هريرة : قدمت ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ، وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين ، فأقمت معه حتى مات ، وأدور معه فى بيوت نسائه، وأخدمه ، وأغزو معه ، وأحج ، فكنت أعلم الناس بحديثه ، وقد ـــ والله ـــ سبقنى قوم بصحبته فكانوا يعرفون لزومى له ، فيسألوننى عن حديثه ، منهم عمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير ، ولا ـــ والله ـــ لا يخفى على كل حديث كان بالمدينة ، وكل من كانت له من رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة ، ومن أخرجه من المدينــة أن يساكنه » قال الراوى : فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافا عنه ، فلو كان أبو هريرة متشيعا لبنى أمية ومتطفلا على موائد معاوية ـــ كما زعم المؤلف ـــ فهل يعقل أن يرد مروان ـــ وهو من بيت الحكم ـــ هذا الرد ؟ ولو كان ما ذكره أبو هريرة عن نفسه ليس بصحيح ، فهل كان مروان يسكت عنه ويتقيه بعد هذا ؟

طعنه فى أبى هــريرة باختلاق الأحاديث فى فضائل بنى أمية :

ومن افتراءات المؤلف ما ذكره فى ص (١٨١) وما بعدها حيث قال :

ولم يكن ما قدم أبو هريرة لمعاوية جهادا بسيفه أو بماله ، وانما كان جهاده أحاديث ينشرها بين المسلمين ، يخذل بها أنصار على ويطعن عليه ويجعل الناس يبرأون منه ، ويشيد بفضل معاوية ، وقد كان ممــا رواه أحاديث فى فضل عثمان ومعاوية وغيرهما ممن يمت بأواصر القربى الى آل أبى العاص وسائر بنى أمية ، ثم شرع يذكر بعض هذه الأحاديث .

وأحب أن أقول للمؤلف ومن على شاكلته : ليس أدل على نزاهة أبى هريرة والصحابة جميعا رضوان الله عليهم وعدالتهم ، وأنهم لا يتقولون على رسول الله ما لم يقله مما قاله العلماء ـــ وقد نقله المؤلف فى كتابه ـــ قالوا : « انه لم يصح فى فضائل معاوية حديث ، ولو كان من الصحابة كما زعم هذا المفترى لرووا فى فضله أحاديث وحملت عنهم ، ولاعتبرها الأئمة

صحيحة باعتبار سلامة أسانيدها ، ولكن لم يقع شيء من هذا » وأما الأحاديث التى عرض لها المؤلف فى فضائل معاوية فأغلبها موضوع وقد نص على ذلك العلماء ، ومن المضحك المبكى أن المؤلف بلغ من أمره أنه يتوهم أن الحديث اذا كان موضوعا فواضعه هو من روى عنه من الصحابة وهو جهل جاهل فالآفة ممن جاء بعد الصحابة من الرواة ، ولو أن الأمر كما توهم المؤلف لعاد ذلك بالتجريح على أكثر الصحابة .

وأما ما عرض له من أحاديث فاليك مفصل الحق فيها :

أما حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « انكم ستلقون بعدى فتنة واختلافا ، فقال له قائل من الناس : فمن لنا يارسول الله ، أو ما تأمرنا؟ فقال : عليكم بالأمين وأصحابه » وهو يشير الى عثمان ، فقد قال ابن كثير — هو من أئمة النقد فى الاسلام — رواه أحمد واسناده جيد حسن ، ولا أدرى أية غرابة فى هذا و أية تهمة وعثمان ذو النورين صهر رسول الله وصاحب السوابق فى الاسلام وصاحب المآثر والمفاخر ، وفضائله أكثر من أن تحصى ، خرجها أصحاب الصحيحين ، وغيرهما ، وليس من شك فى أن الرجل قتل مظلوما ، وأن مثيرى الفتنة أجرموا فى حقه وحق الاسلام ؟ فاذا روى أبو هريرة رضى الله عنه ما سمعه من رسول الله فى شأن هذه الفتنة وحضه على أن يكونوا فى صف عثمان ، يأتى أبو رية فينكر عليه ويرميه بالوضع والاختلاق ، والله ورسوله والمؤمنون يعلمون أنه براء من ذلك ؟

وأما حديث : « ان أشد أمتى حبالى قوم يأتون من بعدى يؤمنون بى ولم يرونى ، يعلمون بما فى الورق المعلق » — يعنى المصحف — فرواية الواقدى وهو متهم بالكذب وابن أبى سبرة وهو وضاع ، فاذا كان هذا حاله فلا يصح الاحتجاج به ، ويكون أبو هريرة برىء من عهدته ، وبذلك ينهار كل ما رتبه على الحديث من دعاوى زائفة .

وأما حديث : « أصبت بثلاث مصيبات » وهو حديث المزود الذى

تهكم به أبو رية ماشاء له هواه أن يتهكم فالذى استنكره منه قصة المزود وما أودعه الله فى تمره القليل من البركة بفضل مس النبى له ودعائه بالبركة فيه ، وقد رويت هذه القصة من طرق عدة خرجها الامام أحمد والبيهقى، وليس فى القصة ما يستنكر الا من ذوى العقول الضيقة ، والقلوب المظلمة، وقد تواردت الأحاديث النبوية على اثبات الكثير من المعجزات الحسية للنبى صلى الله عليه وسلم مثل البركة فى الطعام القليل والماء القليل والتمر القليل ، واذا أردت اليقين فى هذا فلترجع الى الصحيحين وغيرهما من كتب السنن المعتمدة وكتب السيرة والتواريخ ، وبحسبك أن ترجع الى صحيح البخارى ، فقد ذكر فى ذلك كتابا حافلا من صحيحه ، أو الى دلائل النبوة للبيهقى ، أو الى كتاب البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، فقد ذكر فى ذلك جملة كبيرة (١) .

وماذا نفعل لأبى رية وأمثاله اذا كانت نفوسهم أخلدت الى الأرض واتبعوا أهواءهم ، ولم تسم عقولهم الى ما وراء الحس والمادة ؟

وأما الأحاديث التى زعم — كذبا — أن أبا هريرة وضعها فى فضل معاوية فهى أحاديث موضوعة ، كما نبه على ذلك جهابذة الحديث ، وقد بين الأئمة الواضع لكل حديث من رواته ، ولم يقل أحد قط ان لأبى هريرة ضلعا فى هذا .

خيانة أبى رية للأمانة العلمية :

وقد خان المؤلف الأمانة من وجهين : أما أولا : فلأنه ذكر مرجعه كتاب البداية والنهاية لابن كثير ، مما يوهم القارىء أنه استقى تلك الأحكام الجائرة من كتابه ، مع أن ابن كثير قال فى حديث : « الأمناء ثلاثة » بعد أن ذكر طرقه : لا يصح من جميع وجوهه ، وقال : وقد أورد ابن عساكر بعد هذا أحاديث كثيرة موضوعة — يعنى فى فضل معاوية —

(١) البداية والنهاية ج ٦ ص ٧٤ وما بعدها

والعجب منه مع حفظه واطلاعه كيف لا ينبه على نكارتها وضعف رجالها ؟! وقد نبه على وضعها أيضا ابن الجوزى ووافقه السيوطى (١) .

وأما ثانيا : فان ابن عدى لم يذكر أن حديث « الأمناء ثلاثة » عن أبى هريرة ، وانما ذكره من رواية واثلة بن الأسقع ، وحديث السهم أيضا مروى عن أنس وعن ابن عمر ، وهو بجميع طرقه موضوع ، وهذا مما يرد كيد المؤلف فى نحره وافترائه على أبى هريرة .

وأما ما ذكره فى ص (١٨٩) من قوله : ولقد بلغ من مناصرته لبنى أمية أنه كان يحث الناس على ما يطالب به عمالهم من صدقات ، ويحذرهم من أن يسبوهم ، ثم ذكر عن العجاج الرازى مقالة فى ذلك لأبى هريرة ، فكلام لاسند له يعتد به ، وقد عزا الرواية الى كتاب « الشعر والشعراء » وهو لا يوثق به فى باب الرواية ، ولو صحت الرواية عن أبى هريرة فليس فيها ما يشهد لما زعم ، وانما هو يحمل الروايات — بسبب ضغنه على أبى هريرة — ما لم تتحمل ، وهى لا تخرج عن كونها نصيحة رجل مسلم باخراج حق مفروض معلوم وهو الزكاة فى الأموال ، وفى الرواية أنه قال له : « يوشك أن يأتيك بقمان الشام ... » ثم فسرها بأنهم خدمهم وعبيدهم ، وهذه العبارة لا تشعر بمناصرة بنى أمية بل هى بالعكس تشعر بتألمه منهم وعدم الرضا عنهم ، ولكنه الهوى يعمى ويصم .

زعمه أن أبا هريرة وضع أحاديث فى ذم على :

فى ص (١٩٠) قال : « وضعه أحاديث على على » ثم نقل عن شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ما قاله أبو جعفر الاسكافى قال : « ان معاوية حمل قوما من الصحابة وقوما من التابعين على رواية أخبار قبيحة على على، تقتضى الطعن فيه والبراءة منه ، وجعل لهم فى ذلك جعلا فاختلقوا له ما أرضاه ، منهم : أبو هريرة ، وعمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين عروة بن الزبير .

---

(١) اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة ج ١ ص ٢١٦ — ٢١٩

ولا يخفى على باحث أن ابن أبى الحديد والإسكافى كلاهمـا شيعى متعنت ، وكلاهما فى مثل هذا لا يوثق به ، ومعاوية رضى الله تعالى عنه أفضل من أن يحمل الصحابة على وضع الأحاديث ، والصحابة أكرم على أنفسهم من أن يكذبوا على رسول الله ، واذا كان المؤلف بصنيعه هذا يتملق الشيعة فليرح نفسه فما هم ممن يخدعون بهذا التملق الرخيص .

وأما ما ذكره من قدوم أبى هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة فلا نعلمه ولا نكاد نصدقه ، وقد ذكر ابن عبد البر : أنه لما عاد من البحرين فى عهد عمر رضى الله عنه ورغب اليه عمر أن يعود واليا عليها مرة أخرى فأبى ، ولم يزل بالمدينة حتى مات ، وهذا هو الحق[1] .

أما فضائل على — كرم الله وجهه ورضى الله عنه — فهى كثيرة ومشهورة وقد روى أبو هريرة فى فضائله أحاديث كثيرة مما يبعد غاية البعد مناصرته لمعاوية ومعاداته لعلى ، ويلقم المؤلف حجرا .

وفى الصحيحين وغيرهما من ذلك شىء كثير ، وفضائل سيدنا على أكثر من أن تحصى ، وقد ألفت فى ذلك كتب مستقلة ككتاب الخصائص للإمام النسائى ، ولم يثبت فى حق صحابى من الأحاديث الصحاح والحسان مثل ما ثبت فى حقه ، وهذا مما ندين الله تعالى عليه ارضاء لدينا وضمائرنا ، واتباعا لما التزمناه من قواعد البحث الحر النزيه ، لا خوفا من أحد ذى جاه ولا تزلفا لأحد لأجل دنياه .

خيانته فى النقل :

فى ص (١٩٢) ذكر سيرته فى ولايته ، وافترى على سيدنا أبى هريرة وحرف الكلم عن مواضعه ، وخان الأمانة فى النقل ، وقد قدمت الرد عن ذلك فيما سبق مسهبا فكن على ذكر منه .

فى ص (١٩٣) نقل كلام السيد محمد رشيد رضا فى أبى هريرة رضى الله عنه وكلام السيد رحمه الله لا يخلو من هنات لا نوافقه عليها ، الا أنه مهما كانت لنا عليه من مؤاخذات فشتان ما بين

---

(١) الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٩ على هامش الاصابة .

كلام أبى رية وكلام السيد رشيد ، وفرق ما بينهما كفرق ما بين كلام جاهل دعى وعالم مطلع ، وما ذكره من كلام السيد رشيد لا يشهد لدعاواه المبنية على التظنن والتجنى ، وكأن المؤلف استشعر أن كلام السيد رشيد لا يسعفه فيما ساقه لأجله فقال فى حاشية ص (١٩٥) : « يلاحظ أن السيد قال هذا الكلام فى رد على دعاة النصرانية الذين انتقدوا أبا هريرة ، ولذلك نجد فيه روح الدفاع عن أبى هريرة ظاهرة » .

تشكيكه فى عدالة الصحابة :

وفى (١٩٦ ، ١٩٧) عاد يردد مزاعمه السابقة ، فمرة يغمز العلماء الأثبات القائلين : ان الصحابة كلهم عدول ، ويقولهم ما لم يقولوا فى عدالة الصحابة الى أن قال : ويعجبنى قول علماء الكلام — أصحاب العقول الصريحة — فى هذا الأمر نفسه ، فقد جاءت عنهم هذه الكلمة الحكيمة ، ثم نقل ما ذكره الإمام ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مختلف الحديث » عن النظام وأمثاله. وقد رددنا على كل ذلك فيما سبق فهو كلام مكرر ممجوج ، وكان المؤلف يرى أن علماء الكلام هم النظام وأشباهه وهو تدليس وتلبيس على القارىء بايهامه أن هذا هو رأى علماء الكلام ، واذا أطلق لفظ علماء الكلام فانما يفهم منه العلماء الأثبات الأعلام كأبى الحسن الأشعرى وأبى منصور الماتريدى والباقلانى والرازى وأضرابهم لا النظام وأشباهه من غلاة الاعتزال .

تناقض أبى رية فى أقواله :

وفى ص (١٩٧) قال : « وأبو هريرة لم يكن له — كما قلنا — أى شأن فى زمن النبى ، ولا فى عهد العمرين الراشدين ، ولم يستطع أن يفتح فمه بحديث واحد الا بعد قتل عمر ، ولم يجرؤ على الفتوى الا بعد الفتنة الأولى ، وهى قتل عثمان وعلو شأن بنى أمية ، وقد أسلف المؤلف فى غير موضع من كتابه أن عمر زجره على الإكثار من الرواية ، وأنه قال له مهددا: « لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس » وأن أبا هريرة لم يكن من أهل الفتوى ، ولامعروفا بالفقه ، ولا ندرى أى قوليه نصدق؟!

فهو ينقض اليوم ما قاله بالأمس ، ويقول هنا ما نقض هناك ، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أن المؤلف يفكر بعقل مشوش مضطرب ، ويكتب بقلم مأجور مذبذب ، وهكذا شأن المبطلين .

ذكـــر أبى رية أحاديث مروية عن أبى هريرة وطعنه فيها :

فى ص (١٩٨ — ٢٠٢) ذكر المؤلف أمـثلة ممـا رواه أبو هريرة ، وسأستعرض هذه الأحاديث وأبين محاملها الصحيحة ، وأن بعضها يعتبر من محاسن الاسلام فى توجيهاته وارشاداته ، وسترى أن المؤلف كان ينظر الى ما روى عن أبى هريرة بعين ساخطة ترى المستقيم معوجا والمحاسن مساوىء والحق باطلا ، واليك هذه الأحاديث :

حديث ارسال ملك الى موسى عليه السلام :

قال : أخرج البخارى ومسلم عنه قال : أرسل ملك الموت الى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه ، فرجع الى ربه فقال : أرسلتنى الى عبد لا يريد الموت فرد الله عليه عينيه وقال : ارجع فقل له : يضع يده على متن ثور فله بكل ما غطت يده بكل شعرة سنة قال : أى رب ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت قال : فالآن ، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية حجر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلو كنت ثم لأريتكم قبره الى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر » .

وفى رواية لمسلم قال : فلطم موسى عين الملك ففقأها .

وفى تاريخ الطبرى عن أبى هريرة أن ملك الموت كان يأتى النـاس عيانا حتى أتى موسى فلطمه ففقأ عينه ، ومن بعد حـادثة موسى يأتى الناس خفيـا ... اهـ

قال : وان رائحة الإسرائيلية لتفوح من هذا الحديث .

والجـــواب :

أن هذا الحديث رواه الإمامان الجليلان البخارى ومسلم (١) أورداه

---

(١) رواه البخارى فى كتاب أحاديث الأنبياء باب وفاة موسى فتح البارى ج ٦ ص ٣٤٢ ومسلم فى باب فضائل موسى مسـلم بشرح النووى ج ١٥ ص ١٢٧ ، ١٢٨

موقوفا عليه من طريق طاوس ، ومرفوعا الى النبى من طـريق همام بن منبه قال الحافظ : وهذا هو المشهور عن عبد الرزاق ، وقد رفع محمد بن يحيى عنه رواية طاوس أيضا أخرجه الاسماعيلى .

فالحديث مرفوع لا محالة ، أما فى رواية همام بن منبه فالأمر ظاهر ، وأما رواية طاوس فلها حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه ، ويبعد كونه من الإسرائيليات وروده مرفوعا صراحة من طريق صحيح .

ورواه الامام أحمد فى مسنده : وليس فى الحديث ما يستشكل وانما يكون مشكلا لو أن موسى عليـه السلام علم أنه ملك الموت ، وأنه دافعه رغبة عن الموت ، اذ مقام الأنبياء يتنزه عن ذلك .

وفى الحق أن موسى عليه السلام ظنه عاديا يريد أن يعتدى عليه ، فدافع موسى عن نفسه فأدت المدافعة الى فقء عينه ، والدفاع عن النفس أمر مشروع فى جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية .

وليس فى الرواية ما يدل على أنه كان يعرف أنه ملك الموت ، وتشكل الملائكة بالصور الانسانية أمر معروف مسلم ، وجاء به القرآن الصادق الذى لا يتطرق اليه الشك والارتياب ، وليس بلازم أن يعرف النبى أن المتشكل ملك ، فقد جاءت الملائكة الى ابراهيم ولوط عليهما الصلاة والسلام — كما قص القرآن الكريم — فى صورة آدميين ولم يعرفاهم ، ولولا ذلك لما قدم لهم ابراهيم عليه السلام اللحم المشوى وقال : ألا تأكلون ، ولمـا خاف عليهم لوط من قومه ، وليس أدل على أن سيدنا موسى لم يكن يعرف ملك الموت أولا أنه لما جاءه المرة الثانية وعرف أنه ملك الموت وأن الله خيره بين طول الحياة أو قبض الروح — الآن — اختار قبض الروح ، والحديث صريح فى هذا كل الصراحة ، وقد سبق الى هذا الإمام الكبير أبو بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين واختاره المازرى والقاضى عياض وغيرهما (١) من علماء الأمة الذين جمعوا بين المعقول والمنقول .

---

(١) المرجعان السابقان

ومما ينبغي أن يعلم أن الملائكة تتشكل ، وأن الصورة لا تحكم على هيئتها الحقيقية ، ففقء موسى عين الملك لايعود عليه بنقص فى خلقته ولا فى هيئته ، وبما ذكرناه يزول عن الحديث أى اشكال .

حديث تحاج الجنـــة والنار :

قال : وأخرجا كذلك عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « تحاجت الجنة والنار : فقالت النار : أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين وقالت الجنة : مالى لا يدخلنى الا ضعفاء الناس وسقطتهم قال الله تبارك وتعالى للجنة : أنت رحمتى أرحم بك من أشاء من عبادى وقال للنار : انما أنت عذاب أعذب بك من أشاء من عبادى ، ولكل واحدة ملؤها ، فأما النار فلا تمتلىء حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله فتقول : قط قط فهنالك تمتلىء ويزوى بعضها الى بعض » .

والجـــواب :

أن هذا الحديث رواه البخارى ومســلم فى صحيحيهما (١) ، رواه البخارى عن أبى هريرة ، وروى آخره عن أنس (٢) ، ورواه الإمام مسلم عن أبى هريرة من طرق عدة لا يتطرق اليها الارتياب ، ورواه أيضا عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا ، وروى آخره عن أنس بن مالك ، ولو أن الحديث كان من رواية أبى هريرة وحده لما اقتضى هذا الطعن فيه ، فما بالك وقد روى عن غيره من الصحابة كما سمعت ، وبذلك انهار الأساس الذى بنى عليه كلامه ، وهو أنه من رواية أبى هريرة وحده ، واذا كان أبو هريرة ليس بالعدل الثقة عند المؤلف ، فمـــا رأيه والحديث ثبت عن غـــيره من الصحـــابة ؟ ! .

هذا من ناحيـــة الرواية ، وأما من ناحيـــة الدراية فلا نرى عليـــه غبارا يثير الشك ، وانما يستشكل هذا من لم يتذوق لغة العرب وأساليبهم

(١) فتح البارى ج٨ ص٤٨٤ ، مسلم بشرح النووى ج١٧ ص١٨٠ وما بعدها .
(٢) كتاب التفسير : باب قوله : « وتقول هل من مزيد » وكتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » .

فى البيان ، وفى الكتاب الحق : « يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد » والحديث سيق مساق التمثيل بجعل الجنة والنار بمنزلة شخصين عاقلين يتحاوران ويتجادلان ، ثم يفصل بينهما الحكم العدل بما فيه فصل الخطاب ، وفى لغة العرب وطرقهم فى « البيان » الكثير من ذلك ، قال الشاعر العربى :

شكا الى جملى طول السرى صبرا جميلى فكلانا مبتلى

ولا شكوى ولا كلام وانما هو تمثيل .

وقال امرؤ القيس فى معلقته المشهورة مخاطبا الليل :

فقلت لـه لمـا تمطى بصلبـه
وأردف اعجـازا وناء بكلـكل
ألا أيهـا الليل الطويل ألا انجلى
بصبح وما الإصباح منك بأمثـل

وقال الآخر : امتلأ الحوض وقال قطنى

والحوض لا يتكلم وانما هو تخيل وتمثيل ، على أن الحديث يجوز أن يحمل على أن المحاجة كانت بين ملكين موكلين للجـنة والنار ، ويكون الكلام من قبيل المجاز بالحذف ، أى تحاج ملك الجنة وملك النار .

ولو ذهبنا الى ما ذهب اليه بعض العلماء من أن الكلام على حقيقته لا مجازه لم نبعد ، ولسنا فى ذلك حشويين ولا جامدين ــ كما يزعم المؤلف فى نبذ كل عالم متثبت ــ اذ ليس بكثير على قدرة الله تبارك وتعالى أن يخلق فى الجماد ادراكا به يعقل وينطق ، واذا كان العقل البشرى قد توصل الى اختراع الانسان الآلى الذى يسير ويتحرك وينطق ويحسب ، أفنستكثر على قدرة الحق جل وعلا أن يحدث التمييز والنطق فى الجنة والنار ؟.

وأما قوله : حتى يضع رجله ... الخ . وفى رواية : قدمه .

فللعلماء فى هذا وأمثاله رأيان : اما التفويض مع التنزيه والإيمان به

من غير تمثيل ولا تكييف ، وهو مذهب السلف ، واما التأويل ، وهو مذهب الخلف ، فقد قالوا : ان المراد بالقدم أو الرجل هنا الجماعة الذين قدمهم الله لها من أهل العذاب ، أو المراد قدم أو رجل لبعض المخلوقين ، أو أن المراد الكناية عن اذلال جهنم واسكانها ، فانها اذا بالغت فى الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعها تحت القدم وليس المراد حقيقة القدم ، والعرب يستعملون ألفاظ الأعضاء فى ضرب الأمثال ولا يريدون أعيانها ، ولا يزال الناس يقولون : « وضعته تحت رجلى أو قدمى » ولا يريدون الحقيقة ، وانما يريدون الإهانة والاذلال .

حديث : « ما بين منكبى الـــكافـــر » :

قال : وروى البخارى عنه : « ما بين منكبى الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع » وأخرج أوله مسلم عنه مرفوعا وزاد : « وغلظ جـــلده مسيرة ثلاثة أيام » .

والجــــــواب :

أن هذا الحديث رواه البخارى ومسلم ، رواه البخارى عن أبى هريرة فى باب « صفة الجنة والنار » من كتاب الرقاق (١) وهو مرفوع فى رواية البخارى لا كما يوهم كلام المؤلف من أن رواية البخارى موقوفة عليه ، ورواه مسلم فى صحيحه (٢) عن أبى هريرة مرفوعا بدون قوله : وغلظ جلده الخ ، وأما رواية مسلم التى فيها الزيادة فبلفظ : « ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد وغلظ جلده مسيرة ثلاثة » ومن ثم يتبين لنا أن المؤلف غير متثبت بنقل ، وانما يعتمد على الخطف السريع ، فقد خطف هذه الكلمة من الفتح من غير أن يعرف مرجع الضمير فى قوله : « أوله » .

وقد وردت أحاديث أخرى تفيد عظم خلق الكافر يوم القيامة عن غير أبى هريرة ، مما يدل على أنه لم ينفرد بهذا ، ففى حديث ابن عمر عند

(١) فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٤
(٢) مسلم بشرح النووى ج ١٧ ص ١٨٦

أحمد من رواية مجاهد عنه مرفوعا: « يعظم أهل النار فى النار حتى أن بين شحمه أذن أحدهم الى عاتقه مسيرة سبعمائة عام » وللبيهقى فى البعث من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس : « مسيرة سبعين خريفا » ولابن المبارك فى الزهد عن أبى هريرة قال : « ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد يعظمون لتمتلىء منهم وليذوقوا العذاب » وسنده صحيح ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه (١) .

وأما الحكمة فى تعظيم خلق الكافر فقد أشار اليها الحديث السابق وزاده القرطبى توضيحا فقال فى المفهم : « انما عظم خلق الكافر فى النار ليعظم عذابه ويضاعف ألمه ... ولا شك فى أن الكفار متفاوتون فى العذاب كما علم من الكتاب والسنة ، ولأنا نعلم أن عذاب من قتل الأنبياء وفتك فى المسلمين وأفسد فى الأرض ليس مساويا لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلا » وفى قوله صلوات الله وسلامه عليه : « وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام » سر عظيم قد كشف عنه الطب الحديث ، ذلك أن أعصاب الإحساس انما تكون فى الجلد فكلما عظم الجلد واتسع زاد الإيلام ، وفى هذا شاهد من شواهد النبوة « وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى » والا فمن أعلم بأسرار هذا ، وهو أمى لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يكن ممن يتعاطى صنعة الطب ، ولا كان أحد من معاصريه الأطباء يدرك هذه الأسرار ؟

حديث الذباب وبيان أنه معجزة نبوية :

قال : وروى البخارى وابن ماجه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه داء والآخر شفاء » وقد علق فى الحاشية بما سماه « معركة الذباب » بين مجلة لواء الإسلام ومجلة الدكتور وانتصر فيها لمجلة الدكتور وأنحى باللائمة والتثريب على الصحيحين لهذا الحديث ونبزهم بالألقاب .

واليك مفصل الحق فى هذا الحديث الذى ثارت حوله العجاجة

(١) فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٤

والخصومات بين المثبتين والنافين ، وقد كنت عنيت بالكتابة فى هذا الحديث ورد الشبه الواردة عليه فى كتابى الذى نلت به درجة الأستاذية (١) وهو « الوضع فى الحديث ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » وقد وجهت الى « الإذاعة السعودية » فى أول عهدها سؤالا عن هذا الحديث ورد اليها من أحد المستمعين وكنت ابانها مبعوث الأزهر الشريف للتدريس بالبلد الحرام « مكة » واصلاح مناهج التعليم ، وهاك خلاصة ما كتبته فى كتابى وأذعته .

قلت بعد أن بينت منزلة السنة من الكتاب وعناية الأمة الإسلامية بها عناية فائقة ، وأن المحدثين بلغوا الغاية فى نقد السند ، وعنوا بنقد المتن ولكن لم يبالغوا فى نقد المتن مبالغتهم فى نقد السند ، لاعتبارات شريفة أفضت فى الكلام عنها فى هذا الكتاب :

هذا الحديث رواه البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، ولم أجد لأحد من نقاد الحديث طعنا فى سنده فهو فى درجة عالية من الصحة وكل ما وقع من الطعن فيه من بعض المتساهلين إنما هو من جهة متنه ومدلوله ، فقد قالوا : كيف يكون الذباب الذى هو مباءة الجراثيم فيه دواء ؟ وكيف يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد ؟ وهل الذباب يعقل فيقدم أحد الجناحين على الآخر ؟

وقد بذل علماؤنا الأوائل — أثابهم الله — الجهد فى رد هذه الشبه فقالوا : لا مانع عقلا أن يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد ، بل هو أمر مشاهد معروف ، فالنحلة تلقى السم من أسفلها وتخرج عسلا فيه شفاء للناس من فيها ، والحية القاتل سمها يدخل لحمها فى الترياق الذى يعالج به السم ، وإن الله الذى هدى النحلة الى أن تبنى بيتها على أعظم نظام هندسى ، وهدى النملة أن تدخر قوتها لأوان حاجتها ، وأن تفلق الحبة نصفين لئلا تنبت ، لقادر على أن يلهم الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر

(١) كان ذلك عام ١٣٦٥ هـ وعام ١٩٤٦ م .

آخر ، وحاول بعضهم أن يجيب فقال : إن الحديث من قبيل المجاز ، وأن المراد بالداء داء الكبر ، وبالدواء حمل النفس على التواضع بتناول ما سقط فيه الذباب .

وقد شاء ربك العالم بما كان وما يكون أن يظهر سر هذا الحديث، وأن يتوصل بعض نطس الأطباء الى أن فى الذباب مادة قاتلة للميكروب فبغمسه فى الإناء تكون هذه المادة سببا فى ابادة ما يحمله الذباب من الجراثيم التى ربما تكون عالقة به ، وبذلك أصبح ما قال العلماء الأقدمون — تجويزا — حقيقة مقررة ، واليك ما ذكره أحد الأطباء العصريين فى محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال :

يقع الذباب على المواد القذرة الملوءة بالجراثيم التى تنشأ منها الأمراض المختلفة ، فينقل بعضها بأطرافه ، ويأكل بعضا آخر فتتكون فى جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب « مبعد البكتريا » وهى تقتل كثيرا من جراثيم الأمراض ، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير فى جسم الإنسان فى حال وجود مبعد البكتريا هذا ، وان هناك خاصة فى أحد الجناحين هى أنه يحول مبعد البكتريا الى ناحيته ، وعلى هذا اذا سقط الذباب فى شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه، فان أقرب مبعد لتلك مبيد الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذى يحمله الذباب فى جوفه قريبا من أحد جناحيه ، فاذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه ، وفى مجلة التجارب الطبية الانجليزية عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧ ما ترجمته : « لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض ، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها ، وتكون فى الذبابة مادة سامة تسمى « بكتريوفاج » ولو عملت خلاصة من الذباب لمحلول ملحى لاحتوت على « بكتريوفاج » التى يمكنها ابادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض ، وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك »

وبذلك ظهر ان هذا الحديث الذى عده بعض المتساهلين كذبا من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول صلوات الله وسلامه عليـــه .

وقد كتب طبيبان فاضلان بحثا قيما حول حديث الذباب ، مدعما بالأدلة وذكر المراجع العلمية التى رجعا إليها فى إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالا للشك فيه ، واليك هذا الحديث بنصه (١) :

كلمة الطب فى حديث الذباب :

البحوث والمراجع العلمية تؤيد الحديث الشريف : « اذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ، فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر دواء » .

تحقيق علمى للدكتور محمود كمال ، والدكتور محمـــد عبـــد المنعـــم حسين :

كثر التعرض لهذا الحديث وخصوصا من جانب أطباء مكذبين للحديث لعلمهم بأن الذباب ينقل العدوى والجراثيم الحاملة للمرض ، ونحن نعلم أن من بين الأحاديث التى رويت عن النبى صلى الله عليـــه وسلم ما هـــو صحيح وما هو مكذوب ، وكان على فقهاء الحديث أن يبينوا الصحيح ويستبعدوا المكذوب ، وتمسك رجال الحديث والفقهاء الأعلام بصحـــة الحديث لاستناده لثقة من الرواة ، وتمسك بعض الأطباء بالناحية الصحية وكذبوا الحديث ، وكنا نود أن نفهم الحديث على أسس ثلاثة :

١ — عدم التعرض لصحة الحديث فهذا من اختصاص فقهاء الحديث والعلماء الذين درسوا العلم والحديث ، وهـــم أعلـــم كيف يســـتبعدون الأحاديث المكذوبة .

٢ — محاولة البحث العلمى بافتراض صحة الحديث للوصول الى حقائق أنبأنا عنهـــا النبى صلى الله عليـــه وسلـــم : « وما ينطـــق عـــن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى » قرآن كريم (النجم الآية ٣ ، ٤) .

---

(١) نشر هذا البحث القيم فى مجلة الأزهر عدد رجب لسنة ١٣٧٨ هـ

٣ ــ عدم الخوض فى موضوع مادة الحديث قبل الرجوع الى المراجع العلمية الكافية عن الحشرات وعن طفيليات الحشرات ، لهذا رأينا بعد قراءة الموضوع والمجادلات المتبادلة بين الفريقين فى الصحف والمجلات منذ مدة طويلة أن نحاول أن نرد الحق الى نصابه،ذلك أن بعضنا ــ بعد قراءة آراء فقهاء الحديث عن صحة الحديث ــ لم يتردد فى تصديقه ، وحاول أن يرجع الى المراجع العلمية التى تؤيد صحة الحديث .

وقد جاء فى المراجع العلمية أن الأستاذ الألمانى « بريفيلد » من جامعة هال بألمانيا وجد فى عام ١٨٧١ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلى من جنس الفطريات سماها « أمبوزا موسكى » من عائلة « انتوموفترالى » من فصيلة « سيجومايسيس » من فصيلة « فيكومايسيس » ويقضى هذا الفطر حياته فى الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة ، على شكل خلايا خميرة مستديرة ثم يستطيل ويخرج على نطاق البطن بواسطة للنفحات التنفسية أو بين المفاصل البطنية ، وفى هذه الحالة يصبح خارج جسم الذبابة ، وهذا الشكل يمثل الدور التناسلى لهذا الفطر وتتجمع بذور الفطر فى داخل الخلية الى قوة معينة تمكن الخلية من الانفجار واطلاق البذور خارجها ، وهذا سيكون بقوة دفع شديدة لدرجة تطلق البذور الى مسافة حوالى ٢سم من الخلية بواسطة انفجار الخلية واندفاع السائل على هيئة رشاش .

ويوجد دائما حول الذبابة الميتة والمتروكة على الزجاج مجال من البذور لهذا الفطر ، ورؤوس الخلية المستطيلة التى تخرج منها البذور موجودة حول القسم الثالث والأخير من الذبابة على بطنها وظهرها ، وهذا القسم الثالث أو الأخير دائما يكون مرتفعا عندما تقف الذبابة على أى مسند لتحفظ توازنها واستعدادها للطيران ، والانفجار كما ذكرنا يحدث بعد ارتفاع ضغط السائل داخل الخلية المستطيلة الى قوة معينة ، وهذا قد يكون مسببا من وجود نقطة زائدة فى السائل حول الخلية المستطيلة ، وفى وقت الانفجار يخرج من السائل والبذور جزء من « السيتوبلازم » من

الفطر ،كما ذكر الأستاذ «لانجيرون » ـــ أكبر الأساتذة فى علم الفطريات ـــ فى عام ١٩٤٥ ، أن هذه الفطريات كما ذكرنا تعيش فى شكل خميرة مستديرة داخل أنسجة الذبابة وهى تفرز أنزيمات قوية تحلل وتذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض •

ومن جهة أخرى تم فى سنة ١٩٤٧ عزل مادة مضادة للحيوية (بواسطة « آرنشتين » و « كوك » من انجلترا و « روليوس » من سويسرا فى سنة ١٩٥٠ تسمى « جافاسين » من فطر من نفس الفصيلة التى ذكرناها والتى تعيش فى الذبابة وهذه المادة المضادة للحيوية تقتل جراثيم مختلفة من بينها جراثيم السالبة والموجبة لصبغة جرام ، وجراثيم الدوسنتاريا والتيفود ، وفى سنة ١٩٤٨ عزل (بريان) و (كورتيس) و (هيمنج) و (جيفيريس) و (ماكجوان) من بريطانيا مادة مضادة للحيوية تسمى « كلوتينيزين » من فطريات من نفس فصيلة الفطر الذى يعيش فى الذبابة ، وتؤثر على جراثيم السالبة لصبغة جرام من بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفويد ، وفى سنة ١٩٤٩ عزل (كوكس) و (فارمر) من انجلترا و (جرمـــان) و (روث) و (اتلنجر) و (بلاتنر) من سويسرا مادة مضادة للحيوية تسمى « انياتين » من فطريات من نفس صنف الفطر الذى يعيش فى الذبابة تؤثر بقوة شديدة على جراثيم جرام موجب وجرام سالب وعلى بعض فطريات أخرى ، ومن بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفويـــد والكوليرا ، ولم تدخل هذه المواد المضادة للحيوية بعد الاستعمال الطبى ، ولكنها فقط من العجائب العلمية لسبب واحد وهو أنها بدخولها بكميات كبيرة فى الجسم قد تؤدى الى حدوث بعض المضـــاعفات ، بينما قوتها شـــديدة جـــدا وتفوق جميع مضادات الحيوية المســـتعملة فى عـــلاج الأمراض المختلفـــة وتكفى كمية قليلة جدا لمنع معيشة أو نمو جراثيم التيفويد والدوسنتاريا والكوليرا وما يشبهها •

وفى سنة ١٩٤٧ عزل « موفنتيش » مواد مضادة للحيوية من مزرعة

الفطريات الموجودة على جسم الذبابة ، ووجد أنهـا ذات مفعول قـوى فى بعض الجراثيم السالبة لصبغة جرام مثل جراثيم التيفويد والدوسنتاريا وما يشبهها ، وبالبحث عن فائدة الفطريات لمقاومة الجراثيم التى تسبب أمراض الحميات التى يلزمها وقت قصير للحضانة وجد أن واحد جرام من هذه المواد المضادة للحيوية يمكن أن يحفظ أكثر من ١٠٠٠ لتر لبن مـن التلوث من الجراثيم المرضية المزمنة .

وهذا أكبر دليل على القوة الشديدة لمفعول هذه المواد .

أما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا والتيفويد والدوسنتاريا وغيرها التى ينقلها الذباب بكثرة ، فمكان هـذه الجراثيم يكون على أطراف أرجل الذبابة أو فى برازها ، وهذا ثابت فى جميع المراجع البكتريولوجية ، وليس من الضرورى ذكر أسماء المؤلفين أو المراجع لهذه الحقيقة المعلومة .

ويستدل من كل هذا على أنه اذا وقعت الذبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للمكروبات المرضيـة ، التيفويـد أو الكوليرا أو الدوسنتاريا أو غيرها ، واذا تبرزت على الغذاء سيلوث الغذاء أيضا كما ذكرنا بأرجلها ، أما الفطريات التى تفرز المواد المضادة للحيوية والتى تنقل الجراثيم المرضية الموجودة فى براز الذبابة وفى أرجلها ، فتوجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوى على المواد المضادة للحيوية الا بعد أن يلمسها السـائل الذى يزيـد الضـغط الداخلى لسائل الخلية ويسبب انفجار الخلية المستطيلة واندفاع البذور والسـائل .

وبذلك يحقق العلماء بأبحاثهم تفسير الحديث النبـوى الذى يؤكد ضرورة غمس الذبابة كلها فى السائل أو الغذاء اذا وقعت عليه لإفساد أثر الجراثيم المرضية التى تنقلها بأرجلها أو ببرازها ، وكذلك يؤكد الحقيقة التى أشار اليها الحديث ، وهى أن فى أحد جناحيها داء (أى فى أحد أجزاء

جسمها الأمراض المنقولة بالجراثيم المرضية التى حملتها) وفى الآخر شفاء، وهو المواد المضادة للحيوية التى تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها ، والتى تخرج وتنطلق بوجود سائل حول الخلايا المستطيلة للفطريات .

وبعد : فلعلك — أيها القارىء — ازددت يقينا بصحة هذا الحديث، واطمأننت الى أن الإذعان والقبول لما صح عن الرسول أحرى بالمؤمن المتثبت وأولى ، وفى كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يظهر الله سبحانه من الآيات ما يدل على صدق النبى صلوات الله وسلامه عليه وصدق معجزته الكبرى وهى القرآن وصدق الله حيث يقول : « سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد » .

استشهاده لمزاعمه بحديث منكر :

قال : وروى الطبرانى فى الأوسط عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم: « أتانى ملك برسالة من الله عز وجل ، ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى فى الأرض لم يرفعها » .

وهذا الحديث منكر ، وما دام حاله كذلك فلا يصح الاحتجاج به ، ولا يصح أن يترتب عليه ما يهدف اليه المؤلف من الطعن فى أبى هريرة من أنه يروى الروايات الخرافية .

وأما حديث الترمذى عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم » فسيأتى الكلام عنه قريبا إن شاء الله .

طعنه فى حديث يعتبر من محاسن الإسلام :

قال فى ص (٢٠٠) : وروى الحاكم وابن ماجه من حديثه بسند صحيح: « خمروا الآنية وأوكئوا الأسقية ، وأجيفوا الأبواب ، واكفتوا صبيانكم عن النساء (كذا نقله ، والصواب : عند العشاء) فان للجن انتشارا وخطفة»

وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فان الفويسقة (أى الفأرة) ربما اجترت الفتيلة فأحرقت البيت » •

والجـــواب :

ان هذا الحديث بهذا اللفظ رواه البخارى فى صحيحه (١) ولكنه عن جابر بن عبد الله لا عن أبى هريرة ، ورواه من طرق أخرى عن جابر بنحو هذا فى مواضع من كتابه (٢) ورواه مسلم فى صحيحه عن جابر من طرق عدة بنحو ما رواه البخارى ، وهكذا يتبين لنا أن الحديث ثابت من غير طريق أبى هريرة ، ولو أن الحديث كان من روايته وحده لما جاز له أن يتخذ منه نكأة للطعن فيه ، فما بالك وقد ثبت عن غيره ؟ ! ان هذا الحديث يعتبر من مفاخر الإسلام وتوجيهاته الرشيدة السديدة الصحية والاجتماعية ، واليك كلمة موجزة فى شرح هذا الحديث كى تزداد يقينا بسمو الارشاد النبوى وأن أبا هريرة كان يستحق التـكريم — لا التأنيب — لو أنه نقـل هذه الآداب الإسلامية الحكيمة •

« خمروا الآنية » أى غطوها ، ومن ذا الذى لا يدعو الى تغطية آنية الطعام والشراب ؟ أليس فى تغطيتها صيانة لها عن القـاذورات وسقوط الهوام والحشرات ، وفى هذا ما فيه من حفظ الصحة والابقاء على النفوس؟ واذا كان المؤلف قد ران الحقد على قلبه حتى عد المحاسن مساوىء فليسأل رجال الطب وسيعلم علم اليقين سمو هذا التوجيه الصحى النبوى !

« وأوكئوا الأسقية » الأسقية : القرب ، أى اربطوها وشدوها بالوكاء وهو ما يربط به فم القربة ، وهذه الفقرة لا تقل فى التوجيه الصحى عن سابقتها •

« وأجيفوا الأبواب » أى أغلقوها ، ومن ذا الذى ينكر مافى اغلاق

---

(١) كتاب بدء الخلق باب « خمس من الدواب فواسق يقتلن فى الحرم »
(٢) كتاب بدء الخلق باب « صفة ابليس » كتاب الأشربة باب تغطية الإناء، كتاب الاستئذان باب « لا تترك النار فى البيت عند النوم » وباب « غلق الأبواب فى الليل »

الأبواب من الفوائد والمصالح وحراسة الأنفس والأهل والولد والمال من أهل العبث والفساد والحيوانات الكاسرة والكلاب العقورة ولا سيما فى البلاد الصحراوية والبدوية والقرى والدساكر ؟ .

واكفتوا (١) صبيانكم عند العشاء » أى ضموهم اليكم ، والمعنى امنعوهم من الحركة والخروج من البيوت فى هذا الوقت ، وقد علل ذلك بقوله : « فان للجن انتشارا وخطفة » وقد روى من طريقين آخرين بلفظ « فان الشياطين » وهم المرادون من لفظ الجن فى الرواية الأولى ، ومما ينبغى أن يعلم أن الشيطان فى لغة العرب يطلق على المتمرد من الجن والإنس والحيوان ، بل والهوام والطيور .

وشواهد ذلك كثيرة فى لغة العرب ، ومن ذا الذى يجهل ما عسى أن يلحق الأولاد عند المساء من مردة الجن والانس والحيوانات والهوام ؟ وهذا أمر مشاهد محسوس ، وفى الرواية الأخرى « اذا استجنح الليل أو كان جنح الليل فكفوا صبيانكم فان الشياطين تنتشر حينئذ فاذا ذهب ساعة من العشاء فخلوهم » أليس فى هذا تنبيها الى ما هو مشاهد من أن الحيوانات الكاسرة والهوام المؤذية التى من شأنها الاستتار نهارا لا تلبث وقد شاهدت إقبال الظلمة أن تسرح وتخرج من مسار بها وفى نفسها عرامة وشراسة فلا تصادف انسانا الا آذته ، والحديث لم يعين المراد من الشياطين أهم شياطين الجن أم شياطين الانس أم شياطين الحيوان؟ فالحديث أيا كان محمله صحيح فى معناه وسام فى مغزاه .

« وأطفئوا المصابيح عند الرقاد » وقد قال أئمة الحديث وشراحه : إن هذا الارشاد النبوى ليس خاصا بالمصابيح بل يشمل اطفاء أى نار كنار الكانون والتنور ، فانظر الى مرونتهم فى الفهم وعدم جمودهم ووقوفهم عند ظاهر النص .

---

(١) بهمزة وصل وكسر الفاء ويجوز ضمها

وكان على المؤلف أن يذهب الى الباحثين الاجتماعين — ان كان لا يقتنع بكلام شراح الحديث — ليدلوه على سمو هـذا الإرشاد النبوى ، بل ليذهب الى وزارة الداخلية وسيخبرونه بما تجره الفتيلة ، والكانون ، والتنور من حرائق وأضرار لا حصر لها •

ولعلك أيها القارىء المنصف ازددت يقينا الى يقين بأن هذا المؤلف بلغ من حقده على الصحابى أبى هريرة أنه وصل الى حد حمله على أن جعل المحاسن مساوىء ، والفضائل رذائل ، وأن هذا الحديث الذى عرض له المؤلف بالطعن من مفاخر النبى صـلى الله عليـه وسلم وتوجيهاته السـديدة •

حديث الشجرة العظيمة التى فى الجنـة

قال فى ص (٢٠١) : وروى مسلم أن رسـول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن فى الجنة لشجرة يسير الراكب فى ظلها مائة سنة» وروايات أبى هريرة من هذا القبيل وأدهى منه ، تفهق الكتب بها ، ولا نستطيع ايرادها هنا لأن ذلك يحتاج الى مجلدات برأسها •

«ردنا عليه » أما الحديث المذكور فبحسبك ردنا عليه فيما سبق ، وقد ألقمناه حجرا ، أما تنديده بروايات أبى هريرة فقد بينا لك وجه الحق فيما اعترض عليه منها ، وأن الكثير منها أحاديث موضـوعة ، رسول الله وأبو هريرة بريئان منها ، والموضوع مكذوب مختلق لا يصح لباحث أن يرتب عليه نتائج ، ولا أن يحتج به •؟

والبعض أحاديث رويت عن غير أبى هريرة من الصحابة ، والبعض شارك أبا هريرة فى روايتها غيره من الصحابة ، والبعض أحاديث صحيحة طعن فيها لضيق تفكيره وقلة بضاعته فى فهم الأحاديث ومعرفتها ، ومتابعته المستشرقين والمبشرين وأضرابهم ، مع أن تقدم العلم أظهر بعض ما فيها

من أسرار ما كانت تجول بخاطر انسان ما فى هذا الوقت الا أن يكون نبيا يوحى اليه •

المؤلف امعة فيما يقول :

ومما ينبغى أن يعلم أن المؤلف امعة يتبع كل ناعق من أعداء الاسلام من المستشرقين والمبشرين وأضرابهم ، وأغلب الأحاديث التى ذكرها فى طعونه فى أبى هريرة ، وفى تهجمه على السنة قد تابع فيها الأستاذ أحمد أمين فى فجر الاسلام وضحاه ، وأحمد أمين قد تابع فيها « جولد تسيهر » وأضرابه من المستشرقين ، وهكذا يتبين لنا أن المؤلف لم يزد عن كونه ذيلا ، ولا يليق بالباحث أن يكون امعة وذيلا فى كل ما يكتب ، ولكن كيف يتأتى له أن يكون غير هذا وهو قليل العلم بالحديث ورجاله ، وبضاعته فيه بضاعة مزجاة ، فلا تعجب اذا كانت آراؤه فيه فجة مبتسرة •

خمسون صفحة كلها سباب واتهام :

وقد استغرقت ترجمته لأبى هريرة رضى الله عنه ما يربو على خمسين صفحة كلها سفاه وشتائم ، وتظنن واتهامات ، وافتراءات ليس لها ما يؤيدها من عقل أو نقل ، وانهاتكشف عن سوء طويته ، وبالغ حقده ثم يختمها بقوله : هذا هو تاريخ أبى هريرة الذى لم يصاحب النبى الا حوالى ثلاث سنين ثم ترك هذه الألوف الكثيرة من الأحاديث التى ضاقت بها صدور الكتب وقد أطلنا فيها لأن أمر أبى هريرة يباين أمر الصحابة جميعا •

جهل أبى رية باللغة :

وقد جهل أبو رية أن الألوف من جموع الكثرة وهى لما فوق العشرة، مع أنه نقل عن الإمام ابن حزم ص (١٦٢) من كتابه أن مسند بقى ابن مخلد وهو أوسع المصنفات وأشملها قد احتوى من حديث أبى هريرة

على (٥٣٧٤) ، فها نحن نرى أنها لم تبلغ الستة الآلاف فضلا عن أن تزيد عن العشرة .

وفي الحق أن صدور الكتب لم تضق بأحاديث أبي هريرة وإنما تضيق بها صدور أمثاله من أعداء السنن والأحاديث ، والجهلاء بأقدار الصحابة ومنزلتهم في العلم والرواية ، وقد قدمنا لك السبب في اكثاره من الرواية ، كما قدمنا رأى الصحابة فيه ، والتابعين وأئمة العلم والدين، واذا كان أمره يباين أمر الصحابة جميعا فكيف خفى هذا على قرن التابعين وهو من خير القرون بشهادة الرسول ، حتى روى عنه نحو ثمانمائة من أهل العلم والرواية كما قال الإمام الكبير البخارى ؟ !! .

ألا ان الهدى هدى الله ، ومن يضلل الله فما له من هاد .

السبب في قلة رواية الخلفاء الأربعة :

في ص (٢٠٣) عرض لرواية كبار الصحابة كالخلفاء الأربعة وأمثالهم وقلة الرواية عنهم ، وقد بينت فيما سبق قلة الرواية — نسبيا — عن الخلفاء الأربعة ولا سيما الشيخان أبو بكر وعمر ، وأن ذلك كان لاشتغالهم بمهام الخلافة ونشر الإسلام ، ولم يكن ذلك لقلة ما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا لنسيانهم ما حفظوه ، ولا للشك والريبة في الصحابة الذين تفرغوا لسماع الحديث وحفظه ونشره ، كما ردد أبو رية في غير موضع من كتابه ، وقد أفضت فيما سبق في بيان أن كثرة الرواية يرجع الى عوامل منها : التفرغ ، وقوة الحفظ ، وقلة الشواغل الدنيوية ، وتأخر الوفاة ، والتصدى للعلم والفتيا ، فكن على ذكر منه .

اتهامه للصديق رضى الله عنه :

ومن تظنناته التى لا يشهد لها عقل ولا نقل قوله في الصديق : وإن مما يلفت (١) (كذا) النظر حقا أن تجد مثل أبى بكر على ما أوتى من قوة

(١) في القاموس : لفته يلفته : « لواه وصرفه عن رأيه » واستعمالها بمعنى وجه وجذب عامى .

الحفظ ورجاحة العقل ومتانة الدين ينصرف عنحفظ أحاديث رسول الله وما حفظ منها لا يرويه ، وما جمعه يعود فيحرقه ....

ونحن لا نقره على ما قال من انصراف الصديق عن حفظ أحاديث رسول الله وقد كان يحبه أكثر من حبه لنفسه ، وكان أعز عليه من سمعه وبصره ، فانظر يا أخى القارىء كيف يرمى الصديق بهذه الفرية ، لأجل أن ينال من أبى هريرة ؟ ! !

كما لا نقره على أن ما حفظ منها لا يرويه ، وكيف ؟ وقد رويت عنه أحاديث — غير قليلة — فى الصحيحين وغيرهما !! وأما ما نقله عن الحاكم من أن الصديق جمع خمسمائة حديث ثم عاد فحرقها فروايات الحاكم ليست كلها صحيحة ، وهو معروف بالتساهل فى الصحيح ، وعلى فرض صحتها فاحراقه لما جمع مبالغة فى التحرى والتثبت ، وزيادة فى الرجوع والتحوط لجواز الغلط والنسيان على الراوى العدل الثقة وليس ذلك للشك فى الصحابة وتهمتهم كما يريد المؤلف أن يصل اليه .

ما رواه سيدنا على رضى الله عنـــه :

وأما ما ذكره تحت عنوان ما رواه على من أنه ابن عم النبى ، وتربى فى حجره وهو صغير .. الخ ما ذكره فنحن نقر به ، ولكن الفضل شىء، والرواية شىء آخر ، ولا ارتباط بينهما قط وقد يروى المفضول أكثـــر بكثير ممن هو أفضل منه ، ومرويات سيدنا على أكثر مما روى عن الشيخين ولا ريب ، الا أنه لم يتفرغ للرواية كتفرغ أبى هريرة والعبادلة وغيرهم من المكثرين فمن ثم قلت روايته عنهم ، وغير خفى على من درس التاريخ ما اشتغل به أبو الحسن من مداومة الجهاد والغزو فى حياة النبى وبعد وفاته ، وما لا قاه من متاعب وحروب أثناء خلافته ، وتقدم وفاته عـــن أبى هريرة وغيره من المكثرين ، وكل هذه العوامل من أسباب قلة الرواية.

من أمثلة الفهم السىء والتجنى الآثم :

فى هامش (ص ٢٠٣) نقل كلام الامام ابن تيمية فى سيدنا عمر

فى كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » حيث قال : « وكان وقافا عند كتاب الله ممتثلا لسنة رسوله ، محتذيا حذو صاحبيه ، مشاورا فى أموره للسابقين الأولين مثل عثمان ، وعلى وطلحة ، والزبير ... وغيرهم ممن له علم ، وفقه ، أو رأى أو نصيحة للإسلام وأهله » .

فتأبى عليه نفسه المتجنية على أبى هريرة الا أن يتخذ من كلام الإمام سبيلا للطعن فى أبى هريرة فيقول : انظر الى دقة فهم ابن تيمية ، وواسع اطلاعه ، فانه لم يذكر أبا هريرة فى الذين يستشيرهم عمر لأنه لم يكن له علم ولا فقه ، ولا رأى ، ولا نصيحة !!!

وأقول : ياعجبا لهذه العقول التى لا تدرى كيف تفهم !! ان الإمام ابن تيمية حينما ذكر استشارة الفاروق للسابقين الأولين وذكر بعضهم على سبيل التمثيل ما كان يذور بخلده قط تنقص أبى هريرة ولا النيل منه كما افترى المؤلف ، وأبو هريرة لم يكن قطعا من السابقين لأنه أسلم سنة سبع ، ولكن كونه ليس من السابقين لا يعود عليه بالطعن ، ولا بالازراء فالآلاف من الصحابة ليسوا من السابقين الأولين ، فلو كان الأمر كما فهم أبو رية صاحب المنطق المعكوس ، والفهم السقيم لعاد ذلك بالتنقيص على هؤلاء جميعا ، ثم من قال : ان كل من لم يستشرهم الفاروق ليسوا من أهل العلم والفقه ، والرأى والنصيحة ؟ ! ان هذا الاستنتاج الخاطىء لو صح لعاد ذلك بالطعن على جمهور الصحابة ، ثم ألأجل أن ينال من أبى هريرة يركب هذا المركب الصعب ، ويسلك هذا المسلك الملتوى فى الفهم والاستنتاج ؟ ! أغيثونا يا أهل الانصاف من هذا الغثاء والهراء .

نكره بعض الأحاديث المشكلة :

فى ص (٢٠٧) ذكر بعنوان « أحاديث مشكلة » وقد ذكر أحاديث بعضها مرفوع ، وبعضها موقوف ، وبعضها صحيح لا شك فيه ولكنه استشكلها ، وبعضها غير صحيح والأقرب أن تكون من الاسرائيليات أو الموضوعات .

وقبل أن أجيب عن هذه الأحاديث أقول :

من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتلقف الإشكالات ويزيدها إستشكالاً، ويأبى عليه سوء مقصده أن يذكر ولو بعض ما ذكره العلماء الاثبات فى رد هذه الإستشكالات ولا سيما ما يتعلق منهـا بالأحاديث الصحيحه المروية فى الصحيحين أو أحدهما .

وأمره لا يخلو من أمرين أحلاهما مر : لأنه اما أن يكون لم يطلع على ما كتبه الأئمة الشراح للأحاديث فى هذا وهو تقصير وجهل ! واما أن يكون اطلع عليها ورأى أنها لا تسعفه بل وترد عليه فيما يهدف اليـه من تقليل الثقة بالسنة ورجالها فآثر طيها ، وهذا خيانة وتلبيس ! وهذا وذاك مما ينأى به عن أن يكون باحثا ومنصفا .

وقد دأب المؤلف على تلقف المشاكل والطعون ، والعمل جادا على النفخ فيها حتى يصير من الحبة قبة ولكنها لا تلبث أمام البحث العلمي الأصيل أن تزول كما تزول الفقاقيع من وجه الماء، ولم يخطر بباله أن يشذ ولو مرة فيذكر بعض المحاسن — وما أكثرها — للحديث ورجاله ، وفى السنة ألوف الأحاديث التعليمية ، والخلقية ، والتوجيهية ممـا يعتبر من مفاخر الاسلام ومحاسنه ، وكان على المؤلف أن يشير الى هذه الألوف ولو بكلمة قصيرة ، ولكنه لم يفعل ، وذلك لحاجة فى نفسه .

عرض الأحاديث التى استشكلها والجواب عنها :

واليك ما عرض له من الأحاديث المشكلة وبيان وجه الحق فيها .

حديث اللوح المحفوظ :

قال : عن ابن عباس قال : « إن الله خلق لوحا محفوظا من درة بيضاء دفتاه من ياقوتة حمراء ، قلمه نور ، وكتابه نور ، عرضه ما بين السماوات والأرضـ ينظر فيـه كـل يوم نظـرة يحيى ويميت ، ويعـز ويـذل ويفعل ما يشاء » .

والجــواب :

أنه لم يصح عن النبى صلىّ الله عليــه وســلم فى تفصيــل ذلك حديث مرفوع ، وانما هى آثار عن بعض الصحــابة والتابعين ، والواجب أن نؤمن بوجود اللوح المحفوظ ، وأن الله دون فيه كل ما كان وما يكون أما ما وراء ذلك مما ورد فى وصفه وكيفيته والقلم الذى كتب به فلا، والأقرب فيما ورد عن ابن عباس وغيره فى هذا أنه من الإسرائيليات التى أخذت عن أهل الكتاب ، ورويت لغرابتها ، ولا سيما وأنه ليس فى القرآن ما يصدقها ولا ما يكذبها فبقيت روايتها على أصل الإباحة ، وقد فصلت فيما سبق موقف الإسلام مما ذكر عن بنى إسرائيل فارجع إليه ، على أنه ليس فى الحديث على فرض ثبوته ما يستشكل ، وقدرة الله صالحة لكل شىء.

حديث سجود الشمس :

قال : وروى الشيخان وبعض السنن والمسانيد ، والتفسير المأثور عن أبى ذر قال : قال رسول الله لأبى ذر حين غربت الشمس أتدرى أين تذهب ؟ قلت : الله ورسوله أعــلم قال : فإنها تذهب حتى تســجد تحت العرش ... الخ الحديث .

والجــواب :

هو ما قدمته فى هذا الكتاب (١) من أنه لا اشكال فى الحديث ، وأنه من قبيل المجاز والتمثيل ، ومثل هذا المجاز قريب ، ومستساغ ومستفيض فى لغة العرب ، وإنما يستشكل مثل هذا من لم يتذوق لغـــة العرب وما لهم من الافتنان فى الأساليب وطرق البيان .

حديث الشياطين المسجونة :

قال : وروى مســلم عن عبد الله بن عمرو بن العــاص . صاحب

---

(١) ص ٤٩ وقد سقت هناك الحديث بتمامه .

الزاملتين (١) قال : « إن فى البحر شياطين أوثقها سليمان بن داود يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنا » .

وهو موقوف عليه وليس بمرفوع الى النبى فلا يضيرنا ،على أن الحديث ليس فيه ما يستشكل لمن يؤمن بعالم الجن ، وليس فيه ما يحيله العقل ، وان كنت أميل الى أنه يجوز أن يكون مما حمله عن الكتب التى أصابها فى موقعة «اليرموك» من كتب أهل الكتاب ، ولا يقولن قائل : ان هذا مما له حكم الرفع ، لأننا نقول : ان أئمة الحديث نصوا على أن كلام الصحابى فيما لا مجال للرأى فيه له حكم المرفوع اذا لم يكن الصحابى معروفا بالأخذ عن الاسرائيليات كعبد الله بن عمرو بن العاص مثلا ، فهذا ليس له حكم المرفوع قطعا .

حديث العجوة وكونها دواء :

قال : وروى البخارى فى باب الدواء بالعجوة للسحر عن عامر بن سعد عن أبيه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم « من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم الى الليل » وفى رواية « سبع تمرات » وكذا لمسلم عن سعد بن أبى وقاص ، وعند النسائى من حديث « العجوة من الجنة وهى شفاء من السم » .

ومعنى اصطبح : تناوله فى الصباح على الريق .

وأحب أن أنبه الى أن المؤلف تابع فى هذا الأستاذ أحمد أمين فى « ضحى الإسلام » وهو تابع المستشرقين فى هذا .

واليك الجواب عن هذا :

١ — ان العلماء القدامى أثابهم الله قالوا : المراد نوع من التمر وهو

(١) تثنية زاملة وهى البعير الذى يحمل عليه ، وكان عثر على حمل بعيرين من كتب أهل الكتاب فى « اليرموك » فكان يحدث ببعض ما فيها من غير أن يرفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن ثم تحاشى بعض الرواة الرواية عنه احتياطا .

تمر المدينة ، وأن العدد قد يراد به التكثير ولا سيما أن لفظ السبعة يستعمل فى هذا ، كما قالوا : ان بعض الفواكه والثمار والنباتات قد يكون لها من الخصائص والآثار فى تربة ما لا يكون لها فى تربة أخرى وهذا الذى سبقوا اليه هو ما أيده العلم اليوم ، فما المانع عقلا أن يكون لهذا النوع من تمر المدينة خصائص فى ازالة السموم ، وتقوية النفس والجسم ضد أثر السم والسحر ؟ وليس لقائل أن يقول : فلنجرب بأن نعطى تمرا لانسان ثم نعطيه سما لنرى ماذا تكون النتيجة ، لأن الحديث الشريف لم يحدد أى أنواع السموم هو المراد ؟ فلنبحث حتى نصل الى المراد ، كما أحب أن أنبه الى الطب النبوى من الناحية الروحية والنفسية ، فمن أكل تمرا أو عجوة بهذه النية فسيحل له من قوة الروح والبدن ما يزيل كل أثر لما يحتمل من سحر ، ولايخفى علينا أثر الايحاء الى النفس بالصحة أو المرض ، وان بعض الأشخاص ينجيهم من بعض أمراضهم قوة أرواحهم ويقينهم ، وبعض الأصحاء قد يجنى عليهم الوهم والخوف ، والحديث من الأمور الغيبية التى يجب أن نذعن لها ما دمنا نعتقد أن الرسول حق وما جاء به حق ، وما دام ثبت وصح بطرق الاثبات العلمى السليم ، ومن أراد زيادة فى هذا فليرجع الى ما كتبه الامام ابن القيم فى « زاد المعاد » والحافظ ابن حجر فى فتح البارى » (١) .

٢ — إن الحديث يعتبر من المعجزات النبوية فقد اطلعت على بحث قيم للدكتور الكيمائى محمود سلامة عن فائدة العجوة فى مجلة « الدكتور » وأنها عامل قوى فى دفع السموم من الجسم والتخلص منها كما كتب غيره فى هذا مؤيدا للحديث فقلت : يا سبحان الله ، لقد قال الرسول الكريم هذا ولم يكن طبيبا ولا متطببا ، وفى وقت لم تكن تقدمت فيه المباحث الطبية الى ادراك هذا ، ألا فاعتبروا يا أولى الأبصار !! فما رأى المعترضين على هذا الحديث فيما قاله العلم اليوم فى خواص العجوة ؟ !

---

(١) فتح البارى جزء ١٠ ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، زاد المعاد — باب خواص العجوة

ولو أن بعض الأطباء المسلمين العباقرة اتجه الى الطب النبوى كما ثبت فى الصحاح ، وبحث فيه بايمان وصبر وجلد فأنا كفيل أنه سيخلص للبشرية من ذلك بخير كثير ، وسيظهر لنا الكثير من أسرار الإعجاز فى هذه الأحاديث ، فهل من مستجيب ؟ نعم ان بعض الأطباء المؤمنين اتجه الى هذا ونشروا فيه مقالات ، ولكنى أريد بحثا مستفيضا فى سفر كبير يكون مرجعا فى هذا الموضوع الجليل .

حديث إدبار الشيطان عنـــد سماع الأذان :

قال : وأخرج الشيخان عن أبى هريرة : « اذا نودى للصـــلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فاذا قضى التأذين أقبل حتى اذا ثوب — أقيم للصلاة — بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه » وقال العلماء المحققون فى شرح هذا الحديث: لئلا يسمع فيضطر أن يشهد له بذلك يوم القيامة ، يقصد بذلك التهكم بهم .

ولا أدرى وجه استشكاله لهذا الحديث ؟ وهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو من الغيبيات ، وانما ينكر هذا الحديث وأمثاله من لا يؤمن بعالم الجن ، وحكم من لا يؤمن بهم معروف وهو الكفر لإنكاره ما ثبت بالقرآن ، والحديث سيق مساق التمثيل والمجاز فهو تصوير لشدة نفوره واجفاله كراهة سماع الأذان ، ومثل هذا التمثيل معهود فى كلام العرب ، ولو حمل الحديث على حقيقته فلا استحالة أيضا ، فطبائع الجن وأنهم يأكلون ويشربون لا تأبى ذلك ، وابليس وأعوانه يروننا ولا نراهم كما قال الله تعالى : « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم » (١) ، وقد يطلع الله بعض أنبيائه على بعض أحوالهم وتصرفاتهم لحكم بالغة ، وهذا من الأمور الغيبية التى اذا ثبتت عن معصوم وجب التصديق بها ، ولا أدرى كيف غاب عن أبى رية حكم من يتهكم بأحاديث رسول الله ؟ !.

---

(١) الأعراف ٢٧

حديث أبى سفيان رضى الله عنـــه :

قال : وروى مسلم عن أبى سفيان أنه قال للنبى صلى الله عليه وسلم: « يا رسول الله ، أعطنى ثلاثا : تزوج ابنتى أم حبيبة ، وابنى معـاوية اجعله كاتبا ، وأمرنى أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسـلمين ... » وقد تصرف المؤلف فى الحديث ولم يورده بلفظه كما فى الصحيح .

وهذا الحديث قد استشكله الأئمة المحدثون من قديم وعدوه من أوهام عكرمة بن عمار لأنه كان يغلط ويهم ، لأن الثابت القطعى أن النبى تزوجها سنة ست أو سبع وذلك قطعا قبل اسلام أبى سفـيان سنة ثمان ، ومن العلماء من تكلف الاجابة عن هذا الحديث فقال : ان المقصـود أقرك على زواج ابنتى ، أو المراد تجديد عقد النـكاح ، والحق أن هذا تكلف وأن الحديث من قبيل الوهم والغلط ، لا من قبيل الوضع لأنا لم نر أحدا من أئمة الجرح والتعديل نسب عكرمة بن عمار الى الوضع ، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وكفى بهما إمامين (١) وممن قال بأن الحديث وقع فيه الوهم الإمام ابن تيمية فى منهاج السنة ، فأبو رية لم يأت بجديد وكل ما هنالك أنه حاول تجسيم هذا الغلط اليسير ليغض من شأن صحيح الإمام مسـلم .

تصديق النبى لأميـة بن أبى الصلت فى بعض ما قال :

قال : وفى مسند أحمد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم صدق أمية بن أبى الصلت الشاعر المشهور فى قوله :

والشمس تطلع كل آخـر ليـلة
حمـراء يصـبح لونها يتـورد
تأبى فمـا تطلع لنـا فى رسلها
الا معـــذبة والا تجـــلد.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٦٣

والجـــواب :

أنه لا مانع عقلا ولا شرعا فى تصديق النبى لأمية أو غيره فى بعض ما يقول ما دام حقا ، وقد ثبت فى الصحيح أن النبى قال : « أصدق كلمة قالها شاعر : ألا كل شىء ما خلا الله باطل » فان كان كذبا أو باطلا نبـه اليه ، ولذلك قال فى قول هذا الشاعر وهو لبيد : وكل نعيم لا محالة زائل « كذب ، ان نعيم الجنة غير زائل » كما قال لما سمع شعر أمية هذا « آمن لســانه وكفر قلبه » .

استشكاله حديث : متى تقــوم الساعة :

قال : وروى مسلم عن أنس بن مالك أن رجلا سأل النبى قال : متى تقوم الساعة ؟ قال : فسكت رسول الله هنيهة ثم نظــر الى غلام بين يديه من أزد شنوءه فقال : ان عمر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة » قال أنس : ذاك الغلام من أترابى يومئذ ... ثم قال متهكما : فما قول عبـاد الأسانيد ؟ لعل بعضهم يقول : لعل هذا الغلام لم يدركه الهرم حتى الآن .

والجـــواب :

أن استشكال هذا الحديث انما يكون ممن قصر نظره ، وضاق عقله عن ادراك المراد منه ، وهذا الحديث — وأمثاله — ليس المراد به قيام القيامة ، وانما المراد الساعة الخاصة ، وهى انتهاء الجيل وأهل القرن الواحد . والساعة كما تطلق على الساعة العامة للدنيا كلها وهى القيامة تطلق أيضا على الساعة الخاصة ، وهذا الثانى هو المراد هنا ، ويؤيد ذلك ما فى صحيح مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى حديث آخر : « أرأيتكم ليلتكم هذه ، فان على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » قال الراوى : فوهل — أى غلط — الناس فى مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما أراد انخرام الجيل أى انتهاءه ، وفى الحديث الصحيح أيضا أن رجلا سأل النبى : متى الساعة ؟ وكان النبى مشتغلا بحديثه ، فلما

فرغ منه قال : « أين السائل عن الساعة » ؟ قال الرجل : أنا ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » فقال الرجل: وكيف اضاعتها ؟ فقال : « اذا وسد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة » فالمراد بالساعة هنا ساعة الأمم وهى ساعة هلاكها حينما لا تأخذ بأسباب القوة والعزة والبقاء ، وقد عرض هذا الحديث لنظرية من أهم نظريات علم الاجتمـــاع .

وهكذا يتبين لنا أن من رماهم بأنهم عبـــاد الأسانيد ـــ يريد أئمـــة الحديث ـــ هم أرحب عقلا ، وأوسع أفقا منه ومن أمثاله عباد الشياطين ، وأسراء الأهواء ، والدرهم والدينار ، وصنائع أعداء الله ورسوله .

ثم قال : نكتفى بما أوردناه ، وهناك أحاديث أكثر شناعة ، تركناها خشية الإطالة ، وللإمام الطحاوى كتاب كبير فى أربعة مجلدات فى مشكل الحديث فليرجع اليه من أراده .

أقول : نعـــم ليرجع من يشاء الى كـــتاب الطحـــاوى ليرى كيـــف يكون مسلك العلماء الراسخين فى فهم الأحاديث التى ظاهرها مشكل ، وكيفية فهمهم لها ، وتوقيرهم للحديث وأهله ، وتأدبهم مع السلف الصالح وليرى أيضا فرق ما بين العلماء وأدعياء العلم ، وطلاب الحقيقة ، وطلاب الجاه الـــكاذب ، والسراب الخادع .

أحاديث المهـــدى المنتظر :

قال فى (ص ٢٠٩) : ومن المشكلات تلك الأحاديث التى جـــاءت فى المهدى وهو عند أهل السنة محمد بن عبد الله ، وفى رواية : أحمـــد ابن عبد الله، والشيعة الامامية متفقون على أنه محمد بن الحسن العسكرى من الأئمة المعصومين ويلقبونه بالحجة ، والقائم المنتظر .

والجواب :

إن أحاديث المهدى المنتظر اختلفت فيها أنظار العلمـــاء من قـــديم الزمـــان ، فمنهم من ضعـــفها وردها كابن خـــلدون فى مقدمته ، ومنهم

من صححها كالحافظ السيوطى ، وابن حجر الهيثمى ، بل ذهب بعض أئمة الحديث الى تواترها ومن هؤلاء القاضى المجتهد المحدث الشوكانى ، فان لـه فى ذلك رسالة ، ونحن نعلم أن الشوكانى كان حر الرأى والتفكير ويقول ما يقتنع به عن دليل ولو جر ذلك عليه صنوف البلاء ، وما دامت المسألة محل اختلاف وتتجاذبها الأدلة ، فما كان ينبغى للمؤلف أن يهول من شأنها ، وأن يتخذ منها وسيلة للطعن فى السنة ، والإزراء برجالها ، ولو أنه كان من أهل الاجتهاد والعلم بالرجال والنقد لقلنا : رأى له رآه ، أما وهو متابع لغيره ، وامعة فى رأيه ، فما كان الأمر يستحق كل هذه الطنطنة وكل هذا التهويل .

ومما ينبغى أن يعلم أن الأحاديث التى تعرضت للمهدى منها الثابت ومنها غير الثابت ، ومنها الضعيف ومنها الموضوع .

أحاديث الخلفــاء الإثنى عشر :

فى ص (٢١٠) عرض لأحاديث الخلفاء الإثنى عشر وذكر فى ذلك ما رواه الشيخان وغيرهما من أهل الحديث وقد اعتمد فى سرد الأحاديث التى ذكرها على فتح البارى للحافظ ابن حجر ، وذكر فيما ذكر حــديث الطبرانى عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وحديثا موقوفا على كعب ، ثم قال : وعلى أن هذه الأحاديث قد جعلت الخلفاء اثنى عشر فقد رووا حديثا يعارض هذه الأحاديث جميعا ، وهو حديث سفينة الــذى خرجــه أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم يكون ملكــا » ثم أراد أن يوهــم القــارىء أن العلماء الكبــار على أن الحديثين متعارضان تعارضا يذهب الثقة بهما وبرواتهما فذكر كلاما للإمام القاضى عياض ، وللإمام أبى الفرج بن الجوزى .

وللجواب عن ذلك نقول :

(١) ان المؤلف اعتمد فيما نقله على فتح البارى الا أنه — كما هو

شأنه ينقل من غير تحقيق وترو فقد نقل رواية كعب مع أن الحافظ قال فيها : انها واهية ، والواهى لا يحتج به قطعا .

(٢) إن المؤلف لما نقل استشكال القاضى عياض للحديثين ذكر السؤال ولم يذكر الجواب ، وهى خيانة علمية تقذف بصاحبها فى عداد المدلسين ، واليك ما قاله القاضى بتمامه ، قال الحافظ فى الفتح(١) : « وقد لخص القاضى عياض ذلك فقال : توجه على هذا العدد — الإثنى عشر — سؤالان : أحدهما : أنه يعارضه ظاهر قوله فى حديث سفينة يعنى الذى أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكا » لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها الا الخلفاء الأربعة ، وأيام الحسن بن على ، والثانى : أنه ولى الخلافة أكثر من هذا العدد » والى هنا وقف المؤلف ، واليك التتمة « قال : — أى القاضى عياض — والجواب عن الأول أنه أراد فى حديث سفينة خلافة النبوة ، ولم يقيده فى حديث جابر بن سمره — يعنى الذى روى فى الصحيحين — بذلك ، وعن الثانى : أنه لم يقل لا يلى الا اثنا عشر انما قال : سيكون اثنا عشر ، وقد ولى هذا العدد ، ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم ، وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ، ولابد من تمام العدة قبل قيام الساعة ... » الى آخر ما نقل الحافظ عن القاضى عياض .

وكذلك صنع أبو رية مع ابن الجوزى فقد نقل بعضه ، وترك جله ، وقد استغرق نقل كلام ابن الجوزى صحيفة بطولها من فتح البارى (٢)، وقد أطال الحافظ ابن حجر فى تحقيق الروايات فى هذا الموضوع واستغرق ذلك بضع صفحات من الفتح بحيث يخرج منه القارىء المتثبت الطالب للحقيقة بزيادة اليقين بصحة ما روى فى الصحيحين فى هذا الباب والحافظ الكبير ابن حجر باتفاقنا جميعا من أكابر أئمة هذا العلم ، بل هو كما قال المؤلف : أمير المؤمنين فى الحديث ، فاذا كان ذلك فلم لم ينهج نهجه فى فهم الأحاديث والتوفيق بينها ؟ ! .

---

(١) ج ١٣ ص ١٨٠ (٢) ج ١٣ ص ١٨١

ولا أدرى اذا كان المؤلف خطف ما ذكره خطفا من الفتح من غير تحقيق وتثبت ، أم أنه تعمد ذلك لحاجة فى نفسه قد أصبحت معلومة لكل من اطلع على ردنا على صاحب هذا الكتاب الظالم ، فان كانت الأولى فهى جهالة ، وان كانت الثانية فهى خيانة وتغرير وتدليس .

أحاديث الدجال عند أبى رية خرافة :

فى ص (٢١٣) عرض الأحاديث الدجال ، وطعن فيها ، واعتبر ظهور الدجال فى آخر الزمان خرافة .

والعجب أنه ذكر فى هذه الصحيفة بعض الأحاديث الغير الثابتة كحديث كعب الأحبار ، بينما أعرض عن الأحاديث الصحيحة الثابتة المروية من طرق عدة عن كثير من الصحابة فى الصحيحين وغيرهما .

ونحن لا ننكر أنه وضعت أحاديث فى الدجال ، وصفته ، ومتى يخرج، ومن أى مكان يخرج ، ولكنه مع هذا قد صحت فيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين وغيرهما .

وقد روى أحاديث الدجال البخارى ومسلم (١) وأفاضا فى ذلك ، كما روى أحاديثه غيرهما من أصحاب كتب الأحاديث المعتمدة الموثوق بها، حتى حدا هذا ببعض العلماء الى القول بتواتر أحاديث الدجال ، ونزول عيسى عليه السلام ، فان كانت أحاديث خروج الدجال متواترة فهى قطعية الثبوت ، ولا مجال لانكارها ، وان كانت صحيحة مشهورة ولم تصل الى حد التواتر فالأحاديث الصحيحة التى تلقتها الأمة بالقبول كأحاديث الصحيحين تفيد القطع فى ثبوتها عند كثير من أئمة علم الحديث كابن الصلاح وابن حجر ، وابن تيمية وغيرهم من جماهير العلماء سلفا وخلفا (٢) .

بل ذهب بعض أجلة العلماء الى أن الحديث الصحيح يفيد العلم

---

(١) صحيح البخارى — كتاب الفتن — باب ذكر الدجال ، صحيح مسلم — كتاب الفتن .

(٢) الباعث الحثيث الى علوم الحديث ص ٢٣

اليقيني ، وهو مذهب داود الظاهرى والحسين بن على الكرابيسى ، والحارث ابن أسد المحاسبى ، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك وهو الذى اختاره الإمام ابن حزم قال فى الاحكام : « ان خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل جميعا » وقد انتصر الى هذا من المتأخرين العلامة المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله فقال : « والحق الذى ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب اليه ابن حزم ، ومن قال بقوله من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى سواء أكان فى أحد الصحيحين ، أم فى غيرهما ، وهذا العلم اليقينى علم نظرى برهانى ، لا يحصل الا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل ... وهذا العلم اليقينى النظرى يبدو ظاهرا لكل من تبحر فى علم من العلوم ، وتيقنت نفسه بنظرياته واطمأن قلبه اليها ... [1] ».

فأيا ما كانت أحاديث الدجال ، فلا يجوز لمسلم أن ينكرها ولا مجال للتشكيك فيها ، وكون النبى صلى الله عليه وسلم كان يخبر أنه من المحتمل ظهوره فى عصره ، ثم اخباره بأن ظهوره فى آخر الزمان لا يكفى فى الطعن فى الروايات وتكذيبها لجواز أن يكون أوحى اليه بخبره وشأنه من غير تعيين لزمانه ففهم النبى جواز أن يكون فى عصره ، ثم بعد ذلك أعلمه الله سبحانه أن ذلك سيكون فى آخر الزمان قبيل الساعة .

واذا كانت أحاديث الدجال لا مطعن فيها من جهة الرواية ، وأنها وردت من طرق عدة تبعد عنها الشك والريبة ، فانها كذلك لامطعن فيها من جهة المعنى والدراية ، فقد بين النبى فى حديث آخر أنه سيكون هناك دجالون قريب من ثلاثين ، وأن آخرهم الدجال الأكبر ففى صحيح البخارى « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان دعوتهما واحدة ، وحتى يبعث دجالون قريبون من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله ... » ولأحمد والطبرانى « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابا آخرهم الأعور الدجال » وقد جاء الواقع مؤيدا لهذا الحديث كل التأييد فمن هؤلاء

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥

الدجالين من ظهر كمسيلمة والأسود العنسى فى القديم ، وغلام أحمد القاديانى الذى ظهر ببلاد الهند فى العصر الأخير ، ومنهم من سيظهر حتى يكون آخرهم الدجال الأكبر وهو الذى سيقتله عيسى عليه السلام •

وما دامت هذه الأمور الغيبية ممكنة وأخبر بها الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم وجب الايمان بها والتصديق ، وليس لنا تحكيم العقل فيها لأنها من الغيوب التى هى فوق ادراك العقول •

أحاديث تحديد عمر الدنيا اسرائيليات باطلة :

فى ص (٢١٤) ذكر عمر الدنيا وقال : ان فى تفسير الآلوسى أن السيوطى أخرج عدة أحاديث فى أن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة وذكر أن مدة هذه الأمة تزيد على الألف ولا تبلغ الزيادة خمسمائة سنة •

وتقريرا للحقيقة أقول :

ان الإخبار عن عمر الدنيا وتحديد ذلك بسبعة آلاف سنة وأن النبى بعث فى آخر السادسة ورد فيها حديث مرفوع ، وقد حكم عليه جهابذة الحديث وصيارفته كابن الجوزى وغيره بالوضع ، وما دامت كذلك فلا يقام لها وزن ولا نتخذ منه سبيلا للطعن فى الأحاديث وقد جاءت بعض الأخبار موقوفة على الصحابة والتابعين ، وهى على تسليم ثبوتها عمن رويت عنهم فهى من الإسرائيليات الباطلة التى حملها هؤلاء عن مسلمة أهل الكتاب بحسن نية ومعاذ الله أن يكون لها حكم الرفع ، وتحديد عمر الدنيا بسبعة آلاف سنة من جهالات اليهود الذين افتروا على الله وعلى الخلق وعلى العلم •

وأحب أن أقول للمؤلف ان الامام السيوطى ، وان كان أداه اجتهاده الى اعتماد بعض تلك الأخبار الاسرائيلية فقد أخطأه الصواب لا محالة وأى انسان غير معصوم من الخطأ ؟ والعصمة انما هى لله ولرسله واذا كان السيوطى اعتمدها فهناك غيره من أئمة المحدثين نقدوها وزيفوها وبينوا بطلانها ، وقد ثبت بالأدلة القاطعة التى لا يرقى اليها الشك أن عمر الدنيا أضعاف أضعاف ذلك مما يؤكد زيف هذه الروايات وبطلانها •

تحريف فى معنى حـــديث :

قال فى ص (٢١٤) : وفى حديث لمسلم أن الساعة تقوم قبل انتهاء القرن الأول الهجرى أقول : ولعل مراده بحديث مسلم هو أن النبى قال قبل أن يموت بشهر «أرأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة لايبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » فوهل الناس فى مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة ، وإنما قال النبى لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم القرن •

والحديث ظاهر فى أن المراد انقراض أهل ذلك القرن ، وأنه ليس المراد قيام الساعة الكبرى ، وقد غلط المؤلف فى فهمه كما غلط أناس من قبل ولو تأمل المؤلف فى هذه الرواية لمـــا وقع فى هذا االزعم الكاذب •

أحاديث الفتن وأشراط الساعـــة :

ثم قال : « وقد أعرضنا كذلك عن ايراد أخبار الفتن وأشراط الساعة ونزول عيسى التى ذخرت بها كتب السنة المعتمدة بين المسلمين والمقدسة من الشيوخ الحشويين ، وكذلك أهملنا ذكر الأحاديث الواردة فى خروج النيل والفرات وسيحون وجيحون من أصل ســــدرة المنتهى فوق الســـماء السابعة وهى فى البخارى وغيره » •

أقول :

أما أخبار الفتن وأشراط الساعة ونزول عيسى فقـــد روى فى ذلك أحاديث صحاح وحسان بل منها ما وصل الى حد التواتر كأحاديث نزول عيسى فى آخر الزمان كما قال الإمام الشوكانى ، ومن الأحاديث المرويـــة فى هذا ما هو ضعيف أو موضوع ، وقد نقد المحدثون كل ذلك وميزوا بين الصحيح والمعلول والمقبول والمردود •

وأما الأحاديث الواردة فى النيل والفرات ••• فقد بينت فيما سبق

المراد منها وأن لها محملا صحيحاً مقبولا ، وأن المراد منها المجاز لا الحقيقة، وهو مجاز مستساغ لغة وشرعا .

استشهاد أبى رية بكلام السيد محمد رشيد رضا فى تفسيره :

قال فى ص (٢١٥) انتهى العلامة السيد رشيد رضا فى تفسيره بعد أن طعن فى أحاديث أشراط الساعة وأمارتها مثل الفتن والدجال والجساسة وظهور المهدى وغير ذلك الى هذه النتائج القيمة .

١ — أن النبى لم يكن يعلم الغيب وإنما أعلمه الله ببعض الغيوب بما أنزل عليه فى كتابه وهو قسمان صريح ومستنبط .

٢ — لاشك أن أكثر الأحاديث قد روى بالمعنى ... فعلى هذا كان يروى كل أحد ما فهمه وربما وقع فى فهمه الخطأ لأن هذه أمور غيبية وربما فسر بعض ما فهمه بألفاظ يزيدها الخ ما قال .

الرد على ما ورد فى كلام السيد محمد رشيد وأستاذه الإمام :

١ — أما أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم الغيب وانما أعلمه الله ببعض الغيوب ... فهذا مالا نخالف فيه ولا ننكره ولكنا نقول: ان ما أخبر به من أشراط الساعة وأخبار الفتن هو مما أعلمه الله اياه وصدق الله حيث يقول « فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول » .

٢ — ما يتعلق بالرواية بالمعنى فقد حققت القول فيها فيما سبق وبينت أن احتمال الخطأ أو التغيير فى الأحكام والدلالات هو احتمال عقلى وأن من اطلع على شروط الأئمة فى تجويز الرواية بالمعنى وشدة تحرى الرواة للحق والصواب وتحرزهم من الخطأ يقطع بأن احتمال الغلط أو التغيير بعيد غاية البعد .

٣ — وأما ما وضعه أصحاب العصبيات المذهبية والسياسية والمتظاهرين بالصلاح والتقوى، فقد نقده العلماء نقدا علميا نزيها وبينوا

٤ — وأما أن بعض الأحاديث الموضوعة لم تعرف الا باعتراف واضعها فزعم غير صحيح من كل وجه فالاعتراف انما هو أمارة وقرينة ، والمعول عليه عند الأئمة نقد السند والمتن ، ولو لم يعترف هؤلاء لوصل العلماء بملكاتهم التي اكتسبوها من مزاولة النقد وبقواعدهم الدقيقة التي وضعوها الى تمييز الحق من الباطل والخطأ من الصواب ، وليس أدل على ذلك من أنهم لم يعتبروا الإقرار قطعيا فى الدلالة على الوضع لجواز أن يكذب فى هذا الاقرار نفسه كما قرروا ذلك فى كتبهم .

٥ — وأما ما نقله عن الأستاذ الإمام محمد عبده من أن بعض الصحابة والتابعين كانوا يرون عن كل مسلم وما كل مسلم مؤمن صادق وما كانوا يفرقون فى الأداء بين ما سمعوه من النبى صلى الله عليه وسلم أو من غيره ، فعلى تسليم ثبوته عنه فهو — على اطلاقه — غير صحيح ، والمؤلف حريص على أن يحمل الكلام مالا يتحمل .

ومما نحب أن نسجله بهذه المناسبة أن الأستاذ الإمام لم يتضلع من السنة وعلومها تضلعا يجعله فى عداد أئمتها فمن ثم وقع فى بعض الأخطاء حينما يعرض لبعض الأحاديث ، كما أحب أن أذكر المؤلف ومن على شاكلته بأن الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق ، وبكلمة امام دار الهجرة مالك بن أنس « كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب هذا المقام» يريد النبى صلى الله عليه وسلم .

وأنا مع اكبارى للأستاذ الإمام وتلميذه السيد محمد رشيد رضا الا أنى أرى — ويرى كل باحث منصف — أنه ليس كل ما يقولانه حق وحجة فهما بشر وكل بشر عرضة للصواب والخطأ والسيد رشيد مع كونه عالما بالسنة وبالأحاديث الا أن له مواضع زلت قدمه فيها والعصمة لله ولرسله .

٦ — وأما ما عرض له من أن الصحابة كلهم عدول قاعدة أغلبية فقد قدمت ما فيه الكفاية فى هذا فيما سبق وأما أن بعض المنافقين كان يتظاهر بالاسلام وأحكموا النفاق ومرنوا عليه حتى خفى أمرهم على النبى وأصحابه

استدلالا بقوله تعالى « وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم » فليس فى الآية استمرار عدم العلم بحالهم بل فيها ما يشعر بأن الله سيفضحهم ويكشف أمرهم لنبيه والمؤمنين المرة بعد المرة فالمراد بالمرتين التكثير كقوله سبحانه « ثم ارجع البصر كرتين » والآية تشعر باطلاع الله سبحانه نبيه على أحوالهم ولا سيما وقد ورد فى الرواية ما يؤيد ذلك أخرج ابن أبى حاتم والطبرانى فى الأوسط وغيرهما عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة خطيبا فقال : قم يافلان فاخرج فانك منافق اخرج يا فلان فانك منافق فأخرجهم بأسمائهم ففضحهم ولم يك عمر بن الخطاب شهد تلك الجمعة لحاجة كانت له فلقيهم وهم يخرجون من المسجد فاختبأ منهم استحياء أنه لم يشهد الجمعة وظن أن الناس قد انصرفوا ، واختبأوا هم منه وظنوا أنه قد علم بأمرهم فدخل المسجد فاذا الناس لم ينصرفوا فقال له رجل : أبشر يا عمر فقد فضح الله تعالى المنافقين اليوم فهذا العذاب الأول والعذاب الثانى القبر » وفى رواية ابن مردوية عن أبى مسعود الأنصارى أنه صلى الله عليه وسلم أقام فى ذلك اليوم وهو على المنبر ستة وثلاثين رجلا .

٧ — وأما قوله فيما نقل عنه « فكل حديث مشكل المتن أو مضطرب الرواية أو مخالف لسنن الله تعالى فى الخلق أو لأصول الدين أو نصوصه القطعية أو للحسيات وأمثالها من القضايا اليقينية فهو مظنة لما ذكرنا فمن صدق رواية مما ذكر ولم يجد فيها اشكالا فالأصل فيها الصدق ومن ارتاب فى شىء منها أو أورد عليه بعض المرتابين أو المشككين اشكالا فى متونها فليحمله على ما ذكرنا من عدم الثقة بالرواية لا حتمال كونها من دسائس الاسرائيليات أو خطأ الرواية بالمعنى أو غير ذلك مما أشرنا اليه .

فهو كلام حق فى ذاته وقد قاله المحققون فى الأمارات التى تعرف بها الأحاديث الموضوعة ولكن الخطأ انما يعرض فى التطبيق فما يكون مشكلا عنده لايكون مشكلا عند آخر ، وما يتراءى لبعض الناس أنه مخالف للسنن

الكونية قد لا يكون مخالفا عند التحقيق والتدقيق ، ومـا يعتبره البعض مخالفا للقطعى أو للحس قد لا يعتبره الآخر كذلك ، فمن ثم دخلت المغالط الكثيرة على المؤلف وغيره ممن عرضوا لنقد الحديث ، وذلك لأنهم جعلوا جل غايتهم التزييف والهدم ، فمن ثم تلمسوا أوهى الأسباب ، وركبوا كل صعب فى سبيل اظهار بعض الأحاديث بمظهر المخالف لمـا ذكر ، أمـا العلماء المحققون المتثبتون فقد احتاطوا غاية الاحتياط فى التطبيق وتأنوا فى الحكم بالمخالفة فمن ثم جاءت أحكامهم على الأحاديث ورواتها صائبة •

وفيما قدمته فى بيان عناية أئمة الحديث بنقد السند والمتن وتحكيمهم القواعد الصحيحة وعدم مسارعتهم لرد ما ظاهره مخالفة العقل أوالحس أو السنن الكونية وغيرها ما فيه الكفاية فكن على ذكر منه •

افتراؤه على الصحابة بعدم عنايتهم بجمع الأحاديث :

فى هامش ص (٢١٩) قال تحت عنوان « تدوين القرآن » :

« مما يستلفت النظر البعيد ويسترعى العقل الرشيد أن عمر لما راعه تهاوى الصحابة فى حرب اليمامة ، وفزع الى أبى بكر لكى يسارع الى جمع القرآن وكتابته ، لم يقل عنهم انهم حملة الحديث بل قال: انهم حملة القرآن ولم يطلب جمع الحديث وكتـابته عندما فزع الى أبى بكر بل جعل همـه فى جمع القرآن وحده وكتابته ، بل اننا لم نجدهم وهم يجمعون القرآن ويدونونه — وكان ذلك على مشهد من الصحابة جميعا — قد اقترح واحد منهم أن يجمعوا الحديث ويكتبوه بل انحصرت عنايتهم فى جمع القـرآن فحسب ، وفى ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث ، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ يبقى على وجه الدهر كالقرآن » •

أليس ذلك من أقوى الأدلة على سوء نية المؤلف وأن قصده التهوين من شأن السنة حتى فى نفوس الرعيل الأول من المسلمين وأنه فى سبيل ذلك يحمل الكلام والحوادث ما لا تتحمل ؟ ! !

ان الحكمة كانت تقتضى فى ذلك الوقت المسارعة الى جمع القرآن فى مصحف واحد خشية أن يضيع شىء منه ، أو من أصله المكتوب بموت جمهور القراء . أما الأحاديث فلم تكن الحاجة ماسة الى جمعها حينئذ ولا سيما أن الأمة لم تكلف بحفظ ألفاظها والتعبد بها كما كلفت بالقرآن ، وأن المعول عليه فيها المعنى لا اللفظ وأنهم نهوا عن كتابتها حتى لا تختلط بالقرآن ، فالصحابة لم يفعلوا الا أنهم قدموا الأهم على المهم والأصل على الفرع فلما دعت الحاجة الى جمع الأحاديث والمحافظة عليها من الضياع والتباس الحق بالباطل أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بجمعها بصفة رسمية عامة فكان ذلك بدأ التدوين العام ، أما التدوين الخاص فقد تحقق فعلا من قبل فقد كان يكتب السنة بعض الصحابة والتابعين ، ولعل مما يلقم المؤلف حجرا ، ويجعله يغص بريقه ، ويرد عليه فريته من أن الصحابة لم يهتموا بالأحاديث اهتمامهم بالقرآن ، ولم يدونوها كما دونوا القرآن ما رواه البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ثم أصبح وقد عزم الله له فقال انى كنت أردت أن أكتب السنن وانى ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وانى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبدا » (١) .

فهل بعد هذا النص الصريح يزعم زاعم أن الصحابة لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ ؟ !!!

زعمه أن التدوين يلزم منه التواتر :

مما لا يقضى منه العجب قوله فى ص (٢١٧) : « ولو أن النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته كانوا قد عنوا بتدوين الحديث كما عنوا بتدوين القرآن لجاءت أحاديث الرسول كلها متواترة فى لفظها ومعناها ليس شىء

(١) انظر « اعلام المحدثين » للمؤلف بحث تدوين السنة

فيها اسمه صحيح ، ولا شيء اسمه حسن ، ولا شيء اسمه ضعيف ، مما لميكن معروفا زمن النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته ، وبذلك كان يذهب الخلاف فى حقيقته ، وينحط عن كاهل العلماء عبء البحث عن صحته ووضع المؤلفات الكثيرة التي وضعت فى علوم الحديث وبيان أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط والجرح والتعديل وغير ذلك ، وكان فقهاء الدين يسيرون على نهج واحد لا اختلاف بينهم فيه ولا تباين ، اذ تكون الأحاديث كلها متواترة فلا يأخذون بما سموه الظن الغالب الذى فتح أبواب الخلاف ومزق الصفوف وجعلها مذاهب وفرقا بله ما نجم من التفرق بين أهل الحديث وأهل الرأى مما لا يزال أمره بينهم الى اليوم وما بعد اليوم قائما ثم كانت الأحاديث تصبح من أهم المصادر لعلماء النحو ورجال اللغة والبلاغة .

الرد عليه فى هذه المزاعم :

وهو كلام خطابى لا يلبث أن ينماع أمام البحث العلمى الصحيح ولا ينم عن علم ، واليك الحق فى هذا :

١ — ان هذا الكلام ينبىء عن جهل فاحش بالقرآن والتواتر فهو يفهم أن تواتر القرآن جاء من كتابته ، لا ياعلامة آخر الزمان !! ان تواتر القرآن جاء من كونه كان — ولا يزال — يحفظه الألوف المؤلفة من المسلمين فى كل عصر ولم يزل ينقله الألوف عن الألوف حتى وصل الينا متواترا ، لا تزيد فيه ولا نقص ، ولا تغيير ولا تبديل ، ولو أن المعول عليه فى التواتر التدوين والكتابة لتواترت آلاف الكتب التى دونت فى القديم والحديث فى أنواع العلوم والمعارف مع أن أى كتاب منها لم يحظ بالتواتر بمعناه العلمى الصحيح ، ان المعول عليه فى التواتر الأخذ والتلقى شفاها عنجمع كثير يحيل العقل تواطأهم على الكذب وهؤلاء عن جمع كثير غيرهم وهكذا حتى نصل الى المصدر الأصلى الذى نقل عنه الكتاب ، ولو فرضنا أن

السنة دونت فى عهد النبى ومن جاء بعده من الصحابة من غير أن يحفظها بلفظها هذا الجمع الكثير عن مثله لما ثبت لها التواتر ، وهذا من البدهيات التى نربأ بطالب مبتدىء أن يجهلها ، ومع تأخر تدوين السنة تدوينا عاما عن جمع القرآن فى مصحف واحد فقد وردت فيها أحاديث متواترة ولكنها قليلـــة .

والخلاصة أن التدوين والتواتر غير متلازمين .

٢ — وكذا قوله : وكان فقهاء الدين .... جهـــل آخر بمســـالك الاختلاف بين الأئمة ، وليس أدل على بطلان زعمه من أن القرآن — وهو المتواتر قطعا — لم يمنع تواتره الفقهاء والعلماء من عهد الصحابة الى يومنا هذا من الاختلاف فى فهمه واستنباط الأحكام منه ، فالتواتر لا يمنع من الاختلاف فى المدلول ، لأن كثيرا من دلالات القرآن ظنية مع كونه قطعى الثبـــوت .

وأما أن اتباع الظن الغالب هو الذى فتح أبواب الخـــلاف وفرق صفوف الأمة وجعلها فرقا فكلام خطابى ، واتباع الظن فى الأحكام الفرعية لم يفرق الأمة كما زعم، وانما الذى فرق الأمة حقا هم أمثال المؤلف الذين استرقتهم الأهواء والنزوات ، وباعوا دينهم بدنياهم ، واتخذ منهم أعداء الإسلام وسائل لتقويض دعائم الإسلام واذهاب ريح الأمة الإسلامية ولكن هيهات هيهات فالحق لا بد أن يظهر وينتصر والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، وستستمر الأحاديث النبوية مصدر تشريع وهداية ومبعث اشعاع ونور وستبقى مرجعا مهما لعلماء الفقه والتشريع والآداب والأخلاق وعلماء النحو واللغة والبلاغة .

زعمه أن ابن أبى سرح أول كـــتاب الوحى :

فى ص (٢١٨) قال : وكان أول من كتب للنبى بمكة من قريش عبد الله ابن سعد بن أبى سرح الذى ارتد ثم عاد الى الإسلام يوم الفتح .

ولا أدرى على أى مصدر اعتمد عليه فى هذا اللهم الا أن تكون كتب

سادته المستشرقين ، وقد رجعت الى الاستيعاب والإصابة فما زادا عن أنه كان ممن يكتب الوحى لرسول الله ثم ارتد ثم عاد مسلما يوم الفتح وحسن إسلامه ، ولا أدرى ما السر فى أنه جعله أول من كتب مع وجود أبى بكر وعلى وهما أول من أسلم من الرجال والصبيان ومكانهما من النبى معروف ومع وجود عثمان وهو من السابقين الأولين وذو النورين ولكنه الخلط الذى مرن عليه المؤلف وصار له ديدنا .

تخرصات لأبى رية فى مسألة تدوين الحديث :

فى ص (٢٢٣) تحت عنوان « تدوين السنة » ذكر أن تدوين الحديث — على ما قالوا — كان فى آخر عهد التابعين ، ثم يأتى فى الهامش فيقول : آخر عصر التابعين هو حدود الخمسين ومائة ثم ساق فى صلب الكتاب كلام الهروى نقلا عن القسطلانى من أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن محمد بن حزم بتدوين الحديث على رأس المائة الأولى قال : ويبدو أنه لما عاجلت المنية عمر بن عبد العزيز انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث وبخاصة لما عزله يزيد بن عبد الملك عندما تولى بعد عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١ هـ وكذلك انصرف كل من كانوا يكتبون مع أبى بكر وفترت حركة التدوين الى أن تولى هشام بن عبد الملك سنة ١٠٥ هـ فجد فى هذا الأمر وحث ابن شهاب الزهرى بل قالوا : انه أكرهه على تدوين الحديث لأنهم كانوا يكرهون كتابته ... الخ .

رد هذه التخرصات وبيان منشئها :

أقول أن الذى يبدو لى ولكل منصف أنه يحاول ما وسعه الجهد أن يبين أن التدوين العام تأخر عن رأس المائة كى يصل الى غرضه من الطعن فى الأحاديث بسبب تأخر التدوين ولا أدرى كيف يتفق ما ذكره فى الهامش وما نقله عن العلماء من أن التدوين كان فى عهد عمر بن عبد العزيز على رأس المائة الأولى فقد تولى سنة ٩٩ هـ ومات سنة ١٠١ هـ .

ثم من أين بدا لأبى رية (١) أن عمر بن عبد العزيز لما عاجلته المنية انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث وكذا انصرف كل من كانوا يكتبون معه ؟ ولم لا يكون الأمر على خلاف هذا وأنهم سارعوا الى جمع الأحاديث وتدوينها — وهذا هو الواقع — ولاسيما وهم يعلمون أن السنة هى الأصل الثانى من أصول التشريع وأنهم حينما يقومون بجمعها وتدوينها وتنقيتها مما علق بها انما يقومون بواجب دينى كريم فهذا هو الظن الذى يليق بهؤلاء السادة الذين هم من خير القرون بشهادة الرسول عليه الصلاة والسلام •

ومما ينبغى أن يعلم أن التدوين وان بدأ بصفة عامة على رأس المائة الأولى الا أنه بدأ بصفة خاصة من عهد الرسول وفى حياته فقد كان بعض الصحابة والتابعين يقيدون الأحاديث والسنن وفى الروايات الصحيحة الموثوق بها ما يدل على ما أقول •

كتابة بعض الصحابة والتابعين للاحاديث:

ففى صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا منى الا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فانه كان يكتب وأنا لا أكتب » •

وروى البخارى ومسلم أن أبا شاه اليمنى التمس من النبى صلى الله

(١) وقد تبين لى أن المؤلف ذيل لاحمد امين وان الذى حمل احمد امين على هذا هو تشكيك بعض المستشرقين فى خبر الأمر بجمع الحديث واليك ما قاله احمد امين (ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٠٦) بعد أن ذكر أمر عمر ابن عبد العزيز لأبى بكر بن حزم بجمع الأحاديث قال : « ولكن هل نفذ هذا الأمر كل ما نعلمه انه لم تصل الينا هذه المجموعة ولم يشر اليها جامعو الحديث بعد ومن اجل هذا شك بعض الباحثين المستشرقين فى هذا الخبر اذ لو جمع من هذا القبيل لكان من اهم المراجع لجامعى الحديث ولكن لا داعى الى هذا الشك ، فالخبر يروى لنا أن عمر أمر ولم يرو لنا أن الجمع تم فلعل موت عمر سريعا عدل بأبى بكر أن ينفذ ما أمر به » أقول : ولعله نفذ ما أمر به — وهو الأقرب — ولكنه اندثر فيما اندثر من آثار السلف الصالح وما كل ما ألف وصل الينا فان كتب الطبقة التى تلت هذه الطبقة لم يصل الينا منها شىء الا موطأ الإمام الجليل مالك وهكذا يتبين لنا أن المؤلف يريد أن يظهر بمظهر الباحث المستقل فى البحث وهو امعة امعة !!

عليه وسلم أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبى شاه » وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت يا رسول الله انى أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال نعم قلت فى الغضب والرضا ؟ قال نعم ، فانى لا أقول فيهما الا حقا » وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : كان رجل من الأنصار يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « استعن بيمينك » وأومأ بيده الى الخط ؛ وفى صحيح البخارى أن عليا كرم الله وجهه كانت عنده صحيفة فيها بعض السنن (العقل — أى الديات — وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر) كما صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره الى غير ذلك من النصوص الدالة على وجود التدوين للأحاديث فى العهد النبوى .

وأما حديث النهى عن الكتابة فقد كان ذلك فى مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم بغير القرآن ، أو اختلاط القرآن بغيره ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهى بالاذن فى الكتابة .

فلما جاور الرسول الرفيق الأعلى كثر من يكتب من الصحابة ومن التابعين،عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فاذا نزل نسخه، وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج اليه علمت أنه أعلم الناس ، وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد بن معاوية وكان يقول : لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى .

ومما ينبغى أن يعلم أيضا أن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز كتب الى جميع أهل الآفاق بكتابة الأحاديث ، فقد أخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أهل الآفاق : انظروا الى حديث رسول الله فاجمعوه ، وممن كتب اليه أيضا الامام محمد بن

مسلم بن شهاب الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ هـ بل قال السيوطى : انه أول من جمع الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز وقد قام هؤلاء جميعا بما أمرهم به الخليفة العادل خير قيام .

استنتاجات لابى رية بغير مقدمات :

فى ص (٢٢٧) والذى يخلص من ذلك أن أول تدوين الحديث قد نشأ فى أواخر عهد بنى أمية ، وكان على طريقة غير مرتبة من صحف متفرقة تلف وتدرج بغير أن تقسم على أبواب وفصول ، ولعل هذا التدوين كان يجرى على نمط ما كان يدرس فى مجالس العلم فى زمنهم ، اذ كانت غير مخصصة لعلم من العلوم ، وانما كان المجلس الواحد يشتمل على علوم متعددة قال عطاء : ما رأيت مجلسا أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقها ولا أعظم هيبة ، أصحاب القرآن يسألونه وأصحاب العربية يسألونه وأصحاب الشعر يسألونه فكلهم يصدر من واد فسيح ... الخ .

الرد على ذلك :

أما ما ذكره عطاء عن مجلس ابن عباس فانما هو فى مجالس العلم لا فى مجالس التحديث ، اذ لها منهج آخر وهو ذكر الأحاديث بأسانيدها وشرح ما يحتاج الى شرح منها فما استظهره المؤلف فى غير محله ، واليك ما قاله الحافظ الكبير ابن حجر فى مقدمة الفتح (١) .

« اعلم — علمنى الله واياك — أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصر اصحابه وكبار تبعهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة ، لأمرين :

أحدهما : أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت فى صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب

---

(١) ج ١ ص ٤ .

الأخبار لما انتشر العلماء فى الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد ابن أبى عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة الى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ... » .

افتراض لم يقم عليه أثارة من دليل :

فى ص (٢٣١) تحت عنوان « الأطوار التى تقلب فيها التدوين » قال : فكان فى أول أمره جمعا من رواية العلماء بما وعت الذاكرة من أحاديث رسول الله ، وكان ذلك فى صحف لا يضمها مصنف جامع مبوب ، وكانت هذه الصحف تضم مع الحديث فقها ونحوا ولغة وشعرا وما الى ذلك مما تقضى به طفولة التدوين .

أقول :

ولا أدرى علام اعتمد المؤلف فيما قال ، واذا جاز أن تشمل تلك الصحف فقها ولغة ونحوا فكيف جاز أن تشمل شعرا وان ما نقله عن الأستاذ أحمد أمين لا يدل على ذلك واليك ما نقله : « ان العلم فى العهد الأموى كان رواية العلماء من حفظهم أو من صحف جمعت حيثما اتفق فالصحيفة قد يكون فيها حديث ومسألة فقهية ومسألة نحوية ومسألة لغوية ومجالس العلماء كذلك » وظاهر أن الأستاذ أحمد أمين انما يتكلم عن تدوين العلم بصفة عامة لا عن تدوين الحديث بخاصة فقد ساق هذا فى معرض المقارنة بين العلم فى العصر الأموى والعباسى ولذلك لما عرض لتدوين الحديث فى فجر الإسلام[1] وضحاه لم يذكر شيئا من هذا وانما ذكر ما ذكره العلماء الأثبات من قبل وقد نقلنا لك عن كثب كلام الحافظ فى الفتح فى صفة التدوين فى أول الأمر وليس فيه شىء مما زعم المؤلف .

استنتاج آخر وبيان خطئه :

فى ص (٢٣٣) قال بعد أن ذكر الأطوار التى مر بها تدوين الحديث :

---

(١) فجر الاسلام ص ٢٧٢

« وبهذا يخلص لك أن التدوين الصحيح لم يكن الا بعـد منتصف القرن الثالث الى القرن الرابع »

وفى الحق انى وقفت طويلا عند هذه العبارة كى أفهـم المراد منها ، فان أراد التدوين فى الأحاديث الصحاح فكلامه غير صحيح فقد حمل لواء التأليف فى الصحيح الإمامان الجليلان البخارى ومسلم وكلاهما عاش فى النصف الأول من القرن الثالث،وان أراد أن التدوين العام لم يبدأ الابعد منتصف القرن الثالث فهو أشد خطأ اذ التأليف بدأ فى أوائل القرن الثانى ونما وزاد فى آخر هذا القرن ثم بلغ الازدهار فى القرن الثالث من أوله لا من منتصفه ، ثم ماذا يقول أبو رية فى موطأ الإمام مالك وقد ألف فى القرن الثانى قطعا فقد توفى الإمام عام ١٧٩ هـ بل ماذا يقـول فى مسند الإمام الجليل أحمد بن حنبل وهو قطعا ألف قبل منتصف القرن الثالـث اذ كانت وفاة الامام عام ٢٤١ هـ •

الصحابة بشر ولـكنهم فى القمة دينـا وخلقا :

فى ص (٢٣٣) قال تحت عنوان « أثر تأخير التدوين » : « وما كان الصحابة رضوان الله عليهم بدعا من الناس ولا هم بالمعصومين » •

ونحن وان كنا نعتبر الصحابة بشرا كالبشر ولـكنا نرى — بفضل تربية الرسول لهم — أنهم طراز خاص سام من البشر فى دينهـم وفى خلقهم وفى اكتمال شخصيتهم وأنهم بهذا الإعداد النبوى استأهلوا حمل الرسالة المحمدية وتبليغها الى الناس كافة •

ونحن حينما نصف صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هـم أهل له وأجدر به فانما نريد صحابته المخلصين الذين أخلصوا لدينهـم وثبتوا على ايمانهم ولم يغمطوا فى دين ولا خلق ، أما المنافقون والمرتدون فلا يدخلون فى حسابنا ولا ننحلهم هـذه الصفات وأيضا فانـنـا حينما نسمو بصحابة رسول الله عن الـكذب والاختلاق على الرسول فاننـا

لا ندعى لهم العصمة ، وفيما ذكرته فى الفصل الذى عقدته لعدالة الصحابة ما يغنى عن الإعادة فكن على ذكر منه .

ما حدث من الخلفاء فى قبول المرويات تحوط وتثبت لا تكذيب :

وأما ما ذكره فى ص (٢٣٤) من أن كبار الصحابة كأبى بكر وعمر وعلى كانوا لا يصدقون من يؤدى لهم من الصحابة — حتى من كبارهم — حديثا الا اذا جاء بشهيد يشهد معه أنه قد سمعه من النبى أو يحلف أنه تلقاه عنه فقد قدمت الحق فيه .

وما حدث من هؤلاء السادة الخلفاء الراشدين انما كان من قبيل الورع والمبالغة فى التحرى والتثبت ليضعوا الأساس لكل من جاء بعدهم فى التثبت فى الرواية كما أكدنا ذلك آنفا .

زعم أبى رية أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ فى الدين :

فى ص (٢٣٦) قال بعد ما عرض للخلافات السياسية والمذهبية :

« من أجل ذلك كان الوصول الى معرفة الأحاديث الصحيحة شاقا ، والبحث عن معرفة حقيقة الرواة أشق ، واذا علم ذلك بدا — ولا ريب — أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ اذ كان سببا فى اتساع آفاق الرواية واتصال الصحيح بالموضوع وتعذر التمييز بينهما على مر الدهور » .

وهو تهويل وشنشنة نعرفها من أخزم فقد علمنا أن العلماء قد شمروا عن ساعد الجد وأوفوا على الغاية فى البحث عن حال الرواة ونقد المرويات وتحملوا فى سبيل ذلك ما تحملوا من الارتحال وقطع الفياف والقفار حتى تم لهم ما أرادوا من التمييز بين الصحيح والمعلول ، وكذا ما زعمه من أن تأخير التدوين كان له ضرر بالغ تهويل بلا مبرر .

ايجازه المخل بمبحث العدالة والضبط لحاجة فى نفسه :

فى ص (٢٣٩) عرض لمبحثى العدالة والضبط وأوجز فى الكلام عليهما ايجازا مخلا بل حاول أن يبين أن من الصعب الوقوف على رسم

للعدالة فضلا عن حد وذلك لحاجة فى نفسه لا تخفى عليك ولو أنه نقل ما قاله العلماء فى مبحث العدالة والضبط وشروطهما لعاد عليه بالنقض والإبطال لجل ما ذكره •

واليك ما ذكره العلماء فى هذا كى تزداد علما بأصالة منهج المحدثين فى النقد وان قواعدهم فيه أدق القواعد وأرقاها •

أما العدالة فقد عرفوها بأنها ملكة — أى حالة راسخة فى النفس — تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة •

والتقوى هى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات من كفر أو فسق أو بدعة •

والمروءة آداب نفسانية تحمل المتحلى بها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات •

وقالوا : ان ما يخل بالمروءة قسمان :

١ — الصغائر الدالة على الخسة كسرقة رغيف أو شىء حقير مثلا •

٢ — المباحات التى تورث الاحتقار وتذهب الكرامة كالبول فى الطريق وفرط المزاح الخارج عن حد الإعتدال •

والمراد بالعدالة : العدالة التامة لا القاصرة فانها لا يعتد بها عند المحدثين •

والعدالة بهذا الحد الذى ذكرته لا تتحقق الا بالإسلام ، والبلوغ ، والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، ومن ثم قال علماء الحديث ان عدل الرواية هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وان كان عبدا أو امرأة أو أعمى أو محدودا فى قذف ثم تاب أو انفرد برواية الحديث ، وذلك بخلاف عدل الشهادة فلا يقبل فيها من حد فى قذف ، أو كان أعمى أو امرأة أو رقيقا ، وذلك لأن الشهادة من قبيل الولاية ولا كذلك الرواية ، وهكذا يتبين لنا أن الكافر والصبى والمجنون والفاسق (فاعل الكبيرة أو المصر على الصغيرة) وفاقد المروءة بمعزل عن عدل الرواية ، وانه لتظهر لنا دقة علمائنا الفائقة — جازاهم

الله عنا خيراً — حينما لم يكتفوا بالإسلام والعقل عن البلوغ والسلامة من الفسق وما يخل بالمروءة ، وذلك لأن الإسلام والعقل يمنعان من الكذب بحسب الظاهر لوجود ما يعارضهما وهو الهوى والشهوة فلابد اذا من رجحان جانب العقل والإسلام على دواعي الهوى والشهوة ، وذلك لا يكون الا بالسلامة من أسباب الفسق وما يخل بالمروءة(١) .

وأما الضبط فقد عرفوه بأنه التيقظ وعدم الغفلة وذلك بأن يكثر صواب الراوى على خطئه مع قلة الخطأ فى نفسه وينقسم الضبط الى قسمين :

١ — ضبط صدر وهو أن يحفظ ما يسمعه فى صدره من وقت تحمله الى حين أدائه مع المحافظة على اللفظ ان كان حافظا له ومع علمه بما يحيل المعنى أو يخل به ان روى بالمعنى .

٢ — ضبط كتاب وهو أن يصون الكتاب الذى تحمله من وقت التحمل الى وقت الأداء بحيث يكون آمنا عليه من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان .

ومن ثم يظهر لنا أن المحدثين لا يعتبرون الراوى ضابطا اذا تساوى خطؤه وصوابه أو غلب خطؤه على صوابه ، وهو المسمى عندهم بالمغفل أو فاحش الغلط أو كثير الخطأ وكذا لا يعتبرون من كثر صوابه على خطئه ولكن كثر الخطأ فى نفسه وهو المسمى (سيىء الحفظ)(٢) .

واذا ثبتت عدالة الراوى وضبطه ثبت أنه ثقة تجب الطمأنينة اليه ويترجح ترجحا قويا جانب الصواب على جانب الخطأ فى مروياته وليس بعد ترجح جانب الإصابة وتحقق الطمأنينة اليه الا قبول مروياته والثقة بها ، وهكذا يتبين لنا أنه بعد تحقق هذه الشروط يصير احتمال الكذب أو الغلط احتمالا بعيدا جدا ان لم يكن غير ممكن ولا يخالجنا شك أنه من أهل الصدق والأمانة .

---

(١) الأسلوب الحديث فى علوم الحديث ج ٢ ص ٧
(٢) نخبة الفكر وشرحها للحافظ ابن حجر مبحث الضبط

وبالعدالة والضبط يحوز الراوى درجة القبول ويتهيأ مرويه للنظر فيه هل توفرت فيه شروط القبول ؟ ويتأهل إسناده للبحث عنه من جهة الاتصال والانقطاع •

فاذا سلم المتن من الشذوذ والعلة بحيث لا يخالف الثقة من هو أوثق منه وبحيث يسلم المروى من قادح خفى تظهر السلامة منه ينظر فى الإسناد فان تحقق اتصال الإسناد وسلامته من الخلل وانتفى عنه التعليق والإرسال والإنقطاع والإعضال والتدليس والإضطراب ومخالفة الأرجح عددا أو صفة كان المتن أهلا للقبول وترجحت نسبته الى من عزى اليه •

ومن ثم يظهر لنا جليا أن الشروط التى وضعها المحدثون للراوى والمروى والرواية توجب الطمأنينة وترجح جانب الصدق على جانب الكذب ، وجانب الصواب على جانب الغلط أو الخطأ ، وتؤكد ثبوت المروى عمن روى عنه وهو أمر لا تكاد تجده فى أمة من الأمم ولا فى فن من الفنون(١) •

محاولة أبى رية التشكيك فى الروايات الآحادية بل والمتواترة :

فى ص (٢٤٠ — ٢٤٣) عرض لتقسيم الخبر الى متواتر وآحاد وأكثر من النقل فى هذا وصار يبدىء ويعيد فى تعريفهما وما الذى يفيدانه ؟ وهل يجب العمل بهما ؟ وغرضه من ذلك التشكيك فى رواية الآحاد وأنها لا تفيد الا الظن ، والظن لا يغنى عن الحق شيئا ، بل حاول التشكيك فى الخبر المتواتر وافادته للعلم واليقين حيث قال فى ص ٢٤٠ (هامش) : « ولم يسلم المتواتر من شبه على افادته علم اليقين ، فمن هذه الشبه أنه يجوز أن تخبر جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب بأمر حياة فلان وتخبر جماعة أخرى مثلهم بنقيض خبرهم» والى هنا والكلام

---

(١) الموجز فى علوم الحديث ٤٢ — ٥٥

محتمل ولكن انظر كيف انتهى التهور بالمؤلف الى حد الكفر قال : « وقد أنكر المسلمون أعظم الأمور المتواترة فالنصارى واليهود هما أمتان عظيمتان يخبرون بصلب المسيح والإنجيل يصرح بذلك فاذا أنكروا هذا الخبر وقد وصل الى أعلى درجات التواتر فأى خبر بعده يمكن الإعتماد عليه والركون اليه ... » .

رد المؤلف على أبى رية فى زعمه تواتر صلب المسيح عليه السلام

لقد سقط أبو رية سقطات لا لعا له منها ، ومن قال يا علامة آخر الزمان ان صلب المسيح عليه السلام من الأمور المتواترة ، ان أسانيد المخبرين بحدوث الصلب منقطعة غير متصلة كما أن شرط التواتر وهو اخبار العدد الكثير فى جميع الطبقات غير محقق فدعوى التواتر غير مسلمة .

ثم ما رأى المؤلف فى أن كتب اليهود ــ كما ذكر المحققون من المؤرخين ــ لم تشر الى صلب المسيح بكلمة ولا له ذكر فى تاريخهم الدينى والذين قالوا منهم بالصلب انما قالوه متابعة للنصارى .

قال الأستاذ الشيخ عبد الوهاب النجار رحمه الله فى كتابه « قصص الأنبياء » .

« لم يوجد عند اليهود اثارة من علم تدل على أن رجلا جاء باسم المسيح فى زمن كذا وصلب وقتل ولا يوجد فى تاريخهم الدينى شىء من ذلك أصلا ... » الى أن قال : فاذا تكلم اليهود عن المسيح وقتله فليس ذلك لأنه مثبت فى تواريخهم المأثورة عن الآباء والمشايخ ولكن لأنهم يسمعون ما يقوله المسيحيون من أن المسيح جاء وقتله اليهود والا فكتبهم خالية من ذلك » فهل بمثل هذا يثبت التواتر حتى زعمت أن اليهود ــ وهم أمة عظيمة فى زعمك ــ يقولون ذلك ! ! ! .

وأما الأناجيل فلم تختلف فى مسألة من المسائل كاختلافها فى تفصيل

مسألة صلب المسيح وقتله مما يدل على اختلاقها وعدم ثبوتها ، ثم ان مسألة صلب المسيح ليست باجماعية عند المسيحيين ، فمن طوائفهم من ينفى الصلب والقتل ، ومنهم « الساطرينوسيون » و « البارسكاليونيون » و « البولسيون » .

وهناك شهادات من علماء النصرانية تفيد المطلع بصيرة فى هذا ، قال الهر ارنست دى يونس الألمانى فى كتابه « الإسلام أى النصرانية الحقة » فى ص ١٤٢ ما معناه : « ان جميع ما يختص بمسائل الصلب والفداء هو من مبتكرات ومخترعات بولس ومن شابهه من الذين لم يروا المسيح لا من أصول النصرانية » وقال « ملمهر » فى الجزء الأول من كتابه المسمى « تاريخ الديانة النصرانية » : « ان تنفيذ الحكم كان فى وقت الغلس واسدال ثوب الظلام فيستنتج من ذلك امكان استبدال المسيح بأحد المجرمين الذين كانوا فى سجون القدس منتظرين تنفيذ حكم القتل عليهم كما اعتقد بعض الطوائف وصدقهم القرآن (١) » .

فما رأيك فى هذا أيها المتملق المسيحيين بهذا الكفر الصراح ؟ ! !

ثم ما الذى يريده المؤلف بالتشكيك فى بعض المقررات العلمية بالقاء الشبه وعدم ذكر الجواب أو الاشارة اليه كما فعل فى مبحث إفادة المتواتر العلم ؟ ! ! ! .

ان المؤلف لم يزد عن كونه مرددا لكلام المبشرين والقساوسة ، والمسلمون — يا أبا رية — لم ينكروا أعظم الأمور المتواترة — بزعمك الكاذب — وهو الصلب ، وانما الله سبحانه وتعالى هو الذى أنكره ونفاه نفيا قاطعا لا يحتمل الشك ، قال عز شأنه « فبما نقضهم — أى اليهود — ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا ، وبكفرهم وقولهم على مريم بهتانا عظيما ، وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله

(١) قصص الأنبياء من ص ٥١٦ — ٥٣٤

وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ما لهم به من علـم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا ، بل رفعه الله اليـه وكان الله عزيزا حـكيما (١) » .

وبعد ثبوت إعجاز القرآن وأنه من عند الله فلا سبيل لمنـكر ولا لمشكك أن ينكر أو يشكك فيما ورد عن طريق النص المحكم الذى لا يحتمل التـأويل .

وأما من لا يؤمن بالقرآن فانا نقول له : انه من غير المعقول أن يكون محمد صلى الله عليه وسلم هو الذى ابتدع مسألة نفى صلب المسيح وقتله من عند نفسه ، ذلك أن نبينا محمدا لم تكن له غاية ولا مصلحة يريدها من نفى صلب المسيح وقتله ، بل إثباته لذلك أدخل فى الباب الى ذكره كثيرا فى القرآن من أن اليهود كانوا يقتلون الأنبياء بغير حق ، فحادثة صلب المسيح أدل على ما يريد إثباته فى غير ما آية من عصيانهم وافسادهم فى الأرض وتقتيلهم الأنبياء ، فلو كان قتل المسيح حقيقة لكانت جديرة بأن يستغلها النبى فى التنديد باليهود وبيان سوء طبـاعهم وشـكاسة أخلاقهم ، ولكن سيدنا محمدا ما كان لينفى شيئا أو يثبته من عند نفسه وكما يشتهى ولـكنه الوحى « وما ينطق عن الهوى ، ان هـو الا وحى يوحى » .

تشـكيكه فى القواعد المقررة وتحريفه للآيات :

فى ص (٢٤٣) علق على ما نقله عن الجمهور من أن الأمة مأمورة بالأخـذ بـكل خبر يغلب على الظن صدقـه بقـوله فى الهامش : ترى هـل هذه القاعـدة التى قـرروها قد أمر بهـا الله ورسوله ؟ ، وترى هـل هى تخـرجنا من حكـم اتباع الظن الـذى جاء فى آيات كثـيرة من القرآن مثل « وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنى من الحـق شيئا » « وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من

---

(١) النساء ١٥٤ — ١٥٨

الحق شيئا » ومثل قوله تعالى فى قول النصارى بصلب المسيح « وما لهم به من علـم إلا اتباع الظن » .

وهذا من عدم فهمه لكلام العلماء والمراد من الآيات ، أما أن الأمة مأمورة بالأخذ بالخبر الذى يغلب على الظن صدقه فهذا أمر مأخوذ من القرآن والسنة المتواترة وأجمع عليه العلماء ودل عليه العقـل والنقل ، والأخذ بالظن الغالب انما هو فى الأحكام الفرعية ، أما العقائد فلا تؤخذ الا مما يفيد العلم واليقين ولا يكفى فيها الظن وعلى هذا تتنزل الآيات التى ذكرها فالظن لا يغنى من الحق شيئا فى باب العقائد كالتوحيد وأصول الدين ثم كيف يتفق استشهاده بآية نفى صلب المسيح وأنه من الظنون وما ذكره آنفا من أن مسألة صلب المسيح متواترة ؟ ! ! .

الحق أنى فى حـيرة من أمر هـذا المؤلف المضطرب المتناقض مع نفســه !!! .

فى ص (٢٤٦) قال : « أما المتكلمون فقد عرف من حالهم أنهم يردون كل حديث يخالف ما ذهبوا اليه ولو كان من الأمور الظنيـــة ، فاذا ورد عليهم حديث صحيح عند المحدثين أولوه إن وجدوا تأويله قريب المأخذ أو ردوه مكتفين بقولهم هذا من أخبار الآحاد وهى لا تفيد الا الظن » وهو كلام متهافت يبطل آخره أوله ولا أدرى كيف يتفق قوله انهم يردون كل حديث ... وقوله : فإذا أورد عليهم ... وكثير من المتكلمين يأخذون بالأحاديث الصحيحة الآحادية ، ومن أراد أن يتأكد من هذا فليرجع الى باب السمعيات وأحوال الآخرة فى كتب التوحيد والكلام وسيرى أنهم أخذوا بكثير من الأحاديث الصحيحة فى هذا ، ثم إن المتـكلمين ليسوا سواء ، فمنهم المتثبت المتأنى فى بحثه ، ومنهم المتسارع فى رد الأحاديث المتهجم عليهـا .

وأما حديث « تحاجت الجنة والنار » فقـد عرضنـا له فيما سبق ، وأما ما عرض له فى الحاشية من أن المتكلمين يسمون المحدثين بالحشوية

ويصفونهم بأنهم أجهل الناس فهو سفاه لا يستحق الرد ولعله يشفى به نفسه من دائها العضال ، ولن يعدم الباحث أن يجد بين المتكلمين من هو سفيه متحامل على المحدثين كما لا يعدم أن يجد بين الطوائف المنتسبة للعلم ـ زورا ـ سفهاء ذوى ألسنة حداد لا يرعوون ، ولا يراعون للعلماء الا ولا ذمة .

رميه للفقهاء بالتعصب لمذاهبهم وبيان الحق فى هذا :

فى ص (٢٤٧) وما بعدها عرض للفقهاء وأنهم يؤولون كل حديث يخالف ما ذهب اليه علماء مذهبهم ـ ولو كان من المتأخرين ـ أو يعارضون الحديث بحديث آخر ولو كان غير معروف عند أئمة الحديث .... الخ ما نقله على كتاب « توجيه النظر » .

ومن الحق أن نقول :

ان هذا الكلام فيه جانب حق وجانب باطل ، أما جانب الحق فهو أن بعض متأخرى الفقهاء قد يحملهم التعصب لمذهبهم على هذا أو شىء منه ونحن لا ننكر أن فى أى طائفة مهما كانت الحسن والردىء والجامد والمرن .

أما جانب الباطل فهو التعميم وإيهام القارى أن الفقهاء كلهم على هذا والحق أن فى الفقهاء كثيرين لم يخضعوا الا للدليل وانى لأجد فى بعض كتب المذاهب ترجيحا لغير مذهبهم اذا كان دليله قويا ثم انه مما ينبغى أن يعلم أن الفقهاء المتقدمين كأصحاب المذاهب وتلامذتهم لم يكونوا متعصبين ولا متعنتين وانما يتبعون الدليل ، وليس أدل على هذا من أنهم كانوا يأخذ بعضهم عن بعض ، وأنه صح عن كل واحد من الأئمة الأربعة ـ كما ذكره الشاطبى فى موافقاته ـ أنه كان يقول : « اذا صح الحديث فهو مذهبى واضربوا بقولى عرض الحائط » وكثيرا ما نجد فى مذهبى الصاحبين ـ أبى يوسف ومحمد ـ ما يخالف قول أستاذهما .

وإمامهما أبى حنيفة رحمه الله ، وقد رجع أبو يوسف فى مسائل عن مذهب إمامه لما ناظره الإمام الشافعى وظهر له أن الحق معه . وكذلك فعل الامام محمد لما تتلمذ على الامام مالك فى الحجاز واطلع على أحاديث وروايات لم يطلع عليها فى العراق وهذا غاية التسامح ورحابة الصدر فى الإجتهاد والبحث .

والشأن فى المؤلف الذى ينشد الحق أن يلتزم جادة الانصاف لا أن يجعل من نفسه منتصرا لطائفة ومعاديا للأخرى وأن يصدر أحكامه من غير مجازفة واسراف والا فليدع التأليف لأهله .

طعنه فى حديث : « الا أننى أوتيت الكتاب ومثله معه » :

فى ص (٢٥١) ذكر طعن رجال الأثر فى حديث عرض السنة على القرآن — وهو موضوع كما نبهنا اليه — ثم قال ورووا حديثا هذا نصه : « ألا وانى أوتيت الكتاب ومثله معه ... » وهذا من أعجب العجب لأنه اذا كان النبى أوتى مثل الكتاب أى مثل القرآن ليكون تماما على القرآن لبيان دينه وشريعته فلم لم يعن صلوات الله عليه بتدوينه وكتابته قبل أن ينتقل الى الرفيق الأعلى كما عنى بتدوين القرآن ؟ ولم ينه عن كتابته بقوله : « لا تكتبوا عنى غير القرآن » وهل يصح أن يدع الرسول نصف ما أوحى اليه يعدو بين الأذهان بغير قيد : يمسكه هذا وينساه ذاك وهل يكون الرسول — بعمله هذا — قد بلغ الرسالة على وجهها وأدى الأمانة الى أهلها ؟

الرد عليه فى هذا الطعن :

أقول : ان محاولته اثبات أن حديث « ألا وإنى ... » موضوع لهى من أعجب العجب ، والحديث ثابت رواه أبو داود فى سننه عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا وإنى قد أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما

وجدتم فيه من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ولا كل ذى ناب من السباع ولا لقطة معاهد الا أن يستغنى عنها صاحبها[1]» فالحديث ثابت من جهة النقل والرواية ، ومعناه ثابت من جهة العقل والدراية ، والكتاب الكريم يؤيده ، قال تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » وقال : «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» أما قوله : فلم لم يعن الخ فمنطق عجيب حقا ، فقد بينت آنفا السر فى نهى النبى عن كتابة الأحاديث فى عهده وهو خشية التباس بعضه بالقرآن ، ولما كانوا عليه من الأمية وعدم تيسر الكتابة والقرآن معجز فالمحافظة على لفظه واجب ولا كذلك السنة فالمعول عليه فيها المعنى لا اللفظ وهل يلزم من عدم الأمر بتدوين الأحاديث أن لا تكون معتنى بها وأن لا تكون هى الأصل الثانى للتشريع ؟

والرسول حينما نهاهم عن كتابة السنة لم يضيع نصف ما أوحاه الله اليه — كما زعم المؤلف — لأنه يعلم أن أصحابه الحاملين لسنته ذوو حوافظ قوية وأذهان سيالة وقلوب واعية فاهمة وهذه — لعمر الحق — بعض خصائص العرب ولا يمارى فى هذا الا جاهل أو متحامل وليس من شك فى أنه بعمله هذا قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة وكيف لا ؟ ومعظم ما جاءت به السنة اما شرح لما فى القرآن أو توضيح لمشكله أو تقييد لمطلقه أو تخصيص لعامه ونحو ذلك ، وما دام الأصل الأصيل وهو القرآن الكريم قد اجتمع له الوجودان — التقييد فى الأذهان والصدور والتقييد فى الكتابة والسطور — فلا خوف بعد ذلك على السنة لأنها قام على حفظها والحفاظ عليها أفهام واعية وأذهان حافظة وكثيرا ما كان يحثهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه على حفظها والمحافظة عليها من حين سماعها الى حين أدائها بمثل قوله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرءا سمع منى مقالة فحفظها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية « فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

(١) تفسير القرطبى ج ١ ص ٣٧ ، ٣٨

وقد شاء الله رحمة بعباده وتخفيفا عليهم أن يكون الوحى بعضه متلوا محفوظا يتبعد بتلاوته وهو القرآن وبعضه غير متلو ولا يتبعد بلفظه وهى السنة وقد بلغ النبى هذا ذاك وأمر المسلمين بحفظ الأول البتة ورغبهم فى حفظ الثانى وتأديته كما سمع فان تعذر اللفظ فبالمعنى وقد وفت الأمة بما عهد اليها واستحفظت عليه وأدته وبلغته غاية البلاغ .

تحريفه لكلام الأئمة بقصد التقليل من شأن الأحاديث :

من ديدن أبى رية تحميل الكلام مالم يحتمل ، وتحريفه لمعانى الكلام كى يخلص الى ما يوافق هواه فمن ذلك ما ذكره فى ص (٢٥٢) حديث نقل كلام الإمام مالك فى عدم أخذه ببعض الأحاديث واستشكاله لها لمخالفتها للقرآن أو لقواعد الشريعة ولا حامل له على هذا الا التشكيك فى الأحاديث وإيهام مَنْ لا يعلم أن الأئمة الكبار يردونها ولا يأخذون بها وحاشا الإمام مالك أن يرد حديثا صح عنده الا بوجهة صحيحة أو يهون من شأن الأحاديث كما قصد المؤلف ، وبعض الأئمة قد لا يعمل بالحديث لأنه لم يبلغه أو بلغه ولكن لم يصح عنده أو صح عنده ولكنه يرى فيه أنه منسوخ أو مقيد أومخصص بدليل آخر أو لمعارضته لغيره من الأدلة مع رجحانها فى نظره فترك العمل به أو مع عدم الرجحان فيتوقف فيه ، وأيا كان الأمر فلا يصلح ما ذكره أن يتخذ منه سببا للتشكيك فى الأحاديث والتقليل من شأنها .

وفى ص ٢٥٣ ذكر مناظرة كانت بين الأوزاعى وأبى حنيفة فى رفع الأيدى عند الركوع والرفع منه وأن الأوزاعى استدل بحديث على الرفع وأبا حنيفة استدل بحديث آخر على عدمه وقد فتشت كثيرا عن مناسبة هذه القصة للموضوع الذى كان يتكلم فيه فلم تظهر لى المناسبة ، ولو أن أبا حنيفة رد حديث الأوزاعى المرفوع بكلام صحابى أو تابعى أو بالرأى لتم له ما يريد أن يثبته من رد الأحاديث المرفوعة بالنقل عن غير النبى أو بالعقل ، أما والإمام أبو حنيفة قد عارض حديث الأوزاعى بحديث

مرفوع آخر فقد ثبت أنه ليس فى القصة ما يشهد له قطعا ، وغاية ما تدل عليه هذه القصة أن كلا منهما استدل بحديث يرى أنه الصالح للاحتجاج لرجحانه فى نظره من ناحية سنده أو متنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح وهو ما ذكرته آنفا ، واختلاف الأنظار المستند الى الاجتهاد من طبيعـة التفكير الحر النزيه وما أكثر هذا الاختلاف فى تاريخ التفكير الإسلامى وهو حسنة من محاسن حرية الرأى فى الإسلام .

وفى ص (٢٥٤) ذكر نقولا يريد من ذكرها ايهام القارىء أن الإمام أبا حنيفة كان يرد بعض الأحاديث ، وأنه كان منقوما عليه بسبب ذلك ؛ ولم تضره هذه النقمة فما زال هو الإمام الأعظم عند المسلمين .

وأحب أن أقول للمؤلف ومن على شاكلته :

(١) انه ينبغى للباحث أن لا يكون كحاطب ليل ينقل كل ما تقع يده عليه ، ولو كان فيه مصرعه ، وينبغى أن يكون كالصيرفى الناقد البصير ، والإمام أبو حنيفة كثر شانئوه وحاسدوه لفضله وفقهه ومنزلته ، وهؤلاء افتروا عليه ما شاء لهم هواهم أن يفتروا ، ونسبوا الى كبار الأئمة فى الطعن فيه ما هم براء منه وما هو برىء منه ، وقد أشار الإمام ابن عبد البـر فى الإنتقاء الى شىء من هذا فقال (ص ١٤٩) : « ونذكر فى هذا الكتاب من ذمه والثناء عليه ما يقف به الناظر فيه على حاله ، عصمنـا الله وكفانا شر الحاسدين ، آمين يارب العالمين » وكان هذا من ابن عبد البر بمثابة الإعتذار عما أورده عن بعضهم فى ذمه وتنبيه القارىء أن لا يغتر بهـذه الأقوال لأن الظاهر أنها مختلقة مكذوبة .

(٢) ما ذكره عن الإمام أبى حنيفة من رده لبعض الأحاديث الآحادية وعدم اهتمامه بها قد قدمت تحقيق القول فيه ، وأن الإمام كغيره مـن الأئمة يأخذ بما ثبت وصح عنده وللأئمة فى هذا معايير وموازين دقيقة قد لا تصل اليها بعض الأفهام القاصرة .

ثم ان ما ذكروه معارض بما روى عن الامام أبى حنيفة من وقوفه

عند ما دلت عليه الأحاديث اذا صحت عنده ؛ ذكر ابن عبد البر فى الإنتقاء(١) أنه قيل لأبى حنيفة : المحرم لا يجد الإزار يلبس السراويل ؟ قال : لا ولكن يلبس الإزار قيل له : ليس له ازار قال يبيع السراويل ويشترى بها إزارا ، قيل له : فان النبى صلى الله عليه وسلم خطب وقال : « المحرم يلبس السراويل اذا لم يجد الإزار » فقال أبو حنيفة : لم يصح فى هذا عندى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شىء فأفتى به ، وينتهى كل امرىء الى ما سمع ، وقد صح عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يلبس المحرم السراويل» فننتهى الى ما سمعنا ، قيل له : أتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لعن الله من يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، به أكرمنا الله ، وبه استنقذنا ، فهذا هو الذى يليق بحال هذا الإمام الكبير لا ما ذكروه من ترهات وأباطيل .

وكثيرا ما كان الإمام يرى رأيا ثم يثبت عنده حديث ويقتنع به فيرجع عن رأيه الأول ، ذكر ابن عبد البر فى الانتقاء بسنده عن زهير ابن معاوية : قال سألت أبا حنيفة عن أمان العبد فقال : ان كان لا يقاتل فأمانه باطل فقلت له : انه حدثنى عاصم الأحول عن الفضيل بن يزيد الرقاشى قال : كنا نحاصر العدو فرمى اليه بسهم فيه أمان فقالوا : قد أمنتمونا ، فقلنا : انما هو عبد ، فقالوا : والله ما نعرف منكم العبد من الحر ، فكتبنا بذلك الى عمر ، فكتب عمر : أن أجيزوا أمان العبد ، فسكت أبو حنيفة ، ثم غبت عن الكوفة عشر سنين ثم قدمتها فأتيت أبا حنيفة فسألته عن أمان العبد ، فأجابنى بحديث عاصم ورجع عن قوله فعلمت أنه متبع لما سمع وما من شىء يرمى به الامام الا وتجد فى الصحيح من الرواية ما يرده ويدفعه .

ولنأخذ فى ذكر ما سرده المؤلف ومناقشته :

قال : قال حافظ المغرب فى الإنتقاء : « ان كثيرا من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبى حنيفة لرده كثيرا من أخبار الآحاد العدول لأنه

---

(١) ص ١٤٠

كان يذهب فى ذلك الى عرضها على ما اجتمع عليــه من الأحاديث ومعانى القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذا »

ولا أدرى كيف يؤاخذ على هذا ؟ وعلماء أصول الرواية جعلوا من أصولهم أن الحديث قد يكون صحيح السند ، ولكنه غير صحيح فى ذاته لمخالفة رواته من هم أوثق منهم وهو ما يعرف بالشاذ ، ولعل ذلك ان صح يكون من بعض المحدثين المترمتين الذين يحجرون واسعا .

قال : وقال الثورى : « كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذابا عن حرم الله أن تستحل يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التى يحملها الثقات وبالأخير من فعل رسول الله وبما أدرك عليه علماء الــكوفة » وتتمة كلام الثورى ـــ وقد أغفلها المؤلف ـــ «ثم شنع عليه قوم يغفر الله لنا ولهم» .

وليس فى هذا ما يعود على الإمام بالنقص ولا ما يعود على الأحاديث بالتنقيص ، وقد بين الثورى أن ما روى فى ذمه لا يعدو أن يــكون تشنيعا وتجنيــا عليه .

قال : وقال وكيع بن الجراح : « وجدت أبا حنيفة خالف مائتى حديث عن رسول الله وكان الأوزاعى يقول : انا لا ننقم على أبى حنيفة أنه رأى ، كلنا رأى ؟ ! ولكنا ننقم عليه أنه يجيئه الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فيخالفه الى غيره » .

أقـــــول :

أما كلمة الأوزاعى فمعارضة بما قــدمته من لعن الإمــام من خالف حديث رسل الله صلى الله عليه وسلم ، وبما ثبت من رجوعه عن رأيه اذ ثبت حديث يخالف ما رأى،أما المخالفة فمعناها اختلاف الأنظار فى صلاحية الحديث للإحتجاج أو لاعتبارات أخرى كما قدمت آنفا ، ومهما يكن من شىء فليس فيما حشده من نقول بتراء محــرفة ما يشهد لمــا قصده من الطعن فى الأحاديث الآحادية وأنها لا تفيد الا الظن ، ولا لما أراد أن يصل

اليه من أنه لا على أحد أن يأخذ منها ما يشاء ويدع ما يشاء — بالهوى والتشهى طبعا — ! ! !

افاضته فى بيان موقف علماء النحو واللغة من الأحاديث وعدم احتجاجهم بهـا :

فى ص (٢٥٤) قال : « مر بك أن علماء الأمة قد انقسموا فى تلقى الحديث الى ثلاثة أقسام المتكلمون والأصوليون — والفقهاء — والمحدثون ولكى نستوفى هذا البحث نذكر كذلك موقف علماء النحو واللغة فانهم لم يجعلوا الحديث من شواهدهم فى اثبات اللغة وقواعد النحو الخ ...»

رد المؤلف عليه وبيان آراء المحتجين بالأحاديث من النحاة واللغويين:

والرد يتطلب الكلام فى مقامين :

(١) لقد عرض أبو رية لكلام المتكلمين والفقهاء ولكنه لم يتعرض لكلام المحدثين ولا أدرى اذا كان نسى ذلك أم تناساه لحاجة فى نفسه ؟ ولو أنه ذكر موقف المحدثين من الحديث بأمانة وانصاف لانتقض عليه معظم ما قاله ، ولعل فيما ذكرته فى ثنايا ردودى ما يكشف عن موقف المحدثين من الحديث ، ومجهودهم المشكور الذى بذلوه فى جمع الأحاديث والعناية بها ، والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، حتى كانت هذه الثروة الطائلة المشرفة من كتب الحديث ، وأصوله ، ونقد الرجال ، وكتب الشروح التى لم تدع حديثا الا عرضت له بالشرح والتحليل فجزاهم الله عن الاسلام وأهله خيرا .

(٢) أنه أفاض فى بيان وجهة نظر الذين لا يحتجون بالأحاديث على اثبات القواعد النحوية واللغوية ، وغرضه من هذا بيان ضرر الرواية بالمعنى وأنها التى حدت بعلماء اللغة والنحو الى عدم الاستشهاد بالأحاديث .

وكانت الأمانة العلمية تحتم عليه أن يعرض لبيان وجهة نظر القائلين بالإحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية والصرفية ولا سيما ومنهم

امام جليل هو ابن مالك صاحب الألفية المشهورة ثم بعد ذلك يرجح ما يراه ، ولكنه التزم رأيا وتعصب له وأكثر من النقول عن أصحابه ، وليس هذا من شيمة الباحث المنصف النزيه .

القائلون بالإحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية واللغوية :

وأحب أن يعلم القارىء أن المسألة لم يقطع فيها برأى واحد ، ولئن كان هناك من منع الإحتجاج بألفاظ الأحاديث فى تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد فهناك غيرهم أئمة كبار يرون الإحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية واللغوية ، وممن عرف بهذا المذهب العلامة ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ والعلامة ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ والذى قال فيه حكيم العرب ابن خلدون قولته المشهورة « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام أنحى من سيبويه » وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدمامينى فى شرحه للتسهيل ، والعلامة ابن الطيب فى شرحه لكتاب « الإقتراح » وشرحه « لكفاية المتحفظ » وعد من أصحاب هذا المذهب الجوهرى ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جنى والسهيلى حتى قال : « لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرحه للتسهيل وأبو الحسن الصانع فى شرحه الجمل » .

واليك ما قاله البدر الدمامينى وما حكاه عن شيخه ابن خلدون فى الرد على من يمنعون الاستشهاد بالحديث ، قال فى حواشيه على المغنى : « أسقط أبو حيان الإستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى ، وكثيرا ما يعترض على ابن مالك فى استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد فى ضبط الالفاظ والتحرى فى نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة ، والقائلون منهم بجواز الرواية

بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى ، وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الأحكام بل فى الأحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الإحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما دون فى الكتب ، أما ما دون فلا كما قال ابن الصلاح ، وتدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البدل ، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيحة » ومثل ذلك ذكره فى شرح التسهيل •

ومن ثم يتبين لنا دقة نظر المحتجين بالأحاديث على القواعد وأنهم كثرة لا قلة كما سمعت ، وليس بعد ما ذكره البدر الدمامينى وما حكاه عن شيخه ابن خلدون كلام لقائل أو حجة لمحتج•

ولعلك — أيها القارىء — قد آمنت معى أن المؤلف لم يكن أمينا فى البحث، وأنه أوهم القارىء أنه ليس هناك من يحتج بالأحاديث غير ابن خروف وابن مالك ولبس عليه ودلس ، وها أنت قد ظهرت لك الحقيقة سافرة ، وزال الشك ، وبرح الخفاء ، فكن على ذكر مما قدمته لك فى مبحث الرواية بالمعنى تزدد يقينا بأن الرواية بالمعنى كانت رخصة عند الضرورة ، وأن الأصل فى الرواية انما هو باللفظ ، وأنها لم تكن لها أضرار دينية ولغوية كما زعم المؤلف وهول فيه •

نقله عن الإمام محمد عبده انكار حديث سحر النبى صلى الله عليه وسلم :

فى ص (٢٥٩) عرض لرأى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى أنه لا يأخذ بحديث الآحاد مهما بلغت درجته من الصحة فى نظر المحدثين اذا خالف العقل أو القرآن أو العلم ، وأنه أنكر لذلك حديث سحر لبيد بن الأعصم للنبى صلى الله عليه وسلم واعتمد فى هذا على :

(١) أن الحديث آحادى فلا يؤخذ به فى العقائد وعصمة النبى من

تأثير السحر فى عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ فى نفيها عنه الا باليقين ولا يكتفى بالظن •

(٢) وأن الحديث يخالف القرآن الكريم فى نفى السحر عن النبى صلى الله عليه وسلم حيث نسب القول باثبات السحر له الى المشركين ووبخهم على زعمهم هذا قال تعالى : « وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا »(١) وقال : « نحن أعلم بما يستمعون به اذ يستمعون اليك واذ هم نجوى اذ يقول الظالمون إن تتبعون الإ رجلا مسحورا ، انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا » (٢) الآية •

(٣) أنه لو جاز على النبى أن يتخيل أنه يفعل الشىء وما فعله لجاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئا وهو لم يبلغه أو أن شيئا ينزل عليه ولم ينزل عليه واستحالة ذلك أمر ظاهر لا يحتاج الى بيان •

واليك تحرير الكلام فى هذا المقام :

(١) ان الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق والأستاذ الإمام محمد عبده ليس أبا عذرتها فى هذا وانما هو متابع لمن سبقه من شيوخ الإعتزال وأمثالهم ، واذا كان المؤلف لا يعرف الحق الا بالرجال فلنجاره فى هذا ولنبين له أن الأخذ بالحديث الصحيح وعدم رده وتأويله بما يوافق العقل والنقل المتواتر مذهب جماهير العلماء سلفا وخلفا ، ورد الأحاديث لأدنى شبهة وتوهم مخالفتها للعقل أو القرآن أو العلم ليس من التحقيق العلمى فى شىء ، والأحاديث الصحيحة الموثوق بها وان كانت لا تفيد يقينا فى العقائد الثانوية ولكنها تفيد غلبة ظن فيها ونحن لا نخالف فى أن العقائد الأساسية أو الأولية كاثبات الصانع والتوحيد لا يكتفى فيها الا بما يفيد القطع واليقين •

ولئن كان الإمام محمد عبده قد أنكر حديث السحر فقد أثبته

---

(١) الفرقان ٨ ، ٩ (٢) الاسراء ٤٧ ، ٤٨

واعترف بصحته رواية ودراية أئمة أرسخ قدما فى العلم ، والجمع بين المعقول والمنقول منه كالأئمة المازرى والقاضى عياض ، وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والحافظ ابن حجر والألوسى المفسر وغيرهم كثير ، والذين صححوا حديث السحر قالوا : ان ما حدث للنبى صلى الله عليه وسلم نوع من الأمراض والعوارض البشرية التى تجوز على الأنبياء ، وأن الأمر لم يخرج عن كونه مرضا جسمانيا وقد روى الحديث من طرق بلفظ « حتى كان يخيل اليه أنه يفعل الشىء وما فعله » ولكن قد ورد فى بعض الروايات فى الصحيح وهى رواية سفيان بن عيينة ما يعين المراد من هذا التخييل ، وأنه لم يكن فى أمر عقلى ففى هذه الرواية عن عائشة قالت : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر حتى كان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتيهن » قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر ولذلك قال القاضى عياض : « يحتمل أن يكون المراد بالتخيل المذكور أنه يظهر له من نشاطه ما ألفه من سابق عادته من الاقتدار على الوطء فاذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود » (١) .

وهذا الذى دلت عليه رواية سفيان بن عيينة وشرحه القاضى عياض هو الذى ينبغى أن يصار اليه فى فهم هذا الحديث وعلى هذا فلا يكون هناك اخلال بعصمة النبى صلى الله عليه وسلم وينهار ما استشكله المنكرون للحديث .

(٢) وأما أن الحديث يخالف القرآن فغير مسلم لأن المشركين لم يريدوا بقولهم : « ان تتبعون الا رجلا مسحورا » أنه عليه الصلاة والسلام سحر حتى أدركه بعض التغيير أياما ثم شفاه الله وانما أرادوا أنه يصدر عن خيال وجنون فى كل ما يقول ويفعل وأن ما جاء به ليس من الوحى فغرضهم انكار رسالته ورميه بالجنون وهذا أمر واضح جلى لكل من تتبع النصوص القرآنية التى تعرضت لهذا ، فالغرضان مختلفان والموضوعان متباينان .

---

(١) الفتح ج ١٠ ص ١٨٦

(٣) وأما قولهم : اذا جاز أن يتخيل ما ليس بواقع واقعا فى غير أمور الدين لجاز ذلك فى أمور الدين فهذا مردود بما قدمناه فى بيان المراد من الحديث وأن السحر أثر فى جسمه لا فى عقله ولو سلمنا لهم ما تدل عليه الرواية بحسب ظاهرها لما تم لهم ما قالوا ، لأن قياس أمور الوحى والرسالة على أمور الدنيا قياس مع الفارق فانه بالنسبة لأمور الدين معصوم من الخطأ والتغيير والتبديل ولا عصمة له فى أمور الدنيا،فللرسول اعتباران : اعتبار كونه بشرا ، واعتبار كونه رسولا،فبالاعتبار الأول يجوز عليه ما يجوز على سائر البشر ومنه أن يسحر ، وبالاعتبار الثانى لا يجوز عليه ما يخل بالرسالة لقيام الدليل على العصمة منه ، ثم ما رأى المنكرين للحديث فيما ثبت فى القرآن الكريم منسوبا الى موسى عليه السلام من أنه تخيل فى حبال السحرة وعصيهم أنها حيات تسعى ، فهل ينكرون القرآن المتواتر ؟ واذا كان لا مناص لهم من التسليم بما جاء به القرآن فلم اعتبروا التخيل فى حديث السحر منافيا للعصمة ولم يعتبروه فى قصة موسى عليه الصلاة والسلام منافيا للعصمة ؟ .

لقد شاء الله سبحانه أن يبتلى أنبياءه بشتى أنواع الابتلاء ليعلم الناس أنهم بشر مثلهم فلا يرفعوهم الى مقام الألوهية ، وليزداد ثواب الأنبياء وتعظم منازلهم عند الله بما يقاسون فى سبيل تبليغ الدين والرسالات .

ولا أحب أن أطيل بذكر بعض أقوال أئمة العلم الجامعين بين المعقول والمنقول ، ولكنى سأجتزىء بنقلين :

(١) قال الإمام المازرى أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها قالوا : وكل ما أدى الى ذلك باطل وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع اذ يحتمل على هذا أن يخيل اليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم وأنه يوحى اليه ولم يوح اليه بشىء ، قال : وهذا كله مردود لأن الدليل قد قام على

صدق النبى صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته فى التبليغ، والمعجزات شاهدات بتصديقه، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل ، وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التى لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو فى ذلك عرضة لما يعترى البشر كالأمراض فغير بعيد أن يخيل اليه فى أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك فى أمور الدين ، قال : وقد قال بعض الناس : ان المراد بالحديث أنه كان صلى الله عليه وسلم يخيل اليه أنه وطىء زوجاته ولم يكن وطئهن وهذا كثيرا ما يقع تخيله للانسان وهو فى المنام فلا يبعد أن يخيل اليه فى اليقظة (١) .

(٢) قال الإمام ابن القيم بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على سحر النبى صلى الله عليه وسلم : وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث ، متلقى بالقبول بينهم، لا يختلفون فى صحته ، وقد اعتاص على كثير من أهل الكلام وغيرهم وأنكروه أشد الانكار وقابلوه بالتكذيب ، وصنف بعضهم فيه مصنفا منفردا حمل فيه على هشام — يعنى ابن عروة بن الزبير — وكان غاية ما أحسن القول فيه أن قال : غلط واشتبه عليه الأمر ولم يكن من هذا شىء قال : لأن النبى صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يسحر فانه تصديق لقول الكفار « ان تتبعون إلا رجلا مسحورا » ... قالوا : فالأنبياء لا يجوز عليهم أن يسحروا فان ذلك ينافى حماية الله لهم وعصمتهم من الشياطين .

وهذا الذى قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم فان هشاما من أوثق الناس وأعلمهم ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بما يوجب رد حديثه فما للمتكلمين وما لهذا الشأن ؟ .

وقد رواه غير هشام عن عائشة وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة والقصة

---

(١) فتح البارى ج ١ ص ١٨٥

مشهورة عن أهل التفسير والسنن والحديث والتاريخ والفقهاء ، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله وأيامه من المتكلمين : الى أن قال : والسحر الذى أصابه كان مرضا من الأمراض عارضا شفاه الله منه ولا نقص فى ذلك ولا عيب بوجه فان المرض يجوز على الأنبياء وكذلك الإغماء فقد أغمى عليه صلى الله عليه وسلم فى مرضه ووقع حين انفكت قدمه وجحش شقه . وهذا من البلاء الذى يزيده به الله رفعة فى درجاته ونيل كرامته ، وأشد الناس بلاء الأنبياء فابتلوا من أممهم بما ابتلوا به من القتل والضرب والشتم والحبس فليس ببدع أن يبتلى النبى صلى الله عليه وسلم من بعض أعدائه بنوع من السحر كما ابتلى بالذى رماه فشجه وابتلى بالذى ألقى على ظهره السلا (١) وهو ساجد فلا نقص عليهم ولا عار فى ذلك ، بل هذا من كمالهم وعلو درجاتهم عند الله .

ثم أخذ فى الإجابة عما أورده المنكرون للحديث من شبه بما لا يخرج عما ذكرناه (٢) .

مثال — من مثل — يدل على ضحولة أبى رية فى البحث :

فى ص (٢٦١) قال : وقد رد الأستاذ الإمام كذلك أحاديث كثيرة فى أمور اعتقادية وغير اعتقادية كحديث الغرانيق وحديث زينب بنت جحش وغيرهما مما لا نستطيع ايراد أقواله فيها هنا .

وهذا الكلام يدل على ضحولة المؤلف فى البحث ، وضيق عطنه فى العلم ، وحديث الغرانيق حديث باطل موضوع كما نص على ذلك الثقات من أهل الحديث ، فهو مردود قبل أن يولد الإمام بعدة قرون ، وكل ما صنعه الشيخ محمد عبده أنه نقل ما سبقه القاضى عياض وغيره من أئمة العلم الذين زيفوها ووضح ذلك وجلاه بأسلوبه فى الخطاب ، وأضاف الى الرد ما من شأن المتأخر أن يزيده على كلام المتقدم ، وكذلك حديث قصة زينب بنت جحش موضوع عند أهل العلم بالحديث وقد بسط الكلام

(١) ما يخرج من بطن الناقة ونحوها مع ما تلده « المشيمة » .
(٢) التفسير القيم لابن القيم ص ٥٦٤ — ٥٧٢

عليها الحافظ ابن حجر فى الفتح وبين أنها لا أصل لها ، فالأستاذ الإمام لم يزد أكثر من أنه جلى كلام الأقدمين وهكذا يتبين لنا أن المؤلف طعن فى غير مطعن وجافاه الصواب •

الحق عند أبى رية يعرف بالرجال :

فى ص (٢٦١ ، ٢٦٢) نقل كلاما للسيد محمد رشيد رضا ، وفيه هنات ومؤاخذات وفيما قدمنا من الردود ما يجد فيه القارىء الفطن ما يرد هذه الهنات ، ولسنا ممن يعرفون الحق بالرجال وإنما يعرفون الرجال بالحق ولاسيما وقد درسنا الحديث كما درسوا ، ولنا عقول كما لهم عقول ، ومنهجنا فى البحث أننا لا نأخذ بكلام فلان إلا ببينة ، ولا نرد كلام فلان إلا ببينة •

نفيه للأحاديث المتواترة وافتراؤه على الحافظ ابن حجر :

فى ص (٢٦٣) قال تحت عنوان « ليس فى الحديث متواتر » : إن المتواتر قليل ••• ونفى بعضهم المتواتر اللفظى فى السنة الا حديث « من كذب على ••• » وحديث الحوض وبضعة أحاديث أخرى ••• ثم يأتى فى الهامش فيقول : نقلنا فى ص ٤١ من هذا الكتاب أن ابن حجر نفى أنه رأى أن حديث « من كذب ••• » متواتر ، ويعلق أيضا على حديث الحوض بذكر متنه ثم يقول متهكما : هذا مثل من المتواتر عندهم •

واليك الحق فى هذا :

(١) ان المتواتر قسمان : لفظى ، ومعنوى ، فالأول قليل ، والثانى كثير •

(٢) ما نسبه الى الحافظ من أن الحديث غير متواتر كذب على الحافظ وقد ذكرت فيما سبق أن الحافظ نقل هذا عن بعض العلماء ثم رده وذكر جملة أحاديث أخرى ولكن المؤلف دلس على الحافظ وخان الأمانة وما أكثر هذه الخيانات فى كتاب المؤلف •

(٣) ساق المؤلف لفظا لحديث الحوض لم أقف عليه واليك نص

الحديث كما رواه البخارى(١) فى صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « حوضى مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء من شرب منه لا يظمأ أبدا » ورواه مسلم بنحو هذا اللفظ (٢) وقد روى الحديث من عدة طرق عن كثير من الصحابة . وأحاديث الحوض متواترة كما نص على ذلك القاضى عياض والقرطبى والحافظ ابن حجر وغيرهم ، قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (٣) « قال القرطبى فى المفهم تبعا للقاضى عياض فى غالبه : مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه فى الأحاديث الصحيحة الشهيرة التى يحصل بمجموعها العلم القطعى اذ روى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم من الصحابة نيف على الثلاثين منهم فى الصحيحين ما ينيف على العشرين، وفى غيرهما بقية ذلك مما صح نقله واشتهرت روايته ، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ومن بعدهم أضعاف أضعافهم وهلم جرا . وأجمع على اثباته السلف وأهل السنة من الخلف ، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة وأحالوه على ظاهره وغلوا فى تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته ولا حاجة تدعو الى تأويله ، فخرق من حرفه اجماع السلف ، وفارق مذهب أئمة الخلف ، قلت : — أى الحافظ — أنكره الخوارج وبعض المعتزلة » .

وقد تتبع الحافظ طرق حديث الحوض ومن رواه من الصحابة فوصل بهم الى ما يزيد عن خمسين من الصحابة قال الحافظ : « ولكثير من هؤلاء الصحابة فى ذلك زيادة على الحديث الواحد كأبى هريرة ، وأنس ، وابن

(١) كتاب الرقاق — باب الحوض .
(٢) مسلم بشرح النووى ج ١٥ ص ٥٣ — ٦٥
(٣) ج ١١ ص ٣٩٣

عباس وأبى سعيد ، وعبد الله بن عمرو ، وأحاديثهم بعضها فى مطلق ذكر الحوض وفى صفته بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يدفع عنه بعضها، وكذلك فى الأحاديث التى أوردها المصنف — يعنى البخارى — فى هذا الباب وجملة طرقه تسعة عشر حديثا ، وبلغنى أن بعض المتأخرين أوصلها الى رواية ثمانين صحابيا » والمتواتر باجماع أهل العلم يفيد القطع واليقين فى نسبته الى قائله ، فما رأى أبى رية ومن على شاكلته من المنكرين لأحاديث الحوض فى حكم من أنكر المتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم ؟ وحكم من تهكم بحديث النبى الثابت بالتواتر ؟ ليرى منزلته من الايمان أو الكفر .

عناية أبى رية بذكر المآخذ واخفاء المحاسن :

فى ص (٢٦٩) وما بعدها عرض لكتب الحديث المشهورة ، وذكر ترجمة موجزة لكل صاحب كتاب منها ، وبيان منزلة هذا الكتاب بين كتب الحديث وقد لاحظت أنه يعنى بذكر المعايب أو المآخذ أكثر مما يعنى بذكر المحاسن والخصائص ، وفى سبيل ذلك صار يتصيد الروايات من هنا وهناك من غير تمحيص وتحقيق ما دامت هذه النصوص تسعفه فيما قصد اليه من تأليف كتابه هذا وهو الغض من شأن الحديث والمحدثين والإزراء بهم وجعلهم زوامل أسفار لا يعقلون ولا يعون ما يحملون ويروون ، والشأن فى الباحث المحقق الذى ينشد الحق ويقصد اليه أن يستقرىء الروايات ويمحصها ويوازن بينها ويرجح ما يستحق الرجحان من جهة السند أو المتن أو النقل أو العقل أما أن يفتح عينيه على المساوىء ويغمضها عن المحاسن فذلك شأن الباحث المتحامل ، ومثل هذا قلما يصل الى حق .

وستجد فيما أنقله لك عن كتابه مصداق هذا ، وليس الخبر كالعيان.

ففى ص (٢٧٣) قال تحت عنوان « نقد ابن معين لمالك » قال ابن معين : ان مالكا لم يكن صاحب حديث بل كان صاحب رأى وقال الليث

ابن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنة الرسول وقد اعترف مالك بهـذا •

وليس أدل على ما ذكرته آنفا من نقله مثل هذا ، ولم نجد إماما يكاد يجمع العلماء على جلالته مثل ما عرفنا ذلك لمالك ، ولكن المؤلف يغفل كل ما قاله الأئمة فى انصاف مالك والثناء عليه ، ولا يجد فى جعبته الا هذين النقلين ، وقد رجعت الى كتاب « الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» للإمام ابن عبد البر حافظ المغرب فوجدته قد خصص منه بضع عشرة صحيفة (١) فى ثناء الأئمة على مالك من أمثال سفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج والشافعى وأحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن مهدى ، ومحمد بن الحسـن •

وما ذكره عن يحيى بن معين معارض بما رواه الثقات الأثبات كابن عبد البر من ثناء يحيى بن معين على مالك،روى ابن عبد البر بسنده عن ابن معين أنه كان يقول : مالك أثبت فى نافع من أيوب وعبد الله بن عمر وقال ابن أبى مريم قلت ليحيى : الليث أرفع عندك أم مالك قال : مالك ، وقال يحيى بن معين : كان مالك من حجج الله على خلقه فهـذا هو ما يليق أن ينسب الى ابن معين ، وهب أن ما ذكره المؤلف مروى عن ابن معين أفما كان الأليق بالمؤلف كباحث أن يذكر الروايتين ويوازن بينهما أو على الأقل يقف موقف المحايد حتى يكون القارىء على بينة من الأمر ، ثم كيف نصدق أن يقول ابن معين فى مالك : أنه ليس صاحب حديث وهذا كتابه الموطأ بين أيدينا وأحاديثه الموصولة المرفوعة عند كثير من أهل الحديث فى درجة أحاديث الصحيحين ، وهذا الإمام الشافعى يقول فيه : اذا جاءك الحديث عن مالك فشد به يديك وفى لفظ آخر اذا جاءك الخبر فمالك النجم (٢) •

وأما قول الليث بن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنن الرسول فليس فيها طعن على مالك والمخالفة انما تكون مجالا

---

(١) من ص ١٨ — ٣٢

(٢) الانتقاء ص ٢٣

للطعن ان كانت عن عناد ومكابرة أما ان كانت عن اجتهاد وحجة فلا ، وليس بلازم كما ذكرت أن تبلغ كل الأحاديث أى إمام من الأئمة وليس بلازم اذا بلغته أن يعمل بها لجواز أن تكون منسوخة أو مخصصة أو مقيدة أو مرجوحة الى غير ذلك من الوجوه .

افتراؤه على الإمامين : البخارى وابن حجر :

فى ص (٢٧٤) تحت عنوان « كان البخارى يروى بالمعنى » ثم ذكر ما رواه الخطيب فى تاريخ بغداد عن البخارى أنه قال : رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر قيل له: يا أبا عبد الله بكماله فسكت .

وقال ابن حجر : من نوادر ما وقع فى البخارى أنه يخرج الحديث تاما بإسناد واحد بلفظين كما فى حديث سحر النبى صلى الله عليه وسلم.

والبخارى ممن يرى جواز الرواية بالمعنى ولكن ليس فيه دلالة قط على الرواية بالمعنى وكل مافيه أنه كان يسمع الشىء ولا يكتبه حتى اذا وجد له مناسبة أو ترجمة لائقة كتبه ، وسكوته لا يدل على أنه رواه بالمعنى وغاية ما يدل عليه جواز الإختصار فى الحديث بذكر بعضه كما هو شأنه فى كتابه يقطع الحديث الواحد فى عدة أبواب مقتصرا فى كل باب بما لا يليق به وأما ما نقله عن الحافظ فهو أبعد ما يكون عن الرواية بالمعنى ولم يسقه الحافظ لهذا وانما ساقه فى معرض الكلام عن حديث سحر النبى وأن البخارى رواه مرة عن شيخه ابراهيم بن موسى بلفظ : حتى اذا كان ذات يوم أو ذات ليلة بالشك ، وفى موضع آخر عن هذا الشيخ نفسه بلفظ حتى كان ذات يوم من غير شك ، وقد ظن الحافظ أولا أن الشك من البخارى ثم ظهر له أن الشك من شيخ شيخه عيسى بن يونس ، واليك كلام الحافظ ابن حجر قال بعد أن ذكر الروايتين وتحقيق أن الشك ليس من البخارى « فيحمل الجزم الماضى على أن ابراهيم بن موسى شيخ البخارى حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك ويؤيده ما سأذكره من الإختلاف عنه ،

وهذا من نوادر ما وقع فى البخارى أن يخرج الحديث تاما بإسناد واحد بلفظين » (١) .

وهكذا يتبين لنا أن المؤلف إفترى على البخارى وعلى الحافظ وأنه يخطف الكلام خطفا من غير تثبت وتحر .

فى ص (٢٧٤) ذكر عنوان « موت البخارى قبل أن يبيض كتابه » ثم ذكر فى ذلك كلاما نقله الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح وليس فى الكلام ما يشهد لما عنون له وغرضه من هذا العنوان إيهام من لا يعرف أن الإمام البخارى ترك كتابة مسودة ومن شأن المسودات أنها لم تنقح، ومن شأن عدم التنقيح أن يأتى الكتاب على غير ما يرام وكل ذلك ليخلص الى ما يريد من التشكيك فى منزلة كتب الحديث المعتمدة .

والحق أن البخارى لم يمت الا بعد أن نقح كتابه وهذبه غاية التهذيب والنقل الذى ذكره الحافظ انما هو فى شأن التراجم التى بيضها البخارى أى ذكرها ولم يذكر فيها حديثا أو الأحاديث التى ذكرها ولم يذكر لها بابا ،والنقل الذى ذكره يدل على أن صحيح البخارى كان مدونا فى أصل محررقال أبو اسحاق المستملى : « انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربرى فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك الى بعض » .

وليس أدل على أن البخارى لم يمت الا بعد أن حرر كتابه وعرضه على أئمة الحديث مما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلى قال : لما ألف البخارى كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى ابن المدينى وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا فى أربعة أحاديث قال العقيلى : والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة » وروى عن الفربرى أنه قال : قال البخارى : « ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثا

---

(١) ج ١ ص ١٨٦ ط عبد الرحمن محمد

الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين » وذلك كى يجتمع له الاطمئنان القلبى والاستلهام الروحى الى الاجتهاد العلمى والبحث العقلى ، وليس أدل على ما بذله من جهد وتنقيح وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه فى غاية الصحة من قوله : « جمعت كتابى هذا من ستمائة ألف حديث » وقد استفاض واشتهر أن البخارى لم يمت الا بعد أن حدث بصحيحه الكثيرين من تلاميذه وأنهم تسابقوا فى كتابة أصله الذى بالغ فى التحرى فى جمع أحاديثه حتى وصل الينا كما تركه .

نكره لاختلاف أئمة الجرح والتعديل :

فى ص (٢٧٦) ذكر كلاما عن الأستاذ أحمد أمين وخلاصته إختلاف علماء الجرح والتعديل إختلافا بينا فى قواعد الجرح والتعديل وأسبابهما وأن بعضهم تشدد فلم يرو أحاديث من اتصل بالولاة وأن بعضهم تزمت فرد أحاديث الرجل لمزحة مزحها وأنهم اختلفوا تبعا لذلك فى الحكم على الأشخاص اختلافا كثيرا ومثل لذلك بعكرمة مولى ابن عباس فقد ملأ الدنيا حديثا وتفسيرا ومع هذا رماه بعضهم بالكذب وبأنه يرى رأى الخوارج وبأنه يقبل جوائز الأمراء ورووا عن كذبه شيئا كثيرا .... الى أن قال : فالبخارى ترجح عنده صدقه فهو يروى له فى صحيحه كثيرا ومسلم ترجح عنده كذبه فلم يرو له الا حديثا واحدا فى الحج ولم يعتمد عليه وحده ، وانما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبير فى الموضوع نفسه .

وهذا الكلام فيه حق وفيه باطل ، أما أنهم اختلفوا فى أسباب الجرح والتعديل فهذا مما لا ننكره ولكن لا ينبغى أن نتخذ من هذا الإختلاف وسيلة لتعذر الحكم على الرجال ، وهم وان اختلفوا فى بعض الأسباب فقد اتفقوا فى كثير منها لماذا ينقم على المتشددين فى الجرح والمتزمتين فيه ؟ وهما لا يؤديان الا الى التحوط البالغ فى الرواية وهو أمر لا يضر ولو أنهم تساهلوا لكان أول من يأخذ على المحدثين ذلك ومن أراد أن يعرف

الحق فى هذا فليرجع الى مقدمة فتح البارى (١) لابن حجر وقد عرض الحافظ ابن حجر فى المقدمة لما قيل فى عكرمة — له أو عليه — بما لا مزيد عليه مبينا أن من رماه بالكذب انما أراد الخطأ ، والكذب يطلق فى لغة أهل الحجاز ويراد به الخطأ ، وليس أدل على ذلك من أنه لو كان المراد بالكذب حقيقة لما خرج له مسلم هذا الحديث الواحد اذ الكذاب تحرم الرواية عنه وهذا موضوع اتفاق بين المحدثين ، وبعد أن ذكر الحافظ شبه الطاعنين فى عكرمة والاجابة عنها خلص من ذلك الى أنه ثقة وكفى توثيق البخارى له ومن أراد الاستزادة فليرجع الى مقدمة الفتح (٢) ليرى كيف يكون البحث المتئد البصير فى نقد الرجال .

تحميله لكلام السيد محمد رشيد رضا مالم يتحمل :

فى ص ٢٧٧ — ٢٧٩ نقل كلاما للسيد محمد رشيد رضا رحمه الله ، وفى هذا الكلام الحق والباطل ، والجيد والردىء ولسنا نعبد أشخاصا وانما نخضع للحق أينما كان ، وانى لأذكر المؤلف بكلمة الإمام الجليل مالك ابن أنس : « كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب هذا القبر » يريد النبى صلى الله عليه وسلم .

وكلام السيد رشيد رضا على ما فيه لا يشهد لما قصد اليه المؤلف من الطعن فى الأحاديث وغمزه ولمزه لأحاديث صحيح البخارى ، فقد منع وجود أحاديث موضوعة فيه بالمعنى الذى عرف به العلماء الموضوع وإليك عبارته : « دعوى وجود أحاديث موضوعة فى أحاديث البخارى المسندة بالمعنى الذى عرفوا به الموضوع فى علم الرواية ممنوعة لا يسهل على أحد إثباتها ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة فى متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع » .

أقول : وهذه الأحاديث القليلة عند امعان النظر والتحقيق وبذل

---

(١) المقدمة ج ٢ ص ١١١ وما بعدها
(٢) ج ٢ ص ١٤٨ — ١٥٢

الجهد فى الوقوف على أسرارها قد لا يصدق عليها ذلك وما مثل به السيد رشيد فى أثناء كلامه كحديث السحر والذباب قد قدمت بيان الحق فيهما .

تهكم أبى رية بذكر حديث اتفق عليه البخارى ومسلم :

فى ص ٢٨٤ ذكر مثالا لما اتفق البخارى ومسلم على روايته وهو الحديث الذى قاله النبى صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب : « لا يصلين أحد العصر الا فى بنى قريظة » وفى رواية « الظهر » .

وقد قدمت بيان الحق فيه وأن المؤلف حرف كلام الحافظ ابن حجر ولم يفهمه على وجهه .

تهوين أبى رية من شأن الصحيحين بله غيرهما :

فى ص (٢٩٠ — ٢٩١) قال : « وقد مر بك أنهم أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخارى ومسلم ، وكذلك نجد فى شرح ابن حجر للبخارى والنووى لمسلم إستشكالات كثيرة ، وألف عليهما مستخرجات متعددة ، فاذا كان البخارى ومسلم — وهما الصحيحان كما يسمونهما — يحملان كل هذه العلل والانتقادات ، وقيل فيهما كل هذا الكلام — دع ما وراء ذلك من تسرب بعض الإسرائيليات اليهما وخطأ النقل بالمعنى وغير ذلك فى روايتهما — فترى ماذا يكون الأمر فى غير البخارى ومسلم من كتب الأحاديث ولا نقول المسانيد لأنها فى نفسها لا ثقة بها ولا اعتماد عليها لأن ما فيها كغثاء السيل » .

الرد عليه فى هذه المزاعم :

وهكذا نجد المؤلف يلجأ الى التهويل والتزييف كى يوهم القارىء أن الصحيحين فضلا عن غيرهما من كتب السنن والمسانيد فيها ضعيف كثير وموضوعات وهذه شنشنة نعرفها من أخزم ، ونحن لا ننكر أن الدارقطنى وغيره انتقد على الصحيحين أحاديث ، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة ، كلا بل انتقدهما لأنهما نزلا فيها

عن الدرجة العلية فى الصحة التى التزماها فى كتابيهما ، وقد أجاب عن هذه الأحاديث المنتقدة على البخارى الإمام الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح ، والإمام النووى فى شرحه على مسلم وأغلب هذه الأحاديث المنتقده الجواب عنها سهل ، وبعضها فى الجواب عنه تكلف وهذا البعض لا يزيد عن بضعة أحاديث فى الصحيحين ، فهل من العدل والإنصاف أن يهول المؤلف هذا التهويل من أجل بضعة أحاديث فى الجواب عنها شىء من التكلف؟!!

واليك ما ذكره الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح (١) بعد أن ذكر الأحاديث المنتقدة وأجاب عنها حديثا حديثا قال : « هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق ، وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه مسلم فى كثير منها ... وعدة ذلك اثنتان وثلاثون حديثا ، فأفراده — أى البخارى — منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قادحة ، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منها فى الجواب عنه تعسف ، كما شرحته مجملا فى أول الفصل ، وأوضحته مبينا مآثر كل حديث منها ، فاذا تأمل المصنف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف — صحيح البخارى — فى نفسه ، وجل تصنيفه فى عينه ، وتابع الأئمة من أهل العلم فى تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف فى الحديث والقديم ، وليسا سواء : من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية « فلله الحمد الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله والله المستعان وعليه التكلان » وقال الإمام النووى فى مقدمة شرح مسلم (٢) « قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه ... وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه فى موضعه إن شاء الله تعالى » .

---

(١) ج ٢ ص ١١٠   (٢) ج ١ ص ٢٧

فهل ندع هذين الإمامين الكبيرين ونأخذ بتهويلات وتحريفات أبى رية ؟!! .

طعنه فى مسند الإمام أحمد وغيره من كتب المسانيد :

فى ص ٢٩١ قال فى تعليل عدم ذكره مسند الإمام أحمد بين كتب الحديث : وإننا لم نعرض لهذا الكتاب ولا لغيره من كتب المسانيد بالتفصيل وهى كثيرة ، الا لأن العلماء قد تكلموا فيها وقضوا بأنه لا يسوغ الاحتجاج بها ولا التعويل عليها ، على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها ، لنبين للمسلمين حقيقته ، ونكشف عن درجته » ثم أراد أن يدلل على دعواه فنقل كلام العلامة الشيخ طاهر الجزائرى فى كتابه « توجيه النظر » حيث قال : « وأما كتب المسانيد فهى دون كتب السنن فى الرتبة ، وكتب المسانيد ما أفرد فيه حديث كل صحابى على حدة من غير نظر للأبواب ، وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحا كان أو غيره ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقا » وهذا الذى قاله الشيخ طاهر هو الذى سبقه اليه الإمام ابن الصلاح وغيره وقد نقل المؤلف كلام ابن الصلاح أيضا .

ونحن لا ننكر أن كتب المسانيد دون كتب الصحاح والسنن ، ولكن الذى ننكره أشد الانكار أن الأئمة لا يحتجون بما فيها ولا يعولون عليه، وفرق كبير بين قولهم لا يحتج بما يورد فيها مطلقا وبين مقالة المؤلف : انه لا يسوغ الاحتجاج بها ولا التعويل عليها ، وهذا الفرق يدركه المبتدىء من الطلاب ، ولكن المؤلف يفهم بعقل منكوس وقلب مغيظ محنق، ومراد الأئمة بقولهم مطلقا أنه لا يحتج بكل حديث فيها ، وذلك لأنها تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف ، وانما يحتج بالصحيح والحسن دون الضعيف بأنواعه ، فمن ثم أوجب العلماء البحث عن درجة أحاديث المسانيد والتحقق من صلاحيتها للاحتجاج ، والشىء الذى لا ينبغى أن

يشك فيه أن معظم أحاديث مسند إلامام أحمد مما يصح إلاحتجاج بها فهى اما صحيحة أو حسنة ، وفيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنن المعروفة ، ونحن لا ننكر أن فى المسند أحاديث ضعيفة بل وموضوعة على ندرة ولكن معظمها مما زاده ابنه عبد الله فى المسند وأبو بكر القطيعى ، ويقلل من خطرها أنها فى الفضائل لا فى الأحكام ، واذا أردت اليقين فارجع « الى طلائع المسند » بتحقيق الأستاذ الشيخ أحمد شاكر — رحمه الله وأثابه — وستتحقق مما أقول .

والعجب من المؤلف أنه شرع بعد ذلك ينقل كلام الأئمة فى مسند إلامام أحمد ، وقد ابتدأ بكلام الامام تقى الدين أحمد بن تيمية ، وكل ما نقله عن هذا إلامام يرد عليه دعواه وخلاصة كلام ابن تيمية أنه ليس كل مافى المسند صحيح يحتج به ، بل فيه الصحيح وغير الصحيح ، وأن إلامام وغيره لا يتعمد الرواية عمن عرف بالكذب وان كان فى بعض الرواة من هم معروفون بالضعف ... » ومعاذ الله أن يريد ابن تيمية أن كل مافى المسند ضعيف لا يصح الاحتجاج به ، ولا التعويل عليه كما فهم المؤلف ، وقد إستدل فى كتبه بالأحاديث المتكاثرة التى رواها إلامام فى مسنده ، وغير معقول من مثله أن يحتج بما لا يرى أنه صحيح أو حسن .

ومما لا يقضى منه العجب أن المؤلف قد أفاض فى ذكر ما أخذه العلماء على المسند من أحاديث ضعيفة ولم يشر الى كلمة واحدة مما ذكره الأئمة الثقات فى بيان منزلة المسند واعتباره من دواوين الحديث المعتمدة، وهذا يدل على خبث الدخلة وسوء القصد .

ولست الآن بصدد تحقيق القول فى المسند ولكنى سأجتزئ ببعض مما ذكره العلماء فى منزلته ، روى عن عبد الله بن إلامام أحمد قال : قلت لأبى : لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند ؟ فقال : « عملت هذا الكتاب إماما اذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم رجعوا اليه » وقد روى أنه قال لابنه عبد الله لما ألفه « إحتفظ بهذا المسند فانه يكون للناس إماما » ومما لا يختلف فيه اثنان أن الإمام أبعد الناس عن المجازفة فى القول واطراء كتابه بغير حق ، ولو أراد الدنيا بجاهها وسلطانها لحازها بكلمة تخرج من شفتيه فى « فتنة خلق القرآن » ولكنه وقف هذا الموقف المشرف الخالد فى تاريخ الإنسانية .

وقال الإمام الحافظ الكبير أبو موسى المدينى : « وهذا الكتاب — أى المسند — أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث ، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماما ومعتمدا ، وعند التنازع ملجأ ومستندا » وروى أنه سئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين على ابن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونينى — رحمهما الله تعالى — أنت تحفظ الكتب الستة ، فقال أحفظها وما أحفظها فقيل له : كيف هذا ؟ فقال : أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الا قليل ، وقال الحافظ الكبير ابن حجر فى كتابه تعجيل المنفعة برجال الأربعة : « ليس فى المسند حديث لا أصل له الا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف ، أنه يدخل الجنة زحفا ، قال :ويعتذر عنه أنه مماأمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا أو ضرب عليه وكتب من تحت الضرب.

فهل يتفق كل هذا ، وما ذكره المؤلف فى خاتمة كلامة عن المسند ص (٢٩٨) حيث قال : « هذا ما رأينا نقله مما قاله الأئمة الكبار (١) فى مسند أحمد وهو كاف فى التعريف به وبيان قيمته فى نفسه، لافيما هو مشهور عنه وأنه من المصادر التى لا يعول عليها أو يحتج بها شأنه شأن سائر المسانيد » .

طعنه فى المحدثين بأنهم لا يعنون بغلط المتون :

فى ص ٣٠٠ ذكر أن المحدثين لا يعنون بغلط المتون ونقل كلاما

(١) مما ينبغى أن يعلم أن ما قالوه لا يشهد لهذا الاستنتاج الفاسد بحال من الأحوال ، وارجع الى ما نقله لترى كيف يكون الإفتراء وتحريف الكلم عن مواضعه .

للشيخ طاهر الجزائرى والسيد محمد رشـيد رضا ولسنا ممن يتعبد بالأشخاص ، ولكنا ممن يخضعون للحق وحده » .

رد المؤلف على أبى رية فى زعمه :

هذه الدعوى قد سبق اليها المستشرقون ، ورددها من لف لفهم من الباحثين المحدثين وهى دعوى مردودة فالعلماء المحدثون قد عنوا بنقد المتون كما عنوا بنقد السند ، ومن أقسام الحديث عندهم الموضوع والمتروك والمنكر والشاذ والمقلوب والمضطرب والمعلل ، ومعظم هذه الأنواع يرجع الى المتن كما يرجع الى السند ، وقد نقل المؤلف نفسه أن المحدثين يقسمون المضطرب الى مضطرب الإسناد ومضطرب المتن وكذلك فعلوا فى الموضوع والمعلل وغيرهما من الأنواع .

نعم ان المحدثين لم يبالغوا فى نقد المتون كما بالغوا فى نقد الأسانيد وذلك لنظر دقيق وسر قد يخفى على بعض الباحثين ، وقد فصلت ذلك غاية التفصيل فيما سبق .

وضربت الأمثلة لعنايتهم بنقد المتون وبينت وجهة نظرهم فى أنهم لم يبالغوا فى نقد المتون كما بالغوا فى نقد الأسانيد .

وقد عرضت فيما سبق أيضا لحديث سجود الشمس الذى أكثر السيد محمد رشـيد رضا من استشكاله والإستشهاد به ، وبينت أنـه صحيح رواية وصحيح معنى ، وأنه جاء على أسلوب فى غاية الروعة والبيان فلا داعى للاعادة .

وأما تعليل عدم عنايتهم بنقد المتون كالأسانيد بقصور المحدثين فى باب الدراية ، وأن ذلك ليس من صناعتهم وأنه من صناعة علماء الأصول والفقه — كما نقل المؤلف ذلك عن السيد محمد رشيد رضا — (١) فكلام مردود فكثير من أئمة الحديث قديما وحديثا جمعوا بين الرواية والدراية ،

---

(١) ص ٣٠٢

وكثير منهم كان يحذق الأصولين — أصول الدين وأصول الفقه — واذا كان بعض علماء الفقه والأصول تهجموا على بعض الأحاديث وردوها فليس ذلك لأنهم أعلم بالمتون ولكن ذلك يرجع الى قصورهم فى باب العلم بالرواية وشروطها وعدم تمرسهم فيها كما تمرس علماء الحديث ، واذا كان بعض الرواة كانت مهمتهم الجمع والحفظ دون البصر بالمروى والفقه فيه فهؤلاء قلة لا يقام لهم وزن ، والمحدثون المحققون أنفسهم قد نددوا بهم ، وجعلوا فقه الحديث وفهمه من آداب طالب الحديث قال ابن الصلاح فى مقدمته : (ص ٢١٢) « لا ينبغى لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل ، وبغير أن يحصل فى عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون » فهل هناك أصرح من هذا فى لزوم عناية أهل الحديث بمعنى الحديث وفقهه ومما قيل فى هذا :

يا طالب العلم الذى ذهبت بمدته الرواية
كن فى الرواية ذا العناية بالرواية والدراية
وارو القليل وراعه فالعلم ليس له نهاية

بل قالوا : يلزم العلم بعلوم العربية أيضا قال ابن الصلاح (١) : «حق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما ، روينا عن شعبة قال : من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس أو كما قال ، وعن حماد بن سلمة قال : مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها » .

محاولته الغض من شأن صحيح البخارى :

فى ص (٣٠٨) ذكر حديث البخارى عن شيخه خالد بن مخلد القطوانى الكوفى وهو حديث « من عادى لى وليا ... » ثم قال فى الهامش « لما

---

(١) المقدمة ص ١٦١

أورد الذهبى فى ترجمة خالد بن مخلد القطوانى من الميزان هذا الحديث قال : هذا حديث غريب جدا ولولا هيبة الجامع لعددته من منكرات ابن مخلد » .

أقول :

كان على المؤلف أن يعى مقدار هذه الكلمة من إمام كبير كالذهبى يعتبر من أئمة الحديث ومن أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال وأن لا يسلك فى مؤلفه هذا المسلك الشائن من التهجم على صحيح البخارى وغيره من الصحاح والسنن والمسانيد .

غمزه العلماء فى قولهم : إن الصحابة عدول واستخفافه بهم :

فى ص (٣١٠) نقل كلام الأئمة فى عدالة الصحابة وأن الجمهور على أنهم عدول وأن بساطهم قد طوى — كما قال الإمام الذهبى وغيره — وقد حاول غمز الجمهور فى رأيهم وأنهم ليسوا على حق .

وفيما قدمته فى بحث عدالة الصحابة ما يكفى ويشفى .

خيانة أبى رية للأمانة العلمية وافتراؤه على ابن قتيبة :

فى هامش ص (٣١٢) قال : وقال ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث : قالوا ومن عجيب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ الى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون بقدح يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأشباههما ويحتجون بحديث أبى هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة وقد أكذبه عمر وعثمان وعائشة .

أقول :

وهو تدليس وخيانة للأمانة العلمية وايهام للقارىء أنه رأى الإمام ابن قتيبة وليس الأمر كما حاول أن يلبس ويدلس وانما هو حكاية ابن قتيبة لكلام الطاعنين فى الأحاديث ورواتها من أمثال النظام وأضرابه ،

وقد رد ابن قتيبة — جازاه الله خيرا — على الطاعنين وانتصر للحديث وأهله ودافع عنهم دفاع العالم الضليع المتثبت ، وقد أكثر المؤلف من هذا التلبيس فى كتابه وقد نبهت عليه فى غير موضع •

تشكيكه فى عـدالة الصحابة :

فى ص (٣١٢ — ٣٢٨) أخذ يبدىء ويعيد فى معنى الصحبة ، وعدالة الصحابة ، وأخذ يوهن رأى الجمهور ، وصار يتصيد كلاما من هنا وهناك، ويحمله على غير محامله ، فصار ينقل عن الشيخ المقبلى وغيره •

وفيما قدمته فى عدالة الصحابة ما يبين الحق من الباطل فى هذا ، وقد بينت غير مرة أن المنافقين الذين كشف الله ورسوله سترهم ، ووقف المسلمون على حقيقة أمرهم ، والمرتدين الذين ارتدوا فى حياة النبى وبعد وفاته ، ولم يتوبوا ويرجعوا الى الإسلام وماتوا على ردتهم هم بمعزل من شرف هذه الصحبة ، وبالتالى بمعزل عن أن يكونوا من المرادين بقول جمهور العلماء والأئمة ، انهم عدول ، وفى تعريف العلماء للصحبة ما ينفى عنها هؤلاء وأولئك ، وكذلك بينت غير مرة أن العدالة شىء ، والعصمة شىء آخر والذين قالوا ان الصحابة عدول لم يقولو قط انهم معصومون مـن المعاصى ولا من الخطأ والسهو والنسيان ، وانما أرادوا أنهم لا يتعمدون كذبا على رسول الله صلى الله عليه وسـلم حتى الذين حدوا فى حـد أو اقترفوا إثما ثم تابوا أو لابسوا الفتن والحروب مـا كانوا ليتعمدوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومما ينبغى أن يعلم أن الذين قارفوا اثما ثم حدوا هم قلة نادرة جدا لا ينبغى أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوف المؤلفة من الصحابة الذين ثبتوا على الجادة والصراط المستقيم ، وجانبوا المآثم والمعاصى ما كبر منها وما صـغر ، وما ظهـر وما بطن ، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا •

وهؤلاء الذين اتخذهم الطاعنون فى عدالة الصحابة ذريعة لطعنهم بعضهم لا تعرف له رواية وبعضهم لم يعرف له الا الحديث والحديثان

والثلاثة ، ومروياتهم معروفة وثابتة من رواية غيرهم ، فــلا يتوقف على رواياتهم شيء من أصول الدين وفروعه ، مما يجعل الباحث المتثبت مطمئنا الى ما ذهب اليه جمهور العلماء فى عدالة الصحابة ، وليس أدل على هذا من أن بسر بن أرطاة — وهو مختلف فى صحبته — الذى عرض له الشيخ المقبلى والسيد محمد رشيد رضا فى كلاميهما ليس له الا حديث فى سنن أبى داود فى عدم قطع الأيدى فى السفر ، وحديث آخر فى الدعاء ، ففى صحيح ابن حبان أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم أحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأجرنا من خزى الدنيا وعذاب الآخرة »(١)

ونحن الذين نقــول بعدالته انما أردنا فى الرواية ، وأما ملابسته للحروب والفتن ، وانحيازه لمعاوية فهو من الأمور الإجتهادية، وهى لاتخل بهذه العدالة ، والله يغفر لنا ولهم ، ويرحم الله القائل « ان هذه دماء طهر الله منها سيوفنا ، فلنطهر منها ألسنتنا » •

فلا تلق — يا أخى القارىء — بالا لتهويل المهولين، وارجاف المرجفين من المؤلفين ، فانهم — علم الله — ما أرادوا الا تقويض بنيــان الســنة والتشكيك فيها ، وذلك بالتشكيك فى حملتها الأول ، ومبلغيها عن الرسول وهم الصحابة •

سبق بعض المحدثين النقاد لابن خلدون فى تزييف بعض المرويات

فى ص (٣٣١) عرض فى الخاتمة لكلام الإمام ابن خلدون فى نقــد المرويات وتمحيصها وبيان صحيحها من زائفها وهو كلام حسن وقــويم ولا يجادل فيه أحد •

ولــكن أقول للمؤلف :

ان ما قاله ابن خلدون قد سبق اليه بعض أئمة الحديث وطبــقوه

(١) الاستيعاب ج ١ ص ٥٥ على هامش الإصابة والإصابة ج ١ ص ١٤٧

بالفعل (١) ، كما أحب أن أقول له : انه كان أشـــد الناس مخـــالفة لهذه القواعد ، وانه فى سبيل الوصول الى ما يهوى ويشتهى من رأى كان يقع فيما هو معلوم بطلانه ببدائه العقول ، وليس أدل على هذا من أنه صدق الرواية القائلة : ان أبا هريرة كان يأكل على مائدة معاوية ، ويصلى وراء على فأى عقل يصدق هذا ؟ ومعاوية كان بالشام وعلى بالكوفة ؟ وغير هذه كثير فى كتاب المؤلف .

رد ما قيل من أن الإمام أبا حنيفة قليل الرواية :

وقال فى ص (٣٣٤) نقلا عن ابن خلدون قال : « ان الأئمة المجتهدين تفاوتوا فى الإكثار من هذه الصناعة والإقلال ، فأبو حنيفة رضى الله عنه يقال بلغت روايته الى ١٧ حديثا أو نحوها » .

وهذا القول وان كان ذكره ابن خلدون حاكيا عن غيره الا أنه غير صحيح وما كان ينبغى لابن خلدون أن يسكت عنه اذ فى السكوت نوع من الاعتراف به والتصديق ، وهو الذى تكلم فى غير موضع من مقدمته على القواعد التى يجب أن تتبع فى نقد المرويات وتمحيصها وهل يعقل من إمام كبير كأبى حنيفة قال فيه الشافعى : « الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة » أن تبلغ مروياته ١٧ حديثا فحسب ؟ ؟ ولقد وقع ابن خلدون فى ذكره لهذا القول وسكوته عنه فيما وقع فيـــه غيره من الذين نـــدد بهـــم فى قبول المغالط فى الروايات ولم يأخذ نفسه بمـــا وضع من قواعد ، والحق أن الامام له سبعة عشر مسندا ، وقد طبعت كلها فى الهند ، وها هى ذى بين أيدينا ، وهى أقوى حجة على تزييف هذا القول ، وهل هذا القـــائل سمع أن له سبعة عشر مسندا (٢) أى كتابا ففهم منه أن المراد حديثا .

---

(١) انظر رسالة « أصول التفسير » لابن تيمية (م ٧٢٨) وتفسير ابن كثير فى كثير من مواضعه (م ٧٧٤) تجدهما نبها على كثير من المغالط التى تقع فى النقل والمرويات والتنصيص على الاسرائيليات .

(٢) يطلق المسند — فى الاصلاح — ويراد به الكتاب المؤلف على حسب الصحابة ، ويطلق ويراد به الحديث الذى له اسناد .

ومهما قيل فى تعليل قلة الرواية عن الإمام أبى حنيفة فلن نصدق ولا العقلاء يصدقون أن مروياته كانت سبعة عشر حديثا .

أبو رية أطـول كـتابه فى غـير طائل :

ف ص (٣٤٧) قال : لمـا أنشأت أضع أصول هذا الكتاب لم أكـن أظن أنه سيبلغ هذا المدى من الطول فاضطررت من أجل ذلك الى أن احتجن عنه كثيرا مما عثر البحث عنه ، وأن أمسك القلم عن أن يجرى الى أكثر من هذا المدى .

أقـــول :

وكيف لا يبلغ هذا المدى من الطول وأغلبه نقول وقد يصل النقـل الى بضع ورقات ، وليس أدل على هذا من هذه الخاتمة التى أكثر فيها من النقول من غير أن يكون هناك داع اليها مقبول ، وأيضا فأغلب ما فى الكتاب معاد مكرور ، وفى مقام يبدىء ويعيد فيما قال ، ولو أحصيت ما نقله عن الأستاذ الإمام محمد عبده ، والسيد محمد رشيد رضا — غفر الله لهما — لبلغ ثلث الكتاب أو يزيد ، ولو أنصف لجعل عنوان الكتاب « نقول ونقول » .

ولسنا نعيب عليه أن ينقل ، ولكنا نعيب عليه الإكثار من النقل من غير حاجة اليه ، وأنه يضع النقل فى غير مواقعه ، ويحرف الكلم عن مواضعه ثم يأتى بعد ذلك فيزعم أنه من بنات أفكاره ونتاج بحثه ويستسمن بما ليس فيه حتى أصبح كلابس ثوبى زور (١) ولو تعرى من كثير مما لبس وتسربل إكـان خيرا له وأجمل .

نهـاية المطـــاف :

وقد كانت نهاية المطاف للمؤلف أن ختم الكتاب بجملة من الآيات القرآنية ، وغرضه من سوقها أن لا حاجة لنا الى شىء بعـد كتاب الله ،

---

(١) زور ما نقله وزور ادعائه لنفسه .

وتعمد ترك بعض الآيات القرآنية التي تبين منزلته السنة من القرآن ، وتخص على اتباع السنة وأن لا غنى للأمة عنها كما لا غنى لها عن القرآن الذي هو أصل الدين وذلك مثل قوله سبحانه « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » « من يطع الرسول فقد أطاع الله » « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ٠

ثم صار يتصيد بعض أحاديث وأقــوال للأئمــة يوهم ظاهرها أن لا حاجة لنا الى السنن والأحاديث بعد كتاب الله ، بل بلغ أمره أن قال : ان سنة الرسول هي المتواترة ، وهي السنن العلمية ، أما اطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث ٠

وهو جهل فاضح لا يجهله الطالب المبتدىء ولو قصرنا السنة على المتواترة العملية لفرطنا في آلاف الأحاديث القولية التي نقلت عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه في الأحكام والأخلاق والمواعظ واطلاق الاحاديث وارادة السنن ، واطلاق السنن وارادة الأحاديث ليس اصطلاحا حادثا كما زعم وانما هو أمر معروف في الصدر الأول ، فهذا هو عمر بن عبد العزيز يكتب الى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم « انظر ما كان من حديث رسول الله فاجمعه ٠٠ » فهل كان خامس الراشــدين عمر يريد بالأحاديث ما عدا السنن العملية ؟ وماذا يقول المؤلف فيما رواه البيهقي في المدخــل عن عروة أن عمر رضي الله تعــالى عنــه أراد أن يكتب السنن فاستشار أصحاب رسول الله فأشاروا عليه أن يكتبها ٠٠٠ الحديث ، فهل كان الفاروق عمر يريد بالسنن السنن العملية فحسب ؟ الحق أن لا ، لأن السنن العملية ـــ كما قلت ـــ ثابتة بالتواتر الفعلي فهي اذا ليست في حاجة الى الكتابة والتقييد ٠

وانما أراد الفاروق بالسنن ما يعم القولية والعملية ، وقد أكــثر المؤلف في خاتمة كتابه من ذكر استنتاجات جعلها بمنزلة القواعد الــكلية

أو الأصول المتفق عليها وهى نتائج فاسدة نتيجة لما قدم من مقدمات فاسدة وهل ينتج الفاسد الا الفاسد ؟ وقد لا تعثر فيما ذكره على قاعدة مسلمة أو أصل متفق عليه وإنما هى أمور خالها فزعمها قواعد وأصولا .

وكنا نحب من المؤلف أن يتعقل فى خاتمته ويثوب الى رشده ولكنه أبى الا أن تكون خاتمة سيئة تكشف لنا عن خبث طويته وإصراره على باطله وماذا نملك له ولغيره ، وفتنة الحياة وزخارفها وغلبة الأهواء والشهوات وبريق الدينار والدرهم تأبى الا أن تجعل من بعض الأناسى أبواقا تردد الهجر من القول ، ولعبة فى يد المستعمرين وأعداء الاسلام من المبشرين والمستشرقين وأذنابهم ، وصدق الله حيث يقول « أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله » « ومن يضلل الله فماله من هاد » .

وبعـد :

فهنا يا أخى القارىء سألقى القلم فقد وفيت بما وعدت من اظهار حقيقة هذا الكتاب ، ولعلك استبان لك — كما استبان لى — هذا الكتاب على حقيقته وأن مؤلفه لم يقصد من ورائه الا الطعن فى السنة والأحاديث والتقليل من شأنها ، والغض من قيمة كتب الأحاديث ودواوينه المشهورة ، وأنه اذا كان فيه حق قليل ففيه باطل وغث كثير .

ولعلك تحققت — أيضا — أن المؤلف تابع لغيره وبوق يردد ما قاله المستشرقون والمبشرون وأنه عار عن التحقيق وصفة البحث العلمى الصحيح وانما هى دعاوى واتهامات ليس لها ما يسندها ولا ما يدل عليها فلا تلق بالا لما فيه من أباطيل ، وعليك بما كتبه الأئمة المحققون من رجال الحديث ففيه الغناء والشفاء .

والحمد لله فى النهاية كما حمدناه فى البداية ، والشكر له على ما أنعم ووفق ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وما

توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب ، وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب الذى نرجو من الله ثوابه فى صبيحة يوم الخميس قبيل الفجر ٢٥ من شوال سنة ١٣٧٩ هـ الموافق ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ م .

وكان الفراغ من تبييضه فى يوم الجمعة المبارك التاسع من رمضان سنة ١٣٨٠ هـ الموافق اليوم الرابع والعشرين من فبرايز سنة ١٩٦١م .

أبو محمد

محمد محمد أبو شهبة

عفا الله عنه وغفر له

مراجع الكتاب الأصلية

١ — القرآن الكريم . . . .
٢ — تفسير الزمخشرى . . . .
٣ — تفسير القرطبى طبع دار الكتب . . . .
٤ — تفسير الرازى طبع بولاق . . . .
٥ — تفسير ابن كثير طبع المنار . . . .
٦ — تفسير الالوسى طبع منير . . . .
٧ — صحيح البخارى . . . .
٨ — صحيح مسلم . . . .
٩ — كتب السنن الأربعة . . . .
١٠ — موطأ الإمام مالك . . . .
١١ — مسند الإمام أحمد . . . .
١٢ — مستدرك الحاكم طبع الهند . . . .
١٣ — جامع الأصول لابن الأثير طبع أنصار السنة . . . .
١٤ — مقدمة فتح البارى طبع منير . . . .
١٥ — فتح البارى شرح صحيح البخارى للحافظ ابن حجر طبع عبد الرحمن محمد
١٦ — شرح صحيح مسلم للإمام النووى طبع محمود توفيق . . . .
١٧ — مقدمة ابن الصلاح بشرحها للعراقى طبع حلب . . . .
١٨ — تدريب الراوى للحافظ السيوطى . . . .
١٩ — الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير . . . .
٢٠ — نخبة الفكر للحافظ ابن حجر طبع السعادة . . . .
٢١ — منهاج السنة للإمام ابن تيمية . . . .
٢٢ — زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن القيم طبع الحلبى . . . . . .
٢٣ — البداية والنهاية للحافظ ابن كثير طبع السعادة . . . .
٢٤ — الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للإمام ابن عبد البر . . . . .

٢٥ — الاستيعاب فى أسماء الأصحاب للإمام ابن عبد البر على هامش الإصابة
٢٦ — الإصابة فى تمييز الصحابة للإمام الحافظ ابن حجر طبع السعادة ..
٢٧ — الآداب الشرعية للعلامة ابن مفلح طبع المنار .. ..
٢٨ — تأويل مختلف الحديث للعلامة ابن قتيبة .. ..
٢٩ — اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للإمام السيوطى .. .. ..
٣٠ — الموضوعات الكبرى للعلامة الشيخ على القارى الحنفى طبع استامبول
٣١ — مقدمة ابن خلدون طبع الأزهرية .. ..
٣٢ — الأسلوب الحديث فى علوم الحديث للمغفور له الشيخ أمين الشيخ
طبع مكتبة شبرا .. ..
٣٣ — الموجز فى علوم الحديث للعلامة الشيخ محمد على أحمدين .. .. ..
٣٤ — فجر الإسلام للاستاذ أحمد أمين طبع دار التأليف والترجمة .. .. ..
٣٥ — ضحى الإسلام للاستاذ أحمد أمين طبع دار التأليف والترجمة .. ..
٣٦ — مشكلات الأحاديث للإستاذ عبد الله القصيمى النجدى .. ..
٣٧ — الأنوار الكاشفة لما فى كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل
والمجازفة للعلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمى اليمانى طبع السلفية
٣٨ — دائرة المعارف الإسلامية « مادة حديث » .. ..
٣٩ — مجلة الدكتور .. ..
٤٠ — مجلة الأزهر .. ..

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

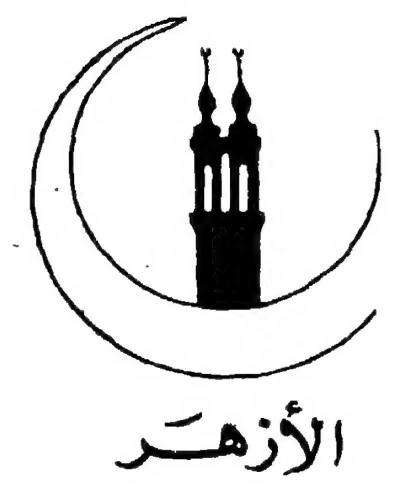
الموضوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

دفــــــــاع عــن الـســنـة

الطبــعــة الثــانيــة

رقم الايداع ٥٤١٥ / ٨٥



الأزهر

مطبعة المصحف الشريف